A

ويبـــو

CDIP/4/14
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : 2010/6/22

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الرابعة

جنيف، من 16 إلى 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

التقرير

الذي اعتمدته الأمانة

1- عقدت الدورة الرابعة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الفترة من 16 إلى 20 نوفمبر، 2009

2- تم تمثيل الدول التالية أسماؤها: الجزائر، أغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا (دولة- متعددة القوميات)، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور،غينيا الاستوائية، استونيا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، هايتي، الكرسي الرسولي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، العراق، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لكسمبرغ، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيجيريا، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، رواندا، السنغال، صربيا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي (95).

3- وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، لجنة الاتحادات الأوروبية (CEC)، المنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الفكرية (ARIPO)، جامعة الدول العربية (LAS)، مكتب البراءات الأوروبي (EPO)، منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO)، منظمة التجارة العالمية (WTO)، مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ(ACP)، المنظمة الدولية للفرانكفونية (OIF)، مركز الجنوب (12)

4- شارك ممثلو المنظمات الدولية التالية والمنظمات غير الحكومية بصفة مراقب: جمعية الثلاثية للتجارة وحقوق الإنسان والاقتصاد المنصف، الجمعية الأميركية لقانون الملكية الفكرية، جمعية آيكيوسنساتو، غرفة التجارة البريطانية السويسرية (BSCC)، مركز قانون البيئة الدولي (CIEL)، مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI)، مجلس التنسيق لجمعيات المحفوظات السمعية البصرية (CCAAA)، منظمة (CC) ، شبكة كروبلايف انترناشيونال، مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF)، مؤسسة البرمجيات المجانية في أوروبا (FSF Europe)،الاتحاد الأمريكي اللاتيني الايبيري لفناني الأداء(FILAIE)، معهد السياسات الابتكارية (IPI)، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، الاتحاد الدولي لجمعيات موزعي الأفلام (FIAD)، الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPE)، الاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين (IFPMA)، الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO)، الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات(IFPI)، الجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA)، الاتحاد الدولي للفيديو(IVF)، المؤسسة الدولية لايكولوجيا المعرفة(KEI)، منظمة الشبكة الدولية للبيانات الجغرافية (oriGIn)، شبكة العالم الثالث (TWN)، مجموعة البحث المعنية بالنفاذ إلى المعلومات في جامعة ساوباولو(25) (GPOPAI)

5- ترأس الاجتماع السيد محمد عبد الرؤوف بديوي من تونس في غياب السفير تريفور كلارك، المنتخب كرئيس اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وفقا للمادة 1.10 من نظام الويبو الداخلي.

6- رحب الرئيس بجميع الوفود المشاركة في الدورة الرابعة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وذكر أنه لشرف عظيم بالنسبة له لترأس هذه الدورة، تلك المهمة التي سوف يقوم بها بالصفاء المطلوب. وأكد الرئيس أنه لن يدخر جهدا لتوجيه اللجنة إلى خاتمة ناجحة مع كل من الحياد والإنصاف المطلوب منه. وأعرب عن ثقته بأنه يمكنه الاعتماد على أعضاء اللجنة لما أبدوه من روح الانفتاح والتفاهم المتبادل والثقة وأعرب عن اعتقاده بأن روح الانفتاح ستكون مفيدة لجعل الاجتماع مثمر وبناء، وأثني الرئيس علي السفير كلارك لعمله الرائع في اللجنة وأعرب عن تقديره لقدراته المهنية التي كانت عاملا أساسيا في إنجاح تلك اللجنة. وتمنى للسفير كلارك كل التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة. وأعرب الرئيس عن تقديره للأمانة لما بذلته من جهود مضنية لضمان أن عمل اللجنة يجري على قدم وساق لتقديم كافة الوثائق بجميع اللغات لأعضاء اللجنة. كما أثنى على الجهود التي ذكر أنها كانت دليلا على حسن النية لدي الأمانة وجهودها الرامية إلى تحسين الأداء. وكل تلك الأمور تؤكد أن المكتب الدولي ملتزم بمهمته. وأبلغ الرئيس المندوبين بأن جدول الأعمال يتضمن تسعة بنود كانت جميعها هامة. وأقر بأن هناك بعض البنود كانت أكثر إلحاحا. في هذا الصدد، ذكر الرئيس البنود 4 و5 و6، وذكر أن البنود 4 أو7 إلى حد ما أقل إلحاحا، ولكن أيضا علي نفس القدر من الأهمية. وأشار الرئيس أنه، في ضوء المشاورات التي أجراها مع وفود عديدة، كان الهدف هو إسباغ الأهمية اللازمة لمختلف بنود جدول الأعمال والتأكد من أنه قد تم النظر فيهم علي قدم المساواة وتناولهم علي النحو الذي يرغبه الوفود. وأبلغ الرئيس اللجنة أنه سيضع برنامج العمل استنادا إلى قناعته الشخصية أن اللجنة بحاجة إلى العمل بأسلوب منظم للغاية، والذي يمكنها من تسيير العمل كما يجب، على سبيل

المثال ألا تُعطي الأولوية إلى بعض النقاط عن غيرها حتى لا يصبح أي من البنود في مكانة أقل. وأعرب عن أمله في أن يرى جميع البنود مطروحة للمناقشة كمسألة ذات أولوية، ومن أجل القيام بذلك، فإنه سيحاول، علي مدار الأسبوع، الامتثال لبرنامج العمل التالي: في صباح ذلك اليوم، سوف تعتمد اللجنة البنود 1 و2 و3 من جدول الأعمال ومن ثم الاستماع إلى البيانات العامة. وأعرب عن أمله في أن تكون تلك البيانات قصيرة وفي صلب الموضوع وواضحة وليست مسهبة. كما أعرب عن أمله بأنه، بنهاية أعمال اليوم، تكون اللجنة قادرة على إنجاز المشروعات الواردة في الوثائقCDIP/4/3 و4/5 و4/4، والتي كانت عبارة عن مسودات تمت مناقشتها في الدورة الثالثة للجنة. وأعرب عن أمله ألا تشكل تلك المسودات صعوبة عندما يحين اعتمادها. واستكمل الرئيس تقديم البرنامج قائلا أن اللجنة ستبدأ النظر يوم الثلاثاء في المقترحات الجديدة لمسودة المشروع وأنها سوف تحاول النظر في البند 4 من جدول الأعمال بعد ظهر ذلك اليوم، والذي هو عبارة عن استعراض للتقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ وسوف يقومون بمناقشة البند 5 في صباح يوم الأربعاء وبعد الظهر سوف يتم تناول البند 6. أما في صباح يوم الخميس فسوف يتم النظر في البند 5 ومناقشة البند 6 بعد الظهر. وسوف تمضي اللجنة يوم الجمعة في مناقشة العمل المستقبلي بشأن البند 7 من جدول الأعمال فضلا عن ملخص الرئيس، وأعرب الرئيس عن أمله بأنه بحلول نهاية يوم الخميس تكون اللجنة قد انتهت من المناقشات المتعلقة بالبنود الجوهرية المدرجة على جدول الأعمال. واختتم كلمته قائلا أن ذلك كان مبادرة من جانبه كرئيس وبعد مشاورات مع كافة الوفود، وأعرب أيضا عن أمله في أن يكون هذا الاقتراح مقبولا لدي الجميع. ودعا الرئيس الوفود لبحث واعتماد جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة CDIP/4/1/prov.2 مع الأخذ بالاعتبار أنه سوف يتم مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال في ضوء برنامج العمل الذي قدمه للتو. وذكر أنه سيتم البدء بالبند 5 يوم الثلاثاء، ثم مناقشة البند 6 بعد ظهر يوم الأربعاء، على سبيل المثال.

7- قدم وفد البرازيل شكره للرئيس على الجهود الكبيرة التي بذلها محاولا تناول المخاوف من أن بعض الأعضاء كانوا يتناولون البند 6 من جدول الأعمال الذي يتعلق بمناقشة آليات التنسيق. وأقر الوفد بأن هناك الكثير الذي يمكن نقاشه حول هذه المسألة وأشار إلى أنهم قد أعربوا عن قلقهم بشأن الحاجة إلى وجود ما يكفي من الوقت لمناقشة هذه المسألة، وكذلك أيضا الحاجة إلي إجراء مشاورات غير رسمية وغيرها بين الدول الأعضاء والتي قد تكون ضرورية. وأعرب الوفد عن ارتياحه إلى أن الرئيس قدم هذا الحل الوسط، الذي تم التوصل إليه بصورة غير رسمية في صباح ذلك اليوم بين جميع الأعضاء وهو بدء المناقشات بشأن هذه المسألة بعد ظهر يوم الأربعاء.

8- شكر الرئيس البرازيل لدعمها وتشجيعها واقترح المضي باعتماد جدول الأعمال مشيرا إلى أنه لم تكن هناك طلبات أخرى لأخذ الكلمة، كما شكر الوفود على الثقة التي أوكلته إياها. واعتقد أن الجميع كانوا محنكين في عملهم وكانوا معتادين على العمل في تلك اللجنة، وأعرب عن أمله في أن يتمكنوا جميعا من العمل سويا من أجل إنجاح عمل اللجنة.

9- دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في البند 2 من جدول الأعمال فيما يتعلق باعتماد المراقبين في الوثيقة CDIP/4/13، وأعطى الكلمة للأمانة.

10- أبلغت الأمانة اللجنة بأن المنظمة قد تلقت طلبات من ثلاث منظمات غير حكومية وهما (CC)، ومجموعة البحث المعنية بالنفاذ إلى المعلومات في جامعة ساوباولو(GPOPAI) وغرفة التجارة البريطانية السويسرية (BSCC). وأشارت الأمانة إلى أن النظام الداخلي للجنة، على النحو الذي اعتمد في دورتها الأولى، ينص على اعتماد المنظمات غير الحكومية التي تطلب المشاركة في اللجنة لمدة

قدرها سنة. وتبعا لذلك دعت الوثيقة CDIP/4/13 إلي النظر في الطلبات المقدمة من المنظمات الثلاث غير الحكومية.

11- أعرب وفد اليمن عن شكره للرئيس وأشار إلى أن الوثيقة تتضمن الإشارة 14/4 والتي كانت باللغة العربية 13/4، وطلب الوفد تصحيح تلك الخطأ.

12- ردا على وفد اليمن، ذكرت الأمانة أنه بعد الجلسة غير الرسمية التي عقدت قبيل اللجنة، تم مراجعة مشروع جدول الأعمال وأن النسخة الحديثة واردة في الوثيقة CDIP/4/1/Prov 2. وذكرت الأمانة أن وفد اليمن الموقر كان لديه نسخه سابقة من جدول الأعمال.

13- تساءل الرئيس عما إذا كانت هناك أي اعتراضات بشأن الاقتراح المتعلق بالطلبات المقدمة من الثلاث منظمات غير الحكومية. حيث أنه لم يرد أي اعتراض، أعلن الرئيس قبول المنظمات الثلاث باعتبارها مراقبين مخصصين لمدة سنة واحدة. وهنأ الرئيس ممثلي المنظمات غير الحكومية، ودعاهم للانضمام إلى اللجنة في الغرفة.

14- ثم دعا الرئيس السيد فرانسيس غوري، المدير العام للويبو، لمخاطبة اللجنة.

15- شكر المدير العام الرئيس لإعطائه الفرصة لكي يعرب، نيابة عن الأمانة، عن تفاؤله الحذر بأنهم قد شرعوا في إحراز بعض التقدم الجيد فيما يخص جدول أعمال التنمية والذي ذكر أنه يعبر عن رغبة جماعية لدي العضوية الكاملة للمنظمة. وأعلن أن الأداتين اللتين تمكنت الأمانة من اعتمادهما ونشرهما في غضون الاثني عشر شهرا السابقة كانتا منهجية قائمة علي المشروعات وفكرة تعميم جدول أعمال التنمية في جميع أعمال المنظمة، وفي هذا الصدد، ذكر المدير العام أنه لمن دواعي السرور رؤية تسعة مشروعات هي الآن قيد التنفيذ، وأن هناك ثلاثة مشروعات أخرى قد تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة في دورتها الثالثة. وذكر المدير العام أنهم كانوا قد شاهدوا مؤخرا أمثلة جيدة على الطريقة التي يمكن بها إجراء التعميم. أحد الأمثلة على ذلك هي تعميم توصيات جدول أعمال التنمية في مشروع البرنامج والميزانية الذي اعتمدته الدول الأعضاء لفترة السنتين 2010-2011. كما رأوا أيضا أنه، في إطار اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (ACE) والتي اجتمعت قبل أسبوعين فقط، كانت هناك مناقشة مستفيضة حول التوصية 45 من جدول أعمال التنمية. وفيما يخص تنفيذ مبادرات أخرى، أبلغ المدير العام اللجنة، معبرا عن سعادته، بالبرنامج الخاص بالنفاذ إلى البحوث لأغراض التنمية والابتكار (ARDI)، والذي يتعلق بالنفاذ إلى البحوث من أجل التنمية والابتكار؛ فكان وسيلة تم كشف النقاب عنها في وقت انعقاد المؤتمر الوزاري الخاص بالبلدان الأقل نموا في وقت سابق من العام الحالي. كما أبلغ اللجنة أيضا بأنه وفقا لمشروع ARDI، الذي يُجري تنفيذه بالتعاون مع الجمعية الدولية للناشرين (IPA)، وعلى وجه الخصوص مع دور النشر العلمية والطبية والتقنية، قد تم إتاحة قاعدة بيانات للإصدارات العلمية لتصبح متوفرة لدي أي فرد في أي من البلدان الأقل نموا معفاة من الرسوم. وأضاف أنه سيحصل أي من الثماني والخمسون بلدا ناميا الذي يندرج تحت فئات البنك الدولي المنخفضة ومتوسطة الدخل علي ARDI مقابل 000 1 أمريكي في السنة. وذكر أن ARDI يتيح النفاذ إلى الإصدارات العلمية والمجلات التقنية مشيراً إلى أن رسوم الاشتراك كانت 000 400 دولار سنويا، وذكر أن ARDI كانت أداة جيدة للغاية قابلة للتنفيذ في وقت مبكر معرباً عن أمله في أن تحظي بمزيد من التأييد من جانب الأعضاء. كما تطرق المدير العام أيضا إلي المؤتمر الذي اختتم أعماله مؤخرا المعني ببناء الشراكات لتعبئة الموارد لأغراض التنمية والذي ذكر أنه جاء متماشيا مع تنفيذ إحدى التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية. وأعرب عن اعتقاده أنه كان حدثا ناجحا للغاية، وأنه أول حدث من هذا القبيل تعقده المنظمة. وذكر أن هناك عددا من البنود في غاية الأهمية معروضة

على اللجنة واسترعى الانتباه إلى ثلاثة اقتراحات لمشروعات جديدة، ولا سيما تلك التي كانت معروضة على اللجنة للنظر فيها والتي تمثل المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة ولأي شخص له علاقة بالملكية الفكرية، وأضاف أن المشروع الأول يتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. واستطرد المدير العام قائلاً أنه قد تم مناقشة هذا الموضوع بشكل مطول علي مدار عقود عديدة داخل منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي فإنه كان جيدا للغاية أن نرى أن هذا المشروع علي وجه التحديد سوف يحظي ببعض الدراسة ويشكل جزءا من تنفيذ جدول أعمال التنمية. المشروع الثاني هو مقترح بشأن تطوير أدوات النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات، وأشار إلى أن هناك مشروعات كبيرة قائمة لها ما يزيد عن عشرين مكتبا في البلدان النامية وذلك لرقمنة مجموعات البراءات ولتقديم أدوات متاحة بغية النفاذ إلى التكنولوجيا المفصح عنها من خلال مجموعات البراءات. وشدد المدير على أهمية مثل هذا المشروع بالنسبة للمنظمة. أما المشروع الثالث، فذكر أنه كان مقترح مشروع بشأن تعزيز إطار الإدارة القائم علي النتائج للويبو ووصفه بأنه أمر أساسي حتى يتسنى للأمانة تنفيذ أي آلية للتنسيق وكذا طرائق رفع التقارير والرصد والتقييم التي قد توافق عليها الدول الأعضاء. وذكر أن تلك الاقتراح يشير إلي نقطة أخيرة يود ذكرها وهي البند 6، أي المناقشات المتعلقة بآليات التنسيق فيما يخص طرائق الرصد والنفاذ ورفع التقارير. وذكر المدير العام أنه لم يكن هناك ما يكفي من مناقشات حول هذا البند في الماضي، وأنه من الهام للغاية أن تتوصل اللجنة إلى اتفاق في موعد مبكر.وفي الختام، أشار إلى أن هناك اتفاق قائم فيما يتعلق بمخصصات الميزانية لمقترحات المشروعات الجديدة التي كان ليتم النظر فيها في كل من تلك الدورة والدورة الخامسة للجنة وبذلك، تصبح الموارد المالية لجدول أعمال التنمية في المستقبل، على النحو المتفق عليه أثناء المناقشات المتعلقة بمشروع البرنامج والميزانية، منضوية في الاعتمادات المخصصة لمختلف البرامج من خلال البرنامج الروتيني أو المنتظم وآلية الميزانية والعملية ذات الصلة.

16- شكر الرئيس المدير العام بالنيابة عن الدول الأعضاء لتقديم المشروعات والبنود التي من شأنها أن تطرح للمناقشة في جدول الأعمال. قبل دعوة الوفود إلى الإدلاء ببيانات عامة، ذكّر الرئيس بالحاجة إلي اعتماد ملخص الرئيس في نهاية الدورة وأنه سوف يتم تعميم مشروع التقرير الذي من شأنه تحديد مختلف البيانات المقدمة من الدول الأعضاء ونشره لاحقا على موقع الويبو. وذكّر الرئيس أيضا الوفود أن هناك جدول أعمال كامل وأنهم في موضع ترحيب لإرسال بياناتهم كتابيا إذا رغبوا، وأعرب عن رغبته في أن تقدم الوفود بياناتها في وقت وجيز من أجل الانتقال إلى البنود الأخرى.

17- متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أثنى وفد الإكوادور علي الرئيس لترأسه الدورة الرابعة للجنة، وأكد دعم المجموعة له من أجل العمل سويا لإنجاز المهمة بنجاح. وأكد مجددا علي بيان المجموعة أمام الجمعية العامة للويبو فيما يتعلق بتوفير اهتمام خاص لعمل اللجنة وتنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأشار إلى أنه في ظل رئاسة السفير تريفور كلارك، تمكنت اللجنة من البدء بشكل حاسم في النظر في وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية البالغ عددها 45 حيث أكدت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مجددا امتنانها للسفير كلارك لعمله المهني للغاية. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في شكر المدير العام حيث كان الوفد علي رضاء تام، بصفة خاصة، عن الجهود التي يبذلها المدير العام السيد فرانسيس غوري، وأيضا ثمن جهود الأمانة في صياغة المشروعات حيث أُدرج البعد الإنمائي في جميع أعمال المنظمة. وذكر الوفد أن العمل المهم الذي اضطلعت به الأمانة قد انعكس في الوثائق المعروضة على اللجنة، وخاصة فيما يتعلق باستعراض التقدم المحرز بشأن التوصيات والمشروعات المقرر تنفيذها. وشدد الوفد على ضرورة قيام اللجنة بتحقيق تقدم في التوصل إلى آلية تنسيق فيما يتعلق بطرائق الرصد والتقييم ورفع التقارير بشأن تنفيذ كافة التوصيات، وفي هذا السياق، شكر الوفد كل من وفود الجزائر والبرازيل وباكستان والمجموعة

باء لاقتراحاتهم ورحب بمناقشة تلك المقترحات في الدورة الحالية. وأضاف أن المجموعة تقدر العمل الذي تضطلع به اللجنة إلا أنها تعتقد أنه من الهام أيضا الإسراع بوتيرة العمل من أجل تنفيذ المشروعات الخاصة بجدول أعمال التنمية، وأنه من الضروري أيضا عدم التغاضي عن النقاط الأساسية المتضمنة في جدول الأعمال والتي قد لا تكون بالضرورة مغطاة بمنهجية أو مغطاة جزئيا فقط. ولذلك فإن المجموعة قد أيّدت قرار فحواه أن يكون هناك مراجع لتقديم مقترحات جديدة والمقترحات ذات الصلة بتلك المشروعات. واستطرد الوفد قائلا أن مجموعته كانت تتطلع إلي دراسة وجيزة فيما يتعلق بالمرونة الواردة في اتفاقية جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (تريبس) كما وافقت عليها اللجنة. وأعرب الوفد عن تقديره لكافة الجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء والأمانة لتنفيذ جدول أعمال التنمية، واعتقد أن المنتدى المفتوح حول مشروعات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية المنعقد في أكتوبر كان بمثابة فرصة ممتازة لسماع اقتراحات وآراء من شركاء منظمات حكومية وغير الحكومية. وأخيرا قدمت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي شكرها للأمانة والدول الأعضاء في الويبو على تنظيم المؤتمر المعني ببناء الشراكات من أجل تعبئة الموارد لأغراض التنمية المنعقد قبل أسبوعين. ومع ذلك، شدد الوفد على أن هناك حاجة لضمان أن هناك ما يكفي من الموارد المالية والبشرية متوفرة في إطار ميزانية الويبو بغية تنفيذ كل واحدة من التوصيات الخمس والأربعين من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية.

18- قدم وفد السنغال، نيابة عن المجموعة الأفريقية، تهانيه القلبية للرئيس على قبوله ليحل محل السفير تريفور كلارك والتي أحرزت اللجنة تحت قيادته تقدما كبيرا. وأشار الوفد إلي أن الرئيس لم يكن لديه الوقت الكافي للتحضير للاجتماع ولكن نظرا لما يتمتع به من خبرة وحكمة كان قادرا على اقتراح برنامج العمل الذي من شأنه أن يمكن اللجنة من التركيز على أهم بنود جدول الأعمال نظرا لأنها ستكرس معظم الوقت المخصص للدورة لتلك البنود. ورحبت المجموعة بمشاركة المدير العام وذكرت أن تواجده في ذلك الصباح كان مؤشرا على الانتباه والاهتمام الذي يوليه لتنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. كما أعربت المجموعة عن شكرها للأمانة لتنظيم ندوات وورش عمل، وغيرها من الاجتماعات لأعضائها وأيضا لتوفير الوثائق اللازمة التي مكنتهم من الإعداد السليم لذلك الاجتماع. وأشار الوفد بشكل خاص إلي السيد عرفان بالوش، المدير بالإنابة لشعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، والذي كان دائما يبدي للمجموعة وللمنسقين تواجده واستعداده بحماس. وذكر الوفد أنه لا يمكن إنكار تحقيق إنجازات كبيرة حيث كانت تحرز اللجنة تقدما في إطار عملية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأعرب عن تقديره أن الوفود كانوا في الواقع بعيدا عن إثارة أي مخاوف قد تنشأ من إشارة بسيطة في الموجز الذي يقدمه الرئيس عن جدول أعمال التنمية. غير أن الوفد اعتقد أنه لا يزال هناك شوط طويل لنقطعه من أجل تحقيق نتائج محددة ودائمة من شأنها تلبية تطلعات الدول الأعضاء. وشاطر الوفد مخاوف الرئيس بشأن الإدارة المناسبة للوقت بغية التركيز على النقاط البارزة في جدول الأعمال، وذكر أن المجموعة الأفريقية كانت قد قررت أن تدلي ببيان وجيز والذي يتوقف في المقام الأول حول ثلاث نقاط هم، تذكرة بالمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها اللجنة، تصور المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بتنمية الملكية الفكرية، وتنفيذ آليات التنسيق الخاصة بطرائق الرصد والتقييم ورفع التقارير. فيما يتعلق بالنقطة الأولي، ذكر الوفد أنه في الدورة السابقة المنعقدة في أبريل 2009، اعتمدت اللجنة المبادئ التوجيهية التي تحكم المناقشات التي دارت في تلك اللجنة، وخاصة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ المشروعات، وأنها تألفت أساسا من استعراض كل توصية مدرجة علي جدول أعمال التنمية من أجل الاتفاق على الأنشطة التي سيتم تنفيذها. وذكر الوفد أن المبادئ التوجيهية تضمنت أيضا دمج التوصيات المتعلقة بأنشطة متشابهة أو م تطابقه معا بقدر الإمكان، وأخيرا تنظيم التنفيذ في شكل مشروعات وأنشطة أخرى مع الأخذ بالاعتبار إمكانية طرح أنشطة تكميلية. وفيما يتعلق بمسألة تنمية الملكية الفكرية، شدد الوفد على أنه يجب الإقرار بأن إعداد وتحقيق مشروعات كانت مرحلة حاسمة

ولكن، مع ذلك، أقر أن هذا المفهوم لا يمكنه ببساطة أن ينحصر في تنفيذ المشروعات الواردة في توصيات الويبو للتنمية. وبعبارة أخرى إن تنمية الملكية الفكرية تحتاج إلي تنفيذ المشروعات، فضلا عن تكامل الأنشطة ونشرها في سير عمل المنظمة في جميع القطاعات. ورأى الوفد أيضا أنه يجب التأكد من أن طبيعة خفض تكاليف هذه الأنشطة أصبحت ثقافة بين كافة الشركاء. وفيما يتعلق بتنفيذ آليات التنسيق وطرائق الرصد والتقييم ورفع التقارير، اعتقدت المجموعة أنه من شأن ذلك الأمر أن يسهم في إضافة قيمة لعمل اللجنة باعتبار أن مثل هذه الآليات والطرائق تجعله من الممكن التوصل إلى تقييم موضوعي وشفاف فيما يتعلق بالآثار المترتبة على برامج وأنشطة المنظمة الخاصة بتعزيز الابتكار والإبداع ونشر المعرفة والتكنولوجيات بين الدول الأعضاء. وذكر الوفد أنه لهذا السبب أيّدت المجموعة الأفريقية الاقتراح المشترك المقدم من كل من الجزائر والبرازيل وباكستان باعتباره أساسا جيدا للعمل عند النظر في هذه المسألة الهامة. وذكّر الوفد الرئيس أنه في الدورة السابقة المنعقدة في أبريل 2009، كان قد أشار المدير العام، بعد أن أعاد التأكيد علي التزامه الشخصي لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، إلي أن تنفيذ جدول الأعمال هو مسؤولية مشتركة بين الأمانة والدول الأعضاء. واسترسل الوفد قائلا أن تنفيذ جدول أعمال التنمية يعني أنه علي اللجنة الوفاء بمسؤولياتها، وأنها بحاجة إلى أن تنظر في هذه المسألة التي لا يمكن إنكارها، أي بالنظر إلى الظروف التكنولوجية في الوقت الحاضر، ونظرا لإمكانية الابتكار والإبداع النابعة من الإنسان، تساءل الوفد عن التدابير التخفيفية التي يمكن أن تستخدمها اللجنة لكي تشرح للأجيال المقبلة بأن الممارسة لم تكن ناجحة. وأردف قائلا أنه إذا كانت إعادة صياغة تلك المسألة في ضوء إيجابي، فسيقولون أنه بالنسبة للمجموعة الأفريقية كانت عليها أن تنجح في مسعاها في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ومن أجل ذلك فقد كانوا يعتقدون أنه علي مختلف الشركاء المشاركون في مناقشات اللجنة، على أساس الثقة، العمل بنفس الروح البناءة التي أدت إلى اعتماد التوصيات الخمس والأربعين من جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن ثقته في أنهم كانوا قادرين على الحفاظ على التضامن وروح التعاون اللازم.

19- أعرب وفد اليمن، نيابة عن المجموعة الآسيوية، عن بالغ سعادته لترأس الرئيس هذه اللجنة الهامة، وأكد له أن مجموعة البلدان الآسيوية ستدعم كافة الجهود التي يبذلها لتحقيق النجاح لهذا الاجتماع. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة لإجراء مشاورات غير رسمية ولإعداد الوثائق في الوقت المحدد. وذكر الوفد أن المجموعة الآسيوية تعلق أهمية كبيرة على اللجنة، وبالتالي شاركت بنشاط في اجتماعات اللجنة كما كان الحال دائما. وفي هذا الصدد، دعت مجموعة البلدان الآسيوية الأمانة لتخصيص موارد بشرية ومالية كافية لتنفيذ المشروعات بدءا من يناير 2010. وذكر الوفد أن المجموعة الآسيوية تعتقد أن وجود آلية تنسيق مناسبة وطرائق الرصد والتقييم ورفع التقارير ينبغي أن يكون بتوافق الآراء من جميع الدول الأعضاء في الويبو وأن المجموعة الآسيوية سوف تظل تعمل بنشاط وانفتاح خلال الدورة.

20- أعرب وفد سويسرا، باسم المجموعة باء، عن سرور المجموعة لتولي الرئيس أعمال اللجنة وأعرب عن ثقته أنه بفضل مهارات الرئيس الدبلوماسية سوف يقود اللجنة إلي نتائج توافقية وفعالة خلال الجلسات. وأكد الوفد للرئيس أن وفود المجموعة باء ستواصل العمل بروح بناءة من أجل إحراز تقدم في عمل اللجنة وعلى وجه الخصوص في تنفيذ التوصيات الواردة بأفضل طريقة ممكنة. كما أثنت المجموعة على الأمانة للأعمال التحضيرية التي بذلتها للتحضير لهذا الاجتماع، ولجودة وثائق العمل وأيضا للمنتدى مفتوح العضوية الخاص بمقترحات مشروعات جدول أعمال التنمية والذي أتاح لهم الفرصة لتعزيز الفهم المشترك لمشروعات جدول أعمال التنمية الجديدة المقترحة علي اللجنة. آخذة في اعتبارها نتائج الاجتماعات الماضية، اعتقدت المجموعة باء أن إتباع نهج المشروع المواضيعي قد ساهم بشكل ملحوظ في تعزيز الكفاءة والاتساق في تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين المدرجة علي

جدول أعمال التنمية. ولذلك واصلت المجموعة باء دعم تطبيق مثل هذا النهج ورحبت بصفة عامة بالمشروعات المُعدّلة وبالمشروعات المواضيعية الجديدة وتقف على أهبة الاستعداد للدخول في مناقشة متعمقة فيما يتعلق بالمشروعات المواضيعية الجديدة دون نسيان الحاجة إلى استعراض التقارير والتحديثات الواردة بشأن التنفيذ الجاري للتوصيات التي سبق فحصها والمشروعات الموضوعية بغية تقييم ما تم إنجازه بالفعل وتقديم تصويبات إذا لزم الأمر. وأدرك الوفد أن العملية كانت مهمة أساسية يتعين على اللجنة القيام بها في ضوء الأنشطة الإنمائية للويبو، وبالتالي توقع أنه سيكون هناك ما يكفي من الوقت المخصص لهذه المسألة خلال الدورة. ولا تزال المجموعة باء مهتمة بوجود آلية مناسبة وفعالة من شأنها تمكين اللجنة من الوفاء بتكليفها لرصد وتقييم تنفيذ كافة التوصيات المعتمدة ومناقشتها ورفع التقارير عنها والتنسيق مع الهيئات ذات الصلة في الويبو تحقيقا لهذا الغرض. وشدد الوفد على أن تحقيق نتائج ملموسة كان هو الهدف من التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية، وأنه، في هذا السياق، يتطلع علي وجه التحديد إلى مناقشة المشروعات الموضوعية الخاصة بإطار الإدارة القائمة علي النتائج للويبو المبين في الوثيقة CDIP/4/8 والتي يمكن أن تسهم في قياس تأثير جدول أعمال التنمية. بينما أيّد الوفد الاقتراح الذي تقدمت به وفود آخري الخاص بآلية التنسيق، وهو الاقتراح المقدم من كل من الجزائر والبرازيل وباكستان، ذكر أن المجموعة باء تتطلع إلى الاستماع إلى الرد على الاقتراح الذي سوف تعرضه المجموعة بتفصيل أكبر عند مناقشة المسألة في وقت لاحق هذا الأسبوع.

21- أعرب وفد السويد، متحدثا نيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها 27، عن ثقته في كفاءة الرئيس وقدرته على قيادة اللجنة بطريقة مثمرة وأكد مجددا التزامهم الكامل بمواصلة العمل بطريقة بناءة وتعاونية من أجل تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين الواردة في جدول أعمال التنمية. وكرر الوفد ما سبق ذكره في بيانه الافتتاحي أمام اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في جمعيات الويبو المنعقدة سنة 2009 والذي رحب فيه بالمنهجية الخاصة بالنهج المواضيعي وتطلع إلى التباحث حول مشروعات أخرى من هذا النهج في سياق هذه الدورة. فيما يخص آلية التنسيق، اعتبر الوفد أن المناقشات الجارية في اللجنة ينبغي، كما جاء في ولاية لجنة، أن تركز على الكيفية التي تنسق بها اللجنة مع الهيئات الأخرى ذات الصلة لتمكينها من رصد تنفيذ كافة التوصيات المعتمدة وتقييمها ومناقشتها وإعداد التقارير الخاصة بها. وشدد الوفد على أنه بالنسبة للجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها 27، كان من المهم إدماج توصيات جدول أعمال التنمية في الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة ومختلف لجان الويبو ولكن كان من المهم أيضا، من أجل إنشاء آلية التنسيق، أن يتم استخدام، كلما كان ذلك عمليا، الهياكل الحكومية القائمة وليس إقامة هياكل جديدة من هذا القبيل. وشدد الوفد على أنه لن يكون هناك أي التزامات مالية إضافية علي الدول الأعضاء، وأن في رأيه، تتمثل مهمة اللجنة في متابعة التقرير الخاص بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه وفقا لولايتها. وذكر الوفد أن لجان الويبو المختلفة قد وقفت على قدم المساواة، ولم يكن هناك تفوقا لأي منهم على الآخر. ورحب الوفد بمختلف الاقتراحات المقدمة فيما يخص آلية التنسيق المحتملة وتطلع إلى مناقشة المقترحات بطريقة إيجابية وبناءة.

22- وتحدث وفد الجزائر نيابة عن المجموعة العربية وهنأ تونس على انتخابها رئيس أعمال الدورة الرابعة للجنة وأثنى على الرئيس المنتهية ولايته لما بذله من جهود طوال العامين السابقين. وشكر الوفد المكتب الدولي على إعداد الوثائق المعروضة على اللجنة. وذكر الوفد أن اعتماد جدول أعمال التنمية يشكل مرحلة هامة بالنسبة لمستقبل الويبو، مما يتطلب تعديل الأنشطة والدور الذي تضطلع به الويبو في ضوء السياق الجديد، وتسعى الويبو الآن إلى جعل الملكية الفكرية أداة تخدم التنمية والسياسات العامة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن النهج المواضيعي الجديد المعتمد في الدورة الثالثة لا ينبغي أن يحد من مضمون التوصيات أو نطاقها. وعلى هذا الأساس، لا بد من دعم المبادئ التوجيهية

المتفق عليها، أي أنه ينبغي مناقشة كل توصية من التوصيات علي حدة وجمع كل التوصيات المتعلقة بنفس الموضوع تحت عنوان واحد، وينبغي أن يتخذ تنفيذ التوصيات شكل مشروعات أو أنشطة مع إمكانية اقتراح مشروعات وأنشطة إضافية في مرحلة لاحقة. وقال الوفد أيضا إنه سيكون من المهم تعبئة الاعتمادات المالية اللازمة من الميزانية وخارج الميزانية لتمويل هذه المشروعات. وفيما يتعلق بالمؤتمر المعني بتعبئة الموارد من أجل التنمية، يعتقد الوفد أن المؤتمر يمكنه تحقيق أهدافه ببناء شراكات جديدة. ويرى أن مساهمات المتبرعين المحتملين لا ينبغي أن تؤدي إلى تنظيم هرمي للتوصيات المعتمدة. ولا بد من أن تحظى جميع التوصيات بالأولوية نفسها وبالمعاملة على قدم المساواة. وذكر أن المجموعة العربية مقتنعة بأن تنفيذ جدول أعمال التنمية يتطلب، إلى جانب تخصيص الموارد المالية اللازمة، تنسيقا أفقيا بين هيئات الويبو المختلفة. ولهذا السبب، أيّدت المجموعة الاقتراح المشترك لكل من الجزائر والبرازيل وباكستان بإنشاء آلية للتنسيق والرصد والتقييم والإبلاغ.

23- تحدث وفد صربيا نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق ليعرب عن امتنانه الصادق للسيد تريفور كلارك، السفير والممثل الدائم لبربادوس، والذي أسهم إسهاما كبيرا في شكل وهيكل جدول أعمال التنمية القائم بفضل نهجه المفتوح وفهمه واسع الأفق وأيضا حكمته في إدارة المفاوضات التي أدّت إلى اعتماد النهج الموضوعي لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. كما أثنت المجموعة أيضا على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المجموعات الإقليمية فيما يتعلق بانتخاب رئيس الدورة الحالية للجنة متمنيا للرئيس دورة فعالة ومثمرة. وقدمت المجموعة أيضا شكرها للأمانة على كل الأعمال والمبادرات المتخذة في إطار التحضير للدورة والتي شملت وثائق جيدة الإعداد، تنظيم المنتدى مفتوح العضوية فيما يخص مشروعات جدول أعمال التنمية المقترحة المنعقد في 13 و14 من شهر أكتوبر 2009، مما ساعد الوفود علي فهم أفضل لهدف وفائدة تنفيذ المشروع. وبالإشارة إلى مؤتمر بناء الشراكات لحشد الموارد لأغراض التنمية المنعقد قبل أسبوعين، أعربت المجموعة عن اهتمامها للاستماع إلي تعليقات من الأمانة بشأن نجاح المؤتمر في زيادة وعي مجتمع المانحين. وبالنسبة لآلية التنسيق والاقتراحين المطروحين على الطاولة، رأت المجموعة أنه علي جميع لجان الويبو الوقوف على قدم المساواة. ورغبت في تجنب الازدواجية في ترتيبات الحكم الخاصة بالويبو، ونبوع التزامات مالية إضافية علي الدول الأعضاء بقصد التنسيق. وأعربت المجموعة عن أملها في إجراء مناقشة واسعة النطاق وناجحة استنادا إلى وثائق الاجتماع المقترحة.

24- أعرب وفد الصين عن شكره للرئيس الجديد، وللأمانة لما بذلوه من جهود في التحضير لهذه الدورة. وذكر الوفد أنه منذ المناقشات الأولية التي بدأت عام 2004، تم عقد مناقشات صريحة وشاملة حول جدول أعمال التنمية علي مدار أكثر من خمس سنوات حيث تم إحراز تقدم جوهري ودمج خطة العمل للتنمية في صلب التنفيذ. باعتبارها دولة نامية، أعربت الصين، مع البلدان الأخرى، عن سرورها بالتقدم الذي يتم إحرازه. واغتنم الوفد الفرصة ليشكر المدير العام على اهتمامه في هذه المسألة، والأمانة لجهودها في إعداد الوثائق التفصيلية التي شكلت أساسا متينا للمناقشة. وتحدث الوفد عن مسألة التنمية، وهي مشكلة رئيسية تواجه العديد من البلدان النامية، وسلط الضوء على أنها مصدر قلق بالغ بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، ومسألة عملية بالنسبة لمؤسسات الأمم المتحدة لحلها. فإن دمج هذا الأمر في أنشطة المنظمة من شأنه أن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية، فإن تعزيز التنمية واحترام الإبداع وحفز الابتكار في المجتمع ككل من شأنه تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان. ورأت الصين أن نظام الملكية الفكرية هو واحدا من أهم الأدوات في تعزيز التنمية وسيتم مساعدته من خلال حفز الابتكار والمخترعات من خلال إطلاق العنان للإبداع وتوفير دفع غير محدود من أجل التنمية في مجتمعنا. ومع ذلك، نظرا للاحتياجات المحددة لمختلف

البلدان ومستويات التنمية، لا تزال هناك اختلافات فيما يتعلق بإنشاء حقوق الملكية الفكرية واستخدامها وحمايتها وإدارتها ويجب أن يؤخذ هذا الجانب بعين الاعتبار كما يجب تأسيس حقوق ملكية فكرية فعالة ومتوازنة. ويترتب على ذلك المزيد من الحماية للبلدان النامية فضلا عن المساهمة في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، تلك الهدف الذي يجب على مجتمع الملكية الفكرية أن يكفله. وأشار الوفد إلى أن مختلف الشركاء كانوا واسعي الأفق، وأمل أن يستمر ذلك طوال الدورة. وأعرب عن أمله أيضا في أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن آليات التنسيق وطرائق رفع التقارير والتقييم بغية أن يكون هناك أساس متين لتنفيذ التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية. وأعرب مجددا عن رغبته في أن يساهم بطريقة نشطة وبناءة في الاجتماع.

25- . هنأ وفد إسبانيا الرئيس على انتخابه، وأشار إلى الأهمية التي توليها إسبانيا للتنمية حيث دلل على ذلك بتخصيص مبلغ قدره 150 مليون يورو للوفاء بالتزامها. وعلاوة علي ذلك، فإن الجهود المالية لإسبانيا من خلال المساهمة الطوعية للصندوق الاستئماني التي بلغت أكثر من 1.5 مليون يورو في عام 2004 كانت دليلا واضحا على التزام إسبانيا. بناء على هذا الأساس، أعربت إسبانيا عن قلقها المتزايد إزاء التباطؤ في تنفيذ تلك المشروعات التي كانت قد بدأت بالفعل. كما أعربت أيضا عن قلقها أنه، بالرغم من التزامها بالتعاون، لم تدع لحضور المنتدى مفتوح العضوية بسبب فهم الأمانة والمدير العام حيث اعتبرت أسبانيا مشاركا غير نشط في هذا التعاون وكذلك الحال بالنسبة لمؤتمر المانحين المنعقد في نوفمبر 2009. وكانت قد أعربت إسبانيا منذ البداية عن قلقها إزاء النهج غير الوافي الذي تم اعتماده. ولذلك، رأت أنه لم يكن مناسبا أن تقوم بالمشاركة. وأدركت إسبانيا أنه كان يجب منذ البداية توجيه نهج مؤتمر المانحين إلي جميع الكيانات الإقليمية وأنه لا ينبغي استثناء أحدا أو التركيز على منطقة محددة أو مشارك بعينه. لذلك، تفهمت، من منظور شامل، أن هذا المؤتمر كان يجب أن يركز على آسيا وأفريقيا وأمريكا. وأعربت إسبانيا عن قلقها أيضا من أن جدول الأعمال لم يكن يسير بالتقدم اللازم، وكانت النظرية هي الهيمنة وأسبقية التنفيذ العملي. وعلاوة على ذلك، فإن المشروعات المعتمدة لا تحظي دائما بشكل واضح بالتمويل ولا تملك الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها. وكرر الوفد دعم إسبانيا والتزامها بتحقيق أهداف اللجنة. في ضوء كافة التوضيحات التي قدمت، سوف تواصل إسبانيا الإسهام في تقدم بناء فيما يخص جدول الأعمال قيد المناقشة.

26- أيّد وفد بنغلاديش البيان الذي أدلت به اليمن نيابة عن المجموعة الآسيوية، وهنأ الرئيس على انتخابه، كما قدم الدعم والتعاون لمساعده الرئيس على الوفاء بمسؤوليته. وقدمت بنغلاديش شكرها للأمانة على الوثائق المفيدة المقدمة في إطار مختلف بنود جدول الأعمال ولكونها مرحبة لمناقشة القضايا عندما يكون هناك حاجة للمشورة أو لطلب معلومات. كما هو الحال مع وفود أخرى، لاحظت بنغلاديش أنه قد قُطع شوطا كبيراً منذ اعتماد جدول أعمال التنمية. وأعربت عن تقديرها العميق لمساهمة السفير تريفور كلارك في العمل الذي تم إنجازه في إطار اللجنة متمنية له التوفيق في مهمته المقبلة. وتطلعت بنغلاديش إلى المستقبل ببعض الثقة حيث وجود جدول أعمال التنمية، وأنه سوف يتم تعميم جدول الأعمال وتنفيذه علي نطاق المنظمة. وأعربت عن تقديرها للدور الذي لعبه المدير العام السيد فرانسيس غوري، في هذا السياق من خلال الاضطلاع بأنشطة محددة، والتي وُرِد بعضها في هذا البيان. وأشار الوفد أيضا إلى أنه في صباح ذلك اليوم أعرب المدير العام أيضا عن تفاؤله الحِذر، وأنه يدرك تماما الحاجة إلى مزيد من العمل بوتيرة أسرع، في إطار اللجنة، من أجل التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية. ورغب الوفد على وجه التحديد أن يشكر المدير العام لتنظيم المؤتمر الدولي لبناء الشراكات لحشد الموارد لأغراض التنمية. وتابع الوفد معربا عن اعتقاده بأن المؤتمر كان خطوة أولى مفيدة من أجل توليد موارد إضافية لتنفيذ مشروعات في البلدان الأقل نموا وفي منطقة أفريقيا على النحو المطلوب في التوصية 2 من جدول أعمال التنمية. ودعا الوفد المنظمة إلى إنشاء صندوق

استئماني خاص بالبلدان الأقل نموا في وقت مبكر على النحو المذكور في التوصية نفسها من جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه حيث تم انعقاد المؤتمر الدولي وفقا لتوصيات جدول أعمال التنمية، فيجب رفع تقريرا رسميا خاص بنتائجه إلى اللجنة حتى يتسنى لها مناقشة النتائج وتوفير بعض التوجيهات عند الحاجة حول كيفية مواصلة العمل على هذه المسألة. وفيما يتعلق بتلك الدورة، أعرب الوفد عن أنه كان يري هو الآخر الحاجة إلي تخصيص متوازن للوقت لدراسة مختلف بنود جدول الأعمال وكان في غاية الامتنان للرئيس على الاستجابة لهذا الطلب واقتراح خطة عمل مقبولة. وأعرب عن أمله في أن تدعم كافة الوفود الرئيس عن طريق إتباع برنامج العمل والخروج بدورة مثمرة. وأعربت بنغلاديش عنى أملها في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مختلف المسائل، ولا سيما تلك المتصلة بآليات التنسيق وطرائق الرصد ورفع التقارير في إطار اللجنة.

27- هنأ وفد مصر الرئيس على انتخابه، واغتنم الفرصة ليعرب عن دعم مصر لعمل الرئيس. وشكر الوفد أيضا سعادة السفير تريفور كلارك على جهوده في رئاسة اللجنة في المرحلة الأولى من عملها وتمنى له كل التوفيق في مهامه الجديدة. وكانت مصر علي قناعة بأن السفير سيكون قادر على أداء واجباته في منصبه الجديد، وذكرت أنه كان دائما يبرهن على قدر كبير من الموضوعية والكفاءة. وشكر الوفد المكتب الدولي على الوثائق اللازمة لهذه الدورة. كما أيد وفد مصر البيان الذي أدلت به السنغال بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وأعرب أيضا عن تأييده للبيان الذي أدلت به الجزائر حيث أن البيانين يعبران بصدق عن الأولوية التي توليها مصر لهذه المسألة كما شاطر وجهات النظر تلك. وتابع الوفد قائلاً أنه سوف يتم الاحتفال يوم 17 ديسمبر بالذكري الخامسة والثلاثين لبدء نفاذ الاتفاق الموقع بين الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. بموجب المادة الأولى من هذا الاتفاق، أصبحت الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وتم تكليفها بتشجيع وتنمية الملكية الفكرية من أجل تمكينها من نقل التكنولوجيات اللازمة للبلدان النامية لدفع تنميتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. لقد انقضي ثلاثة عقود ونصف منذ ذلك الاتفاق ومنذ الرغبة الأولية لتحقيق هذا الهدف، وعلى الرغم من انقضاء تلك الوقت، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل تحقيق الهدف المنشود. ورأى الوفد أنه لم يعد من الممكن قبول شعارات ووعود فارغة دون أي تطبيقات ملموسة تأتي وفقا لجدول أعمال منظم، وأراد الوفد ضمان تنفيذ هذه التوصيات علي نحو الجوهر وليس فقط من حيث النموذج حيث من شأن ذلك أن يكون ناقل لتنمية ما كان يمكن تحقيقه من خلال الويبو، كما يجب ألا يكون التركيز على فئة محدودة فقط من الشركاء. وتمنى الوفد التأكد من أن المهام المسندة قد تم القيام بها بوصفها منظمة دولية كاملة متكاملة من شأنها حقا المشاركة في تنمية هذا الموضوع الذي يحظي بأهمية كبرى من قبل العالم بأسره. ولذلك، رأي الوفد أن جدول أعمال التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع الدولي نظرا لأهمية أهدافه التي جاءت من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتابع الوفد قائلاً أنه فيما يتعلق بتنفيذ مضمون جدول أعمال التنمية ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أنشطة الجمعية العامة للويبو وهيئاتها ولجناها. لقد تم تكليف اللجنة بوضع برنامج عمل يهدف إلى تنفيذ التوصيات المعتمدة وأيضا بمهمة ضمان رصد كافة التقارير وتقييمها وتنميتها، لا سيما المتعلق منها بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء عليه، كان هذا تعهد شامل قد أُوكل إلى اللجنة، ولذلك، يجب أن تترجم أنشطة اللجنة إلى إنجازات ملموسة تتجاوز مجرد الاتفاق علي صياغة المشروعات. ومن أجل تحقيق هذه المهام، رأى الوفد ضرورة تغيير ثقافة المنظمة وينبغي في هذا الصدد، أن تصبح آليات التنسيق وطرائق التقييم والرصد هي محور الارتكاز، استنادا إلى أنه سيتم تحقيق تلك الأهداف وسيكون التركيز بشكل خاص على عمل هذه الآليات التنسيقية بحيث يكون هناك تنسيق مباشر ومستمر بين اللجنة والهيئات الأخرى. وعلاوة على ذلك سوف يوكل لتلك الهيئات أيضا مهمة وضع التقارير وتنفيذ البرامج، وكانت تلك هي الآليات التي من شأنها أن تحدد مدى نجاح اللجنة. ويجب أن تكون تلك الهيئات مستقلة وتحت إشراف الدول الأعضاء. واسترسل الوفد قائلاً أنه يجب اعتماد مبدأ الشفافية في

أعمال تلك الهيئات وأنشطتها وأن تكون هيئات التقييم والرصد مفتوحة للجميع. ورأت مصر أن الاقتراح الذي تقدمت به كل من وفود الجزائر والبرازيل وباكستان الوارد في الوثيقة CDIP/4/9 كان اقتراحا ممتازا واصفاً إياه بانعكاس للتوازن الذي نحتاجه وأنه سيضمن استقلال هذه اللجنة فضلا عن ضمان الحاجة للاستفادة من الخبرة من مختلف الخبراء في مختلف المجالات على الرغم من أهمية الروابط الوثيقة بين الويبو والأمم المتحدة كما هو مطلوب في الاتفاقية الموقعة بين المنظمتين. وأعربت مصر عن أملها في التوصل إلي اتفاق بشأن آليات التنسيق من أجل الحصول على نتائج وتنفيذ ملموس للتوصيات. ويشير ذلك إلى وجود اختلال في جدول الأعمال نظرا لتزايد وتيرة اعتماد المشروعات دون تحري أي من صمامات الأمن والأمان في شكل هيئات الرصد والتقييم، والتي سوف تعطى ما يلزم من الاستقلالية اللازمة لضمان التنفيذ الفعلي للتوصيات. وفي الختام، ودّ الوفد أن يضيف أن المجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمد الإعلان المتعلق بحق التنمية عام 1986، ونظرا لهذا الحق في التنمية، باعتباره حقا أساسيا، فإن حق من حقوق الإنسان، وهو جدول أعمال التنمية، كان في هذا الصدد هو مساهمة الويبو في تعزيز حق الإنسان تلك. لذا رأت مصر أن القرار الذي اتخذه فريق العمل المكلف بالتنمية في عام 2008، والذي وضع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، هو فرصة ممتازة لتنفيذ هذا الارتباط بين الأمم المتحدة والويبو وأيضا لتناول القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع الدولي، وهذا يعني التنمية كحق أساسي من حقوق الإنسان.

28- هنأ وفد إندونيسيا الرئيس لترأسه هذه الدورة للجنة، وأعرب عن ثقته بأنه، في ظل قيادته القديرة، ستتمكن اللجنة من التعامل مع مختلف المسائل المدرجة على جدول الأعمال وتحقيق النتائج المرجوة. بوصفه مؤيداً للبيان الذي أدلت به اليمن نيابة عن المجموعة الآسيوية، أكد وفد إندونيسيا علي البيان الذي أدلى به في الدورة الأخيرة للجمعية العامة والذي علق أهمية كبيرة على جدول أعمال التنمية. وشدد الوفد على أنه يجب دمج البعد الإنمائي في جميع جوانب أنشطة الويبو، سواء كانت معايير العمل أو برنامج تعاون. إن تنفيذ جدول أعمال التنمية يجب أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات والاهتمامات الحقيقية، لا سيما للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأضاف الوفد أنه يولي أهمية كبيرة للنفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا، بما في ذلك نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ولذلك فإنه أولي اهتمام كامل للتوصيات 19 و30 و31 من جدول أعمال التنمية، ورأي ضرورة تفسير وفهم تلك التوصيات على نطاق أوسع، وألا تقتصر على طبيعة البراءة أو تقرير البحث الخاص بها. وإضافة إلي ذلك، فإن إندونيسيا وغيرها من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا لديهم اهتمام شديد بتوفير الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ورأى الوفد أنه كانت هناك فرصة للويبو لكي تُصدر، في إطار التوصية 30، معلومات بصورة منتظمة فيما يخص مدى وطبيعة القرصنة البيولوجية. إن مثل تلك المعلومات ذات الصلة بالملكية الفكرية ستكون مفيدة للجنة الحكومية الدولية واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (GRTKF) وغيرها من المحافل التي تناقش الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وأضاف الوفد أنه، استناداً إلي هذه المعلومات، إذا تم إصدارها، من شأن الويبو أن تكون قادرة على تقديم المساعدة إلى البلدان في تحديد حالات القرصنة البيولوجية وتوثيقها. وكذلك، يمكن للويبو استحداث وحدات وبرامج تدريب على كيفية التعرف على حالات القرصنة البيولوجية وتوثيق تلك الحالات ونشرها. وفيما يتعلق بمشروع الملكية الفكرية والملك العام، أعرب الوفد عن قلقه بشأن الكيفية التي ستُطرح بها المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في مجال الملك العام، في حد ذاتها. واعتبر الوفد أن هذه المسألة تتطلب حقاً دراسة جدية قبل أن يتم الموافقة عليها حيث قد تكون الآثار خطيرة جدا في المستقبل. وأشار الوفد أيضا إلى أن الوثيقة CDIP/3/4 بدت وكأنها تقترح أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كانت هامة في مجال الملك العام في حين أنه قد يكون من الصحيح أن المعرفة التقليدية كانت جزءا من الطريقة السابقة ولكنها لم تكن بالتأكيد جوهرية

في مجال الملك العام. حيث أن الملك العام يعني أنه يمكن لأي شخص استخدامه بحرية دون دفع رسوم، فإن المعارف التقليدية، مثل المكتبة الرقمية في الهند، لم تكن هامة في الملك العام وليست متاحة للجمهور. فكانت خاضعة لمبدأ الموافقة المسبقة والواعية. وبالتالي، طلب الوفد بقوة أن يتم نقل الدراسات المقترحة الواردة في الوثيقتان CDIP/4/1 وCDIP/4/2 من هذا المشروع، في إشارة إلى بيان مجموعة البلدان الآسيوية في الدورة الثالثة للجنة. وأضاف قائلا أن المجموعة الآسيوية لا تعتقد أنه ينبغي تصنيف المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي في الملك العام. وهناك موضوع آخر أعرب الوفد عن رغبته في لفت الانتباه الكامل إليه وهو آلية التنسيق وطرائق الرصد والتقييم ورفع التقارير وتقييم تنفيذ كافة توصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. إن هذه المسألة هي قلب جدول أعمال التنمية حيث أنها تضمن تنفيذ فعال وذو كفاءة لكافة التوصيات المعتمدة. وبالتالي أعرب الوفد عن تقديره البالغ للاقتراح المقدم من قبل الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة الهامة والتي من شأنها أن تُرشد مداولات اللجنة لصياغة أفضل بشأن الآليات والطرائق. وكان يأمل الوفد في أن تتمكن اللجنة من الوصول إلي توافق في الآراء على وجه السرعة حيث يود أن يرى عملية ملموسة وسريعة في تنفيذ التوصيات كافة. وأضاف الوفد أن التنفيذ الناجح والملموس لجدول أعمال التنمية من شأنه أن يُثبت التزام الويبو والدول الأعضاء بإنشاء أنظمة ذات صلة بالملكية الفكرية أكثر توازنا وفعالية.

29- هنأ وفد بوليفيا الرئيس على انتخابه وأيضا الأمانة على الوثائق المُعدة لهذا الاجتماع. وأعرب الوفد عن دعمه لوفد الإكوادور الذي أعرب عن شواغل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكانت بوليفيا ملتزمة بتنفيذ فاعل ومتين لجدول أعمال التنمية، واعتقدت أنه علي اللجنة أن تأخذ الوقت اللازم لدراسة المشروعات بهدوء وذلك لضمان عدم فقدان مضمون التوصيات وانعكاس اهتمامات الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وأضاف الوفد أن تنفيذ جدول أعمال التنمية هي عملية طويلة قد بدأت للتو وينبغي علي اللجنة التأكد من عدم فقدان جودة المشروعات بسبب كثرتها. ورأى الوفد أيضا أنه من الهام للغاية مناقشة آليات الرصد والمتابعة لعملية تنفيذ جدول الأعمال قبل البدء في مناقشة مضمون المشروعات المقرر تنفيذها. واعتقد أنه من المهم أيضا الأخذ في الاعتبار أن المشروعات ليست سوى جانب واحد من تنفيذ جدول أعمال التنمية الذي يعتبر أوسع وأشمل بكثير مما كان يُعتقد وأنه ينطوي على الكثير. وفي هذا السياق، أيّدت بوليفيا اقتراح كل من الجزائر والبرازيل وباكستان الخاص بآليات تنسيق تنفيذ جدول أعمال التنمية والرصد ورفع التقارير عنه. وفيما يتعلق بتقديره للأمانة لوضع المشروعات المختلفة المقدمة لتلك الدورة للموافقة عليها، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن هناك حاجة لاستعادة الدور النشط للدول الأعضاء فيما يخص عملية تنفيذ جدول الأعمال كما أن هناك حاجة للنظر في إمكانية طرح البلدان لمقترحات مشروعات بقصد تنفيذها. وبالمثل، كلما كانت هناك إمكانية، قد يكون من المناسب بالنسبة للدول الأعضاء للمشاركة في تعيين خبراء لإجراء دراسات مع الحفاظ على التوازن وعكس مختلف وجهات النظر. وفيما يتعلق بهيكل المشروعات، وجد الوفد أنه من المهم أن يكون هناك أساس يمكن بموجبه دراسة الموضوع محل البحث والنظر في مقترحات للتنفيذ وإجراء تحليلا لتجارب مختلف البلدان التي أخذت مبادرات في هذا المجال والإمكانيات المتاحة، الأمر الذي من شأنه أن يكون مفيدا للغاية.

30- أيّد وفد جمهورية إيران الإسلامية البيان الذي أدلى به ممثل اليمن نيابة عن المجموعة الآسيوية. وذكر الوفد أن القواعد الدولية في مجال الملكية الفكرية آخذة في التطور بشكل سريع ونتيجة لذلك تواجه البلدان نظام ملكية فكرية معقد والذي أثر علي عملية التنمية في البلدان النامية. وفي تلك العملية كان من المهم بالنسبة للبلدان النامية أن تقوم بتحليل الأثر الفعلي والمحتمل لطور نظام الملكية الفكرية على تنميتها واستغلال الملكية الفكرية كأداة للتنمية. ورأى الوفد في اللجنة فرصة لفهم عميق للعلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية والتي من شأنها أن تمهد الطريق لتحسين نظام الملكية الفكرية من

منظور تنموي. لهذا السبب، علق الوفد أهمية كبيرة على أنشطة اللجنة في الويبو. فينبغي أن تكون اللجنة بمثابة منتدى لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يخص صياغة سياسات الملكية الفكرية الموجهة للتنمية. وأضاف الوفد أنه من مهام تلك اللجنة النظر في كيفية أن تلعب حقوق الملكية الفكرية دورا في مساعدة البلدان النامية على تحقيق لأهداف الإنمائية للألفية وتوفير بيئة مواتية لتنميتها. كما كان مهام اللجنة أيضا النظر في ما إذا كانت تشكل الملكية الفكرية عقبات قد تعترض التنمية، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي سبل إزالتها. ورحب الوفد بالمنهجية القائمة علي المشروعات المتبعة في تنفيذ جدول أعمال التنمية، وأكد على التنفيذ الفعال والكامل لجميع التوصيات بما في ذلك العمل على المشروعات المقترحة لترجمة تلك التوصيات إلى أنشطة عملية. وأضاف أنه عند مناقشة المشروعات في إطار اللجنة، يجب أن تضمن اللجنة أن هذه المشروعات مصممة لتكون عملية المنحى بدلا من تجميع المفاهيم النظرية. وأردف الوفد، فعلى سبيل المثال، إن المشروع المتعلق بنقل التكنولوجيا والذي كان من المقرر مناقشته في تلك الدورة من شأنه أن يستكشف الاسترشاد العملي لضمان أن نظام الملكية الفكرية يقوم بتسهيل، بدلا من إعاقة، تقدم سريع في مجال العلم والتكنولوجيا لفائدة البلدان النامية. فينبغي أن يقوم بتحديد السبل والوسائل لاستخدام المرونة في البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية من أجل تعزيز القدرات التكنولوجية وأهداف السياسة العامة في البلدان النامية. وذكر الوفد أيضا أنه لضمان النجاح، فإن اللجنة ليست بحاجة فقط إلى التأكيد على التنفيذ الفعلي للتوصيات وفعالية المشروعات، ولكنها في حاجة أيضا لإنشاء إطار التقييم والرصد المستمر لجدول أعمال التنمية لضمان تعاون أفضل بين لجان الويبو. فبدون آليات التقييم والرصد تلك سوف يكون من الصعب القيام بالتنفيذ الفعال والكامل للتوصيات المدرجة في جدول أعمال التنمية وخاصة إدماج الاعتبارات الإنمائية في أنشطة الويبو الجوهرية والخاصة بالمساعدة الفنية للتنسيق والطرائق اللازمة لرصد تنفيذ التوصيات وتقييمها ورفع التقارير عنها. ورأى الوفد أن تلك الآليات من شأنها أن توفر للدول الأعضاء رؤية واضحة فيما يتعلق بالمشروعات الجارية، فضلا عن العمل المستقبلي للويبو واللجنة.

31- أيّد وفد تايلند البيان الذي أدلت به اليمن نيابة عن المجموعة الآسيوية وهنأ الرئيس على توليه المسؤولية لتلك الدورة. وأعرب عن ثقته بأنه، تحت قيادته، ستقوم اللجنة بعمل جيد، وأكد دعم الوفد للرئيس. وذكر الوفد أن اللجنة لديها جدول أعمال كامل وأنه من المهم تكريس الوقت الكافي لمناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال. وقد قامت الأمانة بصياغة بعض الوثائق المفصلة الخاصة بالمشروعات لتضعها بين يدي اللجنة، وأعرب الوفد عن تقديره البالغ لعمل الأمانة الدؤوب والجهد المتواصل في هذا الصدد. وأعربت تايلند عن ارتياحها للتقدم المحرز في إطار اللجنة، حتى الآن، ولكنها أدركت أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ورأى الوفد أن مؤتمر بناء الشراكات لحشد الموارد لأغراض التنمية، المنعقد في وقت سابق من هذا الشهر، كان مفيد للغاية وقام بتوفير الكثير من المعلومات المفيدة للبلدان النامية بشأن هذه المسألة الهامة. ورحبت بالتقدم المطرد لهذا المشروع فيما يخص قواعد البيانات المتخصصة، ولا سيما برنامج ARDI الذي تم إطلاقه مؤخرا والذي قدم النفاذ المجاني للإنترنت للإطلاع علي المجلات العلمية والتقنية للبلدان الأقل نموا. وأعرب الوفد عن أمله في توسيع هذا البرنامج في المستقبل. وتطلع الوفد إلي مناقشة مشروع الملكية الفكرية والملك العام، أثناء مناقشات اللجنة هذا الأسبوع، وخاصة فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكان المشروع المتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا أيضا ذات أهمية خاصة للوفد كما كان لعدد كبير من البلدان النامية. في حين أعرب الوفد عن رغبته في الإدلاء بتعليقات بشأن هذا المشروع لاحقا، فإنه يود أن يُبدي ملاحظتين فيما يتصل بعمل اللجنة بصفة عامة. أولا، بشأن اعتماد النهج القائم على المشروعات في الدورة الأخيرة، وافقت اللجنة على أن يكون تركيز عملها علي التوصيات، وليس المشروعات أو الأنشطة، وأنها سوف تناقش كل توصية قبل الموافقة على الأنشطة التي سيتم تنفيذها. واستفسر الوفد عن الكيفية التي يُسترشد بها فيما يخص المشروعات الجديدة

المقترحة. وبدا للوفد أن هناك الكثير من الوقت والجهد قد بُذل في كل وثيقة من وثائق المشروعات قبل أن تتمكن الدول الأعضاء من تشكيل قاعدة مشتركة للتفاهم حول كل توصية. وحيث وجدته الدول الأعضاء من الضروري النظر بعناية قبل الموافقة علي كل مشروع، فسينطوي ذلك على مناقشة مفصلة حول كل واحدة من وثائق المشروعات المعروضة على اللجنة. ففي تلك الدورة، على سبيل المثال، لدي اللجنة ستة وثائق للمشروعات للنظر فيها؛ ثلاثة متبقية من الدورة السابقة وثلاثة مقترحات لمشروعات جديدة. ورأى الوفد، بالتالي، أنه ينبغي علي اللجنة محاولة تجنب تراكم المتأخرات من الوثائق في انتظار النظر فيها. وفي هذا الصدد، يمكن للجنة النظر في أفضل السبل لضبط تسلسل العمل من أجل تحسين الكفاءة. وثانيا، شدد الوفد على الحاجة إلى نوع من الآلية بغرض إدماج البعد الإنمائي في برنامج الويبو ولرصد تنفيذ المشروعات وتقييمها.ورحب بالمقترحات المتعلقة بهذه المسألة والمقدمة من كل من باكستان والجزائر والبرازيل، فضلا عن المجموعة باء وأعرب عن تفاؤله بأن موقف الدول الأعضاء لم يكن حتى الآن متباعد. ولذلك، تطلع الوفد إلى إجراء مناقشات مثمرة بشأن آليات التنسيق وطرائق الرصد والتقييم ورفع التقارير. وفي هذا الصدد، حث اللجنة على تخصيص وقت كاف لإجراء مناقشات مجدية بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

32- أعلن وفد باراغواي تأييده للبيان الذي أدلى به الإكوادور باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأثنى على الرئيس، متمنيا له كل النجاح في تسيير عمل اللجنة. وشدد الوفد على التزامه بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية والذي اعتقد أنه ينبغي أن تركز خططه وتوجهاته في المقام الأول على البلدان النامية من أجل حفز حماية الإبداعات والابتكارات التي من شأنها تمكين المجتمعات من التقدم. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك حاجة إلى تحقيق توازن بين الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وذكر الوفد أن كل ذلك قد يكون ممكنا مع وجود ما يلزم من موارد خارج الميزانية، واعتقد أن التوصيات الخمس والأربعين لجدول أعمال التنمية يجب تنفيذها بما يكفي من موارد ضمن الميزانية العادية للويبو. في هذا الصدد، حث الوفد الدول الأعضاء علي التأكد من توافر الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

33- قام وفد نيجيريا بتهنئة الرئيس على انتخابه وأعرب أيضا عن عميق شكره وامتنانه لسفيرٍ بربادوس السيد تريفور كلارك على قيادته المتميزة لعملية جدول أعمال التنمية. وذكر الوفد، مؤيداً للبيان الذي أدلى به ممثل السنغال بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أنه من المعروف الآن أن الملكية الفكرية والتنمية كانت واحدة من القضايا الأكثر إلحاحا في هذا الوقت، نظرا لتضافرها وعلاقتها بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبلدان. وذكر الوفد أيضا أن الملكية الفكرية هي مسألة تنمية لأنٍ المعرفة هي المركز الأساسي في ديناميات التغيير والتقدم. وكان اعتماد جدول أعمال التنمية هو شاهداً على جهود المجتمع الدولي في تعزيز طور نظام الملكية الفكرية التي تناولت احتياجات واهتمامات جميع البلدان. فإن جدول أعمال التنمية يمثل خطوة ايجابية نحو ضمان استمرار الملكية الفكرية في خدمة الصالح العام عن طريق حفر الابتكار والإبداع بطريقة متوازنة وفعالة. لذا كان من المحتم أن تحافظ تلك الدورة على الزخم والالتزام السياسي لضمان تنفيذ المقترحات التي أقرتها الجمعية العامة للويبو. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره الخاص لدكتور فرانسيس غوري، المدير العام للويبو لالتزامه التام لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وتابع الوفد أنه لا يزال يحترم سياسات المدير العام الموجهة للتنمية واستراتيجياته المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات. كما قدر أيضا تركيز المدير العام على المعارف التقليدية والفولكلور والمسائل المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية. وأشاد الوفد بموقف المدير العام الاستباقي بشأن المسائل المتعلقة بالحصول على الأدوية، وتغير المناخ، والتصحر، والتكامل الشامل للملكية الفكرية في التنمية المستدامة. وذكّر الوفد أنه في أكتوبر 2004، اتخذت الويبو خطوة تاريخية وهي الموافقة على النظر في تأثير القرارات الصادرة عنها على الدول النامية بما في ذلك تقييم تأثير

قانون الملكية الفكرية وسياساتها على الابتكار التكنولوجي والنفاذ إلي المعرفة وأيضا صحة الإنسان.وأشار الوفد إلى أن ما هو على المحك هو أكثر أهمية بكثير من الانسجام أو التنافر في أنظمة الملكية الفكرية وأن قرارات الويبو كان لها الأثر علي كافة شيء من وفرة أسعار الأدوية المضادة للإيدز والبراءات والتنمية الدولية إلى بنية الاتصالات للإنترنت. وذكر الوفد أن السؤال الهام هو ما إذا كان تمديد أنظمة الملكية الفكرية قد ساعدت البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا الجنوبية، علي النفاذ إلي التكنولوجيات التي تشتد الحاجة إليها وكيف يمكن حماية حقوق الملكية الفكرية أن تساعد تلك البلدان على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر. وأضاف الوفد أن هذا هو التحدي الماثل أمام اللجنة وأن معالجة تلك القضايا تتطلب بعض الإجراءات الملموسة والتي تشمل تحسين طرائق تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، تلبية الاحتياجات المحددة وتلبية متطلبات استخدام الملكية الفكرية لفائدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف استغلال الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية، تحسين التواصل العالمي للويبو من خلال التوسع في برامج أكاديمية الويبو العالمية لتشمل مناطق أخرى وذلك لإشراك التعاون بين مؤسسات البحوث والجامعات وغيرها، وفتح مكاتب إقليمية جديدة للويبو بغية توسيع التواصل في جميع المناطق وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في برنامج الويبو وإعداد الميزانية وغيرها. على مستوى العمل الفني، أعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن الدورة في حاجة لاتخاذ خطوات جريئة لضمان التنفيذ الفعال لمختلف توصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية التي تم الموافقة عليها، وشدد على الحاجة السريعة للتوصل إلى اتفاق حول كيفية تعبئة الموارد لتنفيذ كافة البرامج ولدعم عمل الأمانة، الذي كان في غاية الأهمية. وأدرك الوفد أن دفع تلك العملية يتطلب إرادة سياسية قوية. وأعرب الوفد عن تأييده التام لأنشطة الشعبة الجديدة المعنية بتنسيق جدول أعمال التنمية والتي من شأنها ضمان إدماج جدول أعمال التنمية في جميع أنشطة الويبو. وقد تحمس الوفد كثيرا بالوعود المتكررة من المدير العام لدعم جدول أعمال التنمية وضمان تنفيذها بنجاح. في هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده الكامل للحاجة الماسة إلى إنشاء آلية رصد فعالة. وأعرب عن شكره للأمانة لتنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بتنفيذ جدول أعمال التنمية المنعقدة في هراري، زيمبابوي في أكتوبر الماضي وذكر أن اجتماع هراري قام، في جملة أمور أخري، بتحسين فهم الروابط التي تقوم عليها الملكية الفكرية والتنمية كما أن كان له الأثر في أفريقيا والبلدان النامية وفي مناطق أخرى. وأعرب الوفد عن تطلعه لتنظيم الويبو لندوة قائمة علي مناقشة المسائل من أجل تحقيق مزيد من التقدم لتلك العملية في المنطقة شبه الإقليمية، والتي ترغب نيجيريا في استضافتها. وشدد الوفد على أهمية تنفيذ جدول أعمال التنمية بالنسبة لنيجيريا، والتي كانت تعمل بجد، على مدى السنوات القليلة الماضية، علي إدماج الملكية الفكرية في أنشطتها المتعلقة بالتخطيط الاقتصادي الكلي. وأفاد الوفد أن نيجيريا كانت قد بدأت في تطوير بنيتها التحتية للملكية الفكرية بمساعدة الويبو والتي أعرب الوفد عن امتنانه لها وذكر أيضا أن رفع مستوى الوعي بشأن الملكية الفكرية في الحكومة وفي المجتمع بوجه عام كان يجري تنفيذه تدريجيا وأن الهدف كان جعل الملكية الفكرية جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية الوطنية وخاصة عن طريق تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرات البحث والتنمية في مؤسسات التعليم العالي والصناعات في جميع أنحاء نيجيريا. وأدرك الوفد أن مثل هذا الجهد يتطلب اتخاذ إجراءات وطنية واضحة ودعم التعاون الإقليمي والدولي للجهود الوطنية، وأضاف أنه على الرغم من هذا التقدم، فإن انعدام البنية التحتية للملكية الفكرية وخاصة في معظم البلدان الأفريقية يشكل عائقا كبيرا نحو الجهود الرامية إلي جعل أفريقيا جزءا من الثورة العالمية للملكية الفكرية. وذكر الوفد أيضا أن هناك غياب لنظام معني بالعمل الدولي لدعم الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية لعكس الوضع الشاذ، وأنه، في كثير من الحالات، لم يكن هناك خطة عمل وطنية واضحة متعددة الشركاء أو إطار مؤسسي يشمل الوقت المستهدف للتنفيذ. وأعرب الوفد عن رغبته في مناقشة هذه المسألة ومعالجتها على وجه السرعة بما

يصب في مصلحتهم. وفي الختام، ذكر الوفد أنه يعتقد أن تقديم جدول أعمال التنمية بشأن الملكية الفكرية علي نحو فعال يتيح فرصا هائلة للمجتمع الدولي لمواجهة تحديات التنمية التي تواجه البشرية في القرن الحالي وما بعده، وأنه ملتزم باتخاذ قرارات كبرى من شأنها أن تجعل الملكية الفكرية أداة للإبداع والإنتاجية لحل مشاكل أزمة الغذاء العالمية والتدهور البيئي والفقر المتأصل والأمراض وغيرها من القضايا.

34- هنأ وفد بنما الرئيس وتمنى له النجاح في مهامه الحساسة. كما قدم شكره للأمانة على الوثائق القيمة التي قُدمت لهم وأعرب عن تقديره البالغ لالتزام المدير العام واهتمامه الشخصي حيث حدد نجاح تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وتكامله كمجال أساسي داخل المنظمة. وأثنى الوفد على رؤية المدير العام لاقتراح وسائل جديدة لجعل التنفيذ ممكنا، وبالتالي الاستفادة من الملكية الفكرية باعتبارها أداة من شأنها أن تعزز التنمية الاقتصادية في دول مثل بنما. كما أعرب أيضا عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به مندوب الإكوادور نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وذكر أن جدول أعمال التنمية كانت مبادرة ممتازة. ورأى الوفد أنه قد تم إحراز تقدما ملموسا، وأعرب عن تقديره للجهود المبذولة في البداية، بالنظر إلى أن تنفيذها الكامل من شأنه أن يساعد على تقليص الفجوة بين جميع البلدان فيما يتعلق بمعرفة الملكية الفكرية والقدرة على توفير الاستجابات في هذا الصدد. وأيّدت بنما وقدرت بشدة العمل المنجز وألزمت نفسها بضمان تحقيق الأهداف وأكدت تأييدها مجدداً، وكما ذُكر من قبل وفود أخرى، كانت بنما سعيدة للغاية لاعتماد الأمانة النهج المواضيعي بغية الإسراع بعملية تنفيذ التوصيات. وشدد الوفد على نقطة ذات أهمية قصوى وتتعلق مباشرة بالقرار الخاص بقياس النتائج ليس فقط من حيث الكم، وإنما من حيث النوعية أيضا. ورأى الوفد أنه يجب مشاركة النتيجة أو النتائج لتكرار التآزر وغيرها من الممارسات. وفيما يتعلق بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، رأى الوفد أن الخروج بتشخيص موقف الملكية الفكرية على المستوى الوطني كان مثير للاهتمام حيث قد تم التنفيذ بالتعاون مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية للتنمية. وأكد الوفد على أن هناك حاجة إلى استمرار التركيز على هذا النهج والذي من شأنه أن يرشد اللجنة لتحقيق التنمية في مجال الملكية الفكرية.

35- شكر وفد اليابان الرئيس وانضم إلى البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وهنأ الوفد الرئيس على تعيينه لرئاسة هذه اللجنة الهامة وأكد على أنه، مثل باقي الأعضاء، يولي أهمية كبيرة للأنشطة ذات الصلة بالتنمية بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن اليابان كانت تقدم مختلف أنواع المساعدة من خلال ثلاثة صناديق استئمانية متضمنا تلك الخاص بالدول الإفريقية والبلدان الأقل نموا. وأضاف الوفد أيضا أنه قد شارك بنشاط في مؤتمر بناء الشراكات لحشد الموارد لأغراض التنمية المنعقد في وقت سابق من هذا الشهر والذي تعلق بالتوصية رقم 2. وذكر أنه قد تم النقاش خلال المؤتمر عن الجهود المتعلقة بالمساعدات من أجل التجارة، والدور الهام الذي تؤديه الملكية الفكرية، وأنه في المقدمة الرئيسية، شدد وفد اليابان على أهمية خلق التآزر بين التعاون في مجال الملكية الفكرية والمساعدات المقدمة للصناعة المحلية وأضاف الوفد أن مشاركه اليابان تمثل الأهمية التي توليها للمساهمة في تنمية الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية. وذكر الوفد أن الاستغلال الفعال لحقوق الملكية الفكرية أمر أساسي بالنسبة للبلدان النامية بغية تحقيق التنمية المستدامة، وأنه في هذا السياق قدم الوفد وثيقة للدورة السابقة بشأن تأسيس مشاركة الخبرات للويبو فيما يتعلق بالاستفادة من الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية. وأعرب الوفد عن أمله بأن يؤخذ اقتراحه بعين الاعتبار والتوجه نحو مرحلة التنفيذ في أقرب وقت ممكن. وشدد الوفد على أنه من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية علي نحو فعال وذو كفاءة، من المهم التقدم في مناقشة موضوعية بشأن المحتويات المحدّثة لبرامج العمل المتفق عليها مسبقا، وكذلك المشروعات الجديدة المقترحة في تلك الدورة، وأنه ينبغي علي الدول الأعضاء أولا النظر في كيفية استغلال الآليات والموارد القائمة

لتعكس المبادئ الواردة في جدول أعمال التنمية. وطمأن الوفد الرئيس بالتزامه بخوض مناقشات بناءة في تلك الدورة في ظل قيادته.

36- هنأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس على انتخابه رئيسا للدورة. وذكر الوفد أنه قد جاء لهذا الاجتماع للتحرك إلى الأمام وليس إلى الوراء وأضاف أن الدورات الثلاث الأولى للجنة قد استغرقت قدرا كبيرا من الوقت في مناقشة المسائل الإجرائية، والتي كان ضرورية ومناسبة بالنسبة للجنة، ولكنه اعتقد أن اللجنة قد بدأت أعمالها بالفعل وأنه ينبغي لتلك الدورة أن تركز بالدرجة الأولى على الجوهر وعلى المشروعات التي قدمتها الأمانة والوفود للجنة للنظر فيها والموافقة عليها. وأعرب الوفد عن تقديره للرئيس لجهوده الرامية إلى وضع جدول أعمال مقبول للجميع كما أعرب عن استعداده، من حيث المبدأ، لتبني هذا المسلك إلى الأمام. ومع ذلك شدد الوفد على أهمية التركيز على المضمون هذا الأسبوع وأضاف أنه إذا تداخل جدول الأعمال مع قدرة اللجنة على تناول ذلك الأمر، فإنه سوف يشجع اللجنة على مواصلة التحلي بالمرونة بحيث يمكن استغراق وقتا كافيا لمناقشة وثائق المشروعات المواضيعية.

37- هنأ وفد المغرب الرئيس على تعيينه وأكد له دعمه. وشكر الوفد أيضا الرئيس المنتهية ولايته السفير كلارك على كل الجهود التي قام بها منذ بداية هذه اللجنة وتمنى له النجاح في مهامه الجديدة. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلت به السنغال نيابة عن المجموعة الأفريقية وأيّد أيضا البيان الذي أدلت به الجزائر. وأعرب الوفد عن شكره للمدير العام والأمانة، وكافة الأفراد العاملة في المنظمة لتنظيم مؤتمر المانحين المنعقد في الأسبوع الماضي وكذلك المنتدى الخاص بخطط عمل جديدة للتنمية ورشة العمل الخاصة بمجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تنظيم هذا الحدث وكذلك صياغة المشروعات المواضيعية الجديدة التي كانت قيد البحث من قبل اللجنة يشهد على التزام شخصي من المدير العام وفريقه لصالح جدول أعمال التنمية. وذكر الوفد أنه من أجل تعزيز الملكية الفكرية ومزاياها بالنسبة للبلدان النامية، فإن معظم المشروعات المواضيعية التي كانت جاهزة أو غيرها مما لا يزال قيد التنفيذ، تهدف إلى وضع برامج تحتوي على كم هائل من المعلومات التقنية بالغة الأهمية والتي يمكن الاطلاع عليها عن طريق الشبكة الالكترونية. واستطرد قائلا أنه يعلق أهمية كبيرة على تلك المشروعات، ويعتقد أن أثر هذه المشروعات سيكون أوسع وأكثر فاعلية إذا وجدت الحلول المناسبة لمعوقات التنمية وذكر بعض هذه المعوقات وهي الفجوة الرقمية، ضعف القدرات، افتقار البنية التحتية، فضلا عن هجرة الأدمغة. ولهذا السبب، أعرب عن رغبته في تنفيذ سائر هذه المشروعات في أسرع وقت ممكن. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في تنفيذ مشروعات المساعدة التقنية وبناء القدرات، ويؤدي تنفيذ مشروعات المساعدة التقنية وبناء القدرات التابع للويبو والمنظمات الدولية الأخرى إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتقد الوفد أن جميع مشروعات الويبو المتعلقة بالتنمية يمكن أن تؤتي ثمارها ويمكن للويبو تكثيف التعاون مع المنظمات الأخرى وكافة الشركاء عن طريق تنسيق الجهود التي تهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وأوضح الوفد أيضا أنه بالنظر إلى توقعه لإحراز تقدم بشأن جدول أعمال التنمية، فإن مساهمته في المناقشات سوف تعتمد على النقاط التالية:

أولا، التمسك بالمبادئ التي تم تحديدها في الدورة الثالثة لمناقشة الأنشطة على أساس المشروعات المواضيعية. ثانيا، أنه يؤيد النهج الذي من شأنه تعزيز وتعجيل عملية التنفيذ عن طريق ضمان احترام كل من نص وروح كل توصية وأخيرا، فإنه يرغب في بدء مناقشات بشأن إنشاء آليات الرصد وطرائق التنسيق والتقييم ورفع التقارير، وفي هذا الصدد، أيّد الوغد الاقتراح الذي تقدمت به كل من الجزائر والبرازيل وباكستان والذي يعتقد الوفد أنه يشكل أساسا جيدا للمفاوضات.

38- هنأ وفد أنغولا الرئيس لترأسه هذه اللجنة الهامة للويبو وأعرب عن ثقته في فيه للمضي قدما في هذه العملية. وأعرب أيضا عن شكره للسفير تريفور كلارك، الرئيس السابق للجنة، لمساهمته ومشاركته لدفع هذه العملية. أعلن الوفد تأييده للبيان الذي أدلت به السنغال نيابة عن المجموعة الأفريقية وبنغلاديش باسم مجموعة البلدان الأقل نموا، وأشار إلى تحقيق تقدم كبير وملموس المحرز فيما يتعلق بعرض المشروعات الموجهة لتنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأعرب عن سروره أيضا حيث لاحظ أن تقديم مشروعات مواضيعية جديدة من خلال المنهجية الجديدة التي تم إقرارها في الدورة الثالثة المنعقدة في أبريل من ذلك العام كانت في الواقع كمية ونوعية ويمكن قياسها. وأشار الوفد إلى أنه كانت هناك وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بموضوعات المشروعات المواضيعية للويبو ورأى أن العرض الذي طلبه الدول الأعضاء خلال الدورة السابقة من شأنه تسهيل التنفيذ، وكذلك التحقق مما كان يحدث. وشكر الوفد أمانة الويبو على الجهود المبذولة واعتقد أيضا أنه من المهم بالفعل البدء في التفكير في تنفيذ الآليات المتعلقة بالتنسيق والتقييم ورفع التقارير. وتحقيقا لهذه الغاية، أشار الوفد إلى وجود اقتراحات مختلفة، وانضم إلى الاقتراح المقدم من الجزائر والبرازيل وباكستان كأساس جيد لإنشاء مثل هذه الآليات. وذكر أن لديه بيان ليدلي به بشأن هذا الاقتراح وقضايا أخرى خلال الاجتماع.

39- هنأ وفد جمهورية الدومينيكان الرئيس وأكد له دعم الوفد الكامل لدوره. وشكر الوفد السفير تريفور كلارك على التزامه القوي للجنة وعمله الرائع. أيّد الوفد البيان الذي أدلت به مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأكد موقفه في أن هناك حاجة لضمان وجود الموارد البشرية والمالية لإدارة وتنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. وذكر الوفد أن آليات التنسيق وطرائق الإشراف هي أداة مثالية لإعادة النظر في مضمون التقارير التي من شأنها توجيه عمل اللجنة. وأعرب الوفد عن رغبته في دراسة المرونة المتوافرة في اتفاقية تريبس لأنها ستكون وثيقة قوية لمختلف السلطات من أجل تحقيق توازن عادل في حماية حقوق الملكية الفكرية.

40- هنأ وفد البرازيل الرئيس على انتخابه لرئاسة الجلسة التي ستكون في أيد أمينة تحت قيادته. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به الإكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأكد على الأهمية التي تعلقها بلاده علي تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية حيث أهميتها في تنفيذ كافة الجوانب المتعلقة بتكليف اللجنة. وأكد أيضا على البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة للويبو منذ شهرين حيث أعربت البرازيل عن اعتقادها بأن العنصر الرئيسي في تعزيز الدور الذي تقوم به الويبو هو إحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وذكّر الوفد أنه خلال انعقاد الجمعية العامة للويبو عام 2007، قد تلقت اللجنة تكليفا؛ أولا، لوضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين التي تم اعتمادها وثانيا، لرصد تنفيذ كافة التوصيات المعتمدة وتقييمها ومناقشتها ورفع التقارير عنها وأن تقوم، تحقيقا لهذا الغرض، بالتنسيق مع الهيئات ذات الصلة، وثالثا، لمناقشة قضايا الملكية الفكرية ومسائل التنمية ذات الصلة. وذكر الوفد أنه طوال تلك السنتين السابقتين، كانت تسعى اللجنة جاهدة لإيجاد سبل فعالة للتعامل مع المهمة المعقدة المتمثلة في تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين ولكن بعد مناقشات هائلة وبروح من التعلم بالممارسة، تمكنوا من الاتفاق على ما يسمى بنهج المشروع المواضيعي والذي يجب إتباعه في إطار القواعد الذهبية الثلاث التي ذكرها الرئيس. وذكر الوفد بأنه يجب مناقشة كل توصية من التوصيات أولا من أجل الاتفاق على الأنشطة التي سيتم تنفيذها وإدراج التوصيات التي تتناول أنشطة متشابهة أو متطابقة تحت موضوع واحد حيثما أمكن، وأنه سيتم التنفيذ في شكل مشروعات وأنشطة أخرى، كلما كان مناسبا، مع الأخذ في الاعتبار أنه قد يتم اقتراح أنشطة إضافية. ونبه الوفد إلى أن التقدم الجيد الذي تم إحرازه في اتجاه الامتثال لتكليف اللجنة قد يتضرر بسبب المماطلة في تنفيذ جزء أساسي من جدول أعمال التنمية، أي آلية التنسيق والتي تُعد مسألة جوهرية

بالنسبة للبرازيل. وذكّر الوفد بما قاله في شهر سبتمبر خلال جمعيات 2009، وهو أنه يعتقد أن من العناصر الأساسية لإحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال التنمية هو إحداث تغيير في الطريقة التقليدية التي تعمل بها الويبو، فهناك حاجة إلى إعادة ترتيب النظام مما يؤدي إلى تعميم التوصيات الواردة في جدول الأعمال في عمل جميع هيئات الويبو. ورأي وفد البرازيل أنه قد تم تكرار الدعوة إلى تغيير ثقافي عدة مرات حتى لم تعد الناس تستمع إليها ودعا اللجنة إلى أن يكون واضح في أذهانهم أن جدول أعمال التنمية هو في الأساس يتعلق بتغيير الثقافة، وانضمام الويبو إلى غيرها من وكالات الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودمج البعد الإنمائي في عمل جميع الهيئات لتلك المنظمات. وأشار الوفد أن هناك اقتراحين مهمين على الطاولة فيما يتعلق بإنشاء آلية تنسيق لرصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته ورفع التقارير عنه، وطالب اللجنة إعطاء ذلك الأمر النظر بعناية. وأعرب أيضا عن تطلعه لمناقشة المشروعات المطروحة على الطاولة والعمل علي نحو بناء في المناقشات الخاصة بآليات التنسيق. وفي الختام أثنى الوفد على الأمانة لعملها الجيد في الاضطلاع بإعداد المشروع ومراجعته وللجهد المبذول لتعزيز حوار شامل بمشاركة مختلف الشركاء فيما يتعلق بمضمون وهيكل المشروع.

41- هنأ وفد الأرجنتين الرئيس على انتخابه، وأعلن تأييده للبيان الذي أدلت به الإكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة لصياغة المشروعات وأشار إلى أن تلك المشروعات قد نفذت جزئيا فقط توصيات جدول أعمال التنمية، أي أنه يجب أن تنفذ توصيات الفئة باء من قبل لجان الويبو أو هيئاتها التي تقوم بوضع القواعد والمعايير وأن المشروعات لا يمكنها إلا أن تنفذ تلك التوصيات بصورة جزئية. وأعرب الوفد أيضا عن اعتقاده بأنه ينبغي للجنة تصميم أنشطة تهدف إلي تنفيذ توصيات جدول الأعمال. وشدد الوفد على الأهمية والحاجة للتنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية والذي من شأنه أن يجعله من الممكن تضمين البعد الإنمائي في جميع أنشطة الويبو. وأعرب عن أمله في إتاحة الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذه في سياق الميزانية العادية للمنظمة، وأكد مجددا رغبته في الاتفاق على آلية للتنسيق مع هيئات ولجان الويبو الأخرى وذلك لضمان التنفيذ الفعال لتوصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب عن اعتقاده بأن الاقتراح المقدم من كل من الجزائر والبرازيل وباكستان بشأن آلية التنسيق هو أساس جيد. وشدد الوفد على التزام جميع الدول بالمشاركة في حوار بناء والذي كان ضروريا لتحقيق التنفيذ الكامل لجدول الأعمال. وأعرب أيضا عن أمله في تنفيذ الدراسة المتعلقة بالمرونة في اتفاقية تريبس، والتي تم الاتفاق عليها في الدورات السابقة للجنة، بأسرع وقت ممكن، وذكر أن إدماج البعد الإنمائي سوف يسهم في ضمان أن قواعد الملكية الفكرية جاءت متمشيا مع أهداف السياسة العامة مثل حماية الصحة والتنوع البيولوجي والنفاذ إلى المعرفة.

42- أعرب وفد تركيا عن سروره لترأس الرئيس مناقشات اللجنة. وأعرب أيضا عن شكره للرئيس المنتهية ولايته، السفير تريفور كلارك، لموضوعيته وقيادته التي أبداها خلال اجتماعات اللجنة. وأعرب عن امتنانه أيضا للمدير العام، السيد فرانسيس غوري، لتفانيه المستمر لتنمية جوانب حقوق الملكية الفكرية وجهوده الشخصية لتقريب الصعوبات في إطار اللجنة، وكذلك لجان الويبو الأخرى. وأعرب الوفد عن تقديره لتقارير الأمانة، واستعراضها لبرنامج الأنشطة وبرنامج العمل الخاص بالتوصيات المعتمدة والتي كانت ذات جودة عالية. واتفق الوفد مع الوفود الأخرى التي رأت أن استعراض التنفيذ سوف يبدأ مع توفير المعلومات. وأثنى الوفد على مشروع ARDI مدركاً أنه سيكون هناك نفاذ مجاني إلى المجلات العلمية والتقنية للبلدان الأقل نموا والتي من المؤكد سوف تكون إسهاما هاما للنفاذ إلي المعلومات. وفيما يتعلق بالتنفيذ المستقبلي للتوصيات المعتمدة وخاصة المتعلقة منها بنقل

التكنولوجيا والملك العام والفجوة الرقمية، اعتقد الوفد أنه بجانب الندوات والدراسات، يجب أن يكون هناك مسوحات ومشروعات بالتعاون مع وبالتركيز على البلدان والمجتمع المدني لفهم الاحتياجات.

43- قدم ممثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريبو) شكره للرئيس، وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة، في ظل قيادته القديرة، من تناول كافة القضايا المدرجة على جدول الأعمال، ورسم الطريق إلى الأمام في تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، والذي كان مبادرة هامة من أجل الطور الطبيعي لنظام الملكية الفكرية العالمي. وشكر الممثل المدير العام للويبو، السيد فرانسيس غوري، والمكتب الدولي للويبو على الدعم والمساعدة المقدم إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل تعزيز العمل الجماعي لتحقيق تلك العملية الهامة. وأكد للجنة أن الأريبو والدول الأعضاء فيها تؤيد نهج المشروع الموضوعي لتنفيذ جدول أعمال التنمية، وشدد على أهمية تقديم مشروعات ملموسة ويمكن قياسها والتأكد من دمج الملكية الفكرية في خطط التنمية الوطنية. وأعرب الممثل عن اعتقاده أنه يجب الاسترشاد بالمصالح المجتمعية واهتمامات التنمية في هذا الصدد، وذلك للاستخدام الفعال لأدوات الملكية الفكرية وتعزيز التنمية الاقتصادية في للبلدان، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. واغتنمت الأريبو هذه الفرصة لتعرب عن بالغ تقديرها للويبو لتيسير ما وُصفت بأنها الأولي من نوعها وهي الندوة الإقليمية حول تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية المنعقدة في هراري، زيمبابوي، في أكتوبر 2009. وأفاد الوفد بأن الندوة كانت ناجحة جدا، وحضرها كبار صناع القرار من المؤسسات الحكومية ورؤساء مكاتب الملكية الفكرية وأعضاء المكتب الدبلوماسي المعتمد في زمبابوي ومؤسسات البحث والتطوير في أفريقيا والمجتمع المدني. وأعرب الممثل عن امتنان الأريبو لوفد الويبو الذي حضر تلك الندوة والشكر موصول إلى السيد جيوفري أونياما، مساعد المدير العام والسيد عرفان بالوش، المدير بالإنابة في الشعبة المسؤلة عن تنفيذ جدول أعمال التنمية وكذلك السيد عثمان سركي، مستشار في الشعبة نفسها. وأضاف الممثل أن المشاركين في الندوة قد رأوا أنه أصبح من الضروري الفهم بشكل صحيح كيفية تحقيق التكامل الفعال للملكية الفكرية كأداة للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وإدماجها في مختلف خطط التنمية واستراتيجياتها على المستوى الوطني. وذكر الممثل أنه قد سُلط الضوء أيضا على قضايا هامة مثل الحاجة إلى تحقيق توازن بين اهتمامات الشركاء واهتمامات السياسة العامة، الاعتراف بالدور الذي تلعبه الملكية الفكرية في تحقيق مختلف أهداف التنمية البشرية الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، أنشطة بناء القدرات، وإنشاء آليات الدعم المؤسسي. ونتيجة لذلك، سيكون من الضروري للويبو والدول الأعضاء استكشاف أدوات السياسات ووضع مشروعات عملية من شأنها أن تمكن الدول الأعضاء في تحقيق أهدافهم الوطنية للتنمية. وفي هذا الصدد، اتخذت الأريبو مبادرات بشأن تلك القضايا وكانت في مرحلة وضع استراتيجيات قابلة للتطبيق ومنهجيات وأطر الحماية وتعزيز والاستفادة من الأصول الملكية الفكرية الأفريقية. وذكر الممثل أن الأريبو سوف تقدم مقترحات لتكون قيد النظر من قبل الدورة الثانية عشر لمجلس وزراء الأريبو الذي سيعقد في غابورون، بوتسوانا الأسبوع المقبل وهو يتعلق بالحاجة لتكون المنظمة بمثابة منصة لخلق الوعي وفحص المعلومات المتعلقة بقضايا الملكية الفكرية العالمية بغية صياغة مواقف سياسية مشتركة وتحقيق المشاركة الفعالة في المفاوضات، والاستفادة من جوانب المرونة المناسبة المتضمنة في الاتفاقيات الدولية لأغراض التنمية الوطنية. وسوف تحيل الأريبو تقرير الدورة إلي الويبو لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وأعرب الممثل عن سعادته بأن تكون الأريبو والدول الأعضاء فيها جزءا من عمل هذه اللجنة وأنها ستأخذ بعين الاعتبار تنفيذ جدول أعمال التنمية لضمان أن الأريبو قد قامت بدورا فعالا في توفير الدعم الذي يلزم الدول الأعضاء لدمج الملكية الفكرية في جهودها الخاصة بالتنمية الوطنية.وأخيرا أعلنت الأريبو تأييدها للبيان الذي أدلت به السنغال نيابة عن المجموعة الأفريقية.

44- هنأت ممثلة مؤسسة الحدود الإلكترونية الرئيس على انتخابه وشكرته على إتاحة الفرصة للإعراب عن وجهات نظر المؤسسة وأعضائها في جميع أنحاء العالم. وأثنت الممثلة علي الدول الأعضاء والأمانة على التقدم المحرز في وضع خطة عمل ملموسة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، كما قامت بتعليق موجز على العديد من المشروعات المواضيعية المقترحة في البند 5 من جدول الأعمال. فيما يتعلق بالمشروع المواضيعي بشأن الملكية الفكرية في الملك العام الوارد في الوثيقة CDIP/4/3، أيّدت الممثلة تطوير تقرير عام 2005 الخاص بأنظمة التسجيل الطوعية لتشمل مسحا للأنهج التشريعية الوطنية والخاصة لتحديد وتسهيل استعمال المصنفات اليتيمة. وذكرت الممثلة أن حالة عدم اليقين حول ملكية المصنفات اليتيمة محفوظة الحقوق كانت واحدة من أكثر المشاكل إلحاحا التي تواجه البلدان في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بحصر المبادرات القائمة والأدوات القانونية والتقنية من أجل تحديد المواد في الملك العام بهدف تزويد صناع قرار الدول الأعضاء بالتوجيه المناسب الخاص بمثل هذه القضايا المعقدة، اعتقدت الممثلة أنه من الهام لتلك الدراسة أن تقوم بتوفير سياق أوسع للإطار التشريعي والتقني بحيث تعمل فيه أنظمة المعلومات الخاصة بإدارة الحقوق والآثار المترتبة على السياسة العامة لمختلف المبادرات الجارية. بينما أيدّت الممثلة بقوة أنظمة التحديد الطوعية، مثل تلك الخاصة بمنظمة CC، أشارت إلي أن نظام معلومات إدارة الحقوق الآلي الخاص ببروتوكول ACAP، والذي برز في ندوة الويبو عام 2007 يمكنه أن يخلق البنية التحتية التقنية والحافز لوسطاء شبكة الإنترنت لتنقية اتصالات الشبكة الالكترونية للمواطنين ولمساعدة محركات البحث علي تعداد نتائج البحث. وفيما يتعلق بالمشروع المواضيعي بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إلى المعرفة والفجوة الرقمية، أيّدت الممثلة بقوة الدراسة المقترحة بشأن استخدام حق المؤلف لتعزيز النفاذ إلي المعرفة، بالإضافة إلى تقديم دراسات حالة عن استخدام أنهج الترخيص المرنة مثل منظمة CC وتراخيص البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر. واعتقدت الممثلة أنه من شأن هذه الدراسة أن توفر للدول الأعضاء معلومات حول الفوائد التي تعود على التعليم والبحث العلمي بفضل الابتكار المفتوح ونماذج ابتكار المستخدم وأدركت أن تلك الأساليب الجديدة كان يجري استكشافها من قبل الشركاء في الويبو من العالم المتقدم وكان لديهم القدرة علي إعادة تشكيل التعاون والابتكار في العالم النامي بشكل جذري. واقترح الوفد أن تقوم الويبو بإجراء دراسة لأثر تلك الأساليب الجديدة علي التنمية من أجل تحديد أثر المسح والترخيص منخفض التكلفة الموحد للتراخيص لمختلف السياسات العامة المفتوحة التي يجري النظر فيها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واستراليا والبرازيل وكندا لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد الطريقة المثلي لإدارة مخرجات البحث الممول من القطاع العام بهدف تشجيع الابتكار في مجال العلم والتعليم. واقترحت الممثلة أيضا أنه يمكن لمثل هذه الدراسة أن تشمل البيانات التجريبية المتعلقة بعقبات حقوق المؤلف للنفاذ إلى المعرفة والتوصيات الخاصة بتناول تلك العقبات، والتركيز على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثناءات والقيود وتحديد الأثر المترتب علي تمديد فترة حق المؤلف ومختلف أنظمة الحماية القانونية لتدابير الحماية التكنولوجية التي يمكنها أن تبني على البحث التجريبي الذي أجراه المشروع الأفريقي بشأن حق المؤلف والنفاذ إلى المعرفة لحق المؤلف والنفاذ إلي المعرفة ومؤسسات البحوث في الأكاديمية العالمية بشأن النفاذ إلى المعرفة وشبكة المستهلكين الدولية بشأن مراقبة أوضاع الملكية الفكرية. وفيما يخص المشروعات المواضيعية بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، أشارت الممثلة إلى أن هذا المشروع لا يبدو أنه يتناول الطريقة غير الرسمية لنقل التكنولوجيا عن طريق الهندسة العكسية للبرامج والأجهزة والتي تشكل جزءا هاما للنفاذ إلي التكنولوجيا في العديد من البلدان. وأوصت الممثلة أن يتضمن منتدى الخبراء رفيع المستوى دور الهندسة العكسية وغيرها من الآليات غير الرسمية المتعلقة بالنفاذ إلى التكنولوجيا كما أيّدت الدراسات المقترحة كمدخلات لهذا المنتدى. وفيما يخص تحديد السياسات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والمبادرات القائمة لتعزيز نقل التكنولوجيا، رأت الممثلة أن هذه الدراسة يمكنها

أن تشمل البيانات المتعلقة بتوافر استثناءات وقيود وطنية لحق المؤلف تسمح بالهندسة العكسية. وأشارت إلي أن الأمانة قد أعدت مشروع استبيان لعمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (SCCR) من أجل فهم أفضل للاستثناءات والقيود الوطنية المتعلقة بحق المؤلف في الدول الأعضاء. وأعربت الممثلة عن اعتقادها بأن نتائج هذا العمل من شأنه أن يوفر معلومات مفيدة لتوصيات إلى الدول الأعضاء لصياغة استثناءات مبنية علي ثلاث خطوات لتسهل الابتكار. كما سوف تفيد لدراسة أيضا في تحديد المعوقات ذات الصلة بالملكية الفكرية التي تحول دون النفاذ إلى التكنولوجيا مع توفير السياسات والتوصيات التشريعية لتناولها. وذكرت الممثلة أنه، على سبيل المثال، سيكون من المفيد أن نفهم كيف يمكن أن تتداخل الحماية القانونية للتدابير الخاصة بالحماية التكنولوجية مع الهندسة العكسية لخلق منتجات قابلة للتشغيل المتبادل، وافترضت أن أي توصية يقدمها منتدى الخبراء رفيع المستوي وفقا للدراسة، ستحتاج إلى الامتثال لمتطلبات التوصية رقم 2وفي الختام، أشارت إلي أنه في حين أن هناك حاجة إلى القضاء على الازدواجية وتبسيط المناقشات، فإن دمج البعد التنموي يتطلب أكثر من الانتهاء من هذه المشروعات. إن تنفيذ جدول أعمال التنمية يهدف إلى إعادة توجيه قواعد ومعايير الأمانة والعمل المتعلق بالمساعدة التقنية وخلق إصلاحات مؤسسية دائمة. وبالتالي، انضمت الممثلة إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن قلقها من أن العديد من الأنشطة المقترحة في المشروعات الموضوعية هي على ما يبدو استمرار لأنشطة قائمة تم إعادة تجميعها كأنشطة جدول أعمال التنمية. وأكدت الممثلة أنها لا تعتقد أن مجرد إعادة توصيف الوضع الراهن بأنه موجه نحو التنمية من شأنه أن يحقق النتيجة التي كان يسعي لها ويرتقبها كافة الشركاء. وأضاف الممثل أن المعايير التنموية الخاصة بتقييم كل من الهدف والأنشطة التي تضطلع بها التوصيات التسعة عشر القابلة للتنفيذ الفوري والواردة في الوثائق CDIP/3/5 وCDIP/3/2، كانت بغرض التأكد من أنه قد تم تحقيق نتائج تنموية. وكان الممثل داعما لنهج الإدارة على أساس نتائج شاملة وتقييم مستقل لعمل الويبو الحالي كما هو موضح في الوثيقة CDIP/4/8 ولكنه اقترح أنه يجب رفع تقارير عن ذلك الأمر للجنة. وفيما يتعلق بالبند 6 من جدول الأعمال، اعتقد أن إنشاء آليات للتنسيق الفعال والتقييم ورفع التقارير الخارجية أمر ضروري لإحراز تقدم بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية وتعزيز القدرات المؤسسية ومدى ملائمة الويبو لتلبية احتياجات كافة أعضائها.

45- أعرب ممثل الاتحاد الدولي للفيديو(IVF) عن تأييده الشديد لفكرة التأكد من أن الملكية الفكرية تعمل لخدمة التنمية، وانطلاقا من تجربته، فقد كانت هذه المسألة بالفعل في غاية الأهمية. كما أعرب عن تأييده القوي للنهج المواضيعي لكنه شدد على أن العمل التنفيذي لا ينبغي أن يقوض حماية حقوق المؤلف في جميع أنحاء العالم. وقد ذكّر اللجنة بأن هناك منتجي أفلام ومنتجي فيديو في العالم النامي الذين يعتمدوا على حق المؤلف وكانوا يعانون لأنه، في كثير من الحالات، لم تكن تلك الحقوق قوية بما فيه الكفاية. وقد أخذ على سبيل المثال منتجي الأفلام النيجيريين الذين ليست لديهم القدرة إلا لإنتاج عدد قليل من النسخ من أعمالهم للبيع قبل أن يتمكنوا من بيعها من أجل استرداد الأموال اللازمة لإنتاج المزيد من الأفلام. وأكد الممثل دعمه للنهج موضوعي وأعرب عن أمله في تأسيس آلية تنسيق فاعلة في إطار اللجنة كما هو الحال في إدارة أعمال لجان الويبو الأخرى.

46- ذكرت ممثلة شبكة العالم الثالث (TWN) أنه على الرغم من أنه ما يقال دائما أن جدول أعمال التنمية يتعلق بالاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية لأغراض التنمية، إلا أن هدفه كان مختلفا بعض الشيء. وأعربت عن اعتقادها بأن البيان التالي الصادر عن مجموعة أصدقاء التنمية التي أطلقت جدول أعمال التنمية قد نجح في إبراز هدف جدول الأعمال "... لتعزيز تفكير أعمق للآثار الإنمائية المترتبة علي الأنهج الجديدة والحالية لسياسات الملكية الفكرية المختلفة، والمعيار الدولي، فضلا عن مناقشة أكثر دقة وانتشارا للعواقب المترتبة على اعتماد السياسات من قبل البلدان التي تمر بمراحل

مختلفة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، ومن المهم تعزيز دراسة نقدية للآثار المترتبة علي البلدان النامية جراء اعتماد حماية زيادة لحقوق الملكية الفكرية بدلا من السعي إلى مقاربة هذه المسألة المثيرة للجدل كما لو كانت تحكمها حقيقة واحدة مطلقة من المنظور أحادي الأبعاد المتعلق بأصحاب الحق الخاص وتجاهل المصلحة العامة الأوسع نطاقا "(IIAM/1/4). وبالتالي، فإن جدول أعمال التنمية يتعلق في المقام الأول بتحول في الطريقة التي تتناول بها الويبو قضايا الملكية الفكرية ولا سيما في وضع القواعد والمعايير وأنشطة المساعدة التقنية. فإن جدول الأعمال يهدف لتعزيز الشفافية والشمولية وتعزيز النقاش الصريح وغير المتحيز لشواغل التنمية الناشئة عن الاتجاه الحالي للملكية الفكرية والنظر في نماذج بديلة لتعزيز الابتكار من شأنها ألا تشكل حواجز للنفاذ ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وذكرت الممثلة أن النقطة الثانية تتعلق ببحث المشروعات المعروضة على اللجنة، فضلا عن الأنشطة السابقة المتفق عليها للتنفيذ، ورأت أن هناك تركيز زائد على المعلومات المتعلقة بالبراءات. لقد تم طرح هذه المسألة مرارا وتكرارا في أشكال مختلفة في إطار توصيات مختلفة. وكانت هذه المقترحات في عمومها مبنية على افتراض أن المعلومات المتعلقة بالبراءات تقوم بتيسير نقل التكنولوجيا من خلال تجنب الازدواجية في البحث والتطوير وتمكين قفزة تكنولوجية. إن هذا المقترح يفترض أن لدي البلدان القاعدة التكنولوجية والبنية التحتية لاستغلال مثل هذه المعلومات المتعلقة بالبراءات. وأعربت الممثلة عن قلقها من أن هذا الاقتراح لم يأخذ بعين الاعتبار الحقائق والقيود المفروضة على البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وذكرت أن معظم البلدان النامية في مرحلة بدء واستيعاب التكنولوجيا حيث سيتعين عليهم استخدام الاختراعات القائمة عن طريق الهندسة العكسية مع إدخال تعديلات طفيفة بدلا من تحقيق طفرات في التكنولوجيا المعروفة. ورأت أيضا أن المعلومات الواردة في طلبات براءات الاختراع والمنح لا ينبغي أن تكون بديلا لنقل التكنولوجيا كما لا ينبغي أيضا أن تذكر فوائد المعلومات المتعلقة بالبراءات بشكل متزايد في سياق التنمية. وأشارت كذلك إلى أن هناك العديد من أنشطة الويبو القائمة المتعلقة بالمساعدة التقنية التي قد أعيد تجميعها كأنشطة جدول أعمال التنمية. واستطردت قائلة أن جدول أعمال التنمية هو أكثر من المساعدة التقنية وإعادة تعبئته لا يؤدي تلقائيا إلى إعطاء النشاط منحي التنمية وبذلك يضعف جوهر جدول أعمال التنمية، فينبغي تجنب ذلك الأمر. وأخيرا حثت الممثلة اللجنة على الاتفاق على آلية للتنسيق والرصد ورفع التقارير باعتبارها عاملا هاما في نجاح اللجنة. وفي هذا السياق، أيدت الممثلة الاقتراح المقدم من كل من الجزائر والبرازيل وباكستان. واختتمت الممثلة مقدرة الجهود التي تبذلها الأمانة لتنظيم المنتدى مفتوح العضوية بشأن جدول أعمال التنمية.

47- أبلغ ممثل جمعية آيكيوسنساتو اللجنة أن الجمعية تقدم برنامج دوليا لتعزيز البحث والذي تسعي من خلاله إلى إجراء مناقشات ومناظرات دولية بشأن السياسات. وأشار الممثل إلى عمل الجمعية فيما يخص المشروع الأفريقي بشأن حق المؤلف والنفاذ إلى المعرفة لحق المؤلف والنفاذ إلي المعرفة الذي بحث في العلاقة بين النظم الوطنية لحق المؤلف وغيرها من مسائل الملكية الفكرية والنفاذ إلي المعرفة في البلدان الأفريقية. وقد تم تقديم ذلك المشروع في الدورة الثالثة للجنة مع بعض استنتاجاته الأولية. وسوف يتم تقديم نتائج أكثر تفصيلا عن كل بلد بعينها للدورة التالية اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. إن العلاقة بين قانون الملكية الفكرية وإنتاج المعارف واستهلاكها غالبا ما تم تجاهله في أفريقيا. في حين أنه كانت هناك جوانب عديدة من القوانين الوطنية لحق المؤلف التي كانت هامة للنفاذ إلى المعرفة، فإن قاعدة القيود والاستثناءات هي مسألة جديرة بالملاحظة في هذا الصدد. إن البحث الذي أجري في هذا المشروع أشار إلى أن القيود والاستثناءات لحق المؤلف كانت علي نطاق ضيق جدا أو مبهم في عدد من البلدان الأفريقية مما باعدها عن تسهيل النفاذ بطريقة متوازنة وفعالة. وأعرب الممثل عن أمله في أن يؤدي المشروع إلى تدابير ملموسة للتصدي للعقبات العملية التي تعترض النفاذ إلى المواد التعليمية وغيرها. وأعرب عن أمله أيضا أن توفر آليات التنسيق والتقييم

الخاصة بتنفيذ جدول أعمال التنمية دليل موثوق به للمجتمع الدولي على أساس أفضل سياسة خاصة بالملكية الفكرية يمكن تقديمها في المستقبل. وتعهد الممثل بأن تشارك جمعيته وشبكة الباحثين الخاصة بها في عمليات التنفيذ الوطنية والإقليمية وأنها سوف تواصل تقديم التعليقات القائمة علي البحوث لضمان أن جدول أعمال التنمية ينتج نتائج ملموسة في مجال التنمية لصالح الأفراد في البلدان النامية. تحقيقا لهذه الغاية، ذكر أنه بالإضافة إلى البيانات المتوفرة علي شبكة الإنترنت الخاصة بحق المؤلف والنفاذ إلى المعرفة، فقد بدأ عدد من الباحثين في جمعيته الأخذ في الاعتبار جدول أعمال التنمية وغيرها من العمليات لاستكشاف اتجاهات جديدة للبحث، بما في ذلك احتمال الابتكار المفتوح في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي في أفريقيا. وسيكون هذا العمل علي صلة بمشروعات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية والاستفادة منها، متضمنا المشروع المتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا.

48- أبلغ ممثل الاتحاد الأمريكي اللاتيني الأيبيري لفناني الأداء (FILAIE)اللجنة بأن FILAIE هو اتحاد دولي من الفنانين وفناني الأداء بما في ذلك بعض المنتجين من سبعة عشر بلدا معظمها من بلدان أمريكا اللاتينية وأيبيريا وأوروبا. وذكر الممثل أن FILAIE كانت تقوم بتنفيذ مشروع يسمي GRIX والذي كان مدعوما من قبل إسبانيا في سبعة عشر بلدا. وشارك فيه أكثر من 300.000 أصحاب حقوق معظمهم من فناني الأداء وتحتوي قاعدة البيانات الخاصة به نحو10 ملايين عمل من العروض المختلفة. وكان هذا المشروع في تطور. وذكر الممثل أن عمل المشروع يستند إلى المبادئ الأساسية التي تنص علي أن الملكية الفكرية قد تم إنشاؤها من قبل المؤلف، وإعادة صياغتها من قبل مؤد الفنان وتثبيتها من قبل المنتجين ثم توزيعها. في حين أن منظمته كانت واعية للمسائل المتعلقة بالقيود، رأت أن أفضل وسيلة لخلق بيئة مفيدة بشكل عام كان من خلال إبرام المعاهدات والاتفاقيات وخاصة بالنظر إلى عدم وجود تشريعات في العديد من المجالات الهامة وأيضا بالنظر إلى شدة مشكلة القرصنة. واختتم الممثل كلمته بإبداء استعداد FILAIE للتعاون في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

49- متحدثا في سياق القيود والاستثناءات لحق المؤلف، لفت ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI) انتباه اللجنة والأمانة إلي البيان الذي أدلت به مجموعة من أساتذة الجامعات بعنوان "بيان نحو تفسير اختبار احترام حق المؤلف ثلاثي المرحلة، اختبار ثلاثي الخطوات ". واقترح البيان تفسيرا للاختبار المكون من ثلاث خطوات لضمان أن القيود والاستثناءات المعترف بها من القانون الدولي ليست تقييدية للغاية، وعدم استبعاد القيود والاستثناءات المتوازنة نسبيا. واقترح الممثل أنه من المفيد أخذ تلك البيان بعين الاعتبار في إطار دراسة المشروع المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الملك العام المشار إليه في الوثيقة CDIP/4/3، نقطة 1.3 الصفحة 5 من النسخة الانكليزية، والصفحة 6 في مرفق الوثيقة.

50- دعا رئيس اللجنة للانتقال إلي البند 3 من جدول الأعمال ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة CDIP/3/9 Prov. 2.

51- أبلغت الأمانة اللجنة بأن الوثيقة CDIP/3/9 Prov.2. تحتوي علي تقرير الدورة الثالثة للجنة. وقد تم نشر مشروع التقرير الذي تم نشره في يوليو2009. وقد تم الحصول علي تعليقات من عدد قليل من الوفود التي طلبت إجراء تغييرات على بياناتهم. ووفقا لذلك، تمت مراجعة التقرير وتقديمه للجنة لاعتماده.

52- فتح الرئيس المجال للتعليقات، إن وجدت.

53- أبلغ وفد مصر الرئيس بأن لديه تعديل طفيف يود إضافته إلى بيانه الوارد في الفقرة 154 من الوثيقة التي سيكون مسرورا لتقديمها إلى الأمانة.

54- ومع عدم وجود أي تعليقات أخرى، أعلن الرئيس اعتماد التقرير الصادر عن الدورة الثالثة للجنة. انتقل الرئيس إلى البند 5 من جدول الأعمال، ومشيراً إلى الوثائق CDIP/4/3، CDIP/4/4، 5/4 و12/4 ودعا الأمانة لتقديم الوثائق.

55- أبلغت الأمانة اللجنة أنه خلال الدورة الثالثة للجنة، تمت مناقشة ثلاثة مشروعات مواضيعية وتمت الموافقة عليها على نطاق واسع. وقدمت اللجنة بعض الاقتراحات فيما يتعلق بتعديل بعض الأنشطة وقد تم دمج هذه التعديلات في وثائق المشروعات الواردة في الوثائق CDIP/4/3، 4/4/ و5/4/.

56- ذكرت الأمانة في تقديمها للوثيقة CDIP/4/4 التي تحتوي على المشروع المتعلق بالملكية الفكرية وسياسة المنافسة، إدخال بعض التغييرات علي اللغة التي أجريت لتعكس بعض الشواغل، على سبيل المثال، أن الوثيقة الأصلية سلطت الكثير من التركيز على ترتيبات الترخيص. ومن ثم فقد تم إعادة صياغة اللغة لتشمل الجوانب الأخرى للممارسات المضادة للمنافسة. وأوضحت الأمانة أن قد تم إدراج عنصرا جديدا وهو العنصر رقم 7 في الصفحة 5 من مرفق الوثيقة CDIP/4/4، والذي يشير إلى شرح مسح وتحليل فيما يتعلق باستخدام التراخيص الإجبارية لقمع الممارسات المضادة للمنافسة. وكان هذا نتيجة لاقتراح مقدم من وفد مصر فيما يتعلق بتجميع قاعدة بيانات بشأن التراخيص الإجبارية الممنوحة للتصدي للممارسات المضادة للمنافسة واقتراح آخر مقدم من وفد كوستاريكا يفيد بأن هذه المعلومات قد يمكن الحصول عليها من الدول الأعضاء، وبالتالي ثمة حاجة لإدراج هذا المسح. وأوضحت الأمانة أن المسح سيغطي جميع مجالات الملكية الفكرية. كما أبلغت الأمانة اللجنة أن الردود على الاستبيان سوف يتطلب التنسيق، على الصعيد الوطني، بين مختلف الوكالات ذات الصلة بالملكية الفكرية وتلك المتعلقة بقانون المنافسة. وسوف يتم تعميم الاستبيان على الفور بعد ذلك الاجتماع علي أن يتم الحصول علي الردود بحلول مارس 2010، وفقا للجدول الزمني المبين في الصفحة 8 من المرفق 2. وسوف يتضمن المسح عنصرين: طرح الإجابات التي وردت وتحليلا وصفيا. وسوف يتم شرح هذا المسح في وقت لاحق من قبل الأمانة وستقدم النتائج قبل الدورة السابعة للجنة.

57- ذكّر وفد مصر باقتراحه المقدم خلال الدورة الثالثة للجنة لإدراج قسم يتعلق بالتشريعات والإجراءات التي تتناول الممارسات المضادة للمنافسة واستفسر عن إمكانية إدراجه.

58- وأوضحت الأمانة في ردها أن إدراج التشريعات الخاصة بالممارسات المضادة المنافسة هي بالفعل جزء من هذا المشروع يتعلق بإعادة تنظيم قاعدة البيانات الخاصة بالأمانة ذات الصلة بالقوانين والمعاهدات. ولكن إذا فضل وفد مصر أن تكون هناك لغة محددة تدرج في وثيقة المشروع فيمكن فعل ذلك بسهولة.

59- أشار ممثل السلفادور إلي أن المكتب الوطني للملكية الفكرية في السلفادور ليس مخول له النظر في مسألة التراخيص الإجبارية ولكن نظرا للتركيز على التعاون المؤسسي البيني من قبل الحكومة، سيقوم الوفد بالتشاور مع المؤسسات الحكومية الأخرى وتوفير تعليقات السلفادور في الوقت المناسب.

60- استفسر وفد البرازيل عما إذا كان المسح سيكون عام أو مركزا على القطاعات نظرا إلى أن القطاعات المختلفة لديها مختلف نماذج تجارية مختلفة ويمكن أن يترتب على هذا الاختلاف أساليب مختلفة مضادة للمنافسة أو محتمل أن تكون مضادة للمنافسة.

61- ردا على استفسار وفد البرازيل ذكرت الأمانة أنه قد تم بحث هذه المسألة من قبل الأمانة وقد تم مناقشتها أيضا خلال الدورة الثالثة للجنة. وكان اهتمامنا هو عدم نسيان البعد الإقليمي حيث أن بعض البلدان لديها تجارب مختلفة مع سياسة المنافسة عن غيرها وكذلك الخبرة القطاعية. وأضافت الأمانة أن هناك بعض المجالات الصناعية التي يختلف فيها تماما قانون المنافسة أو التفاعل بين المنافسة والملكية الفكرية عن غيرها من قطاعات الصناعة. ولكن الدراسة كان هذا المسح بالتحديد يتعلق بالتراخيص الإجبارية للتصدي لمكافحة الممارسات المضادة للمنافسة. ومن ثم فسوف يكون الأمر متروك للحكومات إذا ما رغبت في التركيز علي القطاعات. وأضافت الأمانة أيضا أن الاختلاف القطاعي في مجال تطبيق الملكية الفكرية ينبغي أن يكون متضمن في مجال قانون المنافسة وأن ينعكس ذلك في الدراسات. تبعا لذلك، ستقدم الأمانة للدول الأعضاء قائمة بالموضوعات وقائمة أخري بالخبراء الذي سوف يتم تكليفهم، وفي تلك الحالة، سوف تعكس الدراسات الفروق بين القطاعات وبين المناطق.

62- أشار وفد الهند إلي المشروع والمناقشة المتعلقة بالعلاقة بين نظام الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، واقترح أنه ليس مجرد ببساطة مسألة مثيرة للاهتمام التي تحتاج النظر فيها واستكشافها ولكن طبيعة الملكية الفكرية تحتوي علي عناصر تنافسية وأن هناك حاجة لاتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة هذه المشكلة. وكان هذا في صميم التوصيات ويجب أن يتم طرح تلك العناصر أيضا في وصف المشروع، ونصه بحيث يصبح سياق وسبب التطور إلى توصية من توصيات جدول أعمال التنمية أكثر وضوحا. وأضاف الوفد أنه يود أيضا أن يحتوي النص علي إشارة إلى مشكلة رفض الترخيص التي لم تذكر في الوقت الحاضر. بالإضافة إلى ذلك، طلب الوفد أن تكون مجموعة الأدوات والدليل متاحة للجمهور، وذكر أنه ليس هناك ما يشير إلى ذلك الأمر في المشروع المقترح.

63- وطلب وفد مصر إدراج إشارة عابرة في المشروع تشير إلي المشروع الذي يتضمن قاعدة البيانات المتعلقة بالتشريعات والإجراءات التي تتناول الممارسات المضادة للمنافسة. وطلب الوفد أيضا إتاحة البيانات الأولية التي يقوم عليها التحليل. في إشارة إلى التعليقات التي أدلت بها الهند، ذكر الوفد أن الهدف لم يكن لمناقشة طبيعة الملكية الفكرية فيما إذا كانت احتكارية أولا أو م مشجعة على المنافسة أم لا لأنه مثل الحال مع كافة الممتلكات الخاصة فإن حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يساء استخدامها. فإذا كان من المقبول أن أصحاب الملكية الفكرية وبخاصة أصحاب البراءات لا يمكنهم رفض الترخيص، فإن نظام براءات الاختراع سوف يتم تدميره. إن رفض الترخيص كان في صميم حق البراءة وحق الملكية الفكرية. بالطبع كانت هناك بعض الحالات التي لا يمكن بموجبها لصاحب الملكية الفكرية أن يرفض الترخيص. ومع ذلك، كانت الفكرة هي عدم اتخاذ موقف محدد مسبقا فيما إذا كان نظام الملكية الفكرية مؤيد التنافسية أولا ولكن أن نترك المجال مفتوح وستكون النتيجة واضحة بعد بعامين.

64- في ردها على الملاحظات التي أبداها وفد الهند فيما يتعلق بعدم وجود إشارة إلي الدليل أو م مجموعة الأدوات، أوضحت الأمانة أنه كان متعمدا منذ الدورات السابقة للجنة عدم وجود توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

65- اقترح وفد البرازيل أن تُقدم الدراسات المقترحة لاستعراض الأقران من قبل خبراء في هذا الشأن في منظمات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان (OECD)الاقتصادي

66- مع التسليم بأن الأمانة لم تتلق توجيهات من الدول الأعضاء بشأن هذه النقطة، شكرت الأمانة الوفد ووافقت على الاقتراح. وقد قدمت اللجنة بعض الاقتراحات واقترحت هيئة المنافسة البرازيلية إجراء دراسات حول التفاعل بين مكاتب الملكية الفكرية وسلطات المنافسة على الصعيدين الوطني والإقليمي وفيما يتعلق بالتقاضي المتقاسم. وكان المقصود بتعبير التقاضي المتقاسم هو المعنى الشامل، وهذا لا يعني فقط التقاضي المشترك بين المتنافسين، ولكن أيضا التقاضي الذي يبدأ بطريقة طائشة من قبل بعض أصحاب حقوق الملكية الفكرية ضد مكتب الملكية الفكرية من أجل الحصول بطريقة ماكرة علي تمديد لمدة حماية حقوقهم المزعومة. وقد أجريت الأعمال التحضيرية للمشروع المواضيعي بالتنسيق مع كبير خبراء الاقتصاد في الويبو. وكان يقصد بالدراسات أن تقدم للحصول على تعليقات من قبل المنظمات الدولية الأخرى والكيانات الأخرى التي تمثل قطاعات عدة من هذه الصناعة. وسوف تكون تعليقاتهم متاحة للجنة كمرفق للدراسات.

67- رداً علي مداخلة الأمانة، رغب وفد الهند أن يوضح أن مجموعة الأدوات المشار إليها في وقت سابق من قبل الوفد كانت هي مجموعة الأدوات المذكورة في اقتراح المشروع في إطار استراتيجية التنفيذ، النقطة الفرعية 1، أي مجموعة الأدوات والنشر المستخدمة لبرامج التدريب. وكان الطلب هو جعل مجموعة الأدوات متاحة عبر للجمهور. وأوضح الوفد أيضا أن الدليل المذكور هو الدليل المتعلق بالامتياز في النقطة الفرعية 6. بالإضافة إلى ذلك، كما حدث أثناء المناقشة المتعلقة بدراسات حول الملكية الفكرية والمنافسة في بلدان ومناطق مختارة في اجتماع اللجنة السابق، أكد الوفد مدي فائدة إجراء تحليل عبر القطاعات وأهميته من أجل وصف كيف كانت الملكية الفكرية مركزة في بعض القطاعات وفي يد بعض الأطراف. وطلب الوفد إدراج إشارة إلي بعض القطاعات بعينها مثل الأدوية والتكنولوجيا الحيوية والزراعة ضمن نطاق الوثيقة المعدّلة الخاصة بالمشروع المواضيعي.

68- أوضحت الأمانة أن الدليل الخاص بحقوق الامتياز ومجموعات الأدوات المتعلقة بممارسات الترخيص سوف يتم تعديلها من أجل تضمين عنصرا خاص بالملكية الفكرية وقانون المنافسة. وأشارت الأمانة إلي أنه في الدورة السابقة للجنة، أجرت الدول الأعضاء مناقشة مستفيضة حول الطبيعة الإقليمية والقطاعية للدراسات. إن السبب في عدم وجود مثل هذه الإشارة الصريحة في الوثيقة المعدّلة هو أنه كان لا يزال هناك بعض الشكوك بشأن إمكانية الحصول على البيانات ذات الصلة. على سبيل المثال، كانت الملكية الفكرية وسياسة المنافسة في قطاع الصناعات الدوائية مجال هام للغاية، والذي كان محورا لدراسة العديد من المشروعات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولكن، من أجل الحصول على البيانات ذات الصلة من تلك الصناعة كان علي المفوضية الأوروبية أن تقوم باستخدام تدابير إجبارية التي لم تكن متاحة للويبو. في تلك المرحلة كان من الأكثر مناسبة تقييم مدى المعلومات التي حصلت عليها الويبو علي أساس طوعي. كان هناك بعض البيانات التي كان من المعقول الحصول عليها، على سبيل المثال عدد وتحديد كمية حقوق الملكية الفكرية وتحديد كمية إنفاذ الحقوق ضد أطراف ثالثة، في حين ثبت صعوبة الحصول علي أنواع أخري من المعلومات مثل تلك المتعلقة بمضمون الاتفاقيات المبرمة بين الشركات أو أسعار المنتجات المراد مقارنتها.

69- أعرب الرئيس عن شكره للأمانة لمداخلتها وأعلن اعتماد الوثيقة قيد المناقشة. وانتقلت اللجنة لمناقشة الوثيقة الخاصة بمشروع الملكية الفكرية والملك العام. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم المشروع المواضيعي المتعلق بالملك العام.

70- وأشارت الأمانة إلي أنها قد تلقت عدد من الاقتراحات في الدورة السابقة للجنة متعلقة بصياغة ومضمون المشروع الهام المتعلق بالملك العام. وركزت النسخة الأولى من الاقتراح على تحديد الموضوع المندرج تحت الملك العام، وعلى منهجية المتبعة لتحديد هذا الموضوع. وتم اقتراح عدد من الأنشطة لأربعة مجالات مختلفة من الملكية الفكرية وذلك لأن تعريف الملك العام كان مختلفا من مجال لأخرى في الملكية الفكرية. وبناء على اقتراحات مقدمة من الدول الأعضاء تم إدخال تغييرات جوهرية علي الوثيقة فيما يتعلق بمجال حق المؤلف والحقوق المجاورة ومجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي. وأوضحت الأمانة أن التغييرات التي أُدخلت على عنصر حق المؤلف الوارد في المشروع الخاص بالملك العام لم تكن كثيرة ولكنها كانت هامه. وكان هناك اقتراح مقدم من مصر لتوضيح أن هناك علاقة بين الملك العام وقيود واستثناءات حق المؤلف وطلب توضيح أن الدراسة الاستطلاعية كان تُجري لتحليل هذه العلاقة. وكان للدراسة جزأين، إحداهما يتعلق بمقارنة توضيحية للتشريعات الوطنية تبحث في السبل التي تحدد بها البلدان الملك العام من حيث العمل الأدبي والفني. والجزء الثاني هو عبارة عن إجراء مسح للأدوات القانونية والتقنية لتحديد موضوع الملك العام واستخدم هذا المسح نهجا مختلفا عن مجرد النظر في التصنيف القانوني أو تعريف موضوع الملك العام. في الحقيقة، كانت هناك آراء مختلفة حول ما يمكن أن يشكل الملك العام ولم تكن هذه الآراء محدودة أو م محددة من حيث ما إذا كان القانون نفسه قد حدد عمل معين لكي يكون في نطاق الملك العام أم لا. إن بعض من تلك الفئة الثانية المتعلقة بالمضمون التي قد تكون محمية من الممكن الوصول إليها لأنها كانت خاضعة لقيود واستثناءات. لذا كان من المهم للغاية توضيح أن هناك علاقة وثيقة بين قيود واستثناءات الحقوق من ناحية وبين الملك العام من ناحية أخرى. وفي الصفحة 3 من هذه الوثيقة، في الفقرة الأولى تحت العنصر 1 حق المؤلف والحقوق المجاورة، تم إضافة جملة تتعلق بالحاجة إلى توضيح العلاقة بين حق المؤلف والقيود والاستثناءات والملك العام بما في ذلك الجوانب القانونية والمفاهيمية والوظيفية. وهناك اقتراح ثاني يتعلق بالمسح الخاص بالتسجيل الطوعي ونظم الإيداع في نقطة 1.1 في أسفل الصفحة 5 من الوثيقة CDIP/4/3 حيث أُشير إلى أن الأمانة قد أجرت مسحا لمتابعة مسح أخر أُجري في وقت سابق. وقد أُجري مسح محدود بدرجة أكبر على أنظمة التسجيل الطوعي في عام 2005. كان هناك طلب خلال الدورة السابقة للجنة للتأكد من أن الدراسة الجديدة علي مستوي عالمي وأنها لا تغطي فقط عدد محدود من الدول الأعضاء. وقد تم دمج الطلب في الجزء العلوي من الصفحة 6 في النقطة 4 حيث تم توضيح أنه كانت هناك محاولات ليشمل المسح كافة الدول الأعضاء. وكانت الأمانة تقوم بإعداد الاستبيان بهدف إرساله إلى جميع الدول الأعضاء. تم إضافة نقطة 1.4 في الصفحة 6 بشأن عقد مؤتمر فيما يخص توثيق حق المؤلف والبنية التحتية. وشملت النسخ السابقة من اقتراحنا فرق عمل غير رسمية وعمليات تشاورية للنظر في نتائج المسح الخاص بأنظمة التسجيل الطوعي 1.1 و2.1 ومسح أنظمة توثيق حق المؤلف الخاص فضلا عن 3.1 الدراسة الاستطلاعية، وكان هناك طلب أن يُتاح للدول الأعضاء بما في ذلك البلدان الأقل نموا والبلدان النامية الفرصة للمشاركة في تلك العمليات التشاورية غير الرسمية. في ضوء هذه المقترحات، فكرت الأمانة في تنظيم مؤتمر خاص بتوثيق حق المؤلف والبنية التحتية للنظر في أنظمة تسجيل وتوثيق حق المؤلف بما في ذلك أنظمة حق المؤلف العامة والخاصة. إن المؤتمر، المقرر تنظيمه في النصف الثاني من عام 2010، يستلزم توفير التمويل لبعض ممثلي البلدان الأقل نموا والبلدان النامية.

71- أوضحت الأمانة كذلك أنه قد طُلب منها إجراء تغييرات هامة في ما يتعلق بمكون المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي. وقد تضمنت النسخة السابقة اقتراحا لإجراء مشروع تجريبي، والذي كان يمكن أن يكون خطوة أولى نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التوصية رقم 20 وهو إعداد المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء المهتمة في تحديد الموضوع الخاص بالملك العام. بينما كان هناك تأييد عام لهذا الاقتراح من قبل اللجنة، اقترح عدد من الوفود إنشاء بوابة على موقع الويبو لإنشاء وصلات إلى قواعد البيانات القائمة الخاصة بالمعارف التقليدية والتي قد سبق تطويرها في بلدان معينة. وقد أعربت بعض الوفود الأخرى عن عدم رغبتها في المضي قدما في تنفيذ مشروعات تجريبية، وقد أبدوا أيضا بعض التردد في ما يتعلق بإنشاء قاعدة بيانات المعارف التقليدية ويرجع ذلك إلى حقيقة أنه لا يزال هناك انقسام في بعض وجهات النظر داخل اللجنة الحكومية الدولية من حيث دور وتأثير قاعدة البيانات هذه. وبعد مناقشات ومشاورات في الدورة السابقة اقترحت عدة وفود إجراء مسح تقصي الحقائق لتحليل سلبيات وإيجابيات إنشاء قاعدة البيانات هذه والمزايا والعيوب. وتم الاتفاق، كحل وسط، على الشروع في إجراء مسح على قواعد بيانات المعارف التقليدية القائمة وعلى تجربة وتأثير قواعد البيانات المتعلقة بالمعارف التقليدية علي موضوع الملك العام. وقد تمت مناقشة هذه المسألة بالتزامن مع دراسة موجزة لتحليل الردود على الاستبيان لإجراء مثل هذه الدراسة. وبالتالي تألف الاقتراح المُعدل من اثنين من الاقتراحات العملية، وكان الأول هو دراسة عن الملك العام والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي رقم 1.4 في الصفحة 7 من الوثيقة CDIP/4/3. وكان سيتم إعداد الدراسة الموجزة على أساس تقصي الحقائق التي يضطلع بها البند الثاني وهو2.4 دراسة قواعد البيانات الوطنية القائمة المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكانت الدراسة بمثابة مسحا لإثبات وتقصي الحقائق، وأيضا للحصول على تعليقات من المسؤولين عن قواعد البيانات تلك القائمة المتعلقة بالمعارف التقليدية بشأن خبرتهم وتأثير قواعد البيانات علي مسألة الملك العام. على سبيل المثال، إلى أي مدى تسهم قاعدة البيانات هذه في الحفاظ على المعارف التقليدية وإلى أي مدى كانت قاعدة البيانات هذه مفيدة لحماية ما يسمى بالحماية الدفاعية للمعارف التقليدية. وبالتالي قررت الأمانة أن تتخذ نهجا حذرا للغاية في البداية عن طريق التثبت من الحقائق من خلال المسح ومن ثم وضع دراسة موجزة عن هذا الأخير. وقد أُدخلت تغييرات طفيفة على عناصر العلامات التجارية وبراءات الاختراع دون أي تغييرات جوهرية كبيرة علي الاقتراح.

72- أعرب الرئيس عن شكره للأمانة لتفسيراتها، مضيفا أن الأمانة قد حاولت أن تأخذ في الاعتبار كافة التعليقات المقدمة من الوفود أثناء اتباعها نهجا حذرا في هذه العملية.

73- رحب وفد شيلي بالوثائق قيد المناقشة، ولا سيما تلك الخاصة بموضوع الاستثناءات والقيود وعلاقتها بالملك العام الذي دافع عنه الوفد في العديد من المحافل الدولية. وأشار إلى أن شركة آتاك (ATAC) والتعاون الاقتصادي لآسيا والهادئ (APEC) قد أجريا دراسة عن القيود والاستثناءات التي قد تكون مماثلة لتلك التي يتضمنها المشروع واقترح بأن يؤخذ هذا الأخير في الاعتبار من أجل تجنب أي ازدواجية.

74- أبلغ وفد الولايات المتحدة الأمريكية اللجنة أنه على مدى السنوات العديدة الماضية كانت الولايات المتحدة تؤيد الجهود الرامية إلى تعميق الفهم لمفهوم الملك العام وإلى تعريف واضح للحدود بين الموضوعات المحمية وغير المحمية في مجالات براءات الاختراع والعلامات التجارية وحق المؤلف والمعارف التقليدية. وعلي تلك الخليفة، رحبت الولايات المتحدة بالنهج العملي الذي اعتمدته الأمانة في اقتراح لإجراء سلسلة من الدراسات والمسوحات التي من شأنها تحليل الممارسات الجيدة والأدوات المتاحة لتحديد محتوي الملك العام والحفاظ عليه من سوء الاستغلال. وفيما يتعلق بعنصر

حق المؤلف، أيّد الوفد الإضافات المدخلة علي لغة المشروعات التي قامت بها الأمانة بما في ذلك توضيح مضمون بعض المسوحات فضلا عن عقد المؤتمر الخاص بتوثيق حق المؤلف والبنية التحتية بعد الانتهاء من جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بحق المؤلف. وقد لوحظ أنه خلال فترة الظروف الاقتصادية الصعبة، شجعت الولايات المتحدة الاستخدام الفعال للأعمال التي سبق أن اضطلعت بها الويبو لأغراض أخرى ولتجنب الازدواجية في الجهود. تحقيقا لهذه الغاية، كان من دواعي سرور الوفد أن يرى الاعتراف، في مرفق الوثيقة CDIP/4/3، بالعديد من المسوحات والدراسات السابقة ذات الصلة على سبيل المثال في مجالات تسجيل الأعمال المحفوظة بحق التأليف، وحث الأمانة والمندوبين للنظر في ما إذا كانت هناك مجالات أخري قد تم بالفعل العمل فيها لدمجها في مشروعات حق المؤلف الفرعية. وأشارت الولايات المتحدة أيضا إلى أن مسألة المصنفات اليتيمة تكتسب أهمية وأبلغت اللجنة بأن المكتب الأمريكي لحق المؤلف قد أعد تقريرا مسهبا حول هذا الموضوع في عام 2006. حيث كان يُعتقد أن الكثير من المواد في هذه الدراسة كان ذات صلة بدراسة المشروعات المقترحة، عرض الوفد تقديم رؤى من التقرير الخاص بالمصنفات اليتيمة. وأعرب الوفد عن قلقه فيما يتعلق بالدراسة المقترحة بشأن اختلاس بعض العلامات المميزة وانتهاك تخصيص العلامات. وقد أثار الوفد بعض الشواغل في الدورة السابقة للجنة ولكنه أشار إلي أن تعليقاته لم تؤخذ كاملة بعين الاعتبار أثناء مراجعة وثيقة المشروع. وقد أشار الاقتراح الأصلي المقدم من البرازيل إلي اختلاس المصطلحات العامة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي البرازيلي، ولكن الدراسة المقترحة ذهبت إلى ما هو أبعد من نطاق الاقتراح الأصلي. ويتضمن وصف الدراسة العديد من المصطلحات التي لم تكن محددة بوضوح، على سبيل المثال، يجب أن يكون تفسير المصطلح "اختلاس" على أساس معايير القانون الوطني؛ وأيضا معنى مصطلح "التميز" ومصطلح "انتهاك التخصيص" ينبغي أن يعتمد على ممارسة القانون الوطنية. وبالإضافة، فإن مصطلح "إشارات" هو مصطلح لغوي يشمل استخدامه في الدراسة المقترحة جميع أنواع الموضوعات التي لم تكن مستهدفة في البداية، مثل رموز الدول والمصطلحات الجغرافية والمؤشرات الجغرافية وعلامات الرقابة (التصديق) والعلامات الجماعية. كل تلك المسائل تجري مناقشتها حاليا في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية (SCT). من المحتمل أن تكون الدراسة المقترحة قد استبقت الكثير من تلك المناقشة. لذلك رأى الوفد أن الاقتراح المُعدّل مكرر وليس ضروري. وكان هناك توصية بعدم الاضطلاع بتلك الدراسة علي صياغتها في وثيقة المشروع. وأضاف الوفد قائلا أنه إذا لزم إجراء أي دراسة، فإن الولايات المتحدة تعتقد أنها يجب أن تركز كليا على مختلف الاختبارات القانونية والفحصية الخاصة بالتميز المندرج ضمن فئات مختلفة من الموضوع كما هي قائمة في سلطات قضائية مختلفة. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن قلقه في ما يتعلق بالنص الوارد في الصفحة 4 من وثيقة المشروع والتي تنص على أن مثالا لمصدر المعلومات الذي يمكن أن يكون مفيد لمكاتب تسجيل العلامات التجارية لتفادي تسجيل لا مبرر له للمصطلحات العامة يمكن أن يكون عبارة عن قائمة غير وافية للأسماء العرفية المرتبطة بالتنوع البيولوجي التي أعدتها البرازيل، والتي كانت لتنشر على موقع الويبو لتسهيل إجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسألة. إن تحديد الأسماء العامة يعتمد على القانون الوطني والمفهوم العام. فإن وضع قائمة بالأسماء العرفية المرتبطة بالتنوع البيولوجي لتجنب تسجيل مصطلحات عامة سيكون ذات قيمة محدودة. ولذا فإن الولايات المتحدة اعترضت أيضا علي هذا العنصر من اقتراح العلامات التجارية. وفي ما يتعلق بعنصر البراءات، أعرب الوفد عن شكره للأمانة على تقديم اقتراحات جديرة بالتقدير لإجراء دراسات حول فحص المعلومات المتعلقة بالبراءات. وأشار الوفد إلى أن اللجنة هي المكان المناسب لبدء النظر في الدراسات المقترحة وليست اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP). وكان المبدأ القائل بأن الأعمال التي تضطلع بها اللجنة لا يجب أن تكون تكرارا لأنشطة الويبو الأخرى ذو أهمية خاصة خلال فترة محدودية الموارد التنظيمية. وقد تناول الوفد تلك الدراسات المقترحة بشكل إيجابي، لأنها

ستساهم بقيمة إضافية عن طريق تحديد السبل التي يمكن من خلالها استخدام نظام نشر المعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع لتحديد موضوع الملك العام ووضع تسجيلات براءات اختراع وطنية جديدة لزيادة فرص النفاذ إلي وثائق البراءات العامة ولإخبار الجمهور بدخول الاختراعات في نطاق الملك العام. ومع ذلك، أعرب الوفد عن اعتراضه على المصطلحات المستخدمة في الصفحة 6، البند 3.1 من مرفق الوثيقة CDIP/4/3، أي "مزيد من استكشاف وتحليل المعلومات المتعلقة بالبراءات وبعض الأحكام الخاصة بنظام براءات الاختراع كأداة وأساس لتحديد وتعريف الموضوع الداخل في نطاق الملك العام." ففي سياق براءات الاختراع كلمة تعريف هي مصطلح لغوي، وله معنى معترف به كبيان رسمي يصف الخصائص الجديدة للاختراع ولكن تعريف نطاق الحماية لبراءات الاختراع والموضوع الداخل في الملك العام هو ليس جديد بالتعريف. وتقترح اللجنة مراجعة الصيغة ليصبح النص: "ستكون هذه الدراسة الخاصة مفيدة لمواصلة استكشاف وتحليل المعلومات المتعلقة بالبراءات وبعض الأحكام الخاصة بنظام براءات الاختراع كأداة وأساس لتحديد الموضوع الداخل في نطاق الملك العام".

75- شكر الرئيس وفد الولايات المتحدة وأوضح أنه كان من المفهوم أنه قد تم التوصل إلى اتفاق عام بشأن معظم القضايا العامة خلال الدورة الثالثة للجنة. ليس من المفترض أن تقوم اللجنة بتعديل مثل هذه المشروعات بشكل تام. إن مخاطرة ازدواجية الجهود التي تضطلع بها مختلف اللجان لم تكن مجنبة تماما حيث أن اللجنة تشمل جميع القطاعات وجميع المجالات المتصلة بالملكية الفكرية والتنمية وكان من الواضح أنه سيكون هناك بعض التداخلات القليلة. واقترح الرئيس أن يتم النظر إليها بوصفها تكاملاً بين الدراسات التي تجري خارج اللجنة. على سبيل المثال، أشار وفد تشيلي إلى دراسة قامت بها (APEC)، وأعرب عن رغبته في أن تضع الدراسات التي تقوم بها اللجنة في اعتبارها تلك الدراسة. وفي رأي الرئيس كان ذلك مثالا واضحا على التكامل بدلا من التداخل بين الدراسات.

76- في إشارة إلي التعليقات التي أدلى بها مندوب الولايات المتحدة واقتراح البرازيل المتعلق بتضمين تسجيل المصطلحات العامة، أوضح وفد البرازيل أنه لم يقترح ممارسة وضع القواعد والمعايير أو أي نوع من الدراسة التي قد تؤدي لوضع القواعد والمعايير. إن إعداد قائمة غير وافية بالأسماء العرفية المرتبطة بالتنوع البيولوجي وغيرها من المجالات يعني ضمنا أن المكاتب الوطنية من شأنها أن تأخذ تلقائيا في الاعتبار تلك القوائم عند تحليل طلبات التسجيل. لم يكن الهدف هو خلق نوع من الالتزام القانوني للأخذ في الاعتبار تلك قائمة. واعترض الوفد على اقتراح حذف الدراسة المتعلقة بالعلامات التجارية وذلك لأن هناك حاجة لرفع مستوى الوعي بمصالح المجتمعات التقليدية. فيمكنهم الاعتماد فقط على تراثهم الثقافي من أجل إعطاء التميز لمنتجاتهم ولتضمينهم في عالم الابتكار. وعلى أساس تجارب ملموسة، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه بدون حماية قانونية مناسبة، لن تتمكن المجتمعات التقليدية من تصدير منتجاتها بأسمائها التقليدية التي تمنحهم التميز، فيظلون مستبعدون من أسواق القيمة المضافة. وناشد الوفد الولايات المتحدة أن تنظر أيضا في هذا الجانب من الاقتراح الذي قد يكون له عواقب بعيدة المدى. وفيما يتعلق بدراسات حق المؤلف في المحيط الرقمي رقم 3.1، طلب الوفد أن تعكس تلك الدراسات بوضوح أكثر مضمون التوصيتان 16 و20 علي أن تنظر التوصية رقم 16 في الحفاظ على الملك العام وإجراء تحليل أعمق للعواقب والمنافع الناجمة عن ملك عام غني ومفتوح، وأن تقوم التوصية رقم 20 بتعزيز أنشطة وضع القواعد والمعايير المتعلقة بالملكية الفكرية والتي من شأنها دعم ملك عام متين. وكان هناك حاجة لوضع المزيد من التركيز على البيئة الرقمية. ففي بلدان مثل البرازيل، كانت كمية الكتب المتوفرة للملك العام والنفاذ إليها غير كاف ولم يفي بالطلب. فكان النفاذ إلى هذه المصنفات من الملك العام عبر شبكة الانترنت هو أحد الجوانب الهامة للتوسع في برامج التعليم. حتى في البرازيل، والتي تخصص 5 % من ناتجها المحلي الإجمالي للتعليم لديها مشاكل في توفير المصنفات للملك العام الذي يمكن أن يغطي الطلب. لذا اقترح الوفد أنه

كان يجب للدراسة أن تتضمن التركيز على مشكلة النفاذ إلى كتب ومصنفات الملك العام في البيئة الرقمية وتحليل أوسع للآثار والاستتباعات الناتجة عن ملك عام غني ومفتوح.

77- قدم وفد الهند شكره للأمانة لمحاولتها دمج كافة التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء خلال الاجتماع السابق وذكر أن لديه بعض الملاحظات لتقديمها. الملاحظة الأولى تتعلق بالوصف المختصر للمشروع وأهدافه واستراتيجية التنفيذ والتي وصفت المشروع بوضوح أنه نوع من الخطوة الأولى في تنفيذ الجزء الثاني من التوصيتين 16 و20. بينما أقر الوفد بأن ذلك كان أول خطوة أولية في تنفيذ التوصيتان، اعتقد أنه من المهم أيضا الإشارة إلى رؤية أوسع وراء هاتين التوصيتين والتي تتجلى في الجزء الأول من التوصيات 16 و20. وكان ذلك بهدف تعزيز أنشطة وضع القواعد والمعايير المتعلقة بالملكية الفكرية والتي تدعم ملك عام متين لدي الدول الأعضاء في الويبو. يجب أن يتم ذكر الجزء الأول من التوصية رقم 16 والمتعلق بالحفاظ على الملك العام من خلال معايير الويبو في الوصف الموجز للمشروع وأهدافه. واقترح وفد الهند أيضا إدراج نطاق الدراسة الخاصة بمسألة مبادرة مكتبة جوجل، والتي كانت في رأيها، في مجال الملك العام في ذلك الوقت، وطرحت سؤال بشأن علاقتها المحتملة من حيث الآثار المترتبة على أن الملك العام يقابل حقوق المؤلف. وأخيرا، في إشارة إلى المسح المتعلق بقواعد البيانات الوطنية القائمة المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وفقا للفقرة 2.4، أشار الوفد إلى أنه في السطر 5 من تلك الفقرة في الصفحة 7 من المرفق قد ذُكر تضمين قواعد البيانات تلك المستخدمة من قبل مكاتب البراءات فيما يتعلق بتحديد والحفاظ على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي تعتبر في الملك العام. في ضوء المناقشات الموسعة التي جرت خلال الدورة السابقة للجنة بشأن ما إذا قد يكون تصنيف المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كملك عام حكم مسبق أم لا، اقتُرح حذف هذه العبارة. وقد فهم الوفد أن اللجنة كانت تبدأ بحذر بإجراء مسح لتقصي الحقائق بشأن هذا البند.

78- قال الرئيس لم يكن هناك وقت كاف لاختتام المناقشة حول هذا البند، وسأل الأمانة إذا كان لديها أي تعليق فيما يتعلق بمداخلات المندوبين.

79- ذكرت الأمانة أن الاقتراحات المتعلقة بحذف أو إدراج لغة معينة من السهل دمجها. وبالنسبة لجوانب أخرى مثل نشر القائمة الخاصة بالمصطلحات العامة الواردة في الفقرة الثانية من الصفحة 4، فكان هناك اختلاف واضح في الآراء بين الدول الأعضاء والأمانة والتي بحاجة إلي توجيه أكثر وضوح من قبل اللجنة.

80- أعرب الرئيس عن أمله في الانتهاء من هذا البند والنظر في تلك المشروعات بعد ظهر ذلك اليوم وفقا لبرنامج العمل. بينما تمت الموافقة علي الوثيقة 4/4، لا يزال هناك بعض المندوبين الذين يرغبون في الإدلاء بتعليقات على الوثيقة 3/4. واقترح الرئيس تعليق الموافقة على تلك الوثيقة واستئناف الدورة بمناقشة مشروعات جديدة مدرجة في الوثائق CDIP/4/6، وCDIP/4/7 وCDIP/4/8. وأشار الرئيس إلى أن الأمانة قد خصصت بالفعل الموارد المالية اللازمة لتلك المشروعات، ويؤمل أن تجري مناقشة حكيمة وبناءة أن تتم الموافقة علي الوثائق. ولاحظ الرئيس أن اللجنة كانت قد أجرت نقاشا مثمرا للغاية بشأن عدد من المواضيع والمشروعات ويعتقد أنها يمكن أن تفعل ما هو أفضل لأن المشروعات التي نوقشت في اليوم السابق كانت تلك التي سبق دراستها في الماضي، ووافقت اللجنة عليها بشكل عام. وأضاف الرئيس أن ليست هناك حاجة إلى العودة إلى المشروعات ولكن المطلوب هو مجرد التحقق مع الوفود، وخاصة تلك الوفود التي كانت قد أثارت تساؤلات بشأن هذه المشروعات، لمعرفة ما إذا كانت لا تزال لديهم بعض المخاوف. وأوضح الرئيس أيضا أن هذا ما كان

يعتقد وهذا هو السبب في وضع برنامج عمل. وذكر الرئيس أن البرنامج كان ثقيل لكنه أعرب عن ثقته بأن اللجنة ستتمكن من استعراض كافة المشروعات التي كانت جاهزة وتحتاج فقط إلى تحسينات طفيفة. فيما يخص البرنامج الذي تم تجميعه، أوضح الرئيس أن اللجنة بحاجة إلى أن تكون عملية في نهجها وينبغي أن تحاول تعديل أو تحسين أو إيجاد طريقة لضمان أن بيانات الدول الأعضاء جاءت تمشيا مع متمشية مع المشروعات قيد النظر. وأوضح الرئيس أن اللجنة لديها ثلاثة مشروعات ومن وجهة نظر منطقية ينبغي لكل مشروع أن يأخذ ساعة واحدة. وأضاف أنه سوف يعول على الوفود، وعلى تفهمهم ومرونتهم ومدى انفتاحهم للتحرك إلى الأمام. وآمل أن يعطي الفرصة للوفود التي طلبت الكلمة في اليوم السابق لتكون قادرة على التعبير عن أنفسها. وأوضح أنه في تلك المرحلة ستستمع اللجنة إلى وفود فيما يخص الوثيقة CDIP/4/3.

81- أعرب وفد بوليفيا عن شكره للرئيس وتمنى أن يشاطر بعض الشواغل المثارة حول الملك العام. وذكر الوفد أنهم كانوا جميعا مهتمون بوجود مجموعة من المشروعات التي تلبي كل من مصالح واهتمامات الدول الأعضاء وبخاصة البلدان النامية. وأعلن أنه يرغب في مناقشة الأمور التي كانت هامة حقا والتي قد تم إدراجها في المشروع إلي حد ما ولكن ليس بشكل صحيح تماما. وفي هذا السياق، أشار إلى أن المشروع قيد النظر لا يفي بجوهر التكليف في إطار التوصية 16 التي تشير إلى الحفاظ على الملك العام في إطار عملية وضع المعايير في الويبو وتعميق تحليل الآثار والمنافع المترتبة علي ملك عامة غني ومتاح للجميع. وأعرب الوفد عن رغبته في رؤية المزيد من التحليل للآثار الفوائد الناجمة عن وجود ملك عام غني ومفتوح لتحسين الابتكار. كما أوضح أيضا أن مسألة الاتصال بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي هي مسألة هامه للغاية بالنسبة للوفد لأنه يري أن مثل هذا الاتصال يمكن أن يؤدي إلى سوء فهم. وذكر أن المعارف التقليدية ليست جزءا من الملك العام. وذكر أيضا أنه لا يمكن تناول المعارف التقليدية من خلال الملك العام، وبالتالي رأى الوفد أنه من الصعب قبول ذلك الأمر. وأشار أن علي اللجنة تصحيح النهج مرة وإلى الأبد، أو إزالته من هذا الجزء من المشروع لأنه يعتقد أن هذا النهج غير صحيح. وذكر أيضا أنه يمكن أن يعود إلى هذا الموضوع في وقت لاحق.

82- أعرب وفد تركيا عن شكره للأمانة للوثيقة CDIP/4/3 والتمس توضيحا فيما يتعلق بالصفحة 6، النقطة 3.1 وعلاقتها بالصفحة 7 بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. فأشار الوفد أنه يوجد مقارنة، في النقطة 3.1 من الوثيقة، بين التشريعات الوطنية فيما يتعلق بحق المؤلف والملك العام، ولكنه لاحظ عدم وجود أي خطط لإجراء دراسة فيما يتعلق بالمعارف التقليدية والجزء الخاص بأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الوثيقة أو مقارنة بين التشريعات الوطنية والمعارف التقليدية. وطلب الوفد توضيحات بشأن ذلك إذا أمكن الأمر، واعتقد أنه سيكون من المفيد جدا أن يكون هناك مقارنة بين التشريعات الوطنية في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

83- قدم وفد زيمبابوي شكره للرئيس وشارك الآخرين في تهنئة الرئيس على انتخابه. وجاءت ملاحظات الوفد علي نفس نهج وفد بوليفيا الذي أعرب عن بعض الشواغل والتحفظات فيما يخص المشروع المقترح، وخصوصا بالإشارة إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية (GR). وأشار الوفد إلى أنه كان على علم تام بالنوايا الحسنة للأمانة في الخروج بهذا الاقتراح وخاصة إنشاء قاعدة بيانات واعتبر ذلك الأمر مبادرة هامة للغاية. وأعرب عن رغبته في الإشارة إلى أنه مهما كانت قد قررت اللجنة أن تفعل، فينبغي أن تنسجم العملية مع العمليات الأخرى لهيئات الويبو ككل. وأوضح الوفد أنه يعتبر تضمين الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الملك العام بمثابة أن شخصا ما قد قام بقرصنة شيء عبر شبكة الانترنت. وأشار إلى أن

شبكة الانترنت هي ملك عام ونظام عام، ولا يمكن لأحد بواسطتها أن يبرر اختلاس على أساس أنها مصدر هذه المعلومة. وأشار الوفد إلي بالغ قلقه إزاء فكرة وضع الموارد الوراثية في الملك العام. وأشار كذلك أنه لن يكون من الممكن تأهيل وتبرير اختلاس شيء إذا كان في الملك العام، واعتقد أن الطريق الصحيح قد يكون في سياق ما كانت اللجنة تحاول فعله وتحقيقه في ذلك اليوم. وأشار الوفد إلى عدم ارتياحه لرؤية مشروع يتعلق باختلاس الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتساءل عما إذا كان يمكن للجنة أن تجري دراسة لاستعراض الآثار المترتبة من الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية لكيفية أن الاختلاسات قد تحرم البلدان النامية من الفوائد التي كان من المفترض أن تعود عليها من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورغب الوفد أن يسجل أنه في الدورة السابقة قد أعرب العديد من المندوبين عن هذا التحفظ والقلق، وأنه كان هناك اقتراح لفصل أو إزالة الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من الملك العام. وأشار إلى أنه طلب من الأمانة أن توضح ما إذا كانت قد حاولت استكشاف هذا الخيار، وذكّر أن ذلك الأمر هو الذي اقترحته مجموعة البلدان الآسيوية وبوليفيا.

84- شكر الرئيس وفد زيمبابوي وذكر أنه يمكنه تفهم ما كان يقوله الوفد وأن كان لديه سؤال له. إن المشروع المقترح من قبل الأمانة هو دراسة عن الملك العام ويتعلق المسح بذلك الأمر. وتساءل الرئيس عما إذا كان الوفد لم يرغب في الدراسة أوفي الاستبيان أو أنه لم يكن موافقا علي كل منهما، وطلب من الوفد توضيح.

85- ذكر وفد زيمبابوي أنه فهم أن هناك عملية جارية في إطار اللجنة الحكومية الدولية حيث كانت بعض التعاريف لمفاهيم معينة معلقة. وأضاف الوفد أنه لا يفهم كيف كانت اللجنة تمضي قدما في إجراء الدراسة في حين أنه، في المنتدى ذات الصلة، لم يتم الاتفاق بعد علي تعريف بعض المفاهيم.

86- ذكر وفد اندونيسيا أن قلقه كان متمشيا مع كل من بوليفيا وزيمبابوي بشأن المعارف التقليدية وإدراج المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الملك العام، وأشار إلى البيان الصادر عن المجموعة الآسيوية في الدورة السابقة والذي أشار إلى أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لا ينبغي أن تدرج في الملك العام. وأشار الوفد أيضا إلى ما ذكره في البيان العام ملتمسا إزالة الدراسة المتعلقة بالنقاط 1 و2 من المشروع.

87- رغب وفد جنوب أفريقيا في الانضمام إلى زملائه الآخرين في الترحيب برئيس الاجتماع، وأيّد البيان الذي أدلت به كل من بوليفيا وزيمبابوي وإندونيسيا في سياق المسألة المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الملك العام ورأى أنها بمثابة حكم مسبق على المناقشات التي كانت تجري في إطار اللجنة الحكومية الدولية. ولم يستطيع الوفد أن يوافق على ذلك الأمر تلقائيا بأن يكون داخل في نطاق الملك العام. ورأى أنه في هذه المرحلة من تلك المسألة، لا يعني أن تندرج بالضرورة المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الملك العام بشكل تلقائي، وأشار إلى أنه يدعم عدم وجود أي إشارة إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في إبداء المرونة في التدليل على أهمية دراسة مجال الملك العام، وذكر أنه يمكن أن يقبل، في ما يتعلق بالنقطة 1، دراسة أكثر عمومية بشأن القضايا المحيطة بالملك العام دون الحاجة إلى الإشارة على وجه التحديد إلي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وطلب الوفد أن تُنظر في هذه الدراسة كأساس لاتخاذ الخطوة التالية بشأن كيفية المضي قدما اعتمادا على المناقشات المتعلقة بعمليات أخرى في الويبو.

88- أعرب وفد إسبانيا عن امتنانه للأمانة لإعداد الوثيقة CDIP/4/3 المتعلقة بالتوصيات 16 و20 من جدول أعمال التنمية. وبالإشارة إلى حق المؤلف، أعلن الوفد أنه، من ناحية، فيما يتعلق بالبحث عن نتائج ملموسة، كانت إسبانيا على استعداد للتعاون بخصوص الدراسات التي تجرى حاليا للتوصل إلى تعريف الملك العام. ورأى الوفد أن إجراء تحليلا لنماذج قانونية متاحة، من وجهة نظر وضع القواعد والمعايير والنقاط العملية، يمكن أن تحقق تقدما هائلاً. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من ذلك، وبالرغم من وجود بيان في الوثيقة حول العلاقة القائمة بين الملك العامة والاستثناءات والقيود، فإنه يجب إجراء مزيد من الدراسة بشأن الجوانب القانونية والتقنية لكليهما ومن ثم النظر في التقدم المحرز. وذكر الوفد أن فحص التسجيل الطوعي ينبغي أن يستند إلى تجربة سابقة حتى لا تتكرر الجهود في المجالات التي سبق دراستها، كما تم تناولها في الوثيقة. كان من الصحيح، لذلك، تحديد الموضوعات التي يمكن العمل عليها من أجل العمل بأكبر قدر من الكفاءة. وكانت هناك إشارات في الوثيقة إلى 4 جوانب علي وجه التحديد. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كانت هناك بعض الجوانب الإضافية وأشار إلى أن تحديد الجوانب التي يتعين دراستها ينبغي أن يكون على أساس الكفاءة.

89- رغب وفد نيجيريا في ضم صوته إلى جنوب أفريقيا، وذكر أنه ينبغي استبعاد المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من المشروع. وأعلن الوفد أنه لا يزال يشعر بالقلق بسبب أن هناك مزيد من العمل الذي يتعين القيام به بشأن هذه المسألة.

90- أعرب وفد مصر عن رغبته في إثارة نقطة لم يتسنى له مناقشتها في اليوم السابق. وأعلن الوفد تأييده لما ذكرته الوفود التي كانت قد تحدثت من قبل فيما يتعلق بمسألة المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأراد الوفد أن ينتقل إلى النقطة ذات الصلة ببراءات الاختراع في البند 3 في الصفحة 6 من الوثيقة، ورأى أن التركيز المبين في تلك النقطة يبدو أنه منصب علي المعلومات المتعلقة بالبراءات. وأعرب عن رغبته في إثارة بعض المسائل التي رأى أنها تؤثر على الملك العام في مجال براءات الاختراع. واقترح الوفد إدراج قضايا غابات البراءة، نهج التجديد (ever greening)، توسيع خطة البراءات، معايير الأهلية للبراءة، إجراءات الاعتراض قبل وبعد منح البراءة، شروط الإفصاح، طلب البراءة، ودراسة أثر تلك الأمور علي الملك العام. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن هذه القضايا كان لها تأثير مباشر على الملك العام فيما يتعلق ببراءات الاختراع، وأشار إلى أن الدراسة التي تشير إليهم من شأنها إثراء فهم القضية.

91- أيّد وفد اليمن ما ذكرته كل من جنوب أفريقيا وزيمبابوى فيما يتعلق بالموضوع قيد النظر، واعتقد أن مثل هذا الموضوع لا ينبغي أن يضاف إلى الملك العام.

92- أوضح الرئيس أن الأمانة قد أحيطت علما بكافة التعليقات وسوف تجيب على ما ذكرته الوفود صباح ذلك اليوم واليوم السابق. دعا الرئيس الوفود إلى النظر في الوثيقة CDIP/4/5، وأشار إلي أنه قد تم بحثها أيضا بشكل مطولا في الدورة السابقة للجنة، وطلب من الأمانة أن تقدم الوثيقة.

93- قدمت الأمانة الوثيقة وأوضحت أنه بالنسبة للجزء المتعلق بحق المؤلف من هذا المشروع، فإن التعليقات التي صدرت في الدورة الثالثة للجنة من قبل الدول الأعضاء كانت بهدف توضيح، بقدر الإمكان، العلاقة بين نتائج المشروع وأهدافه والتوصية 19، المدرجة في الفئة باء من المجموعة الأصلية من التوصيات ولمناقشة كيف يمكن تسهيل، في إطار تكليف الويبو، النفاذ إلي المعرفة والتكنولوجيا للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا بغية تعزيز الابتكار والإبداع. وذكرت الأمانة أن بعض الدول الأعضاء قد رأت أن هناك علاقة واضحة بين التوصيتين 24 و27 في النسخة السابقة من

وصف المشروع. وأشارت أيضا إلى أنه، فيما يتعلق بالعلاقة بين النفاذ إلي المعرفة والتكنولوجيا، رأت الدول الأعضاء أن هناك حاجة إلى أن تكون العلاقة واضحة بالنظر إلي التوصية 19. وذكرت الأمانة أنه فيما يتعلق بحق المؤلف، كان هناك عدد قليل من التوصيات والتي تم دمجها. وكانت أولي التوصيات هي توضيح العلاقة بين النشر المفتوح ونماذج التنمية للمحتوي المحمي لحق المؤلف والذي كان قد أدرج في عدة مواضع في وصف المشروع، ومثال على ذلك، هناك إشارة في الصفحة 3، السطر الأخير وهي، "النشر المفتوح"، وفي أسفل الصفحة 4، بعد السطر الأخير "بما في ذلك قضايا مثل النفاذ المفتوح". وأشارت الأمانة أيضا أنه كان هناك طلب، ولا سيما فيما يتعلق بالبرمجيات، والتي برزت باعتبارها واحدة من مجالات التركيز الثلاثة في العنصر الخاص بحق المؤلف في المشروع، وهما بحث التعليم وممارسات تطوير البرمجيات والمعلومات الالكترونية. وفيما يتعلق بالثاني من هذه المجالات المواضيعية وهي تطوير البرمجيات، كان هناك طلب لتوضيح أنه كانت هناك نية مؤكدة لإدراج البرمجيات في نطاق هذا المشروع. وأوضحت الأمانة أنه قد أُدرجت الإشارة لهذا الأمر في مواضع عدة، وأشارت، كمثال، أنه في نفس المكان في أسفل الصفحة 3 حيث تم ذكر النشر المفتوح وفي الصفحة 4 تحت النقطة 2.2 من العنصر 1 الخاص بحق المؤلف، ذُكر في السطر الرابع أسفل: "ممارسات تطوير البرمجيات، بما في ذلك البرمجيات المجانية ومفتوحة المصدر". وذكرت الأمانة أيضا أنه من وجهة نظر عنصر الرقمنة للمشروع، كان هناك اثنين من التغييرات التي انعكست في الصيغة الحالية للمشروع. وكان الأول هو: كانت هناك بعض التعليقات حول الصندوق العالمي للتضامن الرقمي (DSF) وعما إذا كان من الممكن إنشاء المزيد من الروابط مع هذا الصندوق، وذكرت الأمانة أن هناك بعض الإشارات إلى ذلك الأمر في مقدمة وصف المشروع. ثم كانت هناك إشارة محددة في الصفحة 5 من الوثيقة، حيث ذُكر أن الدراسة التي ستنظر في إمكانية إقامة علاقة تعاونية بين الويبو والصندوق العالمي للتضامن الرقمي. وكان التغيير الرئيسي الثاني لهذه الوثيقة هو تضييق نطاق عنصر الرقمنة. فكانت هناك بعض الإشارات في الصيغة السابقة إلى أنواع أخرى من قواعد البيانات، والتي يمكن إدراجها في نطاق الرقمنة، بما في ذلك ربما المعارف التقليدية وغيرها من قواعد البيانات. وذكرت الأمانة أنه قد تمت إزالة مثل هذه الإشارات وأصبح نطاق المشروع الآن متصل بالملكية الصناعية.

94- أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للرئيس، وذكر أنه يؤيد فرضية المشروع المقترح لدراسة حق المؤلف وثمن التوضيحات التي قدمتها الأمانة. وأشار أيضا إلى أنه في تعليقاته السابقة كان قد طلب مزيدا من التفاصيل فيما يتعلق بموضوعات الدراسة في الوثيقة وأعرب عن أمله في أن يحصل علي تلك التفاصيل في وقت قريب.

95- أشار وفد بوليفيا أنه لاحظ وجود خطأ يتعلق بالتوصية 19 في الترجمة الإسبانية لهذا المشروع. وأوضح أنه في اللغة الإنجليزية تنص التوصية : "مناقشات حول المزيد من التسهيل، ضمن تكليف الويبو، في النفاذ إلي المعرفة والتكنولوجيا للبلدان النامية" أما في النسخة الإسبانية كانت الترجمة هي "النفاذ إلى المعلومات" بصيغة: of el acceso al la información بالإسبانية، ويعتقد أنه ينبغي تعديل ذلك الخطأ. وأشار الوفد أنه قد أدي ذلك الأمر إلى وجود خطأ في إطار الوصف المختصر للمشروع، حيث ذُكر: "سيحتوي المشروع علي عنصرين، إحداهما يتعلق بحق المؤلف والنفاذ إلي المعلومات" باللغة الإسبانية. وأشار إلي أنه من أجل أن يكون هناك اتساق مع التوصية 19، "النفاذ إلي المعرفة"، ينبغي أن يكون النص بالإسبانية: "conocimiento". ويري الوفد أن "النفاذ إلى المعرفة" كان هام وذات الصلة بالمشروع نفسه.

96- شكر الرئيس وفد بوليفيا لجلب مسألة الترجمة إلى اهتمام اللجنة ويعتقد أنها قضية إدارية التي سيتم تصحيحها من جانب الأمانة.

97- أشار وفد المغرب أن لديه تعليق بسيط على الفقرة الأولى من الصفحة 5 (باللغة الفرنسية) حيث ذُكر في الجملة الأخيرة أنه سيتم النظر في التعاون بين الويبو والصندوق العالمي للتضامن الرقمي. ورغب في تعديل تلك الفقرة لتشير إلى الفوارق الرقمية بدلا من الصندوق العالمي للتضامن الرقمي حيث أشار إلي الصعوبات التي كان يعاني منها الصندوق.

98- شكر الرئيس وفد المغرب. بيد أنه يعتقد أن التوصية 24 على وجه التحديد تتحدث عن الصندوق العالمي للتضامن الرقمي، وتساءل عما إذا كان يمكن للجنة أن تذهب إلى أبعد مما جاء في هذه التوصية. واعتقد الرئيس أن القضية ستمثل قضية رئيسية إذا رغبت اللجنة في المضي قدما على هذا النحو. واقترح الرئيس أن اللجنة قد تنظر في النص "صندوق التضامن الرقمي، أو أي هيئة دولية أو إقليمية"، واعتقد أنها لن تثير أي من قضايا رئيسية. واستفسر عما إذا كانت الأمانة تتفق مع ما ذكرته المغرب.

99- أوضحت الأمانة أنها قد شملت على وجه التحديد، في الصفحة 5 من الوثيقة، اللغة التي ستنظر فيها الدراسة من حيث إمكانية إقامة علاقة تعاونية بين الويبو وصندوق التضامن الرقمي. وأشارت أنه من الواضح أن هناك عددا من الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى التي تنظر في قضايا الفوارق الرقمية وكان من المؤكد أن قصد الأمانة هو أن تأخذ في الاعتبار وتجلب أنشطة تلك المنظمات الأخرى لأغراض المشروع. ومع ذلك، فإن الإشارة إلى الآلية المالية لصندوق التضامن الرقمي في التوصية ربما تتطلب دراسة أكثر تفصيلا لإمكانية إنشاء علاقة تعاونية بين الويبو والصندوق وفقا للتوصيات. وذكرت الأمانة أنها ستضع في المقدمة اللغة الأصلية للتوصية فيما يتعلق بصندوق التضامن الرقمي ولكن من المؤكد أنها لم تعزم على أن تستبعد الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال من نطاق الدراسة.

100- أعلن وفد الهند أن لديه بعض التعليقات على المشروع المقترح وفقا للمناقشات التي دارت حول هذا الاقتراح. وبدأ الوفد بالجزء المتعلق بوصف المشروع، وأوضح أن هناك إشارة إلى مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وإشارة إلى عدم إمكانية الوصول إلى المرافق وبنية تكنولوجيا المعلومات (IT) التي أعقبتها ثلاث فقرات فيما يتعلق برقمنة البيانات. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه سيكون من المناسب النظر إلي روح التوصيات لتبدأ بالروابط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. كما رأي الوفد أيضا أن الفقرة الأولي التي تضع هذه المسألة في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستكون مناسبة لوضع هذا المشروع في السياق الصحيح. وبناء علي ذلك، طلب الوفد إدراج إشارة تتعلق بكيف أن اقتصاد المعرفة العالمي والنفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولرفاهية الشعوب في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأشار الوفد أن هناك إشارات أيضا إلى "النفاذ إلي المعلومات والمواد الإبداعية" في عدة فقرات. وأعرب عن تفضيله أن يكون محل مثل هذه الإشارات عبارة: "النفاذ إلى المعرفة"، لأن ذلك هو لغة التوصية نفسها واعتقد أن من شأن ذلك أن يوسع نطاق المشروع موضوع البحث. وتمنى الوفد أن تكون هناك إشارة لذلك الأمر في الوصف المختصر للمشروع وفي الفقرات التالية الخاصة بالأهداف وأيضا في مواضع أخرى، واعتقد أنه إذا تم مثل هذا التغيير فإنه سوف يعبر عن روح التوصية بشكل أكثر دقة. وذكر الوفد الوصف المختصر للمشروع وأشار إلي الصفحة الأولى والفقرة الثانية التي تقول "بقدر ما تكون البنية الأساسية لتحقيق

أهداف التضمين الرقمي، يمكن لنظام حق المؤلف أن يلعب دورا هاما في تمكين النفاذ إلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات... " وأشار أنه ربما يكون من الأدق القول أن المرونة المتاحة في إطار نظام حقوق المؤلف مثل القيود والاستثناءات والمبادرة المفتوحة والنموذج الحر والمفتوح تمكن من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ورأى الوفد أنه ربما يكون من المفيد ذكر أشياء محددة وليس فقط الإشارة إلى أن حق المؤلف من شأنه تمكين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ثم قدم الوفد تعليقه الأخيرة بشأن الفقرة 3.2 "استراتيجية التنفيذ" حيث وردت الإشارة إلى ورشة عمل تستضيفها الويبو في مقرها تتعلق بتحليل جماعي وتقييم المساهمات الفردية. وطلب أن تكون ورشة العمل مفتوحة للجمهور، بحيث يكون هناك فحص للآراء أكبر وأوسع.

101- ذكر وفد مصر أن لديه بعض التعليقات على وصف المشروع. وأشار أنه في مقدمة هذه المسألة، كانت هناك إشارة صحيحة إلى مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS). وأشار الوفد إلي أنه لم يرد ذكر لمبدأ هام للغاية كان قد تم الاتفاق عليه في القمة، وذكر في هذا الصدد الفقرة 42 من إعلان جنيف. ورأى الوفد أن المبدأ هو أنه في حين أن الملكية الفكرية أمر هام، إلا أن النفاذ إلى المعرفة مكنت الفوائد من أن تنساب إلى مختلف قطاعات المجتمع والاقتصاد. وأعرب عن اعتقاده بأن ورود إشارة ربما سيكون أكثر ملاءمة مع هذا المبدأ. وأعرب عن رغبته في إدماج هذه الإشارة في وثيقة المشروع لإعطاء السياق إلى المناقشة. أما المسألة الأخرى التي أشار إليها الوفد كانت في الصفحة 6 وهي تتعلق ب"استراتيجية التنفيذ". وقد ذُكر في العنصر 1 أن "التركيز سيكون على إجراء مسح فيما يتعلق بسياسات الحكومة واستراتيجياتها القائمة والتشريعات الداعمة ذات الصلة". وذكر الوفد أنه في الدورة السابقة للجنة، قد أشار إلى أهمية تضمين المجالات المتعلقة بالقيود والاستثناءات وأنه في هذا الصدد اقترح اللغة التي يتم إضافتها إلى الجملة التي أشار إليها على النحو التالي: "على وجه الخصوص، السياسات المتعلقة بالقيود والاستثناءات والإقصاءات والمبادرات المفتوحة والمعايير المفتوحة ".

102- أشارت الأمانة إلى أن القضايا المتعلقة بالنفاذ إلى المعرفة والتوصيات ذات الصلة نفسها قد تم نسخها في الوثيقة قيد النظر وكانت معروفة لدى الجميع. وأوضحت الأمانة أن المشروع قيد النظر يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: وصف أوضاع البراءات التي سيتم تطويرها؛ دروس التعلم الإلكتروني الذي سيكون متاحا على شبكة الانترنت وعلى أقراص مدمجة، وعنصر تنظيم بعض المؤتمرات الإقليمية لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن تحليل البراءات ووصف أوضاع البراءات. وأوضحت الأمانة أن العنصر الأول من هذا المشروع هو وصف أوضاع البراءات الذي سيتم تطويره تحت إدارة الأمانة وربما الاستعانة بأطراف ثالثة من أجل عمل التحليلي فعلي. وأشارت الأمانة إلي أن الفكرة هي التركيز على المسائل التي تتعلق بالسياسة العامة مثل الصحة والبيئة والأغذية والزراعة والعجز. وأضافت الأمانة كذلك أن موضوع وصف أوضاع البراءات من شأنه أن يتم اختياره بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وفي هذا الصدد، أبلغت الاجتماع أنه قد جرت بالفعل بعض المناقشات مع المنظمات العاملة في مجال أمراض المناطق المدارية، الأمراض المهملة ومواضيع مماثلة. وذكرت الأمانة أن ميزانية المشروع سمحت لإنتاج 12 واقعا على مدار عامين وهو ما يتطلب تطوير، بالنسبة لكل مشروع، خطة مشروع خاصة وشروط مرجعية من خلال التشاور مع الخبراء ذوي الصلة والمنظمات غير الحكومية وغيرها. واستطردت الأمانة قائلة أن هناك حاجة لاختيار المؤسسات لتطوير وصف أوضاع البراءات للويبو. وذكرت Patentscopeوللتنفيذ اللاحق للمشروع بحيث تكون متاحة للجمهور من خلال موقع الأمانة أن العنصر الثاني للمشروع هو التعليم الإلكتروني وأن هدفه هو تقديم المعلومات إلى الأطراف الأخرى لتمكينهم من تعلم كيفية القيام بتحليل براءات الاختراع وكيفية القيام بوصف أوضاع البراءات

بأنفسهم. وأوضحت الأمانة أن دروس التعلم الإلكتروني سيتم تطويرها من قبل طرف ثالث وإتاحتها على أقراص الفيديو الرقمية وعلى موقع الويبو. وأوضحت كذلك أن العنصر الثالث من المشروع هو المؤتمرات الإقليمية والتي تهدف للسماح بتبادل أفضل الممارسات بين مختلف الشركاء، وبين مراكز التكنولوجيا والمعلومات أو م مراكز المعلومات المتعلقة بالبراءات والتي قد تكون موجودة بالفعل في الدول الأعضاء أو التي قد تم إنشائها بمساعدة من الويبو، وكذلك بين مكاتب الملكية الفكرية أنفسهم وغيرهم من الشركاء. ومن المأمول أن تصبح تلك المؤتمرات الاقليمية في نهاية المطاف حدث سنوي أو نصف سنوي في كل منطقة حيث تغطي جميع المناطق. وفي هذا الصدد، أوضحت الأمانة أن ميزانية المشروع تشمل أحكام تتعلق بثلاثة مؤتمرات إقليمية من هذا القبيل في ظل الجدول الزمني للتنفيذ، عامين، والتي تتضمن تمويل المشاركين من الدول الأعضاء والمتحدثين.

103- أعرب الرئيس عن شكره للأمانة لتقديم المشروع المقترح وأراد أن يعلم ما إذا كان لدي أي من الوفود تعليقات بعض الاستماع للأمانة.

104- أشار وفد جمهورية كوريا إلي أن المشروع يتعلق بعض الشيء بالاقتراح الذي تقدمت به جمهورية كوريا، وأشار إلى وثيقة CDIP/4/12، التي تحتوي على اثنين من المقترحات المقدمة من الوفد بشأن العلامة التجارية والتكنولوجيا الملائمة. وأشار أنه فيما يتعلق بالتكنولوجيا المناسبة، كانت الأمانة قد اقترحت إدراج مقترح المشروع المقدم من جمهورية كوريا مع اقتراح المشروع الوارد في الوثيقة CDIP/4/6. وذكر الوفد أنه كان لا بد من مناقشه المشروع للحصول على موافقة من الدول الأعضاء. واقترح الوفد، كاحتمال ممكن، إدماج عناصر التكنولوجيا الملائمة في المشروع الوارد في الوثيقة CDIP/4/6 الحالية قبل وضعها صيغتها النهائية.

105- ذكر الرئيس أنه سوف يتم النظر في الاقتراح الذي تقدمت به جمهورية كوريا المتعلق بالتكنولوجيا الملائمة وتناوله، ورأى أن أفضل طريقة للمضي قدما تتمثل في اعتماد الوثيقة قيد النظر بتضمين الاقتراح الذي تقدم به وفد جمهورية كوريا.

106- بالنيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها 27، رحب وفد السويد بالوثيقة المتعلقة بتطوير أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات بشأن تنفيذ التوصيات 19 و30 و31. واعتبر الوثيقة وثيقة هامة، وأشار إلي أهمية وجود معلومات متعلقة بالبراءات كافية وموثوق بها في العديد من سياقات المناقشات التي تتعلق بتغير المناخ والأمن الغذائي والبيئة. وذكر الوفد أن تيسير النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات هو عنصر هام بصفة خاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلي المعرفة والتكنولوجيا بغية حفز الابتكار والإبداع، وخاصة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وأشار إلى أن النفاذ إلى هذه المعلومات كان من الضروري أيضا للإسهام في نقل التكنولوجيا بالنسبة لهذه البلدان. وذكر الوفد أن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها 27 رغبت في دعم الموضوع قيد النظر، واعتبرت الأنشطة التي اقترحتها الأمانة لتنفيذ تلك التوصيات مناسبة تماما. وأشار الوفد إلى أن التقرير المتعلق بوصف أوضاع البراءات يشكل عنصرا هاما ومثيرا للاهتمام ويرى أن إجراء تحليل للتكنولوجيات المحددة في مجالات معينة من الملكية الفكرية من شأنه أن يكون ذو قيمة عملية كبيرة، وأعرب عن تأييده واسع النطاق للأنشطة المقترحة في هذا السياق. وأشار الوفد أيضا إلي أنه من المهم فهم كيفية استخدام واستغلال المعلومات المتعلقة بالبراءات وفي هذا السياق، ذكر أن التعليم الإلكتروني هو عنصر أساسي من هذا المشروع. وتلخيصا لما ذكره، أعرب الوفد عن تأييد الواسع للأنشطة المقترحة في إطار هذا الموضوع.

107- أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لقيمة التقارير المتعلقة بوصف أوضاع البراءات وأشار إلى أنه يؤيد دور الويبو في إعداد مثل هذه التقارير. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تلك التقارير ينبغي أن تكون كاملة ودقيقة ومتوازنة وغير منحازة. وأيَد الوفد السجل الطويل لأمانة الويبو في إعداد التقارير الخاصة بوصف أوضاع البراءات بصورة متوازنة وغير منحازة، وأشار إلي أن التقارير غير المكتملة وغير الدقيقة ذات قيمة لا تذكر. ويعتقد الوفد أن اللجنة ستحاط علما بأهمية بناء وإكمال قاعدة بيانات دقيقة فيما يتعلق بالمعلومات العالمية لبراءات الاختراع والتي يمكن من خلالها إعداد التقارير المتعلقة بوصف أوضاع البراءات بصورة وافية ودقيقة. وأضاف الوفد أنه يجب أن يتم اختيار الموضوعات بعناية لمثل هذه التقارير حتى تعكس وتحقق التوازن بين مصالح جميع الدول الأعضاء. ثم ذكر أنه ينبغي أن تستخدم موارد اللجنة بعناية لضمان أقصى استفادة ممكنة لأغراض اللجنة. وفي هذا السياق، ذكر الوفد أن جهود اللجنة في صياغة التقارير المتعلقة بوصف أوضاع البراءات ينبغي أن يُبني عليها وأن تكون مكملة لتقارير اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وأية تقارير أخرى صاغتها الويبو لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ثم أشار الوفد إلى مسألة دروس التعلم الإلكتروني، وذكر أن وضع قاعدة بيانات كاملة ودقيقة للنظام العالمي للمعلومات المتعلقة بالبراءات لن يكون ذا قيمة تذكر. إذا ما أمكن النفاذ إليها. وأعرب الوفد عن تأييده لتطوير نماذج التعليم الالكتروني صديق المستخدم المتاحة على أقراص الفيديو الرقمية أو على شبكة الانترنت بوصفها أداة تدريب فعالة من حيث التكلفة لزيادة مهارات البحث عن البراءات. في إشارة إلى عنصر المؤتمرات الإقليمية من المشروع، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح المتعلق بتنظيم مؤتمرات وورش عمل إقليمية للمستخدمين خاصة بغرض تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات البحث عن البراءات وإعداد التقارير المتعلقة بوصف أوضاع البراءات من قبل مؤسسات البحوث المحلية والجامعات.

108- أعرب الرئيس عن شكره لوفد الولايات المتحدة على بيانها وأشار إلى أنه يعتقد أن الوفد قد وافق على المشروع قيد النظر شريطة تطبيق مبادئ معينة مثل تحقيق التوازن والنوعية وطابع كامل للعمل، وأشار إلى أن الأمانة قد أحاطت علما بذلك.

109- أعرب وفد الهند عن شكره للأمانة على أخذ زمام المبادرة لتقديم اقتراح مفيد للغاية لتنفيذ التوصيات 19 و30 و31. وأعرب عن رغبته في التذكير بمداولات المنتدى المفتوح العضوية والذي طُرح فيه الكثير من الأفكار المفيدة في سياق تحسين مقترح المشروع الحالي في ضوء التوصيات. ثم أعرب الوفد عن رغبته في تناول بعض الجوانب التي طُرحت في المداولات والتي كان الوفد علي اقتناع أن من شأنها تحسين نتائج المشروع المقترح. وأشار الوفد إلي أن التوصيات 19 و30 و31، كانت إلي حد كبير توصيات متباعدة، وأوضح أنها كانت ذات صلة ببدء مناقشات حول كيفية العمل، ضمن تكليف الويبو، على المضي في تسهيل النفاذ إلي المعرفة والتكنولوجيا للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا لتعزيز الإبداع والابتكار ولتعزيز تلك الأنشطة المنجزة في إطار الويبو. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه في حين أن تطوير أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات لها دور مفيد، فإنه يرى أيضا أن مثل هذه الأدوات ستكون محدودة نوعا ما في الإسهام في الهدف العام المتمثل في تشجيع الإبداع والابتكار. ورأى أن تفسير التوصيات كانت محدودة نوعا ما فيما يتعلق بوصف أوضاع البراءات والمعلومات المتعلقة بالبراءات في المشروع قيد النظر. ثم ذكر الوفد التوصية 30، وأوضح أنها تشير إلى الاستفادة من المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية في مجال التكنولوجيا وليس فقط في مجال براءات الاختراع، وفي هذا السياق، ذكر أن الوفد كان يبحث في إطار أكبر لهذا المشروع قيد المناقشة وللمعلومات ذات الصلة بالملكية الفكرية. واقترح الوفد أن تستضيف الويبو قاعدة بيانات تحتوي على معارضات البراءات وأسباب مثل هذه المعارضات. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن التوافر الفوري للمعلومات المتعلقة بالمعارضات من شأنه أن يقطع شوطا طويلا في تحسين نوعية

البراءات في جميع البلدان. ثم أشار الوفد إلى وحدات التعلم الإلكتروني ومبادرة بناء القدرات التي اقترحتها الأمانة، واقترح أن تقوم الأمانة بوضع آليات لتطوير القدرات من أجل أن تكون قادرة على تقديم المشورة للبلدان بشأن طلباتها للحصول على معلومات تتعلق بنوع الاعتراض الذي يودع على اختراع معين أوفي مجال معين. وأعرب الوفد عن رغبته في تقديم اقتراحه مرة أخرى في إطار التوصية 30، في إشارة إلى المجالات التي تحظى باهتمام خاص لدى الجهات الطالبة. واعتقد الوفد أن هناك حاجة لتحديد العمل الذي من شأنه أن يركز على جوانب البراءة المتعلقة بالمحاصيل الأساسية للمعيشة في البلدان النامية مثل الذرة وفول الصويا والقطن والأرز والحاجة أيضا إلى إجراء دراسة أخرى تتعلق بمدى وطبيعة طلب البراءة، بما في ذلك التركيز علي ملكية تلك المحاصيل وآثارها بالنسبة للبلدان النامية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن نتائج هذا البحث يمكن أيضا أن تكون أساسا للمناقشات في الويبو، في إطار التوصية 19، فيما يتعلق بتأثير الاتجاهات الحالية لتسجيل براءات الاختراع والبحث والتطوير في مجال الأغذية والزراعة ومدى تيسيرها أو عرقلتها للنفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

110- عبر الرئيس عن رغبته في تذكير وفد الهند أنه منذ تقديم جدول أعمال التنمية من قبل أصدقاء التنمية في عام 2004، بذلت الوفود الكثير من العمل الشاق والصعب. وأشار الرئيس إلى أنه لم يكن هناك الكثير من الوفود في ذلك الاجتماع الذين شاركوا في المفاوضات، باستثناء عدد قليل من الذين شاركوا في المفاوضات المتعلقة بالتوصيات. ثم أوضح أن هناك بعض الاقتراحات التي لم تكن صحيحة من الناحية النحوية وأنه قد تعمد إبقائها علي ذلك النحو لتحقيق التوازن ولكسر الجمود خلال سنوات 2006-2007 وما بعدها. ثم ذكر الرئيس بعد ذلك، على سبيل المثال، التوصية 19 وأشار إلى العبارة: "الشروع في مناقشات حول كيفية..." وذكّر إلى أن الأمر قد استغرق أسبوعين للتفاوض على العبارة التي أظهرت كيف كانت الأمور صعبة خلال التفاوض. وأوضح كذلك أن بعض التوصيات قد تبدو ناقصة الوضوح أوقد تكون غامضة، إلا أنها اتسمت بالمرونة. ودعا الرئيس الوفود إلى التمسك بروح المفاوضين، مؤيدي التوصيات، وطلب منهم أن يتفهموا التوصيات في سياق اقتراحهم واعتمادهم من قبل اللجنة والجمعية العامة. وأشار الرئيس إلي أن التوصيات والمشروعات قيد النظر في اللجنة كانت بداية للتنفيذ. ورأى أن المشروع قيد النظر لا يمكنه جمع كافة البرامج والأفكار والتعليقات والدراسات والمناقشات من أجل تنفيذ التوصية. وأضاف الرئيس أن اللجنة كانت في بداية التنفيذ، وأعرب عن أمله في تقدم المشروع. وأوضح أنه ستتاح للوفود الفرصة لطلب المزيد من مشروعات إضافية أو م مشروعات مكملة التي من شأنها أن تكون أكثر تفصيلا وأوسع نطاقا. ودعا الرئيس الوفود إلى إعطاء هذا المشروع الفرصة لإحراز تقدم ثم النظر في طلب المزيد من المشروعات خلال الدورة الخامسة أو السادسة للجنة أو فور انتهاء الدورة الحالية مباشرة.

111- أعرب وفد الصين عن تقديره للويبو في مساعدة الأعضاء على تطوير الأدوات المتعلقة بالمعلومات ذات الصلة بالملكية الفكرية، لا سيما في مجال إعداد التقارير الخاصة بوضع أوضاع البراءات وأشار إلى أنه سوف يقوم بالمساعدة في هذا الصدد.

112- ذكر وفد البرازيل أنه يشاطر بعض الملاحظات التي قُدمت من قبل، وذكر أنه يوافق الرأي في أن هناك حاجة إلى وجود مزيد من المشروعات ومزيد من العمل بشأن التوصيات 19 و30 و31. أشار الوفد إلى المناقشات التي دارت حول الروح الكامنة وراء التوصيات التي جرت في المنتدى مفتوح العضوية وكذلك المسائل التي أثيرت في هذا السياق في الدورة الحالية. وفي هذا السياق، ذكر الوفد أنه عندما يتم التطرق إلي النفاذ إلي المعرفة والتكنولوجيا فكانت الروح الكامنة وراء ذلك الأمر هو إتاحة المعلومات المجانية من ناحية، ومن ناحية أخرى، كيفية ترجمة ذلك إلى مستويات مختلفة من

التكنولوجيا والمراحل المختلفة من التنمية في البلدان النامية. وأشار الوفد إلي أنه على الرغم من أن هناك بعض المعلومات المتعلقة بالملك العام قائمة لمدة 20 عاما، إلا أن معظم البلدان النامية أو البلدان الأقل نموا لم تكن قادرة على دمج هذه التكنولوجيا في هياكلها القائمة وأوضح أن هذا هو الأمر الذي كانوا يناقشونه عندما حاولوا التوصل إلي روح التوصيات قيد النظر. وأعرب عن أمله في أن يشمل مشروع آخر المزيد عن النقاط التي أثيرت. ثم اقترح الوفد أن تنظر اللجنة في إجراء دراسة للتحقق في مزيد من الأساليب صديقة المستخدم بالنسبة للبلدان النامية. ثم أعرب عن رغبته في مشاركة تجربة البرازيل المتعلقة بالتشخيص عندما يكون هناك معلومات وليس هناك دمج.

113- ذكر وفد البرازيل أن المكتب البرازيلي للبراءات كان يقوم بإجراء دراسات بشأن الاتجاهات الجديدة في مجال التكنولوجيا باستخدام براءات الاختراع، وذكر على سبيل المثال، الخلايا الجذعية والنانوتكنولوجي والوقود الحيوي وغيرها. وأضاف أن مثل هذه الدراسات قد استخدمت من قبل وكالات حكومية وشركات خاصة وجامعات ومراكز البحث ومستخدمين الآخرين بغية تتبع الاتجاهات وللقدرة على استخدام المعلومات المتاحة للجمهور. وذكر الوفد أن تلك الدراسات كانت مصدر هام للمعلومات المتعلقة بالبراءات والتي تم إتاحتها للجمهور من قبل المكتب البرازيلي للبراءات في البرتغال وأعرب الوفد عن رغبته في التوصل إلى اتفاق مع الويبو لترجمة هذه الدراسات إلى اللغات الأخرى لجعلها متاحة للبلدان الأخرى كمساهمة في تنفيذ جزء من المشروع. وأضاف قائلا أنه لا يريد أن يأخذ وقتا طويلا لوصف مضمون المنهجية بالتفصيل ودعا الوفود والأمانة لاستكشاف ذلك الأمر عبر الموقع الالكتروني وأيضا زيارة البرازيل إذا رغبت الوفود.

114- أعرب وفد كندا عن رغبته في إعادة التعليقات التي أدلت بها الوفود الأخرى والتي أيّدت هذا المشروع. ومع ذلك، كان للوفد سؤال بشأن الميزانية، حيث ذكر أنه في حين أن وصف المشروع قد أشار إلى أن دروس التعليم الإلكتروني ستكون متاحة على أقراص فيديو مدمجة وعلى شبكة الإنترنت، لم تجدر إشارة إلي مبالغ مخصصة للمعدات واللوازم في ميزانية المشروع، وتساءل عما إذا كان ستغطي تلك النفقات من أتعاب الخبراء أو م ن إمدادات في وصف الميزانية.

115- أعرب وفد بنغلاديش عن شكره للأمانة لتقديم مشروع مفيد للغاية. وأشار إلى أن المشروع يمكن أن يساعد البلدان النامية ويعتقد أنه سيكون مفيدا بشكل خاص للبلدان الأقل نموا. وكان الوفد اثنين من التعليقات الموجزة بشأن الجزء الخاص بالمخاطر المشار إليه في المشروع. أشار الوفد أولا إلى عدم وجود قواعد بيانات وذكر أن وفد البرازيل قد تطرق إلى هذه المسألة. وأضاف أن غياب قواعد البيانات تكون أكثر حدة في سياق البلدان الأقل نموا. ثم أشار الوفد إلى النهج المتبع في التخفيف والذي أُشير إليه في مقترح المشروع فيما يتعلق بالربط بين جميع أنشطة الويبو الجارية من أجل تطوير مجموعات البراءات لبلدان مختارة في شكل الكتروني. وأعرب الوفد عن رغبته في رؤية هذا الربط في إطار القسم 3.2 المتعلق باستراتيجية التنفيذ للمشروع المقترح، وتساءل عما إذا كان يمكن دمج هذا الأمر بطريقة ما. وبالعودة إلى التوصية 19، أوضح الوفد أنه فهمه للعبارة الأخيرة من التوصية أنها تشير إلي تعزيز الأنشطة القائمة ذات الصلة داخل الويبو ويعتقد أنه سوف يتم تعزيز مسألة الرقمنة في أنشطة الويبو، ولا سيما في سياق البلدان الأقل نموا. وأوضح الوفد أن تعليقه الثاني يأتي أيضا في سياق المخاطر حيث عدم وجود وعي لدي المستخدمين المستهدفين وأشار إلى أن نهج التخفيف الوارد في المشروع لم يكن سوى دمج وصف أوضاع البراءات في مجال المعلومات المتعلقة بالبراءات، وأشار إلى التعليقات التي أدلى بها وفد البرازيل في هذا الصدد. وأشار إلى أن هناك أمر يتطلب معالجة وهو كيفية توفير الوعي لدي الأشخاص الذين ليس لديهم وعي علي الإطلاق أوعلي

درجة ضئيلة من الوعي. وذكر الوفد أنه فيما يتعلق باستراتيجية التخفيف يمكن النظر في طريقة أكثر ابتكار للوصول إلى أولئك الذين كانوا يبحثون عن ذلك الأمر في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

116- رغب المدير العام في الرد على بعض الأسئلة وبدأ بمداخلة وفد بنغلاديش، لأنه وفقا لفهمه، كان منطقيا أن تكون تلك المداخلة هي نقطة انطلاق حيث أنه إذا لم يتم رقمنة المجموعات فلن يكون هناك شيء للبحث عنه ولن تستطيع أي من الأدوات العمل في هذا الصدد. وصرح المدير العام أن الأمانة قد أعربت عن بالغ تقديرها للنقاط التي أثارها وفد بنغلاديش، ولا سيما تلك المتعلقة بالربط الذي كان من الضروري إنشاءه. وذكر أنه يود أن يُذكر الوفود بالمشروع الذي تمت الموافقة عليه قبيل هذا المشروع، وأشار إلى أن إحدى الأهداف الرئيسية لتلك المشروع كانت رقمنة مجموعات البلدان. وأوضح أن المشروعين كانا مرتبطين بعضهما ببعض. وفيما يتعلق باستراتيجية التخفيف، أشار المدير أن عمل الويبو في مجال مراكز دعم الابتكار والتكنولوجيا هو عملا ذو صلة وضروري لاستخدام المعلومات ونشر الوعي بوجود هذا النوع من المعلومات. ورغب المدير العام في أن يشير إلى النقطة التي أثارها وفد البرازيل والتي اعتقد أنها قد ألقت الضوء بشكل كبير على واحدة من الصعوبات، وذكر أن الأمانة ستكون بالتأكيد علي رغبة في أن يتم إجراء تعديل في هذا الصدد. ثم اقترح إدماج التشخيص المتعلق بالمؤتمرات وورش العمل في الجزء الثالث. وأوضح المدير العام أن الجميع كانوا علي إدراك تام لحقيقة أن هناك مرحلة ما في عملية الابتكار أو التسويق التي أشار إلى أنها كثيراً ما وصفت ب: " من العقل إلى السوق"، وكان ذلك خلال المناقشات التي جرت في الأسبوع السابق، وكان هناك أيضا مرحلة التي كان من الضروري فيها معرفة سبب غياب التكيف أو التسويق على الرغم من توافر المعلوماتٍ والإفصاح عن التكنولوجيا. ورأى المدير أنه، إذا وافقت اللجنة، يمكن أن يكون التشخيص جزءا مفيداً من هذا المشروع حيث يشير علي وجه الخصوص إلي المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية للموظفين والمستخدمين، كما يمكن أيضا دمج الدراسة التي اقترحها وفد البرازيل. ثم أشار المدير إلى التعليقات التي أدلى بها وفد الهند، وأوضح أن قاعدة بيانات الاعتراض هي بالتأكيد جزء من ذلك الأمر وذكر أنه إذا كان أحداً يرغب في إنشاء قاعدة بيانات الاعتراض، فإن الأمر يحتاج إلي أن تحتوي قاعدة البيانات تلك على بيانات ذات وضع قانوني. واستطرد قائلاً أن ما هو مهم في قاعدة بيانات من هذا النوع ليس مجرد الإفصاح عن التكنولوجيا، وإنما أيضا الوضع القانوني للمعلومات، وفي هذا السياق، أشار المدير إلى الحاجة لمعرفة وضعية الحقوق المتعلقة بالبيانات بالرغم من تناول التساؤلات عما إذا كان طلب البراءة قد تم قبوله أم لا وما هو الوضع القانوني للطلب. وأشار إلي أن بيانات الاعتراض هي بالتأكيد جزء هام للغاية وأوضح أنه، كما هو الحال مع جميع هذه البيانات، فإن جمع البيانات هو إحدى الصعوبات. واعتقد أن هناك بعض الوفود التي كانت علي دراية بالعمل الذي تقوم به الأمانة في هذا المجال في نظام مدريد حيث كانت تسعى إلى تحسين قاعدة بيانات مدريد في هذا الصدد علي وجه التحديد. وذكر أنه لكي يكون هناك وضع قانوني للتسجيلٍ الدولي للأطراف المتعاقدة في وجه الخصوص، فإنه من الضروري أن يكون الوضع القانوني متسماً بالشفافية في قاعدة البيانات الدولية. واستكمل المدير قائلاً أن الاعتراض، مثله مثل البيانات الأخرى ذات الوضع القانوني، هو جزءا لا يتجزأ من هذه العملية الخاصة بتجميع قاعدة بيانات عالمية شاملة وذات مغزى وشفافة فيما يتعلق بالمعلومات ذات الصلة بالبراءات.

117- فيما يتعلق بسؤال وفد كندا المتعلق بميزانية تمويل البرامج التعليمية، أجابت الأمانة أنها كانت مجمعة مع أتعاب الخبراء وأشارت إلى أن المبلغ 352.000 فرنك سويسري لم يكن مخصص بأكمله للدروس بينما شمل أيضا نفقات المتحدثين في المؤتمرات والخبراء المعنيون بالقيام بوصف أوضاع البراءات.

118- أيّد وفد نيجيريا ملاحظات الرئيس التي جاءت متأخرة في محاولة لتغيير التوصيات. بيد أن الوفد قد رأى أن المهم هو أن يكون هناك ابتكار في تنفيذ التوصيات. وأشار الوفد أن المشروعات المعروضة على اللجنة لم تكن شاملة، وأنها لن تكتمل أبدا حيث من المستحيل تحقيق ذلك. ولكن، على الأقل، ولّد هذا المشروع عددا من المقترحات الملموسة للغاية. وأشار إلى أن مسألة النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات كانت مسألة كبيرة وأدت إلي الكثير من الصعوبات. وكانت الأمانة قد حددت عددا من المخاطر والمشاكل في تنفيذ المشروع. وتساءل الوفد عن الطريقة التي يمكن أن تساعد بها الأمانة إذا توافرت معلومات في عن الملك العام في بلد معين. إن إحدى أفضل السبل، وفقا للوفد، والذي يمكن أن يكون مكلف، هو إنشاء قاعدة بيانات من شأنها أن تجلب المعلومات المتعلقة بالملك العام، بالاتفاق مع البلدان المعنية، إلي قاعدة بيانات تشرف عليها الأمانة، والتي من شأنها أن تعطي سهولة أكثر للنفاذ إليها. كان من الصعب للغاية بالنسبة للبلدان توفير النفاذ إلى المعلومات بشكل فردي. وكان التحدي هو أنه قد يكون هناك شيء على الورق، ولكن كان هناك العديد من التحديات في تحقيق الوصول إلى مثل هذه الممارسة. كان من المهم، على سبيل المثال، قيام الأمانة بتبيين ما هي تكلفة إتاحة المعلومات في قاعدة بيانات الويبو المركزية، الأمر الذي يُسهل النفاذ إليها. ورأى الوفد أن ذلك الأمر هو أحد المجالات التي يمكن للجنة أن تنظر فيها. ولم يتحقق الوفد من الآثار، سواء كانت مالية أو غيرها، ولكنه كان شيئا ينبغي النظر فيه.

119- رغب وفد البرازيل في العودة إلى الاقتراح المتعلق بوضع العمل المتعلق بالتشخيص جنبا إلى جنب مع المؤتمرات، بما في ذلك حلقات العمل والدورات التدريبية كجزء من المشروع. وقال الوفد أنه يعتقد أنها كانت فكرة جيدة. وذكر الوفد أنه تحدث مع خبير من مكتب الملكية الفكرية والذي أشار إلى أن المكتب سيكون في غاية السعادة لتنظيم حلقة عمل مع الويبو بشأن هذه المسألة في محاولة لتشخيص بالضبط ما الذي كان يحدث وفهم سبب عدم دمج المعلومات. وبما أنها بلد من البلدان النامية، لم يستطيع الوفد أن يفعل ذلك بمفرده، لذلك يمكن أن يفعل ذلك بمساعدة الويبو. من شأنه ذلك الأمر أن يكون الخطوة الأولى في هذا الشأن.

120- استفسر وفد الأرجنتين عما إذا كان من الممكن للويبو توفير قاعدة بيانات تتضمن المعلومات ذات الصلة بالبراءات في مختلف الدول الأعضاء.

121- رغبت الأمانة في الرد على سؤال الأرجنتين والذي كان ذو صلة بسؤال مماثل طرحته نيجيريا، وهو ما الذي سيكون مطلوبا للويبو من أجل إنشاء قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بالبراءات التي من شأنها أن تسمح، من بين أمور أخري، النفاذ إلى الملك العام. وأوضحت الأمانة أن الويبو كانت تعمل لنحو3 سنوات مع العديد من الدول الأعضاء ومنظمة واحدة على رقمنة البيانات المتعلقة بالبراءات وإدخال بيانات البراءات المتعلقة بالدول الأعضاء وبالمنظمة في نظام بحث ®Patentscope للويبو. وقد تم الانتهاء من هذا المشروع منذ عدة أسابيع، وأعلنت والويبو عن توافر خدمة البحث تلك التي تحتوي على بيانات تتعلق ببراءات الاختراع من سبعة مكاتب ومنظمة واحدة. وكانت المكاتب والمنظمة المشاركة هي كوبا وإسرائيل والمكسيك وجمهورية كوريا وسنغافورة وجنوب أفريقيا وفيتنام ومنظمة الأريبو. وذكرت الأمانة أيضا أنه كانت هناك مشروعات مماثلة جاري العمل فيها مع عدد من الدول الأعضاء الأخرى. لذا، فكان ذلك نشاط مستمر، الذي أملت الأمانة أن يتم تعزيزه من خلال المشروعات التي يجري مناقشتها، ولا سيما المشروع المتعلق بالرقمنة. إن سبعة مكاتب من أصل 184 من الدول الأعضاء هي بداية صغيرة، ولذلك فإن مستقبل هذا المشروع يتوقف إلى حد كبير على دعم الدول الأعضاء حتى يؤتي ثماره الكاملة.

122- قدم وفد الهند شكره للمدير العام لاستجابته فيما يخص قاعدة البيانات التي تحتوي على معلومات الاعتراض المتعلقة ببراءات الاختراع. في الواقع، إذا كانت قاعدة البيانات تشمل معلومات بشأن الاعتراضات المقدمة وأسباب مثل هذه الاعتراضات والنتيجة، فمن شأن ذلك الأمر تلبية متطلبات الوفد الذي كان لديه طلب متعلق بهذا الأمر. فيما يتعلق بالتعلم الالكتروني، ذكر الوفد أنه من المهم عندما تقوم الأمانة بالتدريب وإعطاء إرشادات للنفاذ إلى المعلومات، أن يشمل مثل هذا التدريب أيضا كيفية النفاذ إلى قواعد البيانات ذات الصلة بالاعتراضات والتي سوف تشمل بيانات مفيدة. لا توجد حاليا أية إشارة إلى هذه المسألة في شروط مرجعية دروس التعليم الإلكتروني المدرجة في وثيقة المشروع. وأشار الوفد أيضا إلى المداخلة السابقة للمدير العام الذي أوضح فيها أن العديد من الأنشطة لا تزال جارية، وأنها كانت تجري بالفعل من جانب الأمانة. لذلك، إذا كانت تلك الأنشطة يُجري الاضطلاع بها في إطار المساعدة التقنية أو برامج المساعدة الإقليمية، طلب الوفد توضيحا لسبب إدراجها في ميزانية جدول أعمال التنمية. وأشار إلى أن المبلغ المخصص لتوصيات جدول أعمال التنمية كان محدودا، وبالتالي يود الحصول على توضيحات بشأن هذه المسألة.

123- رغب وفد بلغاريا في التعليق علي عبارة ذكرها المدير العام في كلمته وهي: "من العقل إلى السوق". وأشار الوفد إلي أنه بالمشروع المقترح شهدت الوفود نهجا مبتكرا في الويبو، حيث يُجري تنفيذ المسألة التي نوقشت لعدة سنوات من خلال المشروع. وأشار إلى أن المعلومات المتعلقة بالبراءات كانت مجالاً ضخم وواسع النطاق، وأنه لن يكون من الممكن البدء بكل شيء في هذا المجال. وكان المشروع المعروض ونهجه المتبع مفيد للغاية لأنه سوف يظهر استحقاقات وصف أوضاع البراءات وسوف يُعلم خبراء البلدان النامية والمتقدمة لاستخدامها كأداة؛ كما سيتم تنظيم ندوات يجري فيها مناقشة المسائل ذات الصلة. كان هذا النهج مفيدا لأن لا يمكن للوفود أن تتوقع أن تقوم الويبو بكل شيء. فيمكن للويبو أن تفتح بعض الأبواب وتقوم بتنوير الوفود، وكانت الطريقة التي تمت بها هيكلة البرنامج مثال جيد جدا للكيفية التي من الممكن أن نبدأ بها بخطوات صغيرة ولكن مهمة للغاية. إن هذا المشروع لا يركز على الأشياء التي كانت معروفة بالفعل عن المعلومات المتعلقة بالبراءات لسنوات عديدة وإنما على التكنولوجيا المتطورة، حيث أن وصف أوضاع البراءات يتعلق بالتقنية المتطورة التي تُستخدم من قبل كبري وأهم الشركات الدولية. وسيكون هذا النوع من المعلومات متاحا للمعرفة والاستخدام من قبل البلدان النامية ولكافة من يرغب في استخدام المعلومات المتعلقة بالبراءات. ورغب الوفد، لذلك، أن يثني مرةٍ أخرى علي الأمانة لهذا النهج الذي يؤيده بشده. وثانيا، أشار الوفد إلي أن وفد البرازيل قد ذكر شيئاً هم للغاية. تقوم العديد من مكاتب البراءات في العالم بإعداد تقارير عن التكنولوجيا وتقارير البث الإلكتروني تقارير أو تقارير أخري مماثلة، وقد رأي وفد بلغاريا أنها ستكون فكرة سديدة للغاية، ربما ليس ضمن هذا المشروع، ولكن ضمن البرنامج، أن تقوم الويبو بتقديم معلومات حول كيفية الوصول لتلك المعلومات. كان يكفي أن نعرف أن هذه المعلومات موجودة، حيث يحصل عليها من هو في حاجة إليها. وأعرب الوفد عن شكره لوفد البرازيل لتبادل تلك المعلومات وأشار إلى أنه ينبغي أن تتبع المكاتب الأخرى هذا النهج أيضا الذي يمكن القيام به في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، حيث يجري مناقشه مسألة مماثلة.

124- قبل أن يقترح الرئيس اعتماد الوثيقة، لأنها على ما يبدو قد لاقت دعم جميع الوفود، طلب من الأمانة الرد على سؤال وفد الهند.

125- أوضح المدير العام أن الأنشطة التي أشار إليها الزميل من الأمانة كانت مشروعات تتعلق بالرقمنة والتي تندرج في البرنامج الخاص بالبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية، والذي يندرج بدوره في الأنشطة العادية للمكتب المعني بالتحديث والرقمنة. إن المشروع قيد النظر ليس مندرجاً في تلك

الفئة. فإن مسألة الرقمنة كان أكثر ارتباطا بالمشروع الذي تم مناقشته في وقت سابق. فيما يتعلق المشروع قيد النظر، لا توجد حاليا ميزانية في الميزانية العادية مخصصة لوصف أوضاع البراءات. قد تم القيام ببعض من وصف أوضاع البراءات في الماضي ولكن قد تم تمويلها من قبل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية (WHO). ولذلك، فإن المشروع المقترح كان جديدا؛ فإن الأنشطة المقترحة ليست مدرجة في البرنامج الحالي. وفيما يتعلق بالرقمنة، كان الجواب بكل بساطة هو أن هناك ثماني مجموعات كانت في طريقها لتوافرها الكترونيا أوقد تم توافرها منذ وقت قريب جدا. وكانت هناك مشروعات جارية مع 19 دولة أخرى من الدول الأعضاء البالغ عددهم 184. وكان الطلب ساحقا، وما يمكن لجدول أعمال التنمية تمكين المنظمة من القيام به هو تسريع العمل في المجال الذي يكون الطلب فيه متزايد. فيما يتعلق بسؤال الهند، فهم المدير العام أن جزءا من قاعدة بيانات يتعلق بالموقف القانوني للمعلومات. كان هذا هو جزء أساسي لأي قاعدة بيانات من هذا القبيل. كان هناك أيضا جزءا أساسيا من التدريب وهو استخدام قاعدة البيانات التي تحتوي ليس فقط على معلومات عن التكنولوجيا، ولكن أيضا عن الوضع القانوني للمعلومات التي تتعلق بأي حقوق قد تكون ذات صلة.

126- فيما يتعلق بوصف أوضاع البراءات، رغب وفد إسبانيا في أن يذكر استخدام أدوات مثل LATIPAT، الكتيب التثقيفي باللغتين الإسبانية والانكليزية، والذي يحتوي على معلومات حول قاعدة بيانات LATIPAT، ويتيح النفاذ إلى أكثر من 700.000 من المداخل المرجعية المتعلقة بوثائق البراءات من 19 دولة من دول أمريكا اللاتينية، وذلك بفضل التعاون بين الويبو والبلدان الناطقة بالإسبانية، وسيكون الوفد سعيدا لتقاسم خبرتها في هذا المشروع، وجعلها متاحة للبلدان الأخرى التي قد تكون مهتمة بمعرفة المزيد عن ذلك الأمر.

127- استفسر وفد مصر عما إذا كانت قاعدة البيانات تلك تتضمن معلومات فيما يتعلق بالاعتراض بعد المنح.

128- صرح المدير العام أن الهدف هو أن تكون قاعدة البيانات هذه شاملة وتضمن كافة البيانات ذات الصلة فيما يتعلق بطلب البراءة والإجراءات اللاحقة في كل بلد من البلدان ذات الصلة. تلك كانت هي الفكرة وتحقيقها تتطلب جهد لا بأس به. ودعا المدير العام الوفود إلى النظر فيPatentscope®، وإلى النظر في أنواع الأدوات والمعلومات التي كانت متاحة، والروابط بين المجموعات الوطنية الجديدة والمجموعات الدولية. بالعودة إلى السؤال الموجه من وفد مصر، كان الجواب نعم، فكان هذا هو الهدف من قاعدة البيانات تلك أن تكون ذات صلة وشاملة بقدر الإمكان.

129- أشار وفد الجزائر إلي أنه لا يعترض على المشروع المذكور في الوثيقة CDIP/4/6، والمتعلق بوضع أدوات لتسهيل النفاذ إلى معلومات براءات الاختراع (التوصيات 19 و30 و31) ولكنه للأسف لم يتمكن من متابعة المناقشات التي دارت حول هذا المشروع وبناء على ذلك، سيقدم تعليقاته كتابيا إلى الأمانة لإدراجها في تقرير الدورة. وقد قدمت الجزائر التعليقات الكتابية التالية:

- لم يأخذ المشروع بعين الاعتبار واقع البلدان النامية أو البلدان الأقل نموا وقدراتها المحدودة، وفيما يتطلب هذا المشروع بنية تحتية تكنولوجية متينة، فمعظم هذه البلدان تعاني من الفجوة الرقمية؛

– كما أنه يفترض وجود مؤهلات ودراية في مجال تفسير معلومات البراءات التي قلما يمتلكها التقنيون في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا؛

– لا تتضمن طلبات براءات الاختراع في كثير من الأحيان جميع المعلومات المتعلقة بالاختراع، مما يرجح إعطاء الفرصة للمنافسين المحتملين لإعادة إنتاج الاختراع أو استخدامه حالما تنتهي براءة الاختراع؛

– إذا فُسرت التوصيات 19 و30 و31 بشكل أوسع، يُفهم أن هناك اعترافا ضمن المشروع بدور التراخيص الإجبارية فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية والغذاء والتعليم. ولذلك يمكن أن تنظم الويبو حملات التوعية والدورات التدريبية بشأن هذا الموضوع؛

– شددت التوصية 30 على التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى فيما يتعلق بالحصول على المعلومات التكنولوجية بخصوص الملكية الفكرية، ولا سيما في المجالات التي تحظى باهتمام خاص من قبل مقدمي الطلبات. وعملا بتلك التوصية، يمكن للمشروع أن يشمل تعاون الويبو مع اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة التجارة العالمية بشأن قضية اختلاس الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويمكن للويبو أن تزود الوفد بمعلومات ودراسات إفرادية عن القرصنة البيولوجية وتعزيز قدرة البلدان النامية على التعامل مع هذه الآفة؛

– يمكن أيضا إقامة علاقات التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجالي الملكية الفكرية والأمن الغذائي. ويمكن للويبو أن تعد دراسة عن تأثر الأمن الغذائي في البلدان النامية وأقل البلدان نموا من جراء اعتماد المزارعين وصغار منتجي المواد الغذائية من الجنوب على شركات البذور المتعددة الجنسيات (10 في المائة من شركات البذور تهيمن على ثلثي سوق البذور). ومن شأن تلك الدراسة أن تضع الأسس لإيجاد حل للمشكلة على المستوى العالمي؛

وفيما يتعلق بأوضاع البراءات المقترحة في الصفحة 4 من النسخة الفرنسية:

– تحت عنوان الصحة: إضافة الحقل "صحة الأم والطفل"؛

– تحت عنوان الأغذية والزراعة: إضافة جزء خاص بالكائنات المعدلة وراثيا؛

– فيما يتعلق بالمؤتمرات التي ستنظمها الأمانة (الصفحتان 5 و8): أيدت الجزائر عقد مؤتمر واحد في كل منطقة (أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ).

130- استفسر الرئيس عما إذا كانت تعليقات وفد الجزائر في جوهر المشروع أو تعليقات عامة وقد حصل على تأكيدات من جانب الوفد أنها تعليقات عامة. مع هذا الفهم، تم اعتماد المشروع واقترح الرئيس الانتقال إلى الوثيقة CDIP/4/7.

131- ذكرت الأمانة أن المشروع الذي كان محل بحث من قبل اللجنة كان متعلق بنقل التكنولوجيا وهو معنون 'الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا : التحديات المشتركة وبناء حلول'. وجاء المشروع مستوحي من عاملين أساسين. إحداهما التوصيات 19 و25 و26 و28. والآخر هو روح جدول أعمال التنمية، وكان المشروع موجهة نحو التنمية متميزا بالشفافية ومبنيا علي شراكات مع كافة الشركاء المعنيين. كان هناك أربع توصيات صاغت أهداف هذا الاقتراح. أرادت الأمانة أن تقوم بتلخيص تلك التوصيات. كانت أول توصية بغية تسهيل نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نموا إلي المعرفة

والتكنولوجيا من أجل تعزيز الإبداع والابتكار أما التوصية الثانية جاءت لاستكشاف السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية واللازمة لتشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها لفائدة البلدان النامية وتمكينها من الاستفادة من المرونة القائمة حاليا. وتتعلق التوصية الثالثة بتشجيع المؤسسات البحثية والعلمية، وبخاصة في البلدان الصناعية، بغية تعزيز التعاون مع مؤسسات البحث والتطوير في البلدان النامية، وأخيرا من أجل بحث السياسات الداعمة المتعلقة بالملكية الفكرية والتي يتسنى للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة، اعتمادها من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها في البلدان النامية. وكان الهدف هو، على وجه الخصوص، البحث وزيادة التفاهم والوصول إلي توافق في الآراء بشأن السياسات والمبادرات المحتملة ذات الصلة بالملكية الفكرية الرامية إلى تعزيز نقل التكنولوجيا، لا سيما لصالح البلدان النامية، وكان الهدف الملموس هو وضع قاعدة جامعة جديدة للتعاون في مجال الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، والتي من شأنها أن تبني على عناصر واقعية وغير مثيرة للجدل ومقبولة للطرفين كنقطة انطلاق لبناء حلول مشتركة. وكانت الأنشطة الرئيسية المتصورة مقسمة إلى خمس مراحل مختلفة أو إلى خمس مجموعات رئيسية مختلفة من الأنشطة. تتألف المرحلة الأولي من تنظيم منتدى علي مستوي رفيع من الخبراء لإجراء مناقشات بشأن كيفية تسهيل نفاذ البلدان النامية للمعرفة والتكنولوجيا. وسيكون كافة الخبراء المدعوين خبراء دوليين من ذوي الشهرة في كافة المناطق، وكان القصد هو الحصول على توصيات بشأن كيفية تحسين نقل التكنولوجيا. أما المرحلة الثانية ستكون عبارة عن سلسلة من الدراسات التي تم اقترحها في وقت سابق في الوثيقة CDIP/1/3.على سبيل المثال، سوف تشتمل علي إجراء دراسات اقتصادية في مجال الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الدولية، ودراسات فيما يخص السياسات والمبادرات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية القائمة في مختلف البلدان ومجموعة من دراسات الحالة. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في وثيقة المشروع. ما لم يكن واردا في المشروع في حد ذاته، ولكن تم اقتراحه في المنتدى مفتوح العضوية الذي نظمته الويبو في شهر أكتوبر الماضي، وربما كانت فكرة جيدة للغاية، كان تضمين استعراض للكتابات والدراسات القائمة. وكان هذا الاقتراح من قبل المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، وربما يجعل هذا المشروع أكثر اكتمالا وشمولا. أما المرحلة الثالثة فستكون إنشاء منتديات الكترونية للويبو بشأن نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية من أجل إدماج أفكار وآراء كافة الشركاء، حتى يمكن للجميع المشاركة فيها. وسوف توضع الدراسات والتوصيات على شبكة الالكترونية من أجل تعزيز إجراء مناقشة واسعة النطاق فيما يخص المسألة قيد النقاش. وكانت المرحلة الرابعة هي تنظيم خمسة اجتماعات إقليمية للتشاور فيما يخص نقل التكنولوجيا من أجل المضي قدما بالتوصيات. أما المرحلة الخامسة، وربما أهم جزء من المشروع، هي تعميم التوصيات الصادرة عن اجتماعات التشاور في أنشطة الويبو من أجل تعزيز تلك الأنشطة في مجال نقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق باستراتيجية التنفيذ، دون الخوض في التفاصيل، فسوف يكون هناك عدد من دراسات الحالة، ورقة مفاهيمية ومنتديات الكترونية وهناك المزيد من المعلومات حول كل جزء من المشروع متاح في الوثيقة. وذكرت الأمانة أيضا أن المشروع يتضمن مؤشرات التقييم، على سبيل المثال، ستكون وثيقة المشروع متاحة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة على المشروع، وستكون المنتديات الالكترونية جاهزة للعمل في غضون تسعة أشهر بعد الحصول على الموافقة، وأخيرا، إدماج التوصيات المعتمدة الناجمة عن المشروع في برامج الويبو. وفيما يتعلق بميزانية المشروع، فقد تم تقديرها بمبلغ 960.000 فرنك سويسري، وقدرت فترة التنفيذ بما يقرب من 27 شهرا. أخيرا، ودت الأمانة أن توضح أن العمل فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا لم يكن جديدا تماما للويبو، وذكرت بعض الأنشطة التي تم الاضطلاع بها بالفعل داخل الويبو.على سبيل المثال، البنية التحتية لإدارة الملكية الفكرية وتحسين المعرفية لدي الدول الأعضاء. وأوضحت الأمانة أن الويبو قد ساهمت في تنمية استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية، وفي تدقيق للملكية الفكرية لتلك الاستراتيجيات الوطنية بناء علي أدوات قد تم إعدادها وإتاحتها للعامة. وكان هناك عمل جار أيضا في

مجال السياسات المؤسسية للجامعات، والذي شمل دعم الجامعات المهتمة بفهم كيفية التعامل مع الملكية الفكرية،وما إذا كان ينبغي أن يكون لديها ملكية فكرية خاصة بها وكيفية التفاوض مع القطاع الخاص في هذا الشأن لتحويل اختراعاتها إلى منتجات قابلة للتسويق. وفي هذا الصدد، سيصدر قريبا دليل خاص بسياسات الجامعة المؤسسية. ففي مجال المعرفية والتنمية، سوف يتم عقد عددا من الندوات، بما في ذلك، ندوات تتعلق بشأن صياغة البراءات لأنه من الضروري للغاية تحسين مهارات صياغة البراءات في العديد من البلدان، سواء كان ذلك فقط لفهم الكيفية التي تعمل بها. كما تم تنظيم ندوات أيضا في مجال ترخيص التكنولوجيا على مختلف المستويات، والتي كانت مطلوبة بشدة، وأيضا حول تقييم الملكية الفكرية. وأضافت الأمانة أن كافة هذه الأنشطة كانت مطلب مقدم من واستجابة لطلبات بعينها من قبل الدول الأعضاء.

132- رأى وفد مصر أن النهج المتبع في هذا المشروع والتالي سيحتاج أن يكون مختلف بعض الشيء عما تم عمله حتى ذلك الحين لأنها مشروعات تناقش لأول مرة. وذكر الوفد أن المشروع المتعلق بنقل التكنولوجيا هو واحدا من أهم المشروعات لأنه يمس جوهر جدول أعمال التنمية. فقد تناول المفاهيم والأفكار التي أدت إلى ظهور جدول أعمال الويبو للتنمية. فقد تطرق إلي أفكار غاية في الأهمية التي كانت في صلب الطلبات المقدمة من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة..وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن اللجنة في حاجة إلى مناقشة مختلفة نوعيا بشأن هذا المشروع، وأشار إلى القواعد الذهبية الثلاث التي تم تحديدها والموافقة عليها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الثالثة، ففي المقام الأول، يجب أن يكون أساس بناء المناقشات هي التوصيات في حد ذاتها.وعلى اللجنة، تبعا لذلك، أن تبدأ بالتوصيات، تنظر في أنشطة معينة، تنظر في الروابط بين مختلف الأنشطة الناشئة عن التوصيات، ومن ثم ترى كيف يمكن أن تترجم إلى المشروع. بعد هذا التقديم، أعرب الوفد عن رغبته في أن تعلم الوفود الأخرى أن عددا من الوفود "ذوي التفكير المماثل" قد عكفت على مدى الشهر الماضي علي مشاورات بشأن هذا المشروع، وكانوا في طريقهم لوضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة لتقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية التي من شأنها أن توضح أفكار تلك المجموعة من الوفود فيما يخص التوصيات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، وضمنيا، فيما يخص المشروع نفسه. في تلك المرحلة، أعرب الوفد عن رغبته في إثارة بعض القضايا العامة والشواغل، كخطوة أولية تعكس الوثيقة التي من المؤمل أن يتم تقديمها في وقت قريب.بالنسبة للوفد، كانت النقطة الحاسمة الأولى للنظر، حيث تناولت اللجنة توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما تلك المقترحة في إطار هذا المشروع وكذلك غيرها من التوصيات ذات الصلة، مثل التوصيات 17، 22، 23، 27، 29، و31، هي النظر إلى ما هو المقصود من نقل التكنولوجيا. واعتقد الوفد أن تعريف نقل التكنولوجيا ينبغي أن يتضمن آليات السوق مثل المعاملات التجارية، والتجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والترخيص والبحوث المشتركة والترتيبات التنموية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي أيضا تضمين قنوات شرعية غير السوق لنقل التكنولوجيا مثل التقليد من خلال معاينة المنتج والهندسة العكسية وإعادة تجميع البرمجيات ووسيلة التجربة والخطأ. أخيرا، وسيلة ثالثة لنقل التكنولوجيا كانت من خلال تقديم المساعدة من قبل المنظمات الحكومية الدولية، ووكالات المساعدة الإنمائية والمنظمات غير الحكومية. وبالمثل، كانت دراسة المعلومات المتوفرة أيضا وسيلة لنقل التكنولوجيا بما في ذلك الكشف عن البراءات إذا أتيحت معلومات كافية للمهندسين لفهم التكنولوجيا. وبإثارة تلك الوسائل الهامة الثلاثة أو آليات نقل التكنولوجيا، كانت هناك أيضا معايير دولية هامة في هذا الصدد. فيما يخص مسألة نقل التكنولوجيا، ينبغي أن تسترشد اللجنة بمثل هذه المعايير الدولية، وخاصة المادة (7) من اتفاقية تريبس، ونصها: "إن حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن يساهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقا للمنفعة المتبادلة بين منتجي ومستخدمي المعارف التكنولوجية وبطريقة تؤدي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، ولتحقيق التوازن بين الحقوق

والواجبات "وبالمثل، كانت المادة 1 ذات صلة مباشرة بالويبو حيث تتعلق باتفاقية الويبو والأمم المتحدة لعام 1974. فيما يلي نص المادة : "تعترف الأمم المتحدة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (المشار إليها فيما بعد" المنظمة ") بوصفها وكالة متخصصة وباعتبارها مسؤولا عن اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لأداتها الأساسية والمعاهدات والاتفاقيات التي تديرها، من أجل، من بين أمور أخري، تعزيز النشاط الفكري الخلاق وتسهيل نقل التكنولوجيا ذات الصلة بالملكية الصناعية إلى البلدان النامية بغية تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ". وأوضح الوفد أنه من بين هذين المعيارين، وضعت البلدان النامية، في وقت سابق، ثلاث مجموعات محددة من المسائل التي تحتاج إلى النظر فيها عند تناول نقل التكنولوجيا. إحدى تلك المجموعات هي المعايير الدولية للملكية الفكرية المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وفيما يخص تلك المسألة، ثمة حاجة إلى نهج أكثر دينامية لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نموا التي ينبغي أن تدمج، من بين أمور أخرى، السياسات الملائمة فيما يتعلق بمعايير الحماية، مثل شروط تسجيل براءات الاختراع، وفيما يتعلق بفترة حقوق تتجاوز فترة زمنية معقولة لتبرير حفز الابتكار والإبداع. وهناك مسائل أخرى مستثناة من الحقوق الاستئثارية، استخدام الأدوات العامة مثل الإفصاح ومتطلبات العمل والترخيص الإلزامي وبرمجيات المصدر المفتوح وغيرها، ونظام حماية ذات صلة بالظروف الوطنية، وأخيرا، الجوانب الإدارية والإجرائية. وأشار الوفد إلى أن هناك مجموعة ثانية من الاقتراحات من قبل البلدان النامية ركزت على السياسات الداعمة المتعلقة بالملكية الفكرية من جانب البلدان الصناعية. بهدف تشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها من بين أهداف أخرى ذات صلة، رأى الوفد أنه ينبغي للويبو أن تساهم في مناقشة مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، كلما كان مناسبا، بشأن مثل هذه المبادرات التي تضطلع بها البلدان النامية وذلك من أجل توفير المساعدة التقنية والمالية بغية تحسين قدرة البلدان على استيعاب التكنولوجيا، المكاسب المالية لشركات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، تكون في كثير من الأحيان من نفس النوع المتوافر في البلدان المتقدمة لدي الشركات التي تنقل التكنولوجيا علي المستوي الوطني إلى المناطق الأقل تقدما، أو تكون المزايا الضريبية لإجراء البحث والتطوير في الخارج هي نفسها عند القيام به في الداخل. على سبيل المثال، لتلبية شروط المادة 2.66 من اتفاقية تريبس، فيجب الأخذ في الاعتبار مسائل مثل الحوافز المالية لتشجيع الشركات على تدريب خريجي العلوم والهندسة والإدارة من البلدان النامية بغرض استخدام معرفتهم لتنمية التكنولوجيا في بلد المنشأ. يمكن استخدام الموارد العامة مثل تلك الناتجة عن مؤسسة العلوم الوطنية أو المعهد الوطني للصحة في الولايات المتحدة م أجل دعم الأبحاث في مجال تطوير التكنولوجيا ونقل احتياجات البلدان النامية. وبالمثل، أشار الوفد إلى أن برامج المنح يمكن أن تعد لأغراض البحث في مجال التكنولوجيات التي من شأنها أن تكون ذو إنتاجية أكبر من أجل تلبية الاحتياجات ذات الأولوية الاجتماعية للبلدان النامية. ويمكن أن تقدم برامج المنح الدعم للمقترحات التي يشارك فيها فرق بحثية من البلدان النامية بشكل هادف وذلك في إطار شراكة مع المجموعات البحثية في البلدان المانحة. كما يجب تشجيع الجامعات لتشغيل وتدريب الطلاب من الدول النامية في مجال العلوم والتكنولوجيا والإدارة. ومن الممكن أن يكون وضع حوافز لإنشاء برامج درجات التعليم من خلال التعلم عن بعد، أو حتى من خلال المؤسسات الأجنبية ذات فعالية بشكل خاص. وأخيرا، الصناديق الاستئمانية الخاصة من أجل تدريب الكوادر العلمية والتقنية تسهيلا لنقل التكنولوجيات التي تتسم بحساسية فيما يخص حكم السلع العامة ولتشجيع البحوث في البلدان النامية. وذكر الوفد أن هناك عملية ثالثة في غاية الأهمية وهي تدابير داعمة متعددة الأطراف. فيما يتعلق بالمستوى متعدد الأطراف، يمكن النظر في المبادرات التالية: اعتماد التزامات كتلك الواردة في المادة 2.66 من اتفاقيات تريبس، وتوسيع نطاقها لفائدة جميع البلدان النامية، وإنشاء رسم خاص على التطبيقات من خلال معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT)، بحيث يتم تخصيص العائدات لتعزيز أنشطة البحث والتنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وإنشاء قناة وسيطة لتقليل مشكلة المعلومات اللاتماثلية

خلال المعاملات التجارية الخاصة بين بائعي التكنولوجيا ومشتريها لمعرفة برامج اكتساب التكنولوجيا الناجحة التي تضطلع بها الحكومات الوطنية وشبه الوطنية. وأوضح الوفد أنه من شأن ذلك الأمر أن يلعب دورا مفيدا في تشجيع التعاون ومشاركة المعلومات فيما بين حكومات الدول الأعضاء. ومن الممكن أن يشتمل مثل هذا البرنامج على سبيل المثال، علي معلومات تفصيلية عن السياسات السابقة والشراكات الفعالة بين الوكالات والشركات المحلية في الحصول على التكنولوجيات. كما يمكن أن يتضمن أيضا معلومات عن الشروط الواردة، مثل نسب حقوق التأليف وبنود العقد. ويمكن أيضا أن يصف الأدوار الأكثر فعالية لمرافق البحث العامة في الجامعات في تيسير نقل التكنولوجيا. فإذا ما تم جمع ما يكفي من المعلومات من هذا النوع ودراستها، يمكن للويبو محاولة لتطوير نموذج لعقد نقل التكنولوجيا الذي يمكن أن يكون بمثابة دليل استرشادي لنقل التكنولوجيا وسوف يمثل المصالح المشروعة لكلا من المشترين والبائعين. كانت تلك هي الأفكار الثلاث الأساسية التي أثارتها الوفود ذوي "التفكير المماثل" في وقت سابق، واعتقد الوفد أنهم ذهبوا إلى جوهر الأنشطة التي ينبغي لجدول أعمال التنمية النظر فيها فيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا والنفاذ إلي المعرفة والتكنولوجيا. وأعرب الوفد عن أمله في تقديم تلك الأمور بشكل مكتوب مع مزيد من التوضيح لبعض النقاط. واعتذر إذا كان قد أخذ الكثير من الوقت، لكنه رأى أن هذه المداخلة العامة كانت هامة، كما أنها كانت نيابة عن عدد من الوفود.

133- شكر الرئيس وفد مصر، وأشار إلى أن مداخلته لم تكن طويلة حيث أنه من المهم أن يستمع إلى وجهات نظر مختلفة ويتبادل الأفكار.وتساءل الرئيس عما إذا كان النهج أو المناقشات التي دارت هذا الأسبوع قد حققت توقعات الوفد فيما يتعلق بهذا النهج. كانت اللجنة قد اعتمدت نهجا نال الموافقة عليه من قبل الجميع. وكان هناك ما يكفي من المناقشات بشأن الكثير من المشروعات التي تم اعتمادها. فإن مداخلة وفد مصر كانت بمثابة برنامج بأكمله؛ تقريبا جدول أعمال تنمية آخر. وأشار الرئيس إلى أن تلك المداخلة جاءت مفيدة للغاية ومفصلة جدا، ولكن قد تحتاج الوفود إلى بعض الوقت لاستيعاب في ما قد تم مشاركته للتو مع اللجنة. ورأى الرئيس أن ما قد تم اقتراحه لا يستبعد أن تفحص اللجنة الوثيقة قيد النظر.وتبدو الوثيقة مكملة لما اقترحه وفد مصر، أو م ن منظور مختلف، يمكن اعتبار أن ما تم اقتراحه من قبل الوفد جاء مكملا لوثيقة المشروع، حيث لا يستبعد كل منهما الآخر.وبناء عليه، اقترح الرئيس أن تقوم اللجنة بدراسة هذه الوثيقة كما وردت، واضعة في اعتبارها أنه قد سبق تقديمها في الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وأشار أيضا إلي أن التوصيات 25 و26، وهلم جرا، قد وردت أيضا في الوثيقة الأولى التي قدمتها الأمانة، الوثيقة CDIP/1/3. ولذلك، فكانت مشروعات قديمة تم طرحها من جديد لأن اللجنة لم يتاح لديها الوقت لدراستها في دورات سابقة. واقترح الرئيس لوفود "البلدان ذات التفكير المماثل" أن تعود اللجنة إلى تلك المقترحات وتترك الوفود للتفكير في الاقتراح المقدم من وفد مصر. في غضون ذلك، يمكن للجنة النظر في المشروع، وفحصه، ومعرفة ما إذا كان يمكن اعتماده. مع الأخذ في الاعتبار، بالطبع، أي مقترحات جديدة قد يتقدم بها وفد بشكل مكتوب.

134- في إشارة إلى الوثيقة CDIP/4/7، بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، ذكر وفد إسبانيا أنه كان في اتفاق تام مع البيان الذي أدلى به وفد السويد، نيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها 27. ومع ذلك، اعتقد الوفد أن نقل التكنولوجيا هي إحدى الجوانب الرئيسية لجدول أعمال التنمية وعلى هذا النحو، فإنه يعطي أولوية عالية لهذه المسألة. وحث الوفد الأمانة علي وضع قائمة تشمل 'أفضل الممارسات' استنادا إلى تجارب مثيرة للاهتمام أولا ناجحة في الدول الأعضاء، وذلك لتمكين المناقشات من التركيز على ما يمكن للدول الأعضاء القيام به حقا في هذا المجال. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن مثل هذه القائمة من شأنها تعزيز التعاون بين اللاعبين عامة أو خاصة،

ولا سيما لاعبي القطاع الخاص، وخلق سوق مستقر للتعاون بين الشركات. ورأى الوفد أيضا أن مثل هذه القائمة سوف تعمل على ربط التوصيات 25 و26 و28 من جدول أعمال التنمية. وطلب وفد إسبانيا معلومات إضافية فيما يتعلق بتكاليف الموظفين العاملين في المشروع، ومصير المشروع وعدم وجود الاعتمادات المالية المتاحة لعنصر البراءة، ولا سيما،الجزء المتعلق بمعلومات البراءات. واختتم الوفد كلمته مشددا على ضرورة الكفاءة والعثور على أفضل نسبة ممكنة بين الاعتمادات المالية المتاحة للمنظمة والتكلفة التقديرية لهذه الأنشطة والنتائج.

135- أكد وفد الصين على أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، فضلا عن تأثيرها المباشر على التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لهذه البلدان. وأعرب الوفد عن تأييده من حيث المبدأ، لهذا المشروع، وأعرب عن رغبته في المشاركة بفاعلية في كافة الأنشطة ذات الصلة بهذا المشروع.

136- نيابة عن الجماعة الأوروبية وأعضائها البالغ عددهم 27، أشار وفد السويد إلى التعليق الذي أدلت به دولة عضوه في وقت سابق فيما يتعلق بتزايد أهمية نقل التكنولوجيا في العالم والتحديات التنموية التي تواجها البلدان. ورحب الوفد بنهج الأمانة العملي الوارد في الوثيقة قيد النظر بشأن كيفية تنفيذ التوصيات 19 و25 و26 و28. وذكر الوفد أن أي خطوة أولية للتنفيذ ينبغي أن تتضمن استكشاف مفصل للقضايا، وبدء حوار مفتوح مع خبراء مطلعين لديهم خبرة في المسائل المطروحة.وأضاف الوفد أنه من المهم إشراك كافة الجهات المعنية، مثل القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية ومختلف القطاعات الحكومية. ويجب أن يتألف أساس مثل هذا الحوار، كما اقترحت الأمانة، من سلسلة من الدراسات. وقدم الوفد سببين لدعم رأيه: أولا، أن هناك العديد من عناصر نقل التكنولوجيا إما غير مكتشفة، أو أقل استكشاف، وثانيا، أن المعلومات المتعلقة بكافة الجوانب التي أثرت على قرارات نقل التكنولوجيا تحتاج إلي أن تؤخذ في الاعتبار من أجل تحقيق نتائج ذات مصداقية في الأعمال المستقبلية. وشدد الوفد أيضا على أن العمل الذي سيضطلع به ينبغي أن يشمل الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في سياق القضايا الناشئة. على وجه الخصوص، قضايا مثل الأمن القانوني أو القضايا التي قد تنجم عندما يتم نقل التكنولوجيات من بلد إلى آخر. واختتم الوفد كلمته قائلا إنه يرى أنه من الضروري، أن تقوم الدراسات بتسليط الضوء على دور الإنفاذ الفاعل لحقوق الملكية الفكرية في هذا السياق.

137- قدم وفد سويسرا شكره للرئيس وللأمانة علي المشروع المقترح قيد النظر، فضلا عن المعلومات المتعلقة بالعمل الذي قامت به الويبو في هذا المجال. وذكر الوفد أن موضوع نقل التكنولوجيا هي مسألة بالغة الأهمية في إطار جدول أعمال التنمية. وأعرب عن اعتقاده بأن الأنشطة المقترحة في الوثيقة CDIP/4/7 جاءت في الوقت المناسب وبالهيكل المناسب، ولا سيما، النقاط المتعلقة بعقد منتدى علي مستوي الخبراء والدراسات المقترحة. وأعرب الوفد عن ارتياحه لوصف تلك الدراسات واعتقد أن المناقشات من شأنها أن تؤدي إلى نتائج ملموسة للغاية، ونشرها. وشدد وفد سويسرا على أهمية أن تواصل الويبو المساهمة في تلك المجالات في مجال اختصاصها ودون تكرار ما كان يجري عمله في منظمات أخرى. وأعرب عن أمله في أن تساعد مناقشات ودراسات الخبراء الدول الأعضاء في توفير التركيز المناسب للمناقشات في الويبو، ولا سيما أنها متعلقة بقضايا بيئية ملحة يتعين معالجتها. واختتم الوفد كلمته بتوجيه الشكر إلى وفد مصر لأفكارها، وكذلك الأفكار التي أثارتها وفود أخرى فيما يخص نقل التكنولوجيا، وذكر أنه يتطلع إلى دراسة مقترحات الوفد المصري بمزيد من التفصيل في المستقبل.

138- أثني وفد بلغاريا على الأمانة للوثيقة التي، في رأي الوفد، جاءت عاكسة ليس فقط لما تم مناقشته في وقت سابق ولكن أيضا لأهداف الدول الأعضاء النهائية المرجوة من إدراج موضوع نقل التكنولوجيا في جدول الأعمال. في حين تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السويد، نيابة عن الإتحاد الأوروبي، نبه الوفد إلى أن نقل التكنولوجيا هي مسألة نوقشت بالفعل على مدى السنوات ال 50 الماضية في منتديات متعددة الأطراف في جميع أنحاء العالم وأن البلدان التي نجحت في إعداد خطط ناجحة لنقل التكنولوجيا هي تلك التي تحرت البنية التحتية.وشرح الوفد أنه مثل ميدان التعليم الذي يحتاج إلى مدارس ومعلمين، أو م يدان الرعاية الصحية الذي يحتاج إلى مستشفيات، وأطباء وموظفين، فإن مجال نقل التكنولوجيا يحتاج إلي بنية تحتية مناسبة وملائمة في البلد نفسه. ويحتاج بشكل أكثر تحديدا إلي اعتبارات تقنية وقانونية وتجارية وبيئية. وأضاف أن هناك عدة خطوات مشاركة في نقل التكنولوجيا وأن البلد الراغبة في الحصول على التكنولوجيا غالبا ما تحتاج إلى المساعدة في تحديد التكنولوجيا واختيارها وتطبيقها وتطويعها وتطويرها. وذكر الوفد أن كافة هذه المسائل السالفة الذكر متعلقة بالملكية الفكرية، ودعا إلى ضرورة تناول عنصر البنية التحتية اللازمة في الدراسات التي سيضطلع بها.وأعرب عن اعتقاده أنه في بلد من البلدان النامية ذات الموارد المحدودة، فإنه سيكون من الصعب بالنسبة للشركات الفردية الوصول إلى الموارد اللازمة لتوكيل محامي براءات الاختراع، متخصص في المعلومات المتعلقة بالبراءات، ومختص تسويق الذي يمكن أن يقوم بتحليل السوق. ولذلك، فإن البنية التحتية تحتاج إلى توفيرها من قبل القطاع العام، أو شكلا من أشكال مصدر القطاعين العام والخاص. في هذا السياق، ذكر الوفد أنه من خلال الدراسات بإمكان الويبو أن تقوم بعمل ممتاز في مجال توفير أفضل الممارسات على المستويات المختلفة للتكنولوجيا، العالي منها والمتوسط والمنخفض من دول مثل الهند، التي من شأنها مساعدة البلدان النامية الأخرى في اختيار وتكييف التكنولوجيات لاحتياجاتها المحلية. واختتم الوفد كلمته بتقديم الدعم فيما يتعلق بالعمل في هذا المجال.

139- أكد وفد نيجيريا على أهمية مسألة نقل التكنولوجيا في العالم الحديث. وأشار مباشرة إلى الوثيقة محل النقاش، وشدد على ضرورة إجراء دراسات تتناول مسألة تضمين المعرفة، التي تعد أمر أساسي لتأسيس العلوم والتكنولوجيا، فضلا عن البنية التحتية. واختتم الوفد كلمته بالإشادة بوفد مصر لتبادل أفكاره مع اللجنة وكذلك أفكار وفود أخرى.

140- أعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للمنهجية التي اقترحها وفد مصر، وأشار إلى أنه كان أيضا جزءا من تلك العملية المتعلقة بتقديم تعليقات جوهرية للمُشروع المقترح في مجال نقل التكنولوجيا. واعتقد الوفد أن التعليقات المقدمة من وفد مصر تُكون أساسا واضحا للجنة للمضي قدما فيما يتعلق بموضوع نقل التكنولوجيا الذي يعد أمر هام جدا لكثير من البلدان. وأكد أيضا علي تعليقات الوفد النيجيري فيما يتعلق بالمنهجية المذكورة أعلاه بأنها الطريق إلى الأمام. واقترح الوفد أيضا استخدام التعليقات المقدمة من وفد مصر كأساس لمزيد من تطوير هذا المشروع الذي اقترحته الأمانة. واختتم الوفد كلمته قائلا أنه سيعود في المستقبل بتعليقات أكثر تفصيلا، وحث على تضمين النقاط التي أثارها وفد مصر، نيابة عن وفود كل من "البلدان ذات التفكير المماثل"، في اقتراح المشروع باعتبارها الأساس الرئيسي للمضي بهذا المشروع إلى الأمام..

141- وذكر الرئيس أن المبادئ التي ذكرها وفد مصر كانت شيقة للغاية وهامة جدا. وكرر طلبه لوفد مصر على نسخة مكتوبة من البيان الذي أدلي به حتى يتسنى مناقشه الاقتراح. وأضاف الرئيس أن وثيقة الوفد المصري لن تمنع اللجنة من مواصلة العمل على وثيقة المشروع قيد النظر وإحراز التقدم في هذا الشأن. وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة كانت قريبة جدا من التوصل إلى توافق في الآراء

حيث لم يكن هناك أية اعتراض على المشروع حتى تلك النقطة، ولذا اقترح دراسة الوثيقة المقدمة من وفد مصر، وتلك من الوفود الأخرى. وأعرب الرئيس عن قلقه من الحاجة لمزيد من الوقت من أجل إجراء تحليل سليم واستيعاب كافة المعلومات والوثائق التي طرحتِ في ذلك اليوم. ولذلك اقترح أن تواصل اللجنة العمل علي المضي قدما بالمشروع قيد النقاش، وأن يترك الباب مفتوحا للعودة إلى الاقتراح الذي تقدمت به مصر.

142- قال وفد الجزائر أن الاقتراح الذي تقدم به وفد مصر ليس باقتراح ولا برنامج جديد، بل هو مجموعة من التعليقات من شأنها أن تكمل المشروع الذي كانت اللجنة بصدد مراجعته. وأكد الوفد أن بلده كان في واقع الأمر واحدا من "البلدان المتفقة في الرأي"، وأنه شارك أيضا في صياغة الوثيقة المشار إليها أعلاه. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة لإعداد الوثيقة CDIP/4/7، وذكر أنه يود أن يركز بشكل خاص على التوصية 31، المتعلقة بتنفيذ المبادرات، في صيغة الجمع، التي ساهمت في نقل التكنولوجيات لصالح البلدان النامية. وفي هذا السياق، اقترح الوفد النظر في المشكلة المتعلقة بهجرة الأدمغة من خلال خلق، على سبيل المثال، شبكة مؤلفة من باحثين ومهندسين من بلدان الجنوب يعملون لصالح المختبرات ومراكز البحوث في البلدان الصناعية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن مثل هذه الشبكة من شأنها أن تسمح للبلدان النامية من الاستفادة من الكفاءات الموجودة بالخارج، وأنه ينبغي أن يؤخذ هذا الأمر في الاعتبار في المشروع قيد النقاش.

143- ولخص الرئيس أنشطة الجلسة الصباحية فيما يخص النظر في الوثيقة CDIP/4/7 وأشاد بالوفود التي تبادلت وجهات نظرهم بشأن الوثيقة، وكذلك تلك التي أعربت عن دعمها وقامت بإثراء النقاش.

144- أكد وفد جنوب أفريقيا أن مداخلته السابقة كانت تتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد مصر، وأنه سيقوم بتقديم المزيد من التعليقات في مرحلة لاحقة. وأضاف أن البيان الذي أدلي به لم يكن مؤشرا على توافق في الآراء بشأن اعتماد المشروع. وذكر المبادئ الثلاثة التي تم الاتفاق عليها، فيما يتعلق بكيفية بحث المشروعات. وأشار الوفد إلى أن هذه هي المرة الأولى التي كانت تبحث فيها اللجنة المشروع، وعلى هذا النحو، فإن الهدف هو إيجاد طريقة للمضي قدما أو وسيلة لتعزيز هذا المشروع وفقا للتوصيات ذات الصلة. وفي هذا السياق، شدد الوفد على أن التعليقات التي أثارها وفد مصر ينبغي أن تدرج في المشروع. وأوضح الوفد بعد ذلك تعليقاته الأولية وأشار إلى أنه يود أن تكون هناك لغة متسقة مع اللغة المتعلقة بالتوصية 2 في كل مراحل الدراسة. بشكل أكثر تحديدا، ذكر الوفد أن النص، 'لتعزيز نقل التكنولوجيا'، يجب أن يتم قراءته علي النحو التالي 'لتعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها'.وطلب الوفد أيضا توضيحا بشأن المنتدى الالكتروني الخاص بالمشروع، وعما إذا كان سيؤخذ في الاعتبار التكنولوجيا القائمة التي يمكن أن تكون بالفعل قابلة للنقل إلى البلدان النامية، تبعا للاحتياجات. وأشار الوفد أيضا إلى أنه، عندما أشير إلي نقل التكنولوجيا ونشرها، فأنه يود المزيد من التركيز على احتياجات البلدان النامية، وذلك لتسهيل الاحتياجات القائمة.فيما يتعلق بمنتدى الخبراء رفيع المستوى، في النقطة الثانية من وصف المشروع، طلب الوفد إيضاحات عن كيفية تقرير العملية، من هم الخبراء، كيف سيتم تحديدهم، وما هو دورهم. وأوضح أن هناك حاجة لإجراء تدفقات وروابط أوضح للدراسات. حول النقطة نفسها، التمس الوفد أيضا إيضاحات بشأن الإشارة إلي المدخلات، واقترح إدراج النص التالي وذلك لتوفير الدعم الجوهري للمناقشات: "من سلسلة من المشاورات مع الدول الأعضاء وخبراء خارجيين، وعبر دراسات".

145- أخذ وفد البرازيل الكلمة وذكر أنه كان أيضا واحدا من "البلدان ذات التفكير المماثل" التي أشار إليها وفد مصر في مداخلته. وذكر الوفد أن مصر، نيابة عن البرازيل وعدد من الدول الأخرى قد قدمت عددا من الملاحظات والاقتراحات بروح لإدخال تحسينات على المشروع الذي تم اقتراحه. واعتقد أن هذه الاقتراحات يجب أن يتم إدخالها في عملية تحليل للمشروع، ولا ينبغي أن تُعتبر كعملية تكميلية أو موازية لتحليل مسألة نقل التكنولوجيا. وأضاف الوفد أن البرازيل كانت تشارك بنشاط وبصورة بناءة في تنفيذ جدول أعمال التنمية، وأنها تريد أن يتميز جهدها بالنفعية. ورأى الوفد أن المساهمات المقدمة من وفد مصر قد جلبت قيمة للمناقشات. واعتقد أن تلك القيمة كانت أمر ضروري لعملية جدول أعمال التنمية، وأنه ينبغي للجنة أن تكون حذره في عدم إهدار أموال على تنفيذ مشروعات لم يتم مناقشتها بالقدر الكافي، حيث يؤدي ذلك إلى تقويض أو إضعاف عملية تنفيذ جدول الأعمال. ورأى الوفد أن المناقشات التي دارت حول هذا المشروع كانت متسرعة، وأشار إلى أن المدير العام قد أشار، في بيانه الافتتاحي، إلى نقل التكنولوجيا باعتبارها مسألة أساسية في جدول أعمال التنمية. ثم أشار إلى البيان الذي أدلى به وفد بلغاريا وأكد علي تعقيدات وضع نقل التكنولوجيا على المسار الصحيح والشروط المسبقة، مثل البنية التحتية، والتي كانت ضرورية. واختتم الوفد كلمته قائلا أنه ليس على استعداد للموافقة تماما أو جزئيا على الوثيقة محل النقاش في الدورة الحالية، إلا أنه قد يكون في وضع يمكنه من القيام بذلك في الدورة التالية. واحتفظ الوفد بالحق في العودة إلى هذه المسألة بمزيد من المساهمات.

146- شكر الرئيس وفد البرازيل وطمأن الوفود بصفة عامة أن اللجنة لن تمضي في شيء أو تعتمد أي شيء على الإطلاق إلا إذا كان الجميع في اتفاق كامل بشأن هذه المسألة. وأكد أن اللجنة لن تستمر في العمل علي هذا الأمر إذا كان هناك شخص واحد معارض وعلى هذا النحو، لن يكون هناك أي تسرع خلال المناقشات، أو ت ضحية بالجودة لمجرد تبني المشروع. ثم أوضح الرئيس أن أسباب وجود اللجنة كان لتمكين الوفود من التعبير عن مختلف المدخلات والآراء بشأن التوصيات. وأكد للوفود أنه بغض النظر عن الوقت الذي سيستغرقه، سوف يتم الاستماع لكافة المساهمات.

147- أثني وفد كينيا على الأمانة لإعداد وثيقة ممتازة. وأعتبر الوفد نقل التكنولوجيا عنصرا أساسيا في نفاذ التكنولوجيا إلي تنافسية السوق. وشجع الوفد ودعم المساعي المبذولة لتسهيل وتحقيق هذا النقل الذي من شأنه تحديث وتطوير التكنولوجيات في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وشدد على حقيقة أن كثير من نقل التكنولوجيا التي حدث في الماضي، قد باءت بالفشل، وأنه من المهم الآن تحديد أسباب هذا الفشل.

148- قدم وفد باكستان شكره للرئيس على قيادته القديرة لدورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وأعرب عن ثقته الكبيرة في استمرار التقدم المحرز في الدورة، واستمرار إيلاء آراء الدول الأعضاء الاعتبار الواجب. فيما يتعلق بالمشروع محل النقاش الخاص بنقل التكنولوجيا، أكد الوفد كلمات الوفود الأخرى، وأن هذه المسألة هي مسألة أساسية وحيوية. وأضاف أن المجموعة (ب) و(ج) من جدول أعمال التنمية ولا سيما، التوصيات 19 و25 و26 و28، قد أبرزت أيضا تلك النقطة. وأضاف قائلا أن الدلالات الحساسة التي تعلقت بنقل التكنولوجيا لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تمثل عائقا أمام النفاذ إلى المعرفة. واختتم الوفد بتعريف نفسه كإحدى المشاركين في الاقتراح الذي تقدمت به مصر و"البلدان ذات التفكير المماثل"، وطلب أن يعطى هذا الاقتراح الاعتبار الواجب.

149- طلب الرئيس مرة أخرى من وفود "البلدان ذات التفكير المماثل" الإشارة إلى ميعاد تقديم وثيقة مكتوبة تتضمن أفكارهم، من أجل تزويد الوفود الأخرى بفرصة الدراسة والنظر في القضايا.

150- قدم وفد مصر شكره للرئيس علي تقديره الحكيم حيث الحاجة إلى وجود ما يكفي من الوقت المخصص لمناقشة مثل هذا البرنامج الهام. وذكر الوفد أن وفود "البلدان ذات التفكير المماثل"، سوف يقومون بإدلاء بياناتهم وأن وفد جنوب أفريقيا كان أول من قام بذلك بعد ظهر ذلك اليوم. وذكر الوفد أيضا القواعد التي تم الاتفاق عليها لمناقشة مشروعات جديدة، وأوضح أن علي الوفود أولا أن تثير شواغلها فيما يتعلق بالتوصيات، وفي مرحلة لاحقة، يتم دمج هذه التعليقات. وأضاف قائلا أنه بما أن المشروع قيد المناقشة سيتم تفصيله بصورة أكبر بين الدورة الرابعة والخامسة، فسوف يتم تقديم التعليقات المكتوبة من قبل "البلدان ذات التفكير المماثل" في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، طمأن وفد مصر الرئيس أن جميع المداخلات التي يتم تقديمها في تلك المرحلة تتعلق بالقضايا المحددة التي أثيرت خلال مناقشات "البلدان ذات التفكير المماثل"، في مختلف الاجتماعات المنعقدة خلال الشهر السابق.

151- أيّد وفد بوليفيا البيانات التي أدلت بها وفود كل من مصر والبرازيل، وذكر أنه كان أيضا واحدا من "البلدان ذات التفكير المماثل"، وشدد على أهمية تكريس الوقت الكافي لمناقشة المشروعات قبل الموافقة عليها. ورأى الوفد أن المشروعات المعتمدة ينبغي أن تبدأ بتحليل الأثر. في هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبته في أن يبدأ مشروع نقل التكنولوجيا مع تحليل لأثر الملكية الفكرية علي نقل التكنولوجيا، للتأكد من مدى إعاقة قوانين الملكية الفكرية لنقل التكنولوجيا. وشدد الوفد على ضرورة استكشاف الخيارات المتاحة في إطار نظام الملكية الفكرية نفسها بغية تعزيز نقل التكنولوجيا. واقترح أن تكون الإشارة إلى المرونة الجديدة في وثيقة المشروع سبيلا لمزيد من الاستكشاف.

152- عبر وفد نيجيريا عن تقديره للمعلومات التي قدمتها "البلدان ذات التفكير المماثل"، وأضاف أنه، من خلال مختلف المداخلات، تمكنت اللجنة من الحصول على مزيد من التبصر بشأن الاقتراح. وأشار الوفد إلى أنه بالرغم من أهمية فكرة القيام بتحليل الأثر، قد ينتج مشكلة عن هذا الاقتراح، لأن مثل هذا التحليل يتطلب قدرا كبيرا من الوقت وبالتالي تأخير في المناقشات الخاصة بالمشروع لفترات طويلة قبل أن يتم اتخاذ أي إجراء. واقترح وفد نيجيريا، في ضوء عدم رفض المقترحات الواردة في وثيقة المشروع حتى هذه المرحلة، فإنه قد يكون أكثر بناءاً التركيز على المقترحات الواردة في وثيقة المشروع القائمة من أجل الحصول على موافقة مبدئية ومن ثم العودة إلى الاقتراحات المقدمة من "البلدان ذات التفكير المماثل" في وقت لاحق. وذكر الوفد أن اقتراحه يصب في مصلحة تحريك المناقشات حول هذا المشروع إلى الأمام، معتبرا أن هذا المشروع ذو طبيعة طويلة الأجل، فإنه لا يبدو مناسبا انتظار تحليل الأثر والدورة الخامسة قبل الوصول إلى اتفاق.

153- هنأ وفد بوروندي الرئيس على انتخابه. فيما يتعلق بمشروع نقل التكنولوجيا، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد مصر. وأعرب عن اعتقاده بأنه من المهم أن تؤخذ قائمة رغبات الدول الأعضاء بعين الاعتبار أثناء المناقشات، وبخاصة في المجالات الأساسية التي من شأنها تسهيل التنمية في البلدان النامية. وشدد على ضرورة أن تعطي المناقشات أولوية التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المتعلقة بنقل التكنولوجيا، فضلا عن العقبات القانونية التي ينطوي عليها.

154- ذكر وفد سري لانكا أن نقل التكنولوجيا هو أحد المجالات الهامة لتنمية الويبو، حيث اتخذ المدير العام المبادرة لإنشاء شعبة التحديات العالمية الجديدة، وشعبة نقل التكنولوجيا الجديدة، والتي تم إلحاقها باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ورأى الوفد أنه لا ينبغي أن يتم تحديد تغير المناخ فقط في هذا المشروع، حيث أن هناك قضايا أخرى مهمة مثل الأمن الغذائي والنفاذ إلي الأدوية. فيجب إبراز كافة القضايا التي تم مناقشتها في مؤتمر الملكية الفكرية والتحديات العالمية في تلك المشروع. كما يجب أن تنظر الوفود أيضا في سير المناقشة المتعلقة بتغير المناخ، لا سيما في ضوء إنشاء لجنة

تنفيذية جديدة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، والتي ستنظر في مسألة نقل التكنولوجيا. وسيكون من المهم أن تنظر اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في مثل هذه التطورات عندما تبحث مقترحات المشروعات. وأشار إلى أن التعليقات التي أدلت بها وفد مصر و"البلدان ذات التفكير المماثل" ينبغي النظر فيها وأن تؤخذ على محمل الجد لأن قلب هذا الاقتراح هو دمج كافة الجوانب الأخرى التي كانت تثار في منتديات أخرى ذات صلة بمناقشة نقل التكنولوجيا في الويبو. وأعرب الوفد عن تأييده للمقترحات المقدمة من وفد مصر وغيرها من "البلدات ذات التفكير المماثل". وفي الختام، طلب الوفد جدول زمني لنقل التكنولوجيا، حيث أن هناك الكثير من الاجتماعات الجارية في جنيف وكان من الصعب على الوفود والبعثات الدائمة الصغيرة، مثل سري لانكا، أن تتبع كل شيء. ولذلك، اقترح الوفد أن يُعقد الاجتماع القادم للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في وقت لا يكون فيه العديد من الاجتماعات منعقدة في جنيف.

155- أشار وفد مصر إلى البيان الذي أدلى به وفد آخر، والذي ذكر أن المسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا قد نوقشت في الأمم المتحدة (UN) على مدى العقود الماضية. إن موضوع نقل التكنولوجيا موضوع متشعب ولكي نستطيع معالجته والمساهمة فيه بشكل مفيد، من خلال مناقشات ومراجعات، يجب إجراء مثل تلك المراجعات. وأبدي الوفد رغبته في إبداء بعض التعليقات فيما يتعلق بالتوصيات في حد ذاتها، والتي تكمل التعليقات العامة التي أدلى بها في وقت سابق، والتي تساهم في صياغة المشروع المحتمل حيث أن تلك التعليقات ستتضمن إشارات محددة إلى الوثيقة CDIP/4/7.ففي المقام الأول، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه يجب إعادة تسمية المشروع ليكون "مشروع معني بالنفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا". فسيكون ذلك وسيلة لالتقاط جوهر عملية نقل التكنولوجيا. ثانيا، رأي الوفد أن ينصب تركيز المشروع على احتياجات البلدان الأقل نموا والبلدان النامية والعقبات التي تعترض تحقيق نقل التكنولوجيا. إن إحدى المساوئ الأساسية لهذا المشروع هو أن هناك حاجة لتعريف واقعي للمشاكل فلا يزال المشروع في حاجة للتوجيه في هذا الصدد. ثالثا، السيد الرئيس، أعرب عن اعتقاده بأن هناك حاجة إلى التأكيد على أن هذا النهج ينبغي أن يسترشد بالمستويات المختلفة من التنمية، وتجنب الوقوع في فخ حجم واحد يناسب الجميع. فإنه يجب الاعتراف بأن الملكية الفكرية يمكن أن تلعب دورا داعما لنقل التكنولوجيا، ولكن يمكن أيضا، في بعض الحالات، أن تعرقل نقل التكنولوجيا. ونص المشروع أنه سوف يتم دمج التوصيات الصادرة عن منتدى الخبراء رفيع المستوى في برنامج الويبو. فمن المهم، بالتالي، أن يكون المنتدى متوازن ويقرر تكوينه الدول الأعضاء. قبل الشروع في مشروعات طموحة على النحو المبين في وثيقة اقتراح المشروع، من المهم بالنسبة للبلدان تحديد تفكيرهم فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا. ربما يمكن للأمانة إعداد وثيقة عمل حول السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية اللازمة لتعزيز نقل التكنولوجيا. ويمكن مناقشة وثيقة العمل تلك بعد ذلك في دورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حتى تتمكن الدول الأعضاء من تحديد الخطوات المقبلة. والنقطة الرابعة هي الحاجة لتوضيحات بالمقصود من "قاعدة جديدة للتعاون في مجال نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية". فإن هذا المصطلح يُعد غامضا للغاية وليس من الواضح ما يتضمنه. خامسا، إن هذا المشروع لم يتضمن أي نتائج عملية المنحى. في حين أنه يبدو أساسا جيدا لنهج طويل الأجل، لم يأخذ في الاعتبار الحاجة لاتخاذ خطوات ملموسة لبدء تنفيذ نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وبالتالي، لم يكن هناك اقتراحات عملية. النقطة السادسة هي أن هذا المشروع يحتاج إلى أن يبدأ باستعراض الكتابات فيما يتعلق بالعمل القائم والجهود المبذولة في مجال نقل التكنولوجيا، لا سيما من قبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى. فإنه ينبغي أن ينظر في تاريخ تعددية الأطراف بشأن هذا الموضوع. كما يجب أن يكون هناك تحديد مسبق بقائمة المسائل التي سيتم تناولها. وأثار الوفد نقطة أخرى وهي أنه في حين اعتبار نقل التكنولوجيا، من حيث المبدأ، مندرجة في مجال براءات الاختراع، لا يجب إهمال مجال حقوق المؤلف والفئات الأخرى المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك المساهمة المقدمة من برامج

الويبو ذات الصلة.النقطة الثامنة تتضمن قائمة من خمسة مقترحات التي يمكن إدراجها في هذا المشروع : (1) إنشاء قاعدة بيانات تستهدف على وجه التحديد البحث والتطوير وإمكانيات نقل التكنولوجيا إلي البلدان النامية؛ (2) البحث عن بدائل لتعزيز جهود البحث والتطوير ودعم الابتكار بغض النظر عن نظام براءات الاختراع القائم حاليا. وقد تم مناقشة تلك النقطة الأخيرة في اللجنة التابعة لمنظمة الصحة العالمية المعنية بحقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العامة، ويمكن أن تستخدم كنموذج لعملية مماثلة من قبل الويبو، (3) ما هي النماذج الممكنة مفتوحة المصدر، وما كانت مساهمتهم في نقل التكنولوجيا، والتي من شأنها أن تذهب إلى قلب التوصية 36، (4) تحليلا لمدى تحقيق نقل التكنولوجيا في سياق اتفاقية تريبس من أجل تحديد ما يمكن أن تقوم به الويبو في هذا الصدد. ويدخل في ذلك نقطة قد أثيرت من قبل بعض الوفود فيما يتعلق بكيفية مواجهة البلدان النامية، بمساعدة الويبو، لمشكلة هجرة الأدمغة. وفيما يخص بعض الآليات المحددة للمشروع نفسه، مثل فترة التنفيذ، يبدو أن تسلسل الأحداث غير بديهي. وهناك حاجة لإجراء مشاورات إقليمية في بداية المشروع من أجل تحديد الاحتياجات بدلا من الاحتفاظ بها في نهاية المشروع. وأخيرا، كان للويبو اقتراحا بإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وقد تم مناقشته في سياق البرنامج والميزانية لفترة 2010-2011. وأعرب الوفد عن رغبته في رؤية كيف يمكن أن ينسجم تلك الاقتراح مع المشروع المقترح.

156- طلب وفد سويسرا بعض التوضيحات بشأن الكيفية التي ستمضي بها اللجنة، حيث أنه قد أجري هذا الصباح مناقشة مثيرة للاهتمام حول الوثيقة CDIP/4/7 حيث أعربت بعض الوفود عن موافقتها لاعتماد المشروع على النحو المقترح حاليا، وأنه يفهم الآن أن هناك بعض الوفود التي ترغب في النظر في المشروع على نحو أكثر عمقا. وقد فهم أيضا أنه سيتم تقديم اقتراحا جديدا، وربما، في ضوء الاجتماع المقبل، يمكن للوفود النظر في الاقتراح الجديد. وتفهم الوفد أن هذا المشروع المتضمن في CDIP/4/7 كان مرحلة أولى التي من شأنها أن تسمح للجنة بعد ذلك مواصلة العمل فيما يتعلق بالمقترحات الجديدة التي قدمت في ذلك اليوم. وقد وجد الوفد أنه من الصعب أن يفهم كيف سيتم تعديل المشروع خلال هذه الدورة وكيف سيتم دمج المقترحات الأخرى المقدمة. في تلك المرحلة، وجد الوفد أنه من الصعب أن يرد على ما تم طرحه وقبول التعديلات دون أن يكون لديه صورة أكثر وضوحا للموضوع برمته، وللمقترحات المطروحة على الطاولة. نظرا لأهمية هذه المسألة، رأى الوفد أنه من المهم أن يكون واضحا تماما بشأن ما كان يجري مناقشته حاليا.

157- شكر الرئيس وفد سويسرا على بيانه. في الواقع، إن الوثيقة والقضايا المطروحة كانت ذات أهمية أساسية بالنسبة للدول الأعضاء. لذلك فإن اتخاذ أي قرار بشأن المشروع أو بشأن الموضوع محل النقاش يجب أن يكون نتيجة لتفكير عميق. فيجب أن يُدرس بعناية من قبل الدول الأعضاء. في البداية، جاءت بعض البيانات من مختلف الوفود داعمة لهذا المشروع، ثم أصبح واضحا بعد ذلك أنه لا يمكن اعتماد الوثيقة بشكلها الحالي بسبب بعض التحفظات التي أبدتها بعض البلدان. لذلك ربما كان من الضروري التريث قليلا، والتفكير في المشروع، ودراسته، وأخذ الوقت الكافي للنظر في كافة العناصر التي تتضمنها، وإعطاء الوفود الوقت الكافي لدراسة كافة مداخلات الوفود وفهما حقا. واقترح الرئيس أنه ربما يكون من المرغوب فيه أن نأخذ الوقت لدراسة الوثيقة بعمق. في الواقع، يمكن للوفود، خلا ل الفترة ما بين الدورة الرابعة والخامسة، دراسة الوثيقة. وأعرب الرئيس عن أمله أن تكون الأمانة قد أخذت بعين الاعتبار كافة التعليقات والملاحظات، وطلب من الوفود الراغبة في تقديم وثائق حول المشروع أن تقدمها في أقرب وقت ممكن. وسيكون من المستحسن أن تقوم الوفود بذلك الأمر خلال ذلك الأسبوع، فإذا لم يتسنى ذلك، ترجو الأمانة أن يكون تقديم الوثائق فور انتهاء الدورة. وفي تلك المرحلة، في ضوء المقترحات والملاحظات الشفوية المقدمة من مختلف الوفود، رأي الرئيس أنه لا يمكن اعتماد الوثيقة كما هي خلال أسبوع، إلا أن تقدم الأمانة، بدعم من جميع الوفود، وثيقة مختلفة

متضمنة كافة التعديلات التي أدخلت على المشروع. بطبيعة الحال، سيكون أمر جيد إذا تمكنت " البلدان ذات التفكير المماثل" من تقديم الوثيقة وإذا كان لدي الجميع الوقت الكافي لمراجعة المقترحات والموافقة عليها، ولكن لا يعتقد الرئيس أن يكون ذلك ممكنا خلال الأيام الثلاث المتبقية. واقترح الرئيس طرح جانب واحد من الوثيقة في الوقت الحاضر ومناقشته بشكل أوسع.

158- تساءل وفد سري لانكا عن سبب تنحية هذا المشروع جانبا، حيث يتبقي ثلاثة أيام لمناقشه المشروع، وتحسينه، ودمج المقترحات المقدمة من "البلدان ذات التفكير المماثل". وتساءل عن سبب تأجيل النقاش إلى الدورة التالية في حين أن مواصلة المناقشة ستكون مفيدة. لم يكن الوفد حاضرا خلال المناقشة فتساءل عما إذا كانت بعض الوفود قد طلبت تأجيل المناقشة.

159- أوضح الرئيس أنه لم يقرر أي شيء، وأن الأمر متروك للجنة لاتخاذ القرارات. كانت الوثيقة معروضة على الوفود، وكانت هناك بيانات مختلفة من مختلف الوفود والتي تطلبت بعض التفكير، وكان من المهم فهم الأسباب التي تقف وراء تلك البيانات. كما ذكر آنفا، سيكون من المستحسن إذا تمكنت الدول الأعضاء التي اقترحت تعديلات شتى لهذا المشروع من تقديمها إلى الأمانة وأن تقوم الأمانة بدورها بتقديم شيء إلى اللجنة متضمن كافه هذه التغييرات بحلول نهاية الأسبوع. وإن لم يكن، فيري الرئيس أنه من الهام حقا التفكير في هذا المشروع وإعطائه مزيدا من البحث.

160- قدم وفد البرازيل شكره للأمانة على جهودها في تجميع هذا المشروع، الذي يعد مشروع رئيسي. واعتبر الوفد، مثل غيره من وفود "التفكير المماثل"، أن هذا المشروع مهم للغاية حيث عقدوا اجتماع لمدة شهر من أجل تحديد السبل التي يمكن بها تحسين المشروع. كما تم الاتفاق عليه، سوف تبدأ برامج العمل مع المشروع الذي تطرحه الأمانة والتي من شأنها أن تكون أساسا للمناقشات في اللجنة. وستشمل تلك المناقشات كيفية فهم الدول الأعضاء للتوصيات، إذا رأوا أن المشروع قد تناول التوصيات بصورة وافية وستقدم الدول الأعضاء تعليقات واقتراحات بشأن أنشطة أخرى التي يمكن أن تضاف بهدف إثراء النص. وسوف تناقش الدورة التالية نسخة مُعدلة من المشروع، مثلما حدث مع اثنين من المشروعات التي تمت الموافقة عليها بالفعل، الذي سبق مناقشته في الدورة الثالثة. في هذا الصدد، سيكون الإجراء المتبع للمشروع المتعلق بنقل التكنولوجيا على النحو المعتاد. لم يكن ذلك من الشاذ، لا سيما بالنظر إلى أهمية هذا المشروع موضع البحث، وهذا هو السبب في أن تقدم الوفود نص مكتوب، لأنه كان من الهام للغاية حيث اعتقدوا أن الأمانة سوف تجده من المفيد من أجل الفهم الكامل لكافة التعليقات المثارة.

161- شكر الرئيس وفد البرازيل، وطلب توضيحا بشأن ما إذا كان اقتراحه هو أن تقدم الأمانة مشروع معدل استنادا إلي ما قيل في هذه القاعة وأن تنظر اللجنة هذا المشروع المعدل لاعتماده في دورتها الخامسة.

162- رغب وفد تونس في تقديم نقطة نظام فيما يتعلق بالمناقشات حول تلك الوثيقة. وأقر الوفد بأن من المهم القيام بتحسين الوثائق وأنه يمكن أن يكون هناك مزيد من التحسين دائما علي الوثائق. ومع ذلك، فإنه من المهم أيضا البدء في العملية، حيث يجري تشغيل المشروع ومن ثم العمل على إدخال تحسينات فور تنفيذه. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء وضع سابقة لتلك الوثيقة للاستمرار دائما في مواصلة تحسينه، وقد تنشأ المخاطر عندما تقرر الدورة الخامسة للجنة الاستمرار في تحسين هذه الوثيقة في دورة أخرى. لذا اقترح الوفد أن تجلس الوفود علي طاولة المفاوضات في الأيام الثلاث المتبقية مع الأمانة وأولئك الذين اقترحوا الوثيقة من أجل التوصل إلى حل وسط. إذا كان من الممكن القيام بذلك بنهاية الأسبوع، فيمكن الموافقة علي الوثيقة بالإجماع بغية المضي قدما وتنفيذ المشروع.

فإنه سيكون من الممكن عندئذ ترك القضايا السياسية أو غيرها من المسائل التي تتطلب مزيدا من التفكير لموعد لاحق وتدع الدول للتعبير عن آرائهم في الدورة الخامسة. إذا كان لدي أي من الوفود تعليقات أو ملاحظات أو ت وصيات بعد ذلك فيمكنهم إرسالها إلى الأمانة، وإعطاء الأمانة الوقت للتحضير للدورة الخامسة. في تلك المرحلة، يكون الوقت قد حان للمضي قدما بحيث يمكن أن يبدأ التنفيذ.

163- أشار وفد المغرب إلي أهمية مسألة نقل التكنولوجيا بالنسبة للبلدان النامية، وسلط الضوء على حقيقة أن جميع الوفود قد اتفقت على هذه النقطة. وأشار الوفد إلى مضي الكثير من الوقت لتحضير التوصيات 45، وكان من المهم التأكد من أن الـ 45 توصية يتم تنفيذها في أقرب وقت ممكن. واتفق الوفد مع المقترحات وأشار إلى أن البعض منها كانت واضحة، مثل دراسة تأثير الملكية الفكرية علي نقل التكنولوجيا. وذكر الوفد أن هذا المشروع قد تم تقديمه إلى الدورة الثالثة للجنة، فضلا عن تخصيص الميزانية اللازمة وأمل أن يتم تنفيذه المشروع بدأ من 1 يناير 2010. واقترح الوفد لذلك على الرئيس أن يتم دمج كافة الاقتراحات التي يمكن أن تدرج حيث يتسنى اعتماد المشروع مع ترك الباب مفتوحا لأية مقترحات أخرى للدورة المقبلة.

164- بعد أن استمع إلي مختلف الاقتراحات بشأن الكيفية التي ستمضي بها اللجنة في هذه التعديلات والمناقشات حول الوثيقة، أشار وفد سويسرا إلى أن لديه بعض المشاكل مع الطريقة المقترحة للمضي قدما. وقال الوفد أنه لا يعتقد أن من الممكن للمفاوضات أن تجري بين الوفود التي اقترحت التعديلات للأمانة وأعرب عن اعتقاده أن النقاش يجب أن يكون بين الدول الأعضاء، وأن مناقشة التعديلات التي أدخلت على المشروع يمكن مناقشتها من قبل الدول الأعضاء. وتقوم الأمانة عندئذ بتعديل الوثيقة على أساس تلك المناقشات، وليس على أساس مقترحات أحادية الجانب والتي هي نوع من التجميع، الأمر الذي سيجعل هناك خلط وسيكون من الصعب المضي قدما في هذه الوثيقة. فكان من المهم اتخاذ قرار بشأن الإطار العام للمشروع ومن ثم إجراء تعديلات في وقت لاحق. نظرا للكم الهائل من المعلومات التي وردت في ذلك اليوم، الأمر الذي حال دون تمكن الوفد من دراستها بأكثر عمقا، وجد الوفد أنه من الصعب أن يلتزم بمراجعة المشروع في ذلك الوقت، وأنه يفضل الحصول على المعلومات في شكل مكتوب وبعد ذلك يعيد قراءة وثيقة المشروع مع المقترحات المكتوبة. هذا هو الأساس للبحث في كيفية تعديل المشروع واستكشاف كيفية المضي قدما على أساس الاقتراحات التي قدمت خلال الاجتماع. لذلك، وجد الوفد أنه من الصعب أن يُطلب من الأمانة تعديل الوثيقة دون اتخاذ قرارا بشأن التعديلات التي يتعين الاضطلاع بها.

165- قال الرئيس أن مقترحات التعديلات والاقتراحات قد تم تقديمها من قبل بعض الوفود خلال هذا الاجتماع وكان الجميع يسمع لهم. فلم يري الرئيس أي من الوفود قد أعربت عن تحفظات أو أبدت اعتراضات على الأفكار التي عرضت داخل القاعة. وهذا هو السبب، نظرا لأنه لم يكن لدي أي من البلدان اعتراض على المقترحات المقدمة، أن تدرس الأمانة الاقتراحات وأشار الرئيس إلى أن ما من شيء بالطبع غير قابل للتغيير، ولم يتم الاتفاق علي شيء بعد. فإذا كانت هناك اعتراضات أو تحفظات من بعض الدول فيما يتعلق بالمقترحات التي قدمت من مختلف البلدان، ينبغي لها أن تشير إلى ذلك. فإن الغرض من النقاش هو تمكين الوفود من إثارة أي مشاغل قبل اعتماد أي شيء وقبل دمج المقترحات أو التعديلات في المشروع. إن كل العمل الذي يتعين القيام به سوف يتم من خلال الدول الأعضاء قبل تقديمه إلى الأمانة لإدراجه في المشروع. واتفق الرئيس تماما مع الوفود على هذا الأمر، ولكن حيث لم يكن هناك أية اعتراضات حقيقية على المقترحات المقدمة فيعتقد أن الأمانة يمكن أن

تمضي في عملها ولكن لم يتم وضع شيئا في صورته النهائية، ولم يتم البت بعد في كيفية المضي قدما في هذه المسألة.

166- لم يرغب وفد جنوب أفريقيا في الدخول في مناقشة موضوعية بشأن الإجراء، الذي سبق وأن تم مناقشته في الدورة السابقة للجنة، عند اتخاذ قرار بشأن كيفية المضي قدما في المشروعات المواضيعية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى المبادئ الثلاثة التي تم الاتفاق عليها في الدورة السابقة والتي اتبعها الوفد وغيره من "البلدان ذات التفكير المماثل" خلال المناقشة. فقد قدمت "البلدان ذات التفكير المماثل" بعض التعليقات التي من شأنها تعزيز المشروع الذي قدمته الأمانة. وكان الغرض من المقترحات هي تقديم معلومات إضافية للتأكد من أن هذا المشروع يغطي احتياجات البلدان النامية. وأعرب الوفد عن بالغ قلقه عندما سمع تعليقات من الحاضرين حول الحاجة للموافقة على المشروع لأنه كان بالفعل في التداول منذ الدورة السابقة. وذكر الوفد أنه لم يتم مناقشة هذا المشروع من قبل، وأن هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها مناقشته. إنه مشروع هام للغاية وتريد الوفود التأكد من أنه عندما يتم تنفيذه سوف يُنفذ بالطريقة المناسبة. إنه لا علاقة له بعدم الرغبة في بدأ التنفيذ على الفور. إذا أمكن الأمر، لقام الوفد بتشجيع ذلك. ومع ذلك، كان الوفد يتابع ما تم الاتفاق عليه في الدورة السابقة، وكان يحاول أن يوافي الأمانة بردود إيجابية فيما يخص الوثيقة من حيث توفير إضافات من شأنها تعزيزه. وقد التمست بعض الوفود أيضا توضيحا وبالطبع إذا كان لدي الوفود مزيد من الأسئلة فلديهم الحرية في السؤال. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه يمكن التوصل إلى اتفاق حول الكيفية التي يمكن بها للأمانة مراجعة وتحديث الوثيقة بحلول نهاية الدورة حيث توافق عليه الدورة القادمة دون مناقشات مطولة. وبناء عليه، ود الوفد أن يوضح مرة أخرى، كما حدث من قبل مع وفد البرازيل، أن "البلدان ذات التفكير المماثل" قد طلبت من أحد الوفود أن يتحدث نيابة عنهم لتجنب مناقشة مطولة حول هذه المسألة. في الختام، إن عملية النقاش هذه والطريقة التي تناول بها الوفد المشروع جاءت تمشيا مع ما تم الاتفاق عليه في الدورة السابقة للجنة. لو لم يكن ذلك الأمر واضحا بالنسبة للوفود الأخرى، فإنه من المهم تأكيده مجددا، حتى تمضي المناقشات على هذا النحو على مدى الأيام الثلاثة التالية من دون الحاجة إلى هذا النوع من النقاش مرارا وتكرارا.

167- أشار وفد نيجيريا إلى أن مجموعة " البلدان ذات التفكير المماثل" لها كل الحق في تقديم مقترحات ولها كل الحق في طلب تأجيل القرار حتى الدورة الخامسة. فليس لدي الوفد أي مشكلة على الإطلاق مع المقترحات المقدمة لأنه يرى في بعض منها مسائل ذات أهمية بالغة وذات قيمة كبيرة بالنسبة لهم. ومع ذلك، فإن مشكلة الوفد تتعلق باستراتيجية عدم المضي في شيء وتأجيل كل شيء حتى الدورة الخامسة، لأن تلك كانت أيضا الاستراتيجية التي تم اعتمادها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، ولم يتم التوصل إلي اتفاقية على مدى 12 عاما. فقد حالت دون البعد السياسي للمناقشات وباتت فرص التوصل إلى اتفاق ضئيلة جدا. وحتى في اللجنة الجديدة التي كان من المرجح إنشاءها في اتفاقية تغير المناخ، فكان من المرجح أيضا أنه بعد عدة سنوات لن يكون هناك أي نتيجة مرة أخرى. هذا هو ما كان يحاول الوفد تجنبه في اللجنة، وهو تأجيل اتخاذ القرار إلى أجل غير مسمى. ويمكن تجنب ذلك من خلال الاستمرار في القيام بكل ما هو ممكن للتوصل إلى اتفاق مع وجود نص في القرار يقضي بتناول المقترحات في الدورة الخامسة، ويصبح النص جزءا من هذا القرار. ولكن إذا تم تأجيل كل شيء، فسوف يحول ذلك دون البعد السياسي للمفاوضات ويصعب بعد ذلك التنبؤ بما سيحدث. ومن المرجح عدم التوصل إلي أي استنتاج في الدورة الخامسة وسوف تؤجل تلك المسألة مرة أخرى إلى أجل غير مسمى. وشدد الوفد على أن الجوهر كان مفيد للغاية ولكن الاستراتيجية كانت خاطئة. لذلك ما يمكن عمله لحل هذه المشكلة هو قبول الاقتراحات التي قدمت، والتي كانت جيدة جدا وأن تعمل اللجنة علي تلك المقترحات. ومع ذلك، في هذه الأثناء، يمكن للوفود

أن ترى ما يمكن الاتفاق عليه من الوثيقة المعروضة عليهم. فإذا كانت هناك أشياء لا بد من تعديلها فيمكن تعديلها وإذا كانت هناك أشياء غير متماشية، فيمكن إزالتها، مع حفظ تلك التي تعتقد الوفود أنها هامة. بينما يمكن للأمانة أن تعمل على أجزاء الوثيقة التي تم الاتفاق عليها، تواصل الوفود العمل على المقترحات المقدمة من قبل "البلدان ذات التفكير المماثل" بغية التوصل إلى استنتاج بحلول الدورة الخامسة.

168- رغب وفد كندا في تأييد البيان الذي أدلت به سويسرا، قائلا أنه في حين كانت هناك اقتراحات صباح ذلك اليوم لإضافة بعض العناصر إلى المشروع الوارد في الوثيقة CDIP/4/7، فإن الانطباع من المناقشة هو أن " البلدان ذات التفكير المماثل" كانوا في طريقهم لتقديم مقترحات جديدة كتابية حتى يتسنى للدول الأعضاء النظر فيها. ولا ينبغي تفسير عدم وجود أي صوت للمعارضة في الغرفة على أنه اتفاق بالإجماع بشأن تلك المقترحات. فيجب أن يتخذ كل وفد من الوفود الوقت المناسب لفهمها بشكل واضح،ولقراءتها بدقة، ثم إعادتها إلى المسئولين في عواصمهم، بحيث يمكن الحصول على التعليقات من خبراء حول هذا الموضوع. إن النهج الذي اقترحته نيجيريا من شأنه أن يكون مقبولا للوفد. وبعبارة أخرى، يمكن اعتماد الوثيقة كما كانت عليه ومن ثم النظر في ورقة غير رسمية بمقترحات جديدة. واعتقد الوفد أنه من المهم أن يكون تنفيذ التوصيات على نحو فعال وبطريقة سريعة ولا يريد أن تحول اللجنة مرة أخرى دون تلك العملية بدون مبرر.

169- أيد وفد البرازيل ما قاله وفد سويسرا باسم المجموعة باء، بأنه سيكون من الجيد أن نرى كافة التعليقات والاقتراحات مقدمة بصورة نص حتى يمكن تقييمها والموافقة عليها في الدورة القادمة.

170- تساءل الرئيس عما إذا كان فهمه صحيحا أن البرازيل قد اتفقت مع سويسرا بأن تُقدم التعليقات بشكل كتابي حتى تتمكن الوفود من مناقشتها. واعتقد الرئيس أن طلب المجموعة باء هو تقديم اقتراح وفود "البلدان ذات التفكير المماثل" بشكل مكتوب وليست التعليقات نفسها. وطلب الرئيس توضيح عما إذا كان فهمه صحيح. وقد أشار الرئيس إلى أن فهمه يبدو صحيحا.

171- أشار وفد السنغال أنه فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت المقترحات التي تم طرحها من قبل وفد مصر جاءت متمشيا مع المبادئ التي ينبغي أن تحكم المناقشات، وكان الجواب بالإيجاب بوضوح. هذا هو السبب في أن الوفد قد ذكر في بيانه العام أنه ينبغي التذكير بتلك المبادئ. لأنه كان هناك احتمال قوي بتجاهل المبادئ التي وضعتها اللجنة. وفقا للوفد، إن المقترحات المقدمة لم تأت من سطح المشكلة، بل جاءت من الجوهر نفسه، وذلك هو السبب في تفهم الوفد التام لردود أفعل من بعض الوفود التي قالت أنه سيكون من الصعب بالنسبة لهم أن يكون لديهم موقف واضح وفوري فيما يتعلق بالمقترحات، نظرا لتعقيد هذه المسألة. وذكر الوفد بأن هذه المسألة كانت على طاولة المفاوضات لنحو50 عاما. ففي السبعينات، قيل الكثير بشأن هذا الموضوع وكان هناك كما هائلا من الكتابات، ولكن فيما يتعلق بتنفيذ فعال وملموس، كان من الصعب جدا تحديد حالات كثيرة للنقل الفعلي للتكنولوجيا. وأشار الوفد أن الوقت قد حان للوفود لترجمة أقوالها إلى أفعال. فإن المقترحات التي قدمت للتو كان لها الفضل في اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لضمان تحقيق نتائج ملموسة وصالحة. وأشار الوفد إلي أهداف المشروع التي تتضمن تحديد العقبات التي تحول دون نقل التكنولوجيا، والتي تمثل جانبا هام للغاية يجب تناوله من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وبالتالي، كان من المهم، في ضوء الهدف من هذا المشروع، تضمين المقترحات المقدمة لإضافة قيمة كبيرة لهذا المشروع. فإذا كان للجنة أن تمضي قدما كما أشار وفد جنوب أفريقيا فسيكون من الممكن إيجاد سبيلا للخروج من هذه المشكلة. ولكن، إذا أبقت اللجنة على إطالة الأمر، قد تجد نفسها متخلفة عن الركب. وفقا للوفد، إن المسألة تُعد

فنية للغاية ولدي الأمانة كافة الخبراء التي تحتاجها وفي الوقت المحدد يمكن أن تأتي بالمقترحات التي يمكن دمجها في الوثيقة المطروحة على الطاولة. ويمكنها بالفعل دراسة المقترحات لمعرفة أي مجموعة منها يمكن أن تتماشي مع الأخرى ومن ثم الخروج باقتراح إلى اللجنة. فإنها لا تبدو مسألة معقدة.

172- أوضح الرئيس أنه خلال فترة استراحة القهوة الطويلة تم تبادل وجهات النظر بين عدد قليل من الوفود بشأن المشروع قيد النظر. وأمل الرئيس في أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية المضي قدما بالمشروع. وسوف يعطي الكلمة لمصر، على أن تليها سويسرا، وبعد ذلك سوف يحاول أن يقدم ملخصا لتصوره للعمل المستقبلي الخاص بتلك الوثيقة.

173- أشار وفد مصر أن هناك على ما يبدو سوء فهم في هذه العملية، التي أدت إلى مناقشة طويلة حول الإجراء. وتطلع إلى ملخص الرئيس للتغلب على هذه المسألة، وشكر الوفد عدد من الوفود لنهجهم البناء. وأعرب عن رغبته في تذكير اللجنة بأنه في الواقع كان المكتب الدولي للويبو حكيما جدا في الوثيقة التي قدمها إلى اللجنة في دورتها الثالثة. وأشارت الوثيقة CDIP/3/IN/1، التي تضمنت اقتراحا للنهج الخاص بالمشروعات المواضيعية، إلى مزايا النهج الجديد المقترح لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتنبأت بحكمة أن إحدى المساوئ هي احتمال الخلط. قامت اللجنة، في دورتها الأخيرة، بمناقشة مستفيضة حول هذا النهج والذي ورد في مشروع التقرير الذي اعتمد للتو، وتحديدا في الفقرات من 212 إلى 270. خلال تلك المناقشات المتعلقة بالمنهجية، اقترح السفير تريفور كلارك القواعد الذهبية الثلاث. وأعرب الوفد عن رغبته في قراءة القواعد الذهبية الثلاث والتي كانت هي ما جرى بالضبط خلال المناقشات التي جرت في وقت سابق من ذلك اليوم. يأتي نص القواعد، التي تمت الموافقة عليها بتوافق الآراء وأدرجت في الفقرة 8 من الموجز الذي أعده الرئيس، كما يلي: "بموجب البند 7 من جدول الأعمال، وافقت اللجنة على المضي قدما على أساس المبادئ التوجيهية التالية:

تناقش كل توصية أولا من أجل الاتفاق على أنشطة للتنفيذ. 2. تدرج التوصيات التي تتناول أنشطة متشابهة أو م تطابقه تحت موضوع واحد كلما أمكن؛ 3.يتم التنفيذ في شكل مشروعات وأنشطة أخرى، كلما كان مناسبا، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية اقتراح أنشطة إضافية". ورأى الوفد أن ذلك الأمر يُعد غاية في الوضوح. كانت تلك هي القواعد الذهبية الثلاث لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، ونظرا لأنها كانت أول مرة يتم طرح مشروع متعلق بنقل التكنولوجيا على اللجنة، فقد شرع الوفد إلى تطبيق القاعدة رقم (1). ربما يكون الخلط سببه أن القواعد لم تكن حاضرة في أذهان الوفود. إنها بالتأكيد تستغرق وقتا ولكن المناقشات العامة التي جرت في ذلك اليوم كانت مفيدة لأنها قد أثارت بعض المخاوف الهامة ووضعت بعض المعالم الهامة التي قد تحتاج إلى أن تؤخذ في الحسبان خلال المناقشات الخاصة بهذا المشروع. واختتم الوفد قائلا أنه من الهام استمرار اتباع القواعد الذهبية الثلاث في الدورة الخامسة، وألا تسهي اللجنة عن تلك القواعد لأنه ليس هناك حاجة إلى إعادة اختراع شيء وهناك منهجية متفق عليها.

174- شكر الرئيس وفد مصر لتذكير اللجنة بتلك القواعد الذهبية الثلاث المتعلقة بكيفية المضي قدما بالمناقشات فيما يخص مختلف المشروعات. في واقع الأمر، أشار الرئيس أنه كان يرغب في إثارة هذه المسألة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق "بالعمل المستقبلي".

175- أقر وفد سويسرا بأنه قد جري مناقشات مثمرة خلال استراحة القهوة في محاولة للتوصل إلى تفاهم متبادل فيما يتعلق بكيفية مناقشة المشروعات المواضيعية، وكيفية المضي قدما بهذا المشروع بالتحديد. وتقدم الوفد بالشكر إلى وفد مصر لتلك التعليقات التي كانت في إطار القواعد التي تحكم عمل

اللجنة. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في توضيح بعض النقاط المتعلقة بالمداخلات التي قدمتها في وقت سابق، وأشار إلى أنه فهم أن المشروعات المواضيعية التي أعدتها الأمانة كانت في حقيقة الأمر مقترحات للعمل وتشكل أساسا للمناقشات من جانب الدول الأعضاء. ويمكن للدول الأعضاء أن تستخدمها لإبداء تعليقاتهم وإذا وجدوا أن بعض الأمور لم تكن واضحة أو أنهم يرغبون في تعزيز بعض الجوانب من تلك المشروعات، فلديهم الحق في القيام بذلك. كما كان من الواضح أيضا للوفد أن جميع الوفود كانت لديها الحرية لتقترح ما تراه مناسبا، فكانت لديها الحرية أيضا لمناقشة المشروعات. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في التأكد من أنه قد سنحت الفرصة للوفود، مثل الدول الأعضاء في اللجنة، للتعليق على مقترحات التعديل أو ال تغيير بحيث يمكن اعتماد المشروع أو تعديله جوهريا. وكانت إحدى الشواغل هي أن المقترحات المقدمة، على عكس ما حدث في الماضي، كانت موضوعية للغاية ولم تتمكن الوفود من رؤيتها كتابيا ولم يكن لديها الوقت الكافي لدراستها. ولهذا السبب وجد الوفد صعوبة في الموافقة على التعديلات المقترحة. وبالتالي، ود الوفد أن يشير إلى أنه يرغب حقا في المضي قدما بالمشروع المبين في CDIP/4/7 ولكن يبدو أنه لم يكن الجميع مستعد للموافقة عليه. وأشار الوفد أيضا إلى أنه من المهم بالنسبة له أن تظل المفاوضات بين الدول الأعضاء وليس بين الدول الأعضاء والأمانة. فإن الأمانة موجودة لمساعدة اللجنة عن طريق تقديم وثائق العمل الأساسية، وشرح المحاور الرئيسية التي تعمل اللجنة في إطارها للوفود حتى يتسنى للجنة المضي قدما في المناقشات المتعلقة بالوثائق

176- انضم وفد السلفادور لكل من نيجيريا وكندا في القول أنه إذا لم تكن هناك مقترحات مكتوبة تجري علي أساسها المناقشات، فإن الشيء الأكثر ملاءمة سيكون الموافقة على وثيقة مشروع صيغة المشروع الذي كان معروضا على اللجنة. لقد تألفت اللجنة بغية تطوير الملكية الفكرية في البلدان، وكانت هناك أفكار جيدة مطروحة على طاولة المفاوضات، ولم تكن الدول قادرة على التحرك إلى الأمام في حال عدم اتخاذ قرار بعد. ففي الاجتماع التالي للجنة، كان من المهم أن تكون المقترحات مكتوبة وتجري التعديلات على أساس التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء. واقترح الوفد أن تكون جميع المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء التي أخذت الكلمة مدخلات جديدة للمشروع التي يجري مناقشته، وأن تقوم الأمانة بدمجها بحيث بحلول موعد الاجتماع المقبل للجنة تكون في وضع يمكنها من المضي قدما دون الحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات.

177- قال الرئيس أنه، خلال استراحة القهوة، قد أجري مناقشات صريحة مع الوفود والمنسقين حيث توصلوا إلي طريقا للمضي قدما بالوثيقة. وشكر الرئيس الوفود على تعاونها في هذا الصدد وشرح رؤيته لعمل اللجنة على تلك الوثيقة الذي يتحرك إلى الأمام. أولا، لن يجري أية تعديلات على الوثيقة CDIP/4/7 الوثيقة. وثانيا، سوف يُطلب من الأمانة تقديم تقرير، وليس ملخصا، ولكن محضر حرفي للمناقشات التي دارت حول تلك الوثيقة في أقرب وقت ممكن. ثالثا، سوف يُطلب من "البلدان ذات التفكير المماثل" تقديم وثيقة رسمية بالتعليقات التي أدلوا بها فيما يتعلق بهذا المشروع. سوف يتم إرسال هذه الوثيقة بشكل مكتوب للويبو للتوزيع والنشر في أقرب وقت ممكن. عندئذ، سيكون لدي لدول الأعضاء إمكانية للرد على الوثيقة التي تقدمت بها الأمانة والوثيقة المقدمة من "البلدان ذات التفكير المماثل" وتقوم بتقديم مساهماتها لهاتين الوثيقتين. رابعا، تعمل الأمانة بالتعاون مع "البلدان ذات التفكير المماثل" في محاولة لتغيير الوثيقة CDIP/4/7 استنادا إلى التعليقات. إن الوثيقة الجديدة ستكون ورقة غير رسمية من جانب "البلدان ذات التفكير المماثل" بدعم من الأمانة إذا كانت الأمانة على استعداد حقا لدعم "الدول ذات التفكير المماثل" في هذا المسعى الذي يعتقد أنها كانت بالفعل علي استعداد. وسيتم تحضير كافة تلك الوثائق والأنشطة في أسرع وقت ممكن ومن ثم مراجعتهم في الدورة الخامسة. وبذلك يصبح عمل تفاعلي تقوم به الوفود والأمانة بهدف إعداد الوثائق للدورة الخامسة وبالتالي، تكون

الوفود قد حققت قفزة كبيرة إلى الأمام، حيث يتم جمع التعليقات والردود من كافة الأطراف. وبهذا يكون قد تم إعداد الوثائق للدورة الخامسة، وأعرب الرئيس عن أمله أن تتمكن اللجنة المقبلة من تبني المشروع. كانت تلك هي الطريقة التي تفهم بها العملية بعد مناقشات مع عدد قليل من الوفود.

178- شكر وفد سويسرا الرئيس علي هذا الاقتراح، الذي أخذ في الاعتبار المناقشات التي جرت وراء الكواليس. نقطة أخيرة، أراد الوفد التأكد منها هي أن " الوثيقة الغير رسمية" التي سيتم إعدادها من شأنها أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء الأخرى استنادا إلي الوثيقة المقدمة من "البلدان ذات التفكير المماثل" التي سيتم تعميمها مسبقا. وبعبارة أخرى، فإن الورقة غير الرسمية ستأخذ في الاعتبار جميع التعليقات.

179- أكد الرئيس أنه سوف يتم إعداد الورقة غير الرسمية بهدف إدراج التعليقات والملاحظات التي أبدتها جميع الوفود.

180- أخذ المدير العام للويبو الكلمة لتوضيح مهمة الأمانة المتعلقة بتلك النقطة الأخيرة. واستفسر عما إذا كان سيتم تحضير الورقة غير الرسمية من قبل مجموعة "البلدان ذات التفكير المماثل" أو م ن جانب الأمانة على أساس المقترحات المقدمة من قبل "البلدان ذات التفكير المماثل" فضلا عن الملاحظات التي قدمتها وفود أخرى بشأن هذه المقترحات. وسأل المدير العام عما إذا كان فهمه صحيحا أنه كان هذا الأخير، أي أن الأمانة ستقوم بإعداد الورقة غير الرسمية.

181- أكد الرئيس واعتذر عما إذا كانت هذه العملية غير واضحة. وكان رده على سويسرا هو أن تقوم الأمانة بإعداد الورقة غير الرسمية استنادا إلى التعليقات المقدمة من " البلدان ذات التفكير المماثل"، واستنادا إلى ردود لاحقة من الوفود الأخرى. لذلك ستكون وثيقة من شأنها أن تشمل جميع المواقف والردود من الدول الأعضاء كافة.

182- أشار وفد نيجيريا أنه لم يكن يذهب لمناقشة الاقتراح المطروح. وأعرب عن رغبته في اقتراح تعديل النظام الخاص بالأنشطة في الصفحة 2 من وثيقة المشروع، حتى يتسنى عقد اجتماع علي مستوي الخبراء رفيعي المستوي في نهاية هذه العملية، حيث أنه سيكون من الأصوب أن يعقد الاجتماع بعد إجراء المشاورات والأنشطة الأخرى.

183- طلب وفد أنغولا أن تقدم الوثيقة غير الرسمية بشهر واحد قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة لإعطاء الوفود الوقت المناسب لدراستها. النقطة الأخرى التي يرغب الوفد في إثارتها تتعلق بتوقيت بدأ التنفيذ. فيشير جدول الأنشطة إلى أن التنفيذ سيبدأ في شهر يناير عام 2010، واستفسر الوفد أنه في حال اعتماد الوثيقة في أبريل، فيعني ذلك أن التنفيذ لن يبدأ إلا في ابريل.

184- أشارت الأمانة أن هناك سؤالين من أنغولا. إحداهما يتعلق بموعد البدء في تنفيذ المشروع. فإن فهم الأمانة بشأن هذه المسألة هو أن التنفيذ سيبدأ في اليوم الذي تتم فيه الموافقة على المشروع. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، كانت قد سألت الأمانة "البلدان ذات التفكير المماثل " عن موعد تقديم هذه المقترحات. عند انتهاء الاجتماع سيكون في الأسبوع الثالث من نوفمبر وسوف تحتاج الأمانة ما لا يقل عن 15 يوما لإعداد محضر حرفي. في واقع الأمر، تعتزم الأمانة إنجاز التقرير بحلول الأسبوع الثالث من ديسمبر وسيكون من السهل للغاية بعد ذلك استخراج محضر حرفي منه. وسوف تقوم الأمانة بنشر التقرير مع الاقتراح الأصلي المكتوب، إذا كان مفهوما بشكل صحيح من وفد مصر،

بحلول 15 ديسمبر، 2009. ومن ثم يترك 15 يوما من فبراير لتلقي التعليقات؛ بعد ذلك تقوم الأمانة بتجميع هذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة الخامسة بقدر المستطاع.

185- تفهم المدير العام للويبو أن الجدول الزمني سيكون على النحو التالي، والذي يعكس ما يمكن للأمانة أن تلزم نفسها به. بحلول نهاية شهر ديسمبر، سوف يتم توزيع وثيقتين، وهما تقرير عن جزء من الجلسة الذي يتعلق بتلك المسألة، بشكل حرفي، مع الاقتراح الذي تقدمت به " البلدان ذات التفكير المماثل". بعد ذلك، اقترح أن يعطى للدول الأعضاء فترة شهر يناير لوضع ملاحظاتها وتعليقاتها على هاتين الوثيقتين. وهذا يعني أنه بحلول نهاية يناير، سيتم تلقي التعليقات من أي دولة من الدول الأعضاء الراغبة في إبداء ملاحظات. ثم سيكون هناك ثلاث مجموعات من المواد التي من شأنها أن تكون أساسا للأمانة لتكون في وضع يسمح لها لمحاولة القيام بما هو مستحيل، أي صياغة مشروع اقتراح الذي يستوعب كافة تلك المجموعات من التعليقات والملاحظات والوثائق، وجعله متاح بحلول نهاية شهر فبراير. حيث كان من المقرر انعقاد الدورة القادمة في أبريل، والذي من شأنه أن يوفر ما يقرب من ستة أسابيع للوفود للنظر في اقتراح المشروع الجديد.

186- أعرب الرئيس عن شكره للمدير العام على الدقة ولمساعدة الأمانة وجهودها المبذولة لتسهيل عمل اللجنة.

187- أشار وفد مصر إلى تأييده الكامل للجدول زمني ويعتقد في واقع الأمر أنها لم تكن مهمة مستحيلة. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على إيضاحات فيما يتعلق بالورقة غير الرسمية، وتساءل عما إذا كان سيتم تقديمها كوثيقة للدورة الخامسة.

188- أكد الرئيس أن هذا هو ما كان يعنيه عندما قال أنه سيتم بحث كافة الوثائق في الدورة الخامسة، وأن الورقة غير الرسمية من شأنها أن تكون وثيقة مقدمة للدورة.

189- أيد وفد إسبانيا تماما على الجدول الزمني المقترح، وافترض أن عندما عممت الأمانة وثائق مختلفة يجب أن يتم تعميمها بجميع اللغات. وطلب الوفد تأكيد على هذه المسألة.

190- أكد المدير العام للويبو أن هذا هو الحال، وأشار إلى أن قدرة الأمانة للقيام بذلك متوقفة على تقديم مختلف العناصر من قبل الوفود في الوقت المناسب. وأكد المدير العام للوفود أن الأمانة ستعمل بأكبر قدر ممكن من السرعة لضمان توافر الترجمة في أقرب وقت ممكن.

191- هنأ الرئيس جميع الوفود على الجهود التي بذلت على مدار اليومين الماضيين، مشيرا إلى أن العديد من المناقشات والمداولات والاتصالات التي أجريت كانت لها أهمية للوصول إلى فهم متبادل. وذكر الرئيس بأنه في اليوم السابق، درست اللجنة مشروعا وأمضت الكثير من الوقت في الاستماع إلى وجهات نظر الوفود بشأنه. وفي حين أنه يبدو أن الجميع يعتقدون أن الأفكار تختلف عن غرض هذا الاجتماع لكن في الحقيقة فإن الهدف من كلاهما واحد. وهنأ الرئيس الاجتماع للتوصل إلى فهم متبادل ومقبول لدى الجميع على الرغم من عدم وجود تفاهم في بداية الأمر. وأكد الرئيس مجددا على أن تبادل المعلومات والآراء والتوصل إلى فهم متبادل كان أمرا مهما من أجل العمل بشكل جيد، وتحديد مستقبل أنشطة اللجنة. ولذلك، أشار إلى أن جلسة الصباح سوف تستمر في النظر في البند 5 من جدول الأعمال. ثم استرعى الرئيس انتباه اللجنة إلى الوثيقة CDIP/4/8التي تناولت مشروع تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج للويبو لدعم رصد وتقييم أنشطة التنمية. واقترح أنه لو تمكن الاجتماع من إحراز تقدم جيد واستكمال تلك الوثيقة خلال الجلسة الصباحية، حينئذ يكون لدى الوفود وقتا كافيا

لمراجعة الوثيقةCDIP/4/12، التي تضمنت المقترحات المقدمة من اليابان وجمهورية كوريا. وإذا لم يحدث ذلك، أشار الرئيس إلى أنه سيتم تحديد وقت آخر الوقت لدراسة هذين المشروعين. كما أعرب الرئيس عن أمله في إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء حول هاتين القضيتين، واقترح أن تركز جلسة بعد الظهر على آلية التنسيق الواردة في الوثائق CDIP/4/9 وCDIP/4/10 وCDIP/4/11. وأوضح الرئيس أنه في خطة عمل اللجنة، تم تخصيص جلستين بعد الظهر لإجراء مناقشات بشأن آلية التنسيق. وذكر اللجنة بضرورة إيجاد الوقت الكافي لمناقشة البند 4 من جدول الأعمال ثم دعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة CDIP/4/8

192- قامت الأمانة بعرض المشروع المواضيعي الوارد في الوثيقة CDIP/4/8، موضحة أن هذا المشروع تناول ثلاث توصيات لجدول أعمال التنمية وهي التوصيات 33 و38 و41، وكلها تناولت قضايا المراجعة والتقييم وتقييم الأثر. كما أوضحت الأمانة سياق ونقطة تركيز المشروع، وبينت مكوني مقترح المشروع في حد ذاته. وتناول المكون الأول تعديل وتحسين إطار الإدارة القائمة على النتائج في الويبو حتى يتسنى على وجه التحديد معالجة احتياجات المعلومات ذات الصلة بالتنمية وجدول أعمال التنمية. وتناول المكون الثاني مراجعة أنشطة المساعدة الفنية الحالية للويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. وأضافت الأمانة أنه في حين أن المكون الأول في الغالب تناول التوصيتين 33 و38، فإن المكون الثاني تناول التوصية 41. ومن حيث السياق والتركيز، استهدفت التوصيات الثلاثة تحسين نوعية المعلومات التقييمية المتاحة على حد سواء إلى الدول الأعضاء وإدارة الويبو وذلك لتحسين صناعة قرارات الإدارة على أساس دليل الأداء. وأكدت الأمانة على أن تقرير أداء البرنامج كان نتاج إطار الإدارة القائم على أساس النتائج في الويبو، وأضافت أن الإطار قد تم وصفه بأنه يضم عددا من نقاط الضعف ولا سيما من حيث كيفية تلبية الاحتياجات ذات الصلة بالتنمية وجدول أعمال التنمية. وفيما يخص وثيقة المشروع، أحالت الأمانة اللجنة إلى الصفحة 5 من الوثيقة CDIP/4/8، التي تحتوي على رسم بياني يوضح المشروع ونهجه. وقدمت الأمانة المكون الأول من المشروع وتطرقت إلى إطار الإدارة القائمة على النتائج القائم وما الذي تطلبه الأمر لتحسين هذا الإطار. وذكرت أن الإطار الحالي كان يتألف من الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل (MTSP) التي كانت تمر بطور الإعداد وسوف تخضع لعملية تشاورية للموافقة عليها من قبل الدول الأعضاء، وسوف تولد تقارير في نهاية المطاف على مستوى الأهداف الاستراتيجية. وأضحت الأمانة أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل كانت، بطبيعتها، استراتيجية طويلة الأجل وأن وثيقة الميزانية والبرنامج سوف تنبثق عن الخطة الاستراتيجية. وفي تلك اللحظة ما كان متاحا هي الأهداف الاستراتيجية التسعة وبرنامج الأنشطة على أن يتم تحقيقها مقارنة بتلك الأهداف على المدى القصير، أي في إطار ثلاث سنوات مقارنة بالخطة الاستراتيجية المستمرة لخمس سنوات. وإن الآلية الحالية للتقرير في مقابل برنامج الأنشطة كانت تقرير أداء البرنامج، وفي السنة السابقة تم إجراء تقويم خارجي لتقرير أداء البرنامج. وأشارت الأمانة إلى أن عددا من نقاط الضعف التي تم تحديدها هي التركيز على المخرجات بدلا من النتائج وكذلك عدم وجود نظم للرصد والتقييم لجمع بيانات الأداء في ضوء مؤشرات وثيقة الميزانية والبرنامج. وأضافت أن العنصر التالي لإطار الإدارة القائمة على النتائج كان تدريب خطة العمل السنوية. وفي إطار وثيقة الميزانية والبرنامج المعتمد للفترة 2010-2011، فإن الأمانة ستدعو إلى تخطيط العمل من خلال دعوة مديري البرامج إلى تقديم الأنشطة التي سيقومون بها في السنة المقبلة، وذلك لتحقيق النتائج المتوقعة والتي تمت الموافقة عليها وتسجيلها في وثيقة الميزانية والبرنامج. وقد تم تعزيز العمليات في كل من البرنامج والميزانية وتدريب خطة العمل بطريقتين، الأولى: زيادة التركيز على المؤشرات التي يمكن أن تقيس الأداء على أساس النتائج، والثانية: زيادة التركيز على توصيات جدول أعمال التنمية. وذكرت الأمانة أن وثيقة الميزانية والبرنامج للفترة 2011/2010 قد خلقت بعض الخطوات نحو التركيز على جدول أعمال التنمية، وتوفير مزيد من

المعلومات حول هذا الجدول. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في هذا الاتجاه من مديري البرامج لجعل كيفية تنفيذهم للتوصيات أكثر وضوحا. وبالمثل، في التدريب السنوي على تخطيط العمل، كان قد طلب من مديري البرامج إدماج مشاريع وأنشطة جدول أعمال التنمية التي سيضطلع بها البرنامج حتى يتسنى إجراء التنفيذ بشكل واضح. وألقت الأمانة الضوء على حقيقة أنه أثناء تصميم الأنشطة قد أخذ في الاعتبار المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال التنمية. كانت هذه هي خطوة أولى ولكن الأمر يتطلب الكثير للتعامل بقوة مع قضايا جدول أعمال التنمية في إطار الإدارة القائمة على النتائج. وأضافت أن أحد الأهداف الرئيسية لهذا المشروع هي النظر بشكل منهجي في كيفية التعامل بشكل صحيح مع إدماج جدول أعمال التنمية في البرنامج والميزانية وإطار الإدارة القائمة على النتائج عن طريق وضع المؤشرات المناسبة والنتائج المتوقعة والخطوط الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتقدت أن النظام الجديد لتقييم الموظفين أو إدارة الأداء ونظام تطوير الموظفين من شأنه أن يربط إطار الإدارة القائمة على النتائج والنتائج على المستوى التنظيمي بما كان متوقعا من الموظفين بصفة فردية من حيث مساهمتهم نحو تحقيق ذلك. وأشارت الأمانة، كما ذكر آنفا، أن أحد الانتقادات الموجهة للنظام القائم هو أن هناك الكثير من التركيز على المخرجات. ومع ذلك تناولت وثيقة المشروع كيف يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول المخرجات وتأثيرها على المستوى القطري في إطار ما كان يسمى إطار تقييم التنمية، حيث تناولت مختلف الأنشطة ذات الصلة بالتنمية والمنتجات والخدمات التي أنتجتها الويبو. وفي سياق هذا المشروع، رأت الأمانة أنه كان هناك حاجة إلى النظر في استراتيجيات ابتكارية وطنية للملكية الفكرية. وقد أكدت مجددا على أن قطاع المساعدة التقنية وبناء القدرات كان يعمل على دعم البلدان في وضع استراتيجيات ابتكارية وطنية للملكية الفكرية وأن نهج المشروع اقترح أن يكون هناك بعض المؤشرات على المستوى القطري لما كان يتم تحقيقه من خلال تلك الاستراتيجيات وما الذي كان يجري تحقيقه من خلال مساهمة الويبو. هذا الإطار من شأنه أن يمكن البلدان من إجراء تقييمات فضلا عن وظيفة التقييم المستقلة بالويبو في ظل الإطار المطبق لدعم تلك التقييمات. وأضافت أن هذه العملية مضت قدما من حيث دراسات تقييم الأثر للبلاد والتنمية والتي تناولت بشكل أكثر تحديدا التوصية 38 من جدول أعمال التنمية، وسوف يتم وضع الإطار للمساعدة في دعم هذه الدراسات ومساهمة الويبو في التنمية على المستوى القطري والتي تعالج بصورة مباشرة التوصية 38. أشارت الأمانة أيضا إلى أن التنمية والملكية الفكرية كانتا مكون واحد في خطة التنمية الوطنية لأي دولة، وأنه كانت هناك عناصر أخرى لها. ويعتقد أنه ينبغي ملاحظة تلك العناصر بالإضافة إلى التوصل إلى فهم واضح بشأن توجه أنشطة الويبو مقارنة بالشركاء الآخرين في التنمية. وبعد توضيح المكون الأول من المشروع، انتقلت الأمانة إلى النظر في كيفية وضع الهيكل وتحسين إطار الإدارة القائم. كما أشارت إلى أن المكون الثاني من المشروع استجاب إلى التوصية 41 من جدول أعمال التنمية التي دعت إلى إعادة النظر في أنشطة المساعدة التقنية لدى الويبو والقائمة في مجال التعاون من أجل التنمية. وكان المشروع يهدف إلى تحديد المجالات التي يمكن تحسينها في أنشطة المساعدة التقنية بالويبو، واستخراج عناصر من هذا الاستعراض التي يمكن عندئذ أن تغذى المكون الأول من المشروع، وتطوير إطار الإدارة. والسؤال الرئيسي الذي أشارت إليه الأمانة هو كيف يمكن للويبو تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها؟ وكيف يمكن لها تحديد هذا التحسن من خلال إطار للإدارة والذي سمح لها بقياس عملها؟ وذكرت الأمانة أن نهج المكون الثاني سيكون تعيين اثنين من الخبراء الخارجيين لإجراء تقييم لأنشطة المساعدة التقنية للويبو. وإن شروط المرجعية لهذا التدريب سيتم تطويرها بالتشاور مع الدول الأعضاء وهذا من شأنه أن يكون عنصر المشروع الذي سيسير جنبا إلى جنب مع بعض العناصر الأولى من المكون الأول من أجل جعل نتائج هذا التدريب تغذي هذا المكون. وتطرقت الأمانة إلى الميزانية والجداول الزمنية، وكذلك النهج والغرض لأحد المكونات. وأشارت إلى أنه سيتم تعيين خبراء مشهورين بالإدارة القائمة على النتائج للمساعدة في

تصميم وتطوير المشروع. وسوف يكونون قادة المشروع علما بأن وقتهم ومشاركتهم في هذا المشروع ستكون محدودة. ومع ذلك، فسوف يكون هناك على المدى الطويل خبيرا إضافيا والذي سوف يدفع هذا المشروع إلى الأمام من حيث التصميم والتطوير ورفع مستوى الوعي بالأنشطة التدريبية المتصورة، وأجزاء المشروع التي لا غنى عنها. وذكرت الأمانة أن الأمر تطلب شيئا واحدا لإنشاء إطار وآخر لتطوير نظم لجمع المعلومات والرصد والتقييم. ونظرا لقيمة مثل هذه المعلومات من أجل المساءلة وصنع القرارات الإدارية، رأت الأمانة أن بناء الطلب على المعلومات التي تم جمعها من كل من المستوى القطري والمنظور التنظيمي له نفس القدر من الأهمية. فيما يتعلق بمسألة المراجع الواردة في هذه الوثيقة للجنة توجيهية، ذكرت الأمانة أنها تخص خبيري الإدارة اللذين سيعملان بشكل مؤقت في المشروع واللذين يمكن أن يتم استخدامهما كأداة للتوجيه أثناء تطور المشروع. لذا، فإن اللجنة التوجيهية ستلعب دورا أكثر عملية، وسوف تتطلب مشاركة من قسم أداء وإدارة البرنامج وإدارة تنسيق جدول أعمال التنمية. وأضافت أن هناك أيضا عددا من المشاورات مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتصميم وتطوير هذا المشروع لضمان أن ما يتم تصميمه وتطويره يلبي متطلباتهم من حيث تقديم المعلومات ذات النوعية الجيدة بشأن الأنشطة المتصلة بالتنمية وتوصيات جدول أعمال التنمية. وشددت الأمانة على أن الجزء الأكبر من الميزانية المخصصة لمكونات المشروع 1 و2 سيتم إنفاقها في السنة الأولى من المشروع، وسوف تركز السنة الثانية أكثر على أنشطة التوعية، على الرغم من أنه سيكون هناك أنشطة إضافية تضع الصيغة النهائية للوثيقة الشاملة للمبادئ التوجيهية للإدارة على أساس النتائج والتي كانت من بين النواتج التي كانت متصورة في هذا المشروع. وأضافت أن مكافآت الخبراء الذين سيشاركون في المكونين 1 و2 ستنال الجزء الأكبر من الميزانية وكذلك السفر إلى تلك المناطق. وسيعمل المكون 1 مع البلدان من أجل وضع إطار الأداء لاستراتيجيات ابتكارية وطنية للملكية الفكرية بينما سيعمل المكون 2 للتعرف على وضع عمل المساعدة التقنية للويبو في البلدان النامية. وأبرزت الأمانة أن هذا المشروع سيبدأ في مرحلة مبكرة من عام 2010، وسوف يكون هناك فرصة للحصول على المعلومات التي جمعت لتصب في إعداد البرنامج والميزانية للفترة من 2012-2013. وأضافت أن إعداد ميزانية 2012-2013 سيبدأ في بداية العام القادم وأن الويبو ستفضل دمج إطار أقوى للإدارة في المسودة الأولى للبرنامج والميزانية، لذلك بدءا من عام 2012 فصاعدا، يمكن أن يستخدم إطار لجمع المعلومات في إعداد التقارير، وإدارة صناعة القرارات الإدارية وأغراض المساءلة.

193- شكر الرئيس الأمانة على هذا العرض الشامل للمشروع وأعرب عن أمله في أن تكون الوفود قد تابعت العرض. ثم فتح الرئيس الباب للأسئلة.

194- طلب وفد مصر توضيح بشأن تعليقات الرئيس في جلسة الصباح موضحا أنه تفهم أنه ستتم مناقشة البند الرابع من جدول الأعمال في الصباح التالي وأن اللجنة ستناقش آلية التنسيق بعد ظهر اليوم لضمان أن المشروع قد حظي بالوقت الكافي. واقترح الوفد ألا تتم مناقشة آلية التنسيق في جلسة بعد الظهر وأن يتم استكمال الاجتماع حتى لا يتم قطع المناقشة وما أن يتم استكمال المناقشات يمكن للجنة أن تنتقل إلى البند الرابع من جدول الأعمال.

195- أشار الرئيس أن فكرة الوفد المصري بعدم قطع المناقشات الخاصة بهذا الموضوع الهام فكرة سديدة. وقال أن اقتراحه القائل بالنظر في البند الرابع من جدول الأعمال في الصباح التالي كان فقط بهدف تعديل ترتيب المناقشات الخاصة بالبندين 4 و5 من جدول الأعمال. وأكد الرئيس لوفد مصر أنه يعتقد أن اللجنة لديها بالفعل وقتا كافيا لمناقشة هذين البندين وأنه لن يتم استقطاع من الوقت المخصص للبند 6.

196- صرح وفد أسبانيا أن لديه سؤال يتعلق بالإجراءات قبل بدء المناقشات بشأن مادة الوثيقة CDIP/4/8 وقال أنه طرح سؤالا محددا جدا عن ميزانية العاملين بالمشروع في الوثيقة CDIP/4/7 وتساءل عما إذا كانت الأمانة تستطيع أن تجيب عن سؤاله أثناء الاجتماع.

197- ردا على تساؤل الرئيس عما إذا كانت الأمانة بالفعل لديها إجابة على هذا السؤال الذي طرحه وفد أسبانيا، قالت الأمانة أن المسئول عن هذا المشروع على وشك الوصول إلى القاعة للإجابة على السؤال.

198- شكر وفد السويد، متحدثا نيابة عن المجتمع الأوروبي وأعضاءه البالغ عددهم 27 دولة، الأمانة على توضيحها المفصل وعرضها الممتاز للمشروع وعناصره المختلفة. وأشارت أن جميع الدول الأعضاء قد وافقوا على الحاجة إلى ضمان أن الموارد المصروفة على أنشطة التنمية كانت تستخدم بالفعل بأكثر الطرق الممكنة ملاءمة وكفاءة. ونمى لدى الوفد الاعتقاد بأن الوثيقة التي كانت تخضع للمناقشة والتي جمعت بين التوصيات 33 و38 و41 لها أهمية خاصة. ودعم الوفد المبدأ الأساسي القائل بأنه ينبغي إنشاء الرصد على أساس النتائج وإطار التقييم كما ينبغي أن يكون الإطار مستدام ومتماسك. ووافق الوفد كذلك على أن يكون إطار الرصد والتقييم جزء لا يتجزأ من إطار إدارة الويبو كما ينبغي أن تتضمن الأنشطة مراجعة لأنشطة المساعدة التقنية للويبو لصالح الأغراض المذكورة في الوثيقة. وفي نفس الوقت أشار الوفد أنه من المعروف على وجه العموم أنه من الصعب تقييم ورصد نتائج محددة في مجال الملكية الفكرية. ولذلك دعم الوفد النهج الحذر والتدريجي الذي تبنته الأمانة في المقترحات الخاصة بتنفيذ التوصيات التي كانت تخضع للمناقشة. واتفق الوفد تماما مع الأمانة بخصوص الطرح السريع لنظام تقييم ورصد معقد جدا مما يهدد باستخدام موارد إضافية نظير تحقيق قيمة بسيطة للمديرين والدول الأعضاء. وأكد الوفد على أهمية وضع آلية بالتعاون عن قرب مع كافة المعنيين. واختتم الوفد بالقول بأنه يتفق تماما مع مقترحات الوثيقة. ومع ذلك احتفظ بحقه في التعقيب على مقترحات أو نواحي محددة.

199- أعرب وفقد البرازيل، من خلال إثارة نقطة إجرائية، عن إحباطه الشديد من أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه منذ ثماني وأربعون ساعة بدا وكأنه لم يعد سار. وأوضح الوفد أنه عندما تم الطلب بتغيير ترتيب بندي جدول الأعمال 5 و6، كان هناك اتفاق بعدم تغيير الترتيب لأن ذلك لم يكن مقبولا بالنسبة لبعض الدول الأعضاء وسوف يكون هناك وقت كاف لجميع البنود الأساسية لجدول الأعمال. وأضاف أنه بناء على التسوية التي تم التوصل إليها وافقت اللجنة على العمل على البند 5 من جدول الأعمال والتوقف في يوم الأربعاء في تمام الساعة 3 بعد الظهر، ثم تبدأ المناقشات بشأن آلية التنسيق والتي ستخصص يوما على الأقل لمناقشة بند 5. وحث الوفد الدول الأعضاء على التمسك برأيهم ولاحظ أنه نظرا لأن الاجتماع خصص يوما لمناقشة البند 5، فسوف يعني ذلك أن يخصص الاجتماع أيضا يوما للبند 6. واقترح الوفد أن تركز اللجنة على البند 4 في الوقت الحالي مع فتح المجال للحلول الأخرى. وأكد الوفد على أهمية تخصيص يوم كامل لمناقشة البند 6، آلية التنسيق. واختتم قائلا بأنه على الرغم من أن مداولات الاجتماع كانت جيدة، فإن اللجنة يمكن أن تقوم بالعمل دون اضطراب كما هو الحال بالنسبة للمذكورة سابقا.

200- صرح الرئيس أنه يود الرجوع إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مطلع هذا الأسبوع، وأشار أن الاتفاق كان على أن تستعرض اللجنة البندين 5 و6 في هذا اليوم، الأربعاء. وأضاف أنه وفقا لتعديل جدول الأعمال الذي حدث فإنه يقترح أن تستعرض اللجنة البند 4 في جلسة بعد الظهر والبندين 5 و6 في اليوم التالي. ومع ذلك، أضاف الرئيس أن القرار في أيدي الدول الأعضاء.

201- أشار وفد زيمبابوي أنه كان ينوي التعليق على الوثيقة التي عرضتها الأمانة ولكن نظرا لأن الرئيس يتناول اقتراحات تتعلق بالقضايا الإجرائية فليس لديه شيء يقوله.

202- أعرب وفد الهند عن دعمه للبيان الذي تقدم به وفد البرازيل والذي طلب فيه التمسك ببرنامج العمل الذي تم الانتهاء منه بعد حوار ومناقشات غير رسمية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الهدف من برنامج العمل هو ضمان أن الاجتماع لديه الوقت الكافي لتناول المقترحين المحددين اللذين تم طرحهما في آلية التنسيق للجنة. وأشار الوفد أنه بالمقارنة يكون البند 6 أهم من البند 4. وأضاف أنه بمجرد الاتفاق على آلية، فسوف تساهم في الاستعراض بطريقة أكثر فاعلية. وبالتالي اقترح الوفد أن يتم تخصيص وقت أطول للنظر في الموضوع كما يتم تخصيص وقت أطول لمناقشة البند 6. واختتم الوفد بالإعراب عن أمله في أن يتم الوصول إلى إجماع على هذه القضية.

203- أشار وفد الولايات المتحدة أنه لم يكن ينوي في الأساس مناقشة قضايا إجرائية لأنع يعتقد أن الأمر قد تمت تسويته يوم الاثنين. واعتقد الوفد أنه ينبغي منح الوقت الكافي لكل قضية. وأضاف أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يوم الاثنين قد منح وقتا كافيا لجميع الدول الأعضاء لمناقشة كافة القضايا وفقا لوجهات نظر الرئيس ومقترح إدارة ما تبقى من الوقت المتاح هذا الأسبوع. ولذلك شعر الوفد أن المقترح الذي تقدم به الرئيس يفي بالغرض.

204- صرح وفد مصر أنه على الرغم من أن الاتفاق الأولي كان يقول بمنح وقت متساو لجميع البنود، فيبدو أن هناك تجاوز كبير عن الاتفاق خاصة فيما يتعلق بالبند 5. وفيما يتعلق بالتجاوز، حث الوفد على ضرورة تخصيص يوم كامل دون أي مقاطعات لهذه القضية ؟؟؟. وأشار الوفد أن مقترح الرئيس بجلسة الصباح لن يخدم اللجنة.

205- أشار وفد جمهورية كوريا أنه تفهم تماما التعليقات التي أبداها الوفود المتعلقة بالإطار الزمني لكنه رغب في أن يتم دراسة منح فرصة عادلة لكافة المقترحات التي تم قدمتها الدول الأعضاء. وأضاف أن الوفد أنه قدم مقترح في الدورة الأخيرة للجنة ولكن نظرا لضيق الوقت لم تتم مناقشة المقترح واعتماده في نفس الدورة. وأضاف الوفد أن المقترح قدم مرة أخرى في الدورة القائمة لكن ربما لا يسمح الوقت مرة أخرى لمناقشته. وتفهم الوفد أهمية تقييم ورصد النظام لكنه أشار إلى أن مقترحه المحدد مهم أيضا لكافة الدول الأعضاء. وأكد الوفد أنه قد عقد العديد من المناقشات وأنه تلقى تعليقات إيجابية من العديد من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتنفيذ السريع لمقترحه. واعتقد الوفد أن مقترحه لن يتطلب مناقشات مطولة كما أنه يدعم اقتراح الرئيس بشأن الإطار الزمني للمناقشات لهذه الدورة.

206- أعرب وفد كندا عن فهمه للمخاوف التي أثارها بعض الوفود فيما يتعلق بتخصيص وقت متساو لجميع البنود بالإضافة إلى مخاوف وفد مصر المتعلقة بتخصيص يوم كامل للمناقشات الخاصة بالبند 6. وذكر الوفد أنه رأى قيمة كبيرة في المناقشات المتعلقة بالوثيقة CDIP/4/8 واعتقد أنه في ظل موضوع الوثيقة من الممكن إثراء المناقشات بشأن آلية التنسيق لأنها كانت مرتبطة إلى حد ما بهذه المناقشة. ولذلك، أعرب الوفد عن رغبته في مواصلة تلك المناقشات هذا الصباح. وصرح الوفد أنه يمكنه أن يوافق على اقتراح وفد مصر لكنه يعتقد أنه من الأفضل للوصول إلى تسوية أن يتم مناقشة البند 5 هذا الصباح، واستهلال المناقشات الخاصة بالبند 6 في جلسة بعد الظهر، واستكمال المناقشات الخاصة بذلك البند في اليوم التالي ثم تناول البند 4 بعد ظهر ذلك اليوم. واعتقد أنه بهذه الطريقة سيعقد الاجتماع جلستين متتابعتين للبند 6 وفي حالة الحاجة إلى مزيد من الوقت فمن الممكن استقطاع وقت

من بداية جلسة بعد الظهر من اليوم التالي لاستكمال المناقشات. وأكد الوفد أنه رأى قيمة كبيرة في مناقشة البند 5 وأنه سيقدر الأمر لو تمت هذه المناقشة قبل البند 6.

207- طلب وفد أسبانيا توضيح بشأن ما إذا كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه هو أن تقوم اللجنة بالتعامل مع البند 6 في جلسة بعد الظهر التي تبدأ في تمام الساعة الثالثة بعد الظهر. وأعرب الوفد عن وجهة نظره بأن اللجنة تهدر الوقت حاليا. كما اعتقد أن اللجنة ينبغي أن تبدأ عملها بدون مزيد من التأخير حتى تتمكن من الوصول إلى البند 6 في جلسة بعد الظهر. ومن المهم أنه وافق على الطريقة التي كانت متبعة في المضي قدما.

208- أشار وفد البرازيل أنه لم يكن يرغب في قضاء وقت كثير جدا في هذا الأمر كما أنه يفضل أن يقوم الدول الأعضاء باستعراض المشروع. ونظرا لعدم وجود اعتراض على بدء الاجتماع في الثالثة بعد الظهر واستكمال المناقشات الصباح التالي، اقترح الوفد أن تمضي اللجنة في عملها دون أي اضطراب.

209- أشار الرئيس أنه فهم أن وفد البرازيل وافق على مقترح وفد كندا.

210- أشار وفد الجزائر أنه يتفق مع وفد البرازيل واعتقد أن جلسة الصباح لليوم التالي ينبغي أن تستكمل المناقشات المتعلقة بالبند 6.

211- طلب وفد نيجيريا من الرئيس استخدام مبادرته المتعلقة بالمضي قدما في المناقشات. وأضاف أنه ينبغي أن يكون الرئيس هو الذي يحدد ما إذا كان الاجتماع قد ناقش القضية بما فيه الكفاية أم لا. وأضاف الوفد أنه ينبغي على اللجنة أن تعرض مخاوف مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حتى يتسنى تجنب حدوث تطويل للمناقشات الإجرائية. ودعا الوفد الرئيس إلى مطالبة الوفود التي ترغب في التعليق بأن تتوقف عن التعليق على هذه القضية من أجل تناول الموضوع الرئيسي.

212- أشار الرئيس أنه على الرغم من المضي قدما في برنامج العمل، ينبغي ألا تلتزم اللجنة تماما بهذا البرنامج. وأضاف أنه لم يكن من المقرر أن يواجه الوفود هذا المأزق ولكن نظرا لأنه لم يتم تحديد هذا الأمر منذ بداية الأسبوع، فلم تكن الوفود على علم بتفاصيل سريان العمل على مدار الأسبوع. وأشار الرئيس أن البرنامج كان عبارة عن إطار حدد قسطا عادلا ومتوازنا من الوقت لكل بند في جدول الأعمال. وأكد أنه ربما يكون حدث خطأ في عدم وقف المناقشات المتعلقة بالبند 4 أمس ولكن كان هذا هو الخيار الذي تم اتخاذه.

213- أوضح الرئيس أنه كان من المنوي أن يتم التعامل مع كل بند من جدول الأعمال بنفس القدر من الوقت وبالتالي كان من الخطأ عدم وقف المناقشات أمس من أجل التعامل مع البند 4، ولكن حدث ذلك بموافقة من الوفود. وقد عرض وفدي البرازيل وكندا مقترحا مقبولا للرئيس كما أنه يأمل أن يكون مقبولا للجميع؛ وفقا لهذا المقترح، سيواصلون العمل على البند 5 هذا اليوم وبعد الظهر يتعاملون مع آلية التنسيق ثم يواصلون العمل على هذا الموضوع في الصباح التالي دون مقاطعة؛ ثم يتم النظر في البند 4 بعد ظهر هذا اليوم. وسأل الوفود إذا كانوا جميعا يوافقون على هذا المقترح وشكرهم على موافقتهم. ثم دعا الرئيس الوفود إلى التعليق على عرض الأمانة.

214- دعم وفد زيمبابوي المبادرة التي اتخذتها الأمانة لطرح الإدارة القائمة على النتائج على المنظمة والتي، كما أشعر، تأخرت كثيرا واستمرت في العمل بدون آلية تقييم ذاتي. وبهذه الروح شعر الوفد أن ذلك الأمر بالغ الأهمية. وقامت حكومة زيمبابوي أيضا بطرح الإدارة القائمة على النتائج لديها بناء

على نموذج مستوحى من ماليزيا. واعتقد الوفد أنها كانت مهمة عصيبة لكن وراءها فكرة نبيلة تتيح المجال بالفعل لتحسين الكفاءة وإدارة الموارد البشرية والمالية. وفيما يتعلق باستراتيجية وأهداف الإدارة القائمة على النتائج المطروحة، فقد فهم الوفد أن المكون الأول نظر في تقييم المنظمة بأكملها في حين عمل المكون الثاني على توجيه التقييم نحو تشغيل المساعدة التقنية. ومع ذلك، من الممكن أن تتسبب النقطة 2-2 من الأهداف في تضليل بعض الوفود نظرا لأنها تبدو وكأنها تربط بين التقييم المستقل والتقييم الذاتي للإدارة على أساس النتائج. وشعر الوفد أنه كان من الضروري استخدام لغة دقيقة، كما هو الحال في النقطة 2-2، استراتيجية التقديم، للإشارة بوضوح إلى أن الإدارة القائمة على النتائج تستهدف التقييم الذاتي، في حين أن المساعدة التقنية هي تقييم لمكون المساعدة التقنية. فيما يتعلق بالخبراء المستقلين، رغب الوفد في الاستفسار من الأمانة إذا ما كان تعيين خبيرين مستقلين كافيا لتغطية كافة المجالات واسعة النطاق التي تقوم بها الأمانة. من وجهة نظر الوفد، ربما لا يتمكن خبيران من القيام بالقدر الهائل من العمل المطلوب والمقترح لهما وبالتالي ينبغي زيادة العدد لتغطية جميع المجالات على نحو ملائم. ولكن إذا كانت الأمانة تعتقد أن خبيرين مستقلين سيقومان بالعمل فلن يعترض الوفد على ذلك. بعد مشاهدة تدريب تقييم لوكالة تابعة للأمم المتحدة، شعر الوفد أن العنصر المفقود بالنسبة للمقيمين هو أنهم يحتاجون أيضا إلى التشاور مع هيئات أخرى معينة. ونظرا لأن الغرض هو تقييم أنشطة التعاون التقني للويبو، اعتقد الوفد أنه كان هناك هيئات دولية أخرى أو م منظمات مستقلة قامت بنفس العمل الذي تقوم به الويبو. وحتى يستطيع الدول الأعضاء أن يقيموا نجاح نشاط التعاون التقني، فسوف يحتاجون إلى معرفة ما الذي يقوم به الآخرون ثم تقييم ما إذا كان جيدا أم يحتاج إلى تحسين. وشعر الوفد أنه ينبغي إدراج مكون لضمان ذلك، حيث ينبغي أن يتشاور الخبراء المستقلين مع المنظمات المعينة بما في ذلك المجتمع المدني لصياغة تقييم والحصول على مزيد من المدخلات في تدريب التقييم. وأثار الوفد ملاحظة بشأن اختيار الخبراء المستقلين، وسأل هل من المجدي أن نطلب من الأمانة التشاور مع الدول الأعضاء؟

215- رأى وفد كندا قيمة كبيرة للمشروع وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة. وبدا الإطار المقترح مكتمل للغاية وتضمن جميع الخطوات الضرورية. وكان رأي الوفد أن إطار الإدارة القائمة على النتائج ضرورة وظيفية لجميع المنظمات وأنهم شعروا بسعادة بالغة لرؤية الويبو تتخذ الخطوات المناسبة لتحسين إطارها الحالي وأن يتم القيام بذلك في سياق جدول أعمال التنمية. وكان رأي الوفد أن تصميم وتطوير وتنفيذ نظام للرصد والتقييم يمكن أن يستفيد كثيرا من خبرات الدول الأعضاء، كما أنه كان لديهم أمل في أن يكونوا مصدرا للتشاور خلال التطوير المستمر لإطار الإدارة على أساس النتيجة. ولدى عدد معين من الدول الأعضاء، مثل كندا، آليات لتقييم ومراجعة البرنامج والتي يتم تطبيقها كجزء من هيكل حكومتها مما قد يساعد الويبو في تحديد مؤشرات الأداء. وقد تشاركت كندا هذه الآليات مع الويبو في الماضي ومما يدعو للسعادة أن يتم تقديم مزيد من التفاصيل بهذا الخصوص. وأضاف الوفد أن المناقشات المتعلقة بهذا المشروع مثلت خطوة أولى في طريق مناقشات آلية تنسيق تحت البند 8 من جدول الأعمال.

216- شكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على تنمية مشروع جديد لتنفيذ التوصيات 33 و38 و41 من جدول أعمال التنمية والتي تركز على رصد وتقييم أنشطة جدول أعمال التنمية. وشعر الوفد أن استخدام الإدارة القائمة على النتائج في الويبو بصفة عامة وأنشطة جدول أعمال التنمية نهجا جيدا لمراجعة وتقييم أنشطة المنظمة. ويعد قوة والتركيز على استخدام أدوات إدارة مناسبة وفعالة مثل الإدارة القائمة على النتائج مؤشرا إيجابيا لعملية الإصلاح والدمج التي حدثت داخل إطار المنظمة أثناء العام الماضي. ورحب الوفد بمقترح تنمية ثقافة التقييم والرصد داخل الويبو ودعم مقترح تقدير وتقييم

أنشطة المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون من أجل التنمية والتطلع لرؤية نتائج بما في ذلك توصيات للتحسين في المستقبل.

217- شارك وفد الهند الوفود الأخرى في الترحيب بالمبادرة والمقترح المعد بشكل جيد للإدارة على أساس النتائج ورأى أن هذه كانت خطوة إيجابية جدا في طريق تعزيز قدرات التقييم الذاتي داخل إطار الويبو ومبادرة جيدة مقترحة من الأمانة. وقال الوفد أن هناك قدر كبير من التركيز على استراتيجيات ابتكارية وطنية للملكية الفكرية، وبرامج المساعدة التقنية، والتقييم الذاتي لتنفيذ جدول أعمال التنمية. ومع ذلك، تحدثت التوصية 38 التي كانت بمثابة نقطة البداية للمشروع عن تعزيز قدرات الويبو على أداء تقييم موضوعي لتأثير أنشطة الويبو على التنمية. وغطت التوصية كافة أنشطة الويبو كما سأل الوفد إذا ما كان إطار الإدارة القائمة على النتائج المقترح سيقوم أيضا بتقييم ذاتي للعمل الذي يتم في الهيئات واللجان الأخرى، على سبيل المثال، PCT ومجموعة العمل المتعلقة بالمعايير وقضايا مثل تشكيل لجان جديدة. وأشار الوفد أن السؤال الأساسي هو هل ستغطي الإدارة القائمة على النتائج جميع أنشطة الويبو لأنه في هذا المشروع كانت هناك أنشطة سائدة في جدول أعمال التنمية تتعلق بالتعاون التقني وأيضا التركيز على استراتيجية ابتكارية وطنية للملكية الفكرية. وطلب الوفد توضيحا بشأن بهذا الخصوص. ثم أشار الوفد إلى الأهداف المذكورة في الفقرة 2-2 من الصفحة 4، حيث كانت هناك إشارة إلى أن الهدف الأساسي من المشروع كان إعداد الويبو لتحسين وتعزيز قدراتها على إجراء التقييم الذاتي والمستقل، النقطة الفرعية الأخيرة الواردة في نفس الفقرة في شكل اعتراضي ""زيادة القدرة على إجراء التقييم الموضوعي والمستقل". وقال الوفد أنه في مقترح المشروع، أشار مكون التقييم المستقل فقط إلى مراجعة المساعدة التقنية كما رحب به وقدم تهاني للأمانة على اقتراح هذا الاختبار الإيجابي للغاية. وعلى الرغم من أن ما تبقى من المشروع كان محل اهتمام، وشعر الوفد أنه كان بالفعل تقييما ذاتيا، وفي سياق المقترح أوضح أن القول بأن أهداف المشروع هي تعزيز التقييم المستقل لجميع نواحي العمل للويبو غير دقيق. وفيما يتعلق بالخبراء المختصين بمراجعة المساعدة غير التقنية، تفهم الوفد أن الخبراء مختصين في الإدارة القائمة على النتائج حيث يقومون بتصميم إطار التقييم وليس القيام بالتقييم المستقل؛ فمن الممكن أن ينعكس أسلوب الأهداف وأجزاء محددة من مقترح المشروع بشكل أفضل. وأيد الوفد وجهة نظر وفد زيمبابوي بأنه من المحتمل أن تكون الاستعانة بخبيرين لإجراء مراجعة المساعدة التقنية غير كافية وأضاف أن تشكيل لجنة مستقلة تتألف من خبراء خارجيين لمراجعة مشروعات المساعدة التقنية ستكون خطوة ممتازة للأمام لأنه، من منطلق مقترح المشروع، لم يكن من الواضح إذا ما كانت مشاركة الخبيرين ستتم لمرة واحدة أم لا. وأضاف الوفد أنه نظرا لأن المساعدة التقنية كانت ولا تزال من بين الأنشطة الرئيسية للويبو، وإن تشكيل لجنة دائمة من خبراء خارجيين تتألف من أكثر من خبيرين ويحدد لها شروط مرجعية ثابتة ستكون مساهمة فعالة للتقييم المستقل الصحيح، ولمراجعة وتقييم برنامج المساعدة التقنية للويبو. وفي النهاية، كان لدى الوفد تساؤلين يتعلقان بالنقطة الفرعية 2 في الصفحة 7، حيث كانت هناك إشارة إلى كيف كانت الويبو تنوي دمج إطار التقييم في الاستراتيجيات الابتكارية الوطنية للملكية الفكرية. واعتقد الوفد ذلك مفهوما إيجابيا للغاية وطلب توضيح بشأن كيف ستقوم الإدارة القائمة على النتائج بتغذية الاستراتيجيات الابتكارية الوطنية للملكية الفكرية. وأضاف الوفد أنه في نفس الفقرة كانت هناك إشارة تتعلق بمساهمات شركاء التنمية الآخرين، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإدارة احتياطيات التنمية، ولجنة المساعدة التنموية، كما طلب توضيح عن كيفية دمج هذه النقاط في إطار الإدارة القائمة على النتائج.

218- شكر وفد سويسرا الأمانة على الوثيقة التي قدمتها بشأن الإدارة القائمة على النتائج قائلا أنها كانت وثيقة مثيرة للاهتمام وأن المقترح كان مناسبا جدا من حيث جهود الويبو لتحسين الإدارة القائمة على النتائج. لقد اتخذت القرارات منذ سنوات وكان التساؤل حول جعلها حقيقة في جميع الأنشطة

ومنها قطاع الأنشطة التنموية الأكثر أهمية. ودعم وفد سويسرا جميع هذه المبادرات لأنه كان من المهم تعزيز خبرات الويبو في هذا المجال وإن الدول الأعضاء وإدارة الويبو لديهما معلومات مفيدة لتقييم فاعلية المشروعات التنموية حتى تلبي احتياجات الدول النامية على النحو الأمثل. وسوف تتيح المشروعات المقترحة في الوقت الحالي الفرصة لتحقيق تلك الأهداف. وتفهم الوفد أن المعلومات المقدمة للدول الأعضاء سيتم تحسينها لتمكنها من تقييم أنشطة الويبو في مجال التنمية بشكل أفضل؛ فهي ليست مصممة فقط للاحتياجات الداخلية للمنظمة. وشعر الوفد أن آلية الإدارة القائمة على النتائج سيتم استخدامها أيضا في تقييم أنشطة الهيئات الأخرى. وفيما يتعلق بدور الخبراء الخارجيين، اعتبر الوفد أن المقترح الحالي متوازن جدا ولذلك فهو يدعمه كما هو ورأي أنه ليس هناك حاجة في الوقت الحالي لتشكيل لجنة مستقلة لتقييم هذه الأنشطة. واعتقد الوفد أن الوثيقة يمكن أن توضح بشكل أفضل قسم المراقبة والمراجعة الداخلية كما كان الحال في أكتوبر الماضي حيث كان لهم عرضا مثيرا للاهتمام أيضا بشأن التنمية المتعلقة بهذا القسم من حيث تقييم أنشطة التنمية وتطوير القدرات المحددة. واعتقد الوفد أن التقييم الذي أجراه هذا القسم كان مستقلا وأنهم ينبغي أن يعززوا قدرات الويبو في هذا المجال. واختتم الوفد بدعم المشروع وتنفيذه على نحو سريع حتى يتسنى رؤية نتائجه في أقرب فرصة ممكنة.

219- رحب وفد المملكة المتحدة بالوثيقة CDIP/4/8 التي تضم مشروع تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج للويبو. وقال الوفد أنه من الصعب قياس النتائج في هذا المجال ولذلك رحب تماما بالنهج المتماسك والفعال الذي طرحته الأمانة. وكان من المهم إنفاق الموارد بكفاءة وإدارة المخاطر في جميع مجالات المنظمة بما في ذلك جدول أعمال التنمية. وأكد الوفد أيضا على أهمية تقييم ورصد اعتمادات الويبو من واقع خبراتها في القطاع العام الوطني، فإن تخصيص مزيد من الموارد لمشكلة ليس من الضروري أن يحل القضية في ذاتها. ولا شك أن الحوكمة المالية الفعالة وإدارة المشروع كان لهما دورا حيويا في نجاح تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للويبو. وأضاف الوفد أنه كان من المهم تحقيق نتائج متتالية قابلة للقياس وبالتالي تطلع لوثيقة عمل تهدف إلى تحقيق إطار الإدارة القائمة على النتائج لأنشطة التنمية بالويبو. وبالنسبة لقضية عدد الخبراء، اقترح الوفد أن يترك هذا القرار للأمانة لأن لديها المعرفة الأكثر ملاءمة وأنها الجهة الأفضل لاتخاذ هذا القرار.

220- قال وفد الصين أنه يدعم المقترح وأنه يرغب أيضا في وضع إطار لتقييم مستدام على أساس النتائج داخل إطار الويبو، لأنه منذ إجراء مناقشات مستقلة عن هذه القضية، وجد أنه من المهم معرفة كيف يمكن الوصول إلى الأنشطة أو تقييمها. وقال الوفد أن هذا الأمر كان مصدر قلق للعديد من البلدان ومما لا شك فيه أن التقييم والرصد الجيد متطلب أساسي للتنفيذ الفعال للتوصيات.

221- أعرب وفد مصر عن شكره للأمانة لإعداد هذه الوثيقة المفيدة للغاية ويعتقد أنها قطعت شوطا كبيرا نحو وضع الويبو في إطار ممارسات الإدارة العادية التي تم اعتمادها في المنظمات الدولية الأخرى، وخاصة في منظومة الأمم المتحدة. ورأى الوفد أنها أداة كانت قد تأخرت كثيرا في الأساس كأداة للإدارة كما رحب بالخطوة في حد ذاتها. كما رغب في أن يدلي بثلاثة تعليقات أساسية. أولا، إنه يرى أنها أداة للإدارة والتي كانت مهمة جدا ولكن المشروع لم يتطرق للمناقشات حول آليات الرصد والتقييم والتنسيق. وذكر الوفد أن هذا المشروع على وجه التحديد انبثق عن احتياجات التوصيات، في حين أن آليات التنسيق والتقييم والرصد والتقرير كانت منفصلة ونتجت عن الجمعيات العامة. وينبغي ألا يكون هناك خلط بين ما يجري عمله في المشروع الحالي، والولاية المسندة من قبل الجمعيات العامة للمشاركة في مناقشات بشأن آلية التنسيق وإعداد التقارير والتقييم. ثانيا، بالأخذ في الاعتبار التوصية رقم 38، التي تغطي جميع أنشطة الويبو، ينبغي أن يركز المشروع على الطابع العالمي

للأنشطة التي من شأنها أن تكون خاضعة للإدارة على أساس النتائج بدلا من أن يركز فقط على توصيات جدول أعمال التنمية أو تنفيذها. في هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن قطاع مهم جدا في أنشطة الويبو، قطاع PCT، يمكن أن يستفيد من تدريب الإدارة القائمة على النتائج. وأعرب عن اعتقاده بأن هذه التوصية تشمل طائفة واسعة من تدريب الإدارة القائمة على النتائج ويجب أن تذهب إلى أبعد من الأنشطة الإنمائية للمنظمة. والسبب الذي من أجله قدم الوفد التعليقات العامة هو أنه من الملاحظ، خاصة في الصفحتين 7 و8 في إطار مرحلة التنمية، أن المشروع يستهدف على وجه التحديد تطوير الأنشطة واستبعاد أنشطة الويبو الأخرى. وأضاف الوفد أنه في الصفحة 9 نقطة (ب)، في إطار الأدوار والمسؤوليات، وفي الصفحة 12 في إطار أهداف المشروع والمؤشرات، وجد أن الأهداف الأولى بدا وأنها تركز على أنشطة التنمية. وطلب الوفد أن يتم إعادة صياغة تلك الأجزاء لضمان أن آلية الإدارة القائمة على النتائج تشمل كل أنشطة الويبو. وأخيرا، ذكر الوفد أنه يبدو أن هناك الكثير من التركيز على العلاقة بين آلية الإدارة القائمة على النتائج والاستراتيجيات الابتكارية الوطنية للملكية الفكرية والابتكار. وكان ذلك نهجا مفيدا، ولكن ينبغي ألا يركز فقط على هذا الأمر؛ في هذا الصدد في الصفحة 12، كما بين ذلك المؤشر الثالث للنجاح (نحو الغاية)؛ المؤشر الوحيد للنجاح هو إلى أي مدى تم تضمين استراتيجيات ابتكارية وطنية للملكية الفكرية. وأعرب عن اعتقاده أنه ينبغي أن تتم إعادة صياغته وتنقيحه بحيث يتضمن أكثر من مجرد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية والابتكار. وقال إنه يؤيد ما قاله من قبل وفد كل من زيمبابوي والهند، وأنه لديه نفس المخاوف. فيما يتعلق بالمكون 1، النصف الثاني من الصفحة 7 تحت الفقرة "2"، طلب الوفد توضيحا عن أن الخبراء الخارجيين سيركزون على تصميم الإطار لكنهم لن يجروا عملية التقييم. واعتبر الوفد المكون 2 هاما للغاية، ويتطلع إلى النتائج. وأعرب الوفد عن تأييده مع ما قيل من جانب الهند على ضرورة تشكيل لجنة لأنه إذا كانت الويبو منظمة رائدة في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، وهي تفعل ذلك لعدة عقود، فإنه يعتقد أنه هناك حاجة لموارد بشرية كافية للقيام بمثل هذه المهمة الكبرى. وأعرب عن أمله في التوصل إلى نتيجة ملموسة، ويعتقد أن اثنين من الخبراء فقط غير قادرين على القيام بهذه المهمة الضخمة. وسبق للدول الأعضاء أن طلبت من الويبو أن تتيح على موقعها على شبكة الإنترنت معلومات عن جميع أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات وخاصة الندوات وورش العمل والمؤتمرات، ولكن لم يتم نشر سوى جداول الأعمال لمثل هذه الأحداث على الموقع الالكتروني. وطلب الوفد من الويبو أن تأخذ خطوة للأمام وأن تضع جميع العروض التقديمية، بما في ذلك عروضPowerPoints والمواد التي تم توزيعها من قبل الويبو على الموقع الالكتروني. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن ذلك من شأنه أن يسهل عمل اللجنة، ويعتقد أنه لن يتطلب الكثير من الجهد ويمكن الوصول إليه على الفور. فيما يتعلق بالمكون 2، رأى الوفد أن منظمات أخرى قد قامت بعمل مثالي في مجال المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية والتنمية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الرائدة، وطلب من اللجنة أو الخبراء الذين سيقومون بفحص المساعدة التقنية أنه ينبغي عليهم التشاور مع تلك المنظمات من أجل الحصول على تعليقات على أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية.

222- أثنى وفد نيجيريا على الأمانة لجودة العمل الواضحة في الوثيقة، وكذلك توقيت الاقتراح. واعتقد أن إطار الرصد والتقييم القوي أمر ضروري لقياس مدى فعالية أنشطة المنظمة وتبني استراتيجيات جديدة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وأعرب أيضا عن قناعته بأن المكونات المختلفة كانت قابلة للتطبيق للوفاء بالأهداف المحددة، وأنها ستعمل أيضا على تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة. كما أعرب الوفد عن تأييده للمقترحات وحث على تنفيذها.

223- أعرب وفد اليابان عن رغبته في الانضمام إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر للأمانة لإعداد تلك الوثيقة الهامة ذات الجودة، ورأى أنها توفر أساسا جيدا للمناقشات. وكان الوفد قد سمع تعليقا جيدا

جدا في مداخلة سويسرا فيما يتعلق بإنشاء لجنة مستقلة. وأعرب عن رغبته في مزيد من الانخراط في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال بروح بناءة.

224- أعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة لإعداد الوثيقة وعرضها. كما أعرب الوفد عن سروره لعمل الويبو لتحسين إطار الإدارة القائمة على النتائج، وذكر أن توصيات جدول أعمال التنمية قد اعتمدت حتى يتسنى طرح البعد الإنمائي في عمل الويبو خلال التقييم الذاتي لعمل وأنشطة الويبو. لذلك، رحب بالوثيقة قيد النظر وأعرب عن اعتقاده بأن روح توصيات جدول أعمال التنمية هي تمهيد الطريق أمام البلدان النامية للاستفادة من نظام الملكية الفكرية وهناك الكثير من العمل المطلوب بشأن كيفية إعدادها للعيش في هذا النظام. وقال إن الويبو تلعب دورا هاما للغاية من خلال أنشطتها في مجال المساعدة التقنية كما أعرب الوفد عن سروره لرؤية تطوير عملية لتقييم عمل الويبو. ورأى الوفد، كما هو حال بعض الوفود الأخرى، أن اثنين فقط من الخبراء الخارجيين لن يكون كافيا، وقال إنه سيكون من الأفضل تشكيل لجنة صغيرة من أفراد متعددي التخصصات للقيام بهذا العمل الذي يمكن أن يحال إلى اللجنة للمناقشة وتقديم توصيات. وسأل الوفد عن دور قسم المراقبة والمراجعة الداخلية في هذا الصدد.

225- أعرب وفد سري لانكا عن شكره للأمانة لشرح وتقديم مقترح المشروع، وكان لديه سؤال يتعلق بالصفحة 5 من الرسم التخطيطي. وفهم الوفد أن الويبو في بعض الأحيان تقوم بعدد من الأنشطة مع منظمات الأخرى مثل الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، ويود أن يعرف كيف يمكن للويبو أن تضع هذا المكون في المخطط الحالي، وكيف ستتم عملية التقييم، وكيف يمكن التعرف على تأثير تلك الأنشطة على التنمية في هذا الإطار.

226- أثنى وفد تايلند على الأمانة لإعدادها لوثيقة ممتازة، وأعرب عن اهتمامه برؤية التنفيذ الفعال والسريع للمشروع التي وافقت عليها اللجنة. وذكر الوفد أن آلية الإدارة لا ينبغي أن تخلق عبئا إضافيا على المنظمة وزيادة الطلب بشكل غير ضروري على الموارد البشرية أو المالية، ولا ينبغي أن تكون مرهقة بحيث تستغرق الكثير من وقت التنمية. وينبغي أن تحقق الويبو الاستفادة من الموارد المتاحة من خلال التحسين بدلا من إعادة الاختراع مما قد يؤخر الأمور ويكلف الكثير. وأضاف قائلا إن استعراض أنشطة المساعدة التقنية في مجال التعاون من أجل التنمية على النحو المقترح في التوصية 41 كان متعمدا حتى يكون لدى الويبو خطة أكثر قوة وتنظيما بشأن التعاون من أجل التنمية. كما أعرب الوفد عن دهشته من اللغة المعقدة المستخدمة في المشروع ووجد أنها صعبة. وأعلن الوفد أنه كان قد سمع من ممثل السويد متحدثا باسم المجتمع الأوروبي (EC) أن تدرج التنفيذ يمكن أن ينظر إليه على أنه تأخير. وبشأن إنشاء الإدارة القائمة على النتائج، كان رأى تايلاند أنه على الرغم من احتمالية استخدام خبير خارجي لتحسين النظام القائم، كان من المأمول أن تصبح، بمجرد إنشائها، سمة دائمة قائمة في كافة أرجاء المنظمة والتي ينبغي أن تنفذها المنظمة بنفسها. وفي الوقت نفسه، ينبغي لهذه الإدارة القائمة على النتائج أن ينظر إليها باعتباره واحدا من العناصر التي يتعين رصدها وتقديم تقارير عنها بشكل دوري لهيئة أعلى بالويبو. وبشأن المقترح الذي أعدته الأمانة، رأى أن اللغة المعقدة المستخدمة، وخاصة فيما يتعلق بالقسم الخاص بتصميم المكون 1، من الصعب جدا على غير الناطقين بالإنكليزية فهمها، ولذلك طلب وضع نسخة مبسطة. وضرب الوفد مثالا على ذلك في الفقرة الثانية من القسم الخاص بالتصميم في الصفحة 6: "هذه المشاريع تحتاج إلى تقييم ليس فقط من حيث مؤشرات المشروع الخاصة بها، ولكن أيضا من حيث كيفية المساهمة في أهداف أعلى من حيث المستوى والنتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء للبرامج والميزانيات والأهداف المحددة في الخطط الاستراتيجية متوسطة الأجل"، ولا يعرف الوفد ماذا يعني ذلك. وأعرب الوفد عن تأييده لتعليقات وفد مصر على

التركيز المفرط على الاستراتيجية الوطنية في هذا المقترح الموضوعي، ورأى أنه في حين أنه ينبغي أن تكون هناك صلة، لكن لا ينبغي التركيز على العلاقة بين المشروع والسياسة الوطنية بشكل مبالغ فيه.

227- لاحظ الرئيس أنه بالفعل هناك حاجة لنص من السهل فهمه وترجمته إلى الإنجليزية أو الفرنسية أو الصينية أو العربية أو الروسية. فكون النص بسيط يجعل من السهل أن يفهم كل منا الآخر.

228- أعرب وفد باكستان عن تأييد واسع للمقترحات وذكر أنه يتفق تماما مع التصريحات التي أدلى بها الهند ومصر وزيمبابوي في صباح ذلك اليوم. ومع ذلك شدد على أن المشروع يجب أن لا يخل بآلية التنسيق والرصد والتقييم وتقديم التقارير عن تنفيذ جدول أعمال التنمية.

229- أعرب وفد ألمانيا عن دعمه للبيان الذي أدلى به السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، كما أعرب عن تقديره للأمانة نظير المشروع المحدد والمتوازن الذي كان معروضا على اللجنة، وكذلك للإحاطات والتفسيرات التي قد قدمت سلفا. وانضم الوفد للآخرين الذين أكدوا على أن المشروع وإطار الإدارة القائمة على النتائج أداة لجمع المعلومات، وأن الغرض منها تعزيز الثقافة الإدارية للويبو للتركيز كثيرا ليس على المخرجات ولكن على النتائج، على نحو أكثر تحديدا على الأثر الذي هو محل اهتمام الدول الأعضاء. وذكر الوفد أنه خلال المناقشات التي جرت في المنتدى مفتوح العضوية بشأن مشروع جدول أعمال التنمية للويبو كان هناك تأييد قوي لهذا المشروع. لا ينبغي أن يكون المشروع قيد النظر بديلا لما من شأنه أن يناقش في إطار البند 6 من جدول الأعمال، على الرغم من أنه كان مكونا أو عاملا هاما في الآلية المستقبلية التي يمكن أن توافق عليها اللجنة. وأضاف الوفد إن مشروع الإدارة القائمة على النتائج كان حول جمع المعلومات أما آلية التنسيق فتستهدف تسهيل عملية صنع القرار من جانب الدول الأعضاء. فيما يتعلق بموارد التوظيف اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، انضم الوفد إلى الوفود الأخرى على وجه الخصوص المملكة المتحدة وزيمبابوي في الإعراب عن الأمل في أن الأمانة يمكنها تقييم القوى العاملة اللازمة للتنفيذ الفعال للمشروع. وبالنسبة لإنشاء لجنة، أعرب عن الحذر، بل والرفض لهذا الأمر. فبدلا من ذلك، يمكن توظيف اثنين من الخبراء الخارجيين للإدارة القائمة على النتائج على أساس التعاقد وليس على أساس دائم، كما يمكن أن يتحمل فريق عمل داخلي من داخل إطار الأمانة مسؤولية تنفيذ المشروع. وهذه وسيلة موثوقة ومعقولة بشأن كيفية إدارة الموارد النادرة لدى الأمانة.

230- أعرب وفد بنغلاديش عن تقديره لمشروع الإدارة القائمة على النتائج، وذكر أنه قد يكون بداية جيدة في مساعدة المنظمة على تحسين خدماتها وتعزيز أداء أنشطتها. ويجب تقييم أنشطة الويبو بشأن التنمية بصورة موضوعية، وعلى النحو المتفق عليه، كما يجب تعميم جدول أعمال التنمية في جميع أنحاء المنظمة، وعلى هذا النحو، يجب أن يتضمن أي تقييم كافة أنشطة الويبو. وأشار الوفد إلى عدم الوضوح في استخدام العبارات "الأنشطة الموجهة للتنمية"، و"الأثر التنموي للأنشطة" كما أكد على أنه ينبغي أن تكون الإشارة إلى كل أنشطة الويبو. فيما يتعلق بمسألة الخبراء الخارجيين، كان رأي الوفد أن قيام اثنين من الخبراء الخارجيين بهذا العمل قد لا يكون كافيا لتلبية متطلبات العمل، وينبغي النظر في سبل تعزيز آلية مراجعة مستقلة. وفي إشارة إلى تقرير مراجعة المساعدة التقنية، أعلن الوفد أنه ينبغي أن يقدم إلى اللجنة لمواصلة النظر فيه. وطلب من الأمانة أن تجيب عن مسألة المراجعة المستقلة، وضرورة التقييم المستمر لأنشطة الويبو. وفي هذا الصدد، قال إنه يؤيد الآراء التي أعرب

عنها وفد تايلند. وأخيرا، فيما يتعلق بالفصل بين المسائل الواردة في إطار البند 6 من جدول الأعمال وهذا المشروع، أيد الوفد الآراء التي أعرب عنها وفد ألمانيا.

231- أعرب وفد بوليفيا عن تأييده لمداخلات الهند ومصر والبرازيل وبشكل أكثر تحديدا انضم إلى رأي بنغلاديش بأن التقييم ينبغي أن يشمل كل أنشطة الويبو، وأن يتم زيادة عدد خبراء المساعدة التقنية كما ينبغي لفريق الخبراء أن يتشاور مع المجتمع المدني.

232- أعرب وفد أستراليا عن تأييده لتعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج للويبو ودعم وفد المملكة المتحدة قائلا بأن الأمانة هي أفضل من يقوم بالنظر في مسألة توفير الخبراء. وأيد وفد تايلند في استخدام لغة واضحة في تلك الوثيقة.

233- أجابت الأمانة على الأسئلة التي طرحتها الوفود من منطلق تأييد التعليقات التي أدلى بها وفد السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي بأنه من المهم أن تعتمد نهجا متدرجا وبسيطا لتقليل المقاومة المحتملة لهذا النوع من التغيير الثقافي. وردا على البيان الذي أدلى به وفد زيمبابوي، وافقت الأمانة العامة على أن الإدارة القائمة على النتائج تتناول التقييم الذاتي ووضع إطار تمكيني وكانت هناك حاجة لتوضيح ذلك في الوثيقة. بشأن مسألة مراجعة المساعدة التقنية وعدد الخبراء المطلوبين، التي أثارتها الهند ومصر وزيمبابوي وغيرها من الوفود، أوضحت الأمانة أن التوصية 41 من جدول أعمال التنمية كانت محددة للغاية في هذا الأمر لأنها دعت إلى مراجعة المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. وبعد مناقشات داخلية، تم التوصل إلى رأي مفاده تعيين اثنين من الخبراء الخارجيين، ومقيم من ذوي الخبرة في مجال التنمية ومشاريع المساعدة التقنية وخبير في التنمية، وسيكون ذلك كافيا لإجراء مراجعة من هذا النوع. ومع ذلك، قالت الأمانة أن ذلك يعتمد كثيرا على نطاق المشروع وشروط المرجعية التي على أساسها سوف تتشاور الأمانة مع الدول الأعضاء، واعتمادا على نتائج هذه المناقشات، سيتم توضيح هذه المسألة بشكل أفضل. وذكرت الأمانة أن هذا المكون من المشروع من المقرر أن يتم لمرة واحدة ويستمر لحوالي ستة أو سبعة أشهر يتم الوصول في نهايتها إلى عدد من التوصيات والمقترحات تنظر فيها الأمانة وتناقشها مع الدول الأعضاء. والغرض الآخر من المكون 2 من المشروع هو تغذية المكون 1 والمساعدة في التعرف على المجالات ذات الصلة بالنتائج المتوقعة، ومؤشرات الأداء، والحصول على معلومات عن الأنشطة المتصلة بالتنمية للويبو أو أعمال المساعدة التقنية لها بحيث يمكن أن يشكل ذلك أساسا لتطوير المكون الآخر من المشروع. أعربت الأمانة عن اتفاقها مع الاقتراح القائل بضرورة التشاور مع الهيئات والمنظمات الأخرى وينبغي أن يدرج ذلك في شروط المرجعية لمراجعة المساعدة التقنية. وحول قضية الخبراء المستقلين، ودور الدول الأعضاء في تلك العملية، أوضحت الأمانة أن هذا المشروع تصور أنه سيتم تحديد المعايير اللازمة لهؤلاء الخبراء بوضوح، وسوف يتم اختيار الخبراء بناء على القدرة والخبرة في مجالات محددة، وسوف يتم إطلاع الدول الأعضاء بذلك. ويتوقف نجاح المشروع على وجود الخبراء الموثوق بهم الذين يمكنهم تقديم تقارير موضوعية ومستقلة إلى الأمانة. وردا على التعليق الذي أدلى به ممثل كندا، وافقت الأمانة على أنه من المهم أن تتعلم الأمانة من المنظمات الأخرى بشأن كيفية تطبيق الإدارة القائمة على النتائج وكيف يمكنها تقديم المعلومات للجنة التي قد بدأت بالفعل هذه المناقشات بطريقة عامة وأكدت على أن التشاور مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة عنصر هام من المشروع. وردا على أسئلة الهند، ذكرت الأمانة أن التركيز في هذا المشروع على التقييم الذاتي والإدارة القائمة على النتائج، وإن تحسين الإطار من شأنه تحسين قدرة الأمانة على الحصول على المعلومات الصحيحة من خلال نظم ملائمة للرصد والتقييم. وبالإشارة إلى عدد من تصريحات الوفود، وافقت الأمانة على أن جدول أعمال التنمية يختصر عددا من أنشطة البرنامج ومؤشرات الأداء عبر طائفة واسعة من البرامج ويمكن أن

ينعكس ذلك بصورة أفضل في نسخة منقحة من وثيقة المشروع. وقالت الأمانة أنها اختارت استراتيجيات ابتكارية وطنية للملكية الفكرية لأطر تقييم الأداء على المستوى القطري، ولكن في ضوء التعليقات التي أدلى بها عدد من الوفود بأنه ليس هناك حاجة إلى التقييد فسيتم توضيح ذلك في الوثيقة المعدلة. من المهم أيضا أن ندرك أن الأنشطة التي تضطلع بها الويبو ليست سوى جزء واحد من صور التنمية. وكانت هناك أيضا أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية والمنظمات المشاركة على نطاق أوسع في الأنشطة ذات الصلة بالتنمية والسؤال المطروح هو إلى أي مدى يمكن أن يعزى تحقيق نتائج التنمية إلى الويبو وأنشطتها. كانت هذه مسألة أخرى لا بد من النظر فيها. وأشارت الأمانة أيضا إلى أن وفد سويسرا قد شدد على أهمية التقييمات المستقلة والتي وافقت على أنها نقطة مهمة وأوضحت أن الإطار الذي يتم وضعه على الصعيد القطري يهدف إلى دعم كل من الإدارة القائمة على النتائج والتقييم الذاتي، وكذلك إجراء التقييم المستقل. وردا على السؤال الذي طرحه وفد مصر بشأن العلاقة بين المشروع وآلية التنسيق، ذكرت الأمانة أن التركيز في هذا المشروع كان على جمع المعلومات وتقديم معلومات موثوقة وتقييمية بحيث تتاح لكل من الدول الأعضاء لتحقيق أغراضها من المساءلة والشفافية وصنع القرارات الإدارية، وأيضا بالنسبة للأمانة لمساءلة مديري البرامج ولأغراض صنع القرارات الإدارية الداخلية الخاصة بها. وبالتأكيد مجددا على النقطة التي أثيرت في وقت سابق، قالت الأمانة أن النسخة المنقحة من وثيقة المشروع من شأنها أن توضح أن تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج سوف ينظر في الجوانب المتصلة بالتنمية وجدول أعمال التنمية في جميع البرامج ذات الصلة، وليس فقط جدول أعمال التنمية وعلى وجه التحديد البرامج المتعلقة بالتنمية. وردا على هذه المسألة التي أثارها وفد زيمبابوي بشأن الفقرة الواردة في الصفحة 7، وتصميم الإطار، أوضحت الأمانة أن المشروع بطبيعته محدود زمنيا، وأن تعيين الخبراء الخارجيين للقيام بالعمل في أي جانب من جوانب المشروع يكون لمدة محدودة. ويقتصر دور الخبير الخارجي على تصميم الإطار، ودعم تنميته، ودعم بعض جوانب التدريب الأولي ورفع مستوى الوعي، ولكن في نهاية مدة السنتين سيتم تسليمه للويبو والدول الأعضاء لاستخدامه وتحسينه. وبالنسبة للنظر في عمل المنظمات الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وكيفية ربط أنشطة الويبو بذلك، وافقت الأمانة أن ذلك هو ما يمكن أن ينعكس في شروط المرجعية لعملية المراجعة. ووافقت الأمانة كذلك على أن المراجعة التي ستتم سيتم تقديم تقارير بها للدول الأعضاء واللجنة. وعن دور قسم المراقبة والمراجعة الداخلية، أوضحت الأمانة أن من ناحية يتم وضع الإطار الذي سيدعم بعض أعمالها، ومن ناحية أخرى، ونظرا للاستقلالية والطبيعة الموضوعية للتقييم المستقل للأمانة، فسيكون دوره تقييم الإطار أيضا. وردا على سؤال سري لانكا، أوضحت الأمانة أن المخطط أشار إلى العوامل والجهات الخارجية وكيفية تنفيذ مشاريع مشتركة مع منظمات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات أو م ركز التجارة الدولي (ITC) أو غيرها التي سيتم إدراجها. وعند تحديد مؤشرات الأداء في كل من البرنامج وعلى المستوى القطري كان من الضروري تحديد مساهمة الويبو، ومساهمة المشروع، وكيف يمكن أن يظهر ذلك في صورة نتائج التنمية. واتفقت الأمانة تماما مع التعليقات التي أدلى بها الوفود بأن الوثائق ينبغي أن تستخدم لغة واضحة وبسيطة. وردا على البيان الذي أدلى به وفد ألمانيا، ذكرت الأمانة أن اللجنة التوجيهية المشار إليها في هذه الوثيقة من شأنها أن تكون لجنة المشروع الافتراضية التي ستراجع وتوجه عمل وتصميم إطار الإدارة القائمة على النتائج، وسوف تتألف من الخبراء والأمانة. كما وافقت الأمانة أيضا على توضيح القضايا التي أثارها وفد بنغلاديش في الوثيقة المنقحة. وردا على الأسئلة التي طرحها وفد بوليفيا، أجابت الأمانة أن التقييم الذاتي مطروح لجميع برامج الويبو وأنشطتها وليس فقط لتلك التي تخضع لجدول أعمال التنمية. وفي الختام، أبلغت الأمانة اللجنة أنه بالإضافة إلى هذا المشروع كانت هناك أنشطة لبرامج أخرى تهدف إلى تعزيز الإدارة القائمة على النتائج ككل داخل المنظمة.

234- ذكر الرئيس بالسؤال الذي طرحه وفد مصر بشأن تجميع أنشطة المساعدة التقنية على الموقع الالكتروني للويبو ودعا الأمانة العامة للرد على هذه الملاحظة.

235- أشارت الأمانة إلى أنه خلال الدورة الأخيرة للجنة وافقت على مشروع لبناء قاعدة بيانات عن المساعدة التقنية. والهدف من قاعدة البيانات أن تكون مصدرا لمعلومات عن أنشطة المساعدة التقنية، والمعلومات التي طلبتها مصر سوف تتاح للدول الأعضاء من خلال قاعدة البيانات هذه.

236- اقترح وفد مصر إتاحة جميع المواد المستخدمة في أنشطة المساعدة التقنية للويبو على الموقع الالكتروني. ثانيا، بالنظر إلى أن الإدارة القائمة على النتائج ليست محصورة في أنشطة التنمية، اقترح الوفد تغيير عنوان هذا المشروع على النحو التالي: "مشروع تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج للويبو لدعم رصد وتقييم أنشطتها".

237- أعرب وفد الهند عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد مصر بتغيير عنوان المشروع. ثانيا، اتفق الوفد مع الأمانة أن عدد الخبراء سينبثق عن شروط المرجعية ونطاق العمل، وبالنظر إلى أن شروط المرجعية ستوضع بالتشاور مع الدول الأعضاء، فسيكون من قبيل التسرع الحكم مسبقا على العدد. ثالثا، طلب الوفد توضيحا من الأمانة حول ما إذا كانت إدارة التقييم ستضم كلا من قسم المراقبة والمراجعة الداخلية ولجنة التدقيق؟

238- تساءل وفد سويسرا عن اقتراح تغيير اسم المشروع بالنظر إلى أن الإدارة القائمة على النتائج ممارسة عامة تنطبق على المنظمة ككل.

239- أوضحت الأمانة أن المشروع تناول التوصيات الثلاث لجدول أعمال التنمية، وكل منها دعت إلى التركيز على الأنشطة الموجهة نحو التنمية وأثر أنشطة المنظمة على التنمية. وبالتالي تمت صياغة وثيقة المشروع بحيث تركز بشكل خاص على تطوير نظام الإدارة القائمة على النتائج. بالإضافة إلى هذا المشروع، كان هناك أنشطة أخرى ذات صلة بالبرنامج تهدف إلى تعزيز نظام الإدارة القائمة على النتائج بالنسبة للمنظمة ككل. وأشارت الأمانة أيضا إلى أن هذا المشروع يركز بشكل خاص على جوانب التنمية وجدول أعمال التنمية، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن جدول أعمال التنمية يختصر معظم البرامج، وخلال وضع إطار الإدارة القائمة على النتائج، يجب أن يكون لكل برنامج مؤشرا مناسبا لجمع بيانات عن التنمية. وفيما يتعلق بممارسة التحقق من الصحة، كانت الإشارة إلى الممارسة المتخذة لتقرير أداء البرنامج لعام 2008.

240- أشار وفد البرازيل إلى مناقشة مسألة العنوان، وبالأخذ في الاعتبار التعليقات التي أدلى بها وفد كل من الهند ومصر اقترح أن يكون العنوان "مشروع تعزيز أبعاد تطوير إطار للإدارة القائمة على النتائج في الويبو".

241- لاحظ وفد مصر أن وصف التوصيات الثلاث باعتبارها ذات صلة بالأنشطة الإنمائية كان غير صحيح. وتتعلق التوصية 38 على وجه الخصوص بأثر أنشطة الويبو على التنمية والتي اشتملت على سبيل المثال، أنشطة نفذت في نطاق PCT، وليس فيما يسمى بأنشطة التنمية على الرغم من أن هذه الأنشطة كان لها أثر على التنمية. وبالتالي، اقترح الوفد بأن تتخذ لغة التوصية 38 كعنوان للمشروع بحيث يصبح كما يلي "تقييم أثر أنشطة الويبو على التنمية".

242- أيد وفد بنغلاديش الرأي القائل بأن اللغة قد تكون مأخوذة مباشرة من التوصية 38 أو م ن الصفحة 3 2.1 حيث ذكر أنه يمكن تقييم كل أنشطة المنظمة من حيث توجهها التنموي وتأثيرها.

وأضاف الوفد أنه على أي حال ذكرت الصفحة الأولى من المرفق بوضوح أن هذا المشروع يرتبط بجميع برامج الويبو.

243- أوجز الرئيس قائلا إن جميع الدول الأعضاء اتفقت على أهمية المشروع وعلى أن الأمانة قد تنظر في طلبات التعديلات والتغييرات والتوضيحات المطروحة على النص، فضلا عن العنوان وتقديم وثيقة منقحة للجنة بنهاية هذا الأسبوع. وذكر الرئيس أن جلسة بعد الظهر سوف تركز على البند 6 من جدول الأعمال والذي يتناول مشروع بشأن آلية للتنسيق لتنفيذ أنشطة التنمية. وأضاف أن اللجنة أمامها ثلاثة وثائق، والتي تناولت هذا الموضوع وهي: الوثيقة CDIP/4/9، اقتراح من الجزائر والبرازيل وجمهورية باكستان الإسلامية؛ والوثيقة CDIP/4/10 والتي تضم مقترحا من المجموعة ب؛ والوثيقةCDIP/4/11، التي أعدتها الأمانة.

244- طلب وفد جمهورية كوريا توضيحا فيما يتعلق بالإطار الزمني لمناقشة الوثيقة CDIP/4/12، التي تضمنت مقترح الوفد.

245- ردا على وفد جمهورية كوريا، أعرب الرئيس، في ظل التشديد على أهمية مقترح الوفد الذي قدم أيضا في الدورة الثالثة للجنة، عن عدم قدرته على تقديم وقت محدد لكنه ذكر أنه سوف يسعى جاهدا للعثور على مخرج لدراسة الاقتراح.

246- بناء على دعوة الرئيس، قدمت الأمانة البند 6 من جدول الأعمال بشأن آليات التنسيق من أجل رصد وتقييم وتقديم التقارير عن الوسائل. وذكرت الأمانة أنه خلال دورتها الثالثة، كانت اللجنة قد قررت أن الدول الأعضاء المعنية يمكن أن تقدم مقترحات خطية إلى الأمانة التي سيتم جمعها وعرضها على الدورة الرابعة للجنة. وأشارت إلى أنه تم تلقي اثنين من المقترحات أولها اقتراحا مشتركا من جمهورية الجزائر الديمقراطية والبرازيل وجمهورية باكستان الإسلامية. وأضافت أن المقترح المشترك، الوارد في الوثيقة CDIP/4/9، حظي بدعم من الهند. أما المقترح الثاني فقدمته المجموعة ب وورد في الوثيقة CDIP/4/10. وأضافت الأمانة أن الوثيقة CDIP/4/11 قدمت مزيجا من المقترحين وبيانا واقعيا للموقف.

247- طالب الرئيس وفدي الجزائر وسويسرا بتقديم مقترحاتهما نيابة عن زملائهم.

248- نيابة عن وفود كل من البرازيل وباكستان والهند، أعرب وفد الجزائر عن شكره للأمانة على وثائق العمل الخاصة ببند جدول الأعمال قيد النقاش. وفي تقديم الوثيقة CDIP/4/9، أكد الوفد أن المقترح تناول إنشاء آلية تنسيق ووسائل لرصد عملية تنفيذ التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية وتقييمها وتقديم التقارير عنها. وقدم الوفد خلفية هذا المقترح وأشار إلى أنه استنادا إلى مقترحات قدمتها باكستان والمجموعة الأفريقية في الدور السابقة، قررت وفود كل من الجزائر والبرازيل وباكستان تقديم مقترح مشترك جديد إلى اللجنة. وأعرب وفد الجزائر عن تقديره وامتنانه لجميع الوفود التي أيدت المقترح المشترك. وشدد على أن الأسس القانونية لإنشاء آلية للتنسيق والتدابير لإيجاد وسائل لرصد عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية وتقييمها وتقديم تقارير عنها أُدرجت في الولاية التي كلفت بها الجمعية العامة في عام 2007 اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، واقتبس النص التالي: "رصد عملية تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة وتقييمها ومناقشتها وتقديم تقارير عنها، ولهذا الغرض تنسق اللجنة مع الهيئات المعنية في الويبو". وأوضح الوفد أن المقترح المشترك ارتكز على عدد من العناصر منها ما يلي: وضع بند دائم في جدول أعمال الجمعية العامة بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية، مما سيمكن الجمعية العامة من أن تطلب من جميع هيئات الويبو تحديد الطرق الخاصة التي يمكن من

خلالها دمج توصيات جدول أعمال التنمية في مجالات عملها؛ وعقد دورات استثنائية للجنة لتنسيق عملية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ورصدها وتقييمها في جميع مجالات الويبو؛ التزام لجنة التدقيق بالويبو بمراجعة توصيات جدول أعمال التنمية بصورة دورية؛ وإنشاء فريق من الخبراء الخارجيين للقيام باستعراض للتنفيذ الشامل لتوصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه على رأس كل سنتين؛ وإعداد تقرير بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب المادة 6 من اتفاق عام 1974 بين الأمم المتحدة والويبو. وفي هذا السياق، أشار وفد الجزائر قائلا إنه يسعى إلى الأخذ بعين الاعتبار المخاوف التي أعربت عنها في البداية بعض الوفود. ولذا فإن المقترح لم يطلب إقامة هيكل جديد مثل فريق عمل. ولم يوضع أي تسلسل هرمي للجان لأن الجمعية العامة هي التي كلفت اللجنة بولايتها فيما يخص بالآلية قيد النقاش. وفي إشارة الوفد إلى التكاليف المالية المرتبطة بذلك، ذكّر بأن لجنة البرنامج والميزانية وافقت على منح مبلغ 2.2 مليون فرنك سويسري للأنشطة المقبلة للجنة، ومنها آلية التنسيق بوجه خاص. وأكد الوفد على أن المقترح المشترك يبدأ بالنقطة التي ينتهي بها مقترح المجموعة باء لأن هذا الأخير أُدرج في ما أعده مقدمو المقترح. واختتم كلمته بالإشارة إلى أن مقدمي المقترح حاولوا إدماج جميع الملاحظات التي أعرب عنها المشاركون في الدورة الثالثة للجنة في أبريل/نيسان 2009 وأنه يتطلع إلى العمل سويا مع المجموعة باء ووفود أخرى بروح بناءة للتوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع الهام.

249- شكر الرئيس وفد الجزائر لقيامه بالعرض نيابة عن البرازيل والجزائر وباكستان والهند. كما ذكر أنه أحيط علما من الوفد أن مقترح المجموعة ب قد أدرج في المقترح المشترك. وأشار الرئيس إلى التعليقات التمهيدية لوفد الجزائر واستفسر عما إذا كان هناك أي إشارة عن ذلك في المقترح المشترك، وبالنسبة لبيانه بشأن المقترح فلم يتطلب إنشاء هيكل جديد داخل الويبو، أو أن يتم وضع اللجنة فوق لجان أخرى من حيث التسلسل الهرمي.

250- وأشار وفد الجزائر أنه بمجرد قراءة المقترح المشترك، يمكن ملاحظة أنه لا يوجد أي نوع من التسلسل الهرمي بين اللجان. وأضاف أنه احترمت الطبيعة المتوازية للهيئتين لأن الأمر يعود إلى الجمعية العامة لكي تتخذ قرارا جديدا وفقا لاختصاصات اللجنة لأغراض إنشاء الآلية المذكورة. وكرر الوفد أنه لم يُقترح أي هيكل جديد أو هيئة، باستثناء مقترح غير رسمي بتشكيل مجموعة عمل قُدم في الدورة الثالثة. واختتم الوفد كلمته قائلا إنه أولى عناية خاصة للصياغة كي يتجنب أي صيغة قد لا تقبلها بعض الوفود، وخاصة المجموعة باء.

251- نيابة عن المجموعة باء، أبرز وفد سويسرا العناصر الرئيسية لمقترحها. وذكر الوفد اللجنة بأن الجمعية العامة كلفت اللجنة بمراقبة وإتاحة ومناقشة وتقديم تقارير عن تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة، والتنسيق مع الهيئات المعنية في الويبو لهذه الأغراض. وإنه يعتقد أنه من أجل تسهيل المهمة من خلال الحكم بكفاءة وفعالية وشفافية، تطلب الأمر آلية تنسيق تتضمن آلية تقييم مناسبة. وأوضح قائلا إن النقاط التالية ينبغي أن تدعم آلية التنسيق: أولا، ينبغي لآلية التنسيق تيسير إدماج جدول أعمال التنمية في الويبو؛ ثانيا، أن تقف جميع لجان الويبو على قدم المساواة وتقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة؛ ثالثا، من أجل تفادي الازدواجية، ينبغي لآلية التنسيق أن تكون متسقة مع وتستخدم إجراءات وهياكل الحكم القائمة حيثما كان ذلك عمليا؛ رابعا، ينبغي أن تكون آليات التنسيق محايدة من حيث الموارد وألا تخلق التزامات مالية جديدة للدول الأعضاء. وذكر الوفد أن هذه كانت المبادئ وفقا لولاية اللجنة. وأضاف أن المجموعة ب اقترحت بأن توصي اللجنة الجمعية العامة بآلية التنسيق التالية: تحديثات منتظمة من قبل المدير العام، أو نائب المدير العام أو م دير قسم تنسيق جدول أعمال التنمية بالجمعية العامة؛ إصدار تعليمات من قبل الجمعية العامة لهيئات الويبو ذات الصلة للعمل من أجل إدراج توصيات

جدول أعمال التنمية في أنشطتها، وفقا للولاية التي كانت قد أعطيت لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية؛ إصدار تعليمات من قبل الجمعية العامة لرؤساء الهيئات المعنية في الويبو بأن تدرج في تقاريرها السنوية إلى الجمعية العامة وصفا لمساهمتها في تنفيذ التوصيات ذات الصلة؛ إصدار منشور إطار الإدارة القائمة على النتائج للويبو بعد اعتماده على النحو المقترح في الوثيقة CDIP/4/8، مع إجراء التعديل المناسب، وأن تطلب الجمعية العامة من المدير العام أو نائب المدير العام المسؤول عن جدول أعمال التنمية بأن يوضح في كلمة الافتتاح بصفة دورية أهمية التنفيذ الفعال وإدراج توصيات جدول أعمال التنمية في جميع أنحاء المنظمة للهيئات المعنية في الويبو وفي التقرير السنوي لها. وصرح الوفد أيضا بأن أعضاء المجموعة ب يتطلعون إلى الاستماع إلى ردود على اقتراحهم، وأنهم لا يزالون مستعدين للتفاعل في حوار بناء خلال تلك الدورة بشأن هذا الاقتراح. وأقر الوفد أن الاقتراح تقدمت به الجزائر والبرازيل وباكستان وأيضا تدعمه الهند، وهو يتناول آلية التنسيق، وذكر أنه سيكون هناك مداخلات في هذا الشأن في مرحلة لاحقة من المناقشات.

252- شكر الرئيس المجموعة ب على النهج البناء للغاية لمناقشة هذه المسألة، وذكر أن المشروع المذكور مهم جدا بالنسبة إلى الويبو، وأعرب عن سروره لأن اللجنة كانت قادرة على معالجة هذه المسألة في ذلك اليوم.

253- أعرب وفد البرازيل عن شكره للرئيس، وقال إنه يود أن يعرب عن مخاوفه فيما يتعلق بتنفيذ ولاية اللجنة. وقبل تناول مخاوفها، اقتبس الوفد كلمات أحد أصدقائه التي تقول: "هل تعلم متى تكون دبلوماسيا، عادة عندما لا تعرف ماذا تفعل بشأن شيء ما، ولا تقوم سوى بتأجيل الوصول إلى حل في وقت لاحق."وذكر الوفد أن تلك الكلمات تعبر عن مشاعره عندما قرأ وسمع عن ولاية اللجنة. وأضاف أن الكلمات رصد، وإتاحة، ومناقشة وتقديم تقارير عن تنفيذ التوصيات تعني ضمنا أن على اللجنة الوصول إلى عمل الهيئات الأخرى دون الإخلال بالهيكل الهرمي لهيئات الويبو. وشدد الوفد على أن الصياغة جعلت الولاية أكثر تعقيدا بالنسبة لصياغة آلية للتنسيق. ومع ذلك، فإنه يعتقد أنه من المهم اتباع الأفكار الأساسية لرصد وتقييم ومناقشة وإعداد تقارير عن التنفيذ، وبأن وفد الجزائر قد بذل محاولة جيدة للقيام بذلك في بيانه. وشدد أيضا على أن الاقتراح المشترك ذكر في الفقرة 5 بأن اللجنة ستقدم تقريرا إلى الجمعيات العامة وعلى هذا النحو لن يكون هناك أي توصيات موجه إلى أي هيئة أخرى في الويبو. وذكر الوفد أن الصياغة ربما لم تكن واضحة لجميع الوفود، وبالتالي سوف تدعو الحاجة إلى تخصيص يوم مقسم إلى نصفين لمناقشة آلية التنسيق. وأضاف الوفد أن هناك كثرة في استخدام لفظة ذات الصلة. فإنه يعتقد أن لفظة ذات الصلة، قد تكون مصدرا للارتباك لأنه بمجرد اعتماد وثيقة البرنامج والميزانية، التي تضمنت إشارة وروابط لجدول أعمال التنمية في جميع البرامج، يمكن للمرء الحصول على انطباع بأن هناك اهتمام لدى جميع الهيئات. واختتم كلمته مؤكدا على ضرورة حيازة الدول الأعضاء ملكية هذه العملية، لأن التقييم الذي تتم إحالته ليس تقنيا فحسب بل سياسيا أيضا، وهناك حاجة لدينامية معينة في عمل اللجنة.

254- ذكر وفد باكستان أن المناقشة قد بدأت بداية جيدة وأنه سيكون من الضروري الوصول إلى توافق في الآراء بشأن كل من الاقتراح الذي قدمته البرازيل والجزائر وباكستان، والمجموعة ب. وأعرب عن اعتقاده بأن المقترحين لديهما أرضية مشتركة، التي ينبغي أن تكون هي الأساس لهما على حد سواء، وذلك من أجل التوصل إلى وثيقة متفق عليها بالإجماع.

255- أعرب وفد اسبانيا عن تأييدها للاقتراح الذي تقدمت به المجموعة ب، وكذلك البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم تلك المجموعة. وفي هذا الصدد، ذكر أن التنسيق سيكون عنصرا رئيسيا في

المساهمة في وإدماج البعد الإنمائي في أنشطة الويبو. وأعرب عن اعتقاده بأن الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة ب عملي ومرن، حيث يمكن أن يسهم بصورة مرضية في التمسك بقواعد الويبو وكذلك روح ولاية اللجنة. واحتفظ الوفد لنفسه بالحق في الخوض في جوانب أكثر تحديدا في وقت لاحق من المناقشات.

256- نيابة عن المجموعة الإقليمية لأوروبا الوسطى والقوقاز، هنأ وفد قيرغيزستان الرئيس على انتخابه وشكر الأمانة على العمل التحضيري الممتاز. وأحاط الوفد علما بالاقتراحات التي تم طرحها من قبل الدول الأعضاء بشأن مختلف بنود جدول الأعمال، وقال إنه يعلق أهمية كبرى على مراجعة المشاريع والمبادرات المقترحة. وشكر الجهات الراعية والمشاركة في صياغة جميع المقترحات على وجه الخصوص، كما شكر وفود كل من الجزائر وباكستان والبرازيل، فضلا عن المجموعة ب. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن آلية تنسيق فعالة، إلى جانب آليات للرصد والتقييم من شأنها أن تجعل من الممكن الحصول على أفضل النتائج في عمل اللجنة. وأضاف أن إعادة النظر في آلية التنسيق وسبل الرصد والتقييم من شأنه أن يجعل من الممكن تقييم تنفيذ التوصيات المختلفة في إطار خطة عمل التنمية. وشدد الوفد على أن اللجنة لديها ولاية واسعة بما فيه الكفاية ويمكن أن تستفيد من الكفاءات التي يمكن اكتسابها من خلال رصد مختلف المشاريع مع الأصول المجمعة. واختتم الوفد كلمته قائلا إن إنشاء آلية فعالة للتنسيق لن يسعى لتكرار الجهود وإنما تعزيز كفاءة الأمانة والتعاون بين مختلف الهيئات في الويبو، من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية.

257- نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، شدد وفد الإكوادور على أهمية الامتثال للولاية التي منحتها الجمعية العامة إلى اللجنة من أجل إنشاء آلية للتنسيق مع الهيئات الأخرى ذات الصلة في المنظمة لرصد وتقييم وتقديم تقارير حول جدول أعمال التنمية. وفي هذا السياق، شكر الوفد وفود كل من الجزائر والبرازيل وباكستان والهند فضلا عن المجموعة ب نظير مقترحاتها على النحو المبين في الوثيقتين CDIP/4/9، CDIP/4/10 على التوالي. وأضاف أنه حلل بعناية تلك المقترحات، ويعتقد أن مضمون الوثيقة CDIP/4/9 كان أساسا جيدا لبدء مناقشات بشأن إيجاد آلية لتنسيق وتقييم وتقديم تقارير عن ومناقشة جدول أعمال التنمية بهدف تقديم تقارير إلى الجمعية العامة في وقت لاحق. وشدد وفد الإكوادور على الحاجة إلى ضمان أن البعد الإنمائي يتخلل جميع أنشطة الويبو. كما أعرب عن الحاجة إلى التوعية من قبل اللجنة بالأعمال والأنشطة التي تضطلع بها المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأعرب عن أمله في أن تقوم آلية التنسيق المعتمدة في نهاية المطاف بتغطية جوانب قيمة ليس فقط فيما يتعلق بالتنسيق داخل الويبو ولكن أيضا تلك التي تتعلق بالويبو في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أنه سيكون من المناسب دمج فصل عن جدول أعمال التنمية في التقرير السنوي للويبو الذي قدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

258- أعرب وفد إيران عن اعتقاده بأنه من أجل تنفيذ ولاية الجمعية العامة الممنوحة للجنة، التي كان الهدف منها الرصد والتقييم وإعداد التقارير، هناك حاجة أكيدة لإنشاء آلية أو إطار للتنسيق. وذكر أن مثل هذه الآلية من شأنها ليس فقط ضمان التنسيق بين لجان الويبو ولكن أيضا تسهيل تقدير وتقييم كافة البرامج وتأثيرها على التنمية. وأعلن الوفد أنه سيكون من المستحيل وغير المجدي تنسيق وتقييم العمل على تنفيذ جدول أعمال التنمية بدون مثل هذه الآلية. وأعرب الوفد عن تأييده للاقتراح المقدم من قبل وفود كل من البرازيل وباكستان والجزائر، ويعتقد أنه أساس جيد للتحسين. وأضاف أنه يؤيد تماما الاقتراح، ولا سيما فيما يتعلق بإدراج تنفيذ جدول أعمال التنمية كبند دائم في جدول أعمال الجمعية، فضلا عن عقد جلسات خاصة للجنة.

259- أعرب وفد سري لانكا عن شكره للأمانة على الوثائق التي قدمتها لهذا البند المهم. وأعرب أيضا عن شكره لجميع الوفود على ما أبدته من مرونة، والتي مكنت اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن تخصيص الوقت الكافي للتداول بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأعرب عن اعتقاده أن وجود آلية للتنسيق والرصد والتقييم وتقديم تقارير عن تنفيذ جدول أعمال التنمية يعد من العناصر الأساسية لإدراج الجوانب الإنمائية في جميع أنشطة المنظمة. وأضاف أن وجود آلية فعالة أمر ضروري، لا سيما في ضوء حقيقة أن الملكية الفكرية تلعب دورا هاما في المفاوضات المتعددة الأطراف في مجالات مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والعديد من البرامج الأخرى ذات الصلة بالبيئة. وأضاف الوفد أنه تم تعزيز أهمية الاستراتيجيات الابتكارية الإنمائية الوطنية للملكية الفكرية في البلدان النامية منذ اعتماد جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد، قال الوفد إنه يرى أن الويبو بصفتها منظمة لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تتجاهل واقع الحكم العالمي. وأضاف أن إدماج البعد الإنمائي من خلال آلية تنسيق فعالة وسليمة من شأنه أن يغير من أساليب العمل في الويبو، وعلى هذا النحو، ينبغي منح الأولوية لهذا الأمر من جانب اللجنة والويبو. وأضاف قائلا إن تسليط الضوء على أنشطة الويبو على أعلى مستوى في منظومة الأمم المتحدة سيخلق وعيا استراتيجيا لعمل الويبو بين أصحاب المصلحة الآخرين. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل للاقتراح الذي تقدمت به الجزائر والبرازيل وباكستان والهند. وكرر الوفد أنه لا يزال الباب مفتوحا لإجراء حوار بناء في إطار هذا البند، وطلب توضيحا حول ما إذا كان وفد سويسرا، في بيانه السابق باسم المجموعة ب، قد وافق بالفعل على اقتراح كل من الجزائر والبرازيل وباكستان والهند.

260- استجابة لطلب وفد سري لانكا، طلب الرئيس من وفد سويسرا أن يقدم جوابا.

261- أكد وفد سويسرا أن بيانه كان في واقع الأمر باسم المجموعة ب وقد تضمن اقتراحها جميع المناقشات التي جرت في الدورة السابقة. وأضاف أن الاقتراح المذكور قد أخذ بعين الاعتبار كافة القضايا المتعلقة باحتياجات تقديم التقارير والتي أثيرت خلال المناقشات الأخيرة، فضلا عن الطريقة التي يمكن من خلالها معالجة الأسئلة الموجهة للجنة.

262- أعرب وفد بنما عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد الإكوادور نيابة عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وشدد الوفد على ضرورة قيام اللجنة بمتابعة وتقييم التقارير المتعلقة بإدراج البعد الإنمائي في أنشطة المنظمة. ويعتقد أن المتابعة والتقييم ينبغي أن تتم بشكل مترابط في جميع أنحاء المنظمة، وذلك لضمان امتثال اللجنة للولاية الموكلة إليها من قبل الجمعية العامة للويبو.

263- أعرب وفد السنغال عن شكره العميق لمن قاموا بصياغة مسودتي المقترحين. وذكر أنه في الدورة السابقة، لم يكن هناك شيء على طاولة المفاوضات. ومع ذلك، وفي الدورة الحالية لمس صائغو الاقتراحين على الطاولة مميزات المضي قدما في إنشاء آلية، التي وفق اعتقاده، يعتبرها جميع الدول الأعضاء حيوية بالنسبة لنجاح عملية اللجنة. وشدد الوفد على أنها فرصة ذهبية لتحقيق توافق في الآراء بشأن آلية للتنسيق، وأنه إذا كانت الدول الأعضاء غير قادرة على التوصل إلى توافق، فقد يكون من الصعب أن تشرح لأجيال المستقبل لماذا لم يتم تحقيق ذلك. وقد أجرى الوفد تحليلا مقارنا لكلا الاقتراحين على الطاولة، وتوصل إلى استنتاج مفاده أن الاقتراحين لم يتم هيكلتهما بنفس الشكل. وأوضح أن اقتراح المجموعة ب أبرز المبادئ التي تستند إلى التنسيق في حين أن الاقتراح المشترك تم تقديمه في صورة ديباجة تليها فقرات مختلفة. وبشكل أكثر تحديدا، ذكر الوفد أن من ناحية فإن الاقتراح المشترك من الجزائر والبرازيل وباكستان تضمن بعض العناصر الواردة في اقتراح المجموعة ب، والذي في رأيه، كان ذكيا جدا وأساس توافقيا للمضي قدما في المناقشات. ومن ناحية

أخرى، أشار الوفد إلى أن اقتراح المجموعة ب يبدو أنه يريد أن يعتمد التنسيق على المعايير التي كانت مرتبطة بنجاح هذه العملية. وانتقل الوفد إلى تحليل الاختلافات بين الاقتراحين. وأعرب عن اعتقاده بأن الوثيقة المعروضة على اللجنة تطلبت تفسيرا وكان تفسير الوفد مفاده أن الاقتراح أشار إلي آلية للتنسيق ووسائل للتقييم وإعداد التقارير. وأعرب عن أمله في أن يكون منسق المجموعة ب فهم الرسالة التي نقلها بشأن مخاوف الوفد. وبالتطرق إلى الاقتراح المشترك المقدم من قبل الدول الثلاث، لاحظ الوفد أنه من الواضح وجود مخاوف بشأن تدخل العالم الخارجي، أو فريق الخبراء المتخصصين ومن خلال لجنة التدقيق. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن النجاح الذي يسعى وراءه الاجتماع، فضلا عن النهج العملي المشار إليه في اقتراح المجموعة ب، والمرونة والكفاءة والطبيعة التشغيلية للعمل التي رغب الاجتماع في تحقيقها، سوف يلبي في الحقيقة متطلبات الوفد. وأعرب عن أمله في أنه أعطى فكرة عن التفسير الذي استنتجه بشأن الاقتراحين على طاولة المفاوضات. وأضاف الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية ترى أن الاقتراح المشترك المقدم من قبل الجزائر والبرازيل وباكستان وكذلك الهند يشكل أساسا ممتازا للعمل لإيجاد آلية التي يمكن من خلالها تحقيق النجاح المتوقع.

264- شكر الرئيس وفد السنغال على مساهمته البناءة للغاية وعلى حكمته. وأفاد الرئيس أيضا أنه كان دائما ما يسعد بالاستماع إلى هذا الوفد وتحليله لنقاط مختلفة.

265- صرح وفد نيجيريا قائلا إنه يعتقد بقوة في الحاجة إلى وضع آلية تنسيق قوية، ووسائل الرصد والتقييم وتقديم التقارير عن عملية فعالة لتنفيذ جدول أعمال التنمية للويبو. وفي هذا الصدد، أثنى الوفد على الاقتراح الذي تقدمت به البرازيل والجزائر وباكستان من جهة واقتراح المجموعة ب من ناحية أخرى، وأشار إلى قرار الجمعية العامة فيما يتعلق بهذه القضية تحديدا. وذكر الوفد أن ولاية الجمعية العامة في الوثيقة A/43/16 تتضمن على سبيل المثال، "1" وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة، والذي وضعته اللجنة بالفعل؛ "2" رصد وتقييم ومناقشة وتقديم تقارير عن تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة بشكل دقيق ومباشر، ولهذا الغرض ينبغي عليها أن تنسق مع جميع الهيئات المعنية في الويبو. وقال الوفد إنه يعتقد أن اللجنة هي الهيئة المعنية التي ستقوم بالرصد وبالتالي تقدم توصيات إلى الجمعية العامة. ولذلك أشار إلى أن الفكرة القائلة بأن الهيئات الأخرى ستقدم تقريرا إلى الجمعية العامة لم يتم ذكرها لا هنا ولا هناك. وسوف تقدم الهيئات تقاريرها إلى اللجنة والتي ستقوم بتقديم توصيات إلى الجمعية العامة وإذا كانت اللجنة بحثت في كيفية عمل معظم هيئات الويبو على سبيل المثال لجنة التدقيق، والتي عقدت اجتماعات وقدمت توصيات إلى الجمعية العامة. وأضاف أنه من المهم أثناء تحقيق تلك الولاية، تم التصرف بحرص لعدم زيادة العبء الواقع على كاهل الأمانة أو النظام نتيجة لبيروقراطية المنظمة، وبعبارة أخرى، فإن هيكل عمل اللجنة كان قادر على تحقيق الأهداف من خلال الأخذ بعين الاعتبار بعض التوصيات التي قدمت. وأشار إلى أن مسألة الإدراج قد تم التعامل معها بعدالة سواء في النصوص الواردة في الفقرة الثانية من ورقة المجموعة ب والفقرة الثالثة من اقتراح البرازيل والجزائر وباكستان. وأشار الوفد أيضا إلى أن الإجراءات أو المسؤوليات المتوقعة للمدير العام وبالطبع نائب المدير العام مركزية جدا في كل ما تقوم اللجنة به لأن الرصد الفعال سيتطلب مشاركة نشطة من جانب الأمانة ولا سيما في مجال إعداد الوثيقة وأيضا من حيث تقديم التقارير. وذكر الوفد أنها ستكون عملية قائمة على الدول الأعضاء نظرا لأن الدول الأعضاء هي التي ستتلقى جميع التقارير ثم تناقشها وتتخذ قرارات بشأنها قبل تقديمها إلى الجمعية العامة. ولاحظ الوفد أن الاجتماع لابد وأن يعكس بدقة شديدة أهمية ومركزية المدير العام أو نائبه في عملية إعداد جميع الوثائق. وأشار أيضا إلى أن القرار في حد ذاته سيتم اتخاذه من قبل العملية الحكومية الدولية. وأشار أيضا إلى أن ما هو مهم من حيث التنسيق بالنسبة لهيئات الويبو الأخرى هو الولاية التي منحتها الجمعية العامة لتقديم التقارير إلى اللجنة. وقال الوفد إن اللجنة سوف تدرس تلك التقارير وبناء عليها

تقدم توصيات إلى الجمعية العامة التي تقوم بعد ذلك باعتمادها. ولذلك من المهم أن تكون هناك آلية قائمة بموجبها تؤدي اللجنة والجمعية العامة أعمالهما. ولاحظ أيضا أن هناك جانبا لم يكن في الوثيقة، وهو يتعلق بمسؤولية الدول الأعضاء تجاه تنفيذ جزء من العمل. وأشار إلى أن التقييم لن يكون فقط للهيئة المركزية، ولكن أيضا للبلدان أو المناطق التي سوف تشارك في التقييم الذي سيتحول لاحقا إلى تقرير يقدم إلى اللجنة ثم يحال إلى الجمعية العامة. وشكر الوفد الرئيس وأشار إلى أن اللجنة كانت تسير على مسار جيد ولكن الشيء المهم هو أنه ينبغي أن يتم جمع كل العناصر المقترحة في العروض المختلفة التي نوقشت واقترحت تلك العروض الشفوية على أن يكون ذلك بصفة رسمية وكتابة، ثم تقدم إلى الاجتماع لمواصلة النظر فيها.

266- هنأ وفد كوبا الرئيس على العمل الذي قام به خلال هذا الأسبوع وأيضا أيد بشكل تام البيان الذي أدلى به وفد الإكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ورأى أن الفكرة كلها من الرصد والتقييم والنظر في تنفيذ التوصيات، وكذلك آلية تقديم تقارير عن العمل الذي يجري القيام به غاية في الأهمية. ورحب الوفد بالمقترحات التي قدمت في الوثيقتين CDIP/4/9، وCDIP/4/10 كما أعرب عن دعمه الكامل للاقتراح الذي تقدمت به الجزائر والبرازيل وباكستان والهند، والذي وفر أساسا تفاوضيا جيدا للغاية للمضي قدما والتوصل إلى آلية من شأنها أن تساعد على تحقيق شروط المرجعية التي أسندت إلى اللجنة. وأضاف الوفد أن ذلك سيساعد اللجنة في القيام بعملها دون المساس بأي تغييرات قد يجري إدخالها في سياق المناقشة وبالطبع بالاتفاق مع اللجان. وأشار الوفد، من وجهة نظره، إلى أن الاقتراح كان مفيدا للغاية حيث كانت هناك أفكار الداعية إلى وجود بند دائم في جدول الأعمال داخل إطار اللجنة، والطلب من جميع هيئات الويبو بالتوصل إلى وسائل محددة لإدماج جدول أعمال التنمية في إطار أنشطتها، ووجود بند دائم داخل الهيئات المعنية بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وكذلك إعداد التقارير الفردية. وأيد الوفد أيضا تقديم تقرير سنوي عن توصيات جدول أعمال التنمية للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعين للأمم المتحدة. وأخيرا، أعرب الوفد عن تقديره للأمانة العامة لعملها وعلى الوثائق المعدة للدورة الرابعة للجنة.

267- أعرب وفد بوليفيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الإكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأكد التزامه بتنفيذ جدول أعمال التنمية للويبو. وأشار إلى أنه في غضون سنوات قليلة، يتم تنفيذ جدول الأعمال من خلال مجموعة من المشاريع، وقد شهد بمدى صعوبة التقدم الذي تم. لكن الوفد لاحظ أنه كان هناك تقدما ملموسا واعتبر أن هذا النهج لم يكن سوى جزء من عملية شاملة واسعة النطاق إلى حد كبير. ولذلك رأى الوفد أنه من أجل ضمان أن الحراك يسير في الاتجاه الصحيح، فإنه من المهم للغاية إنشاء عملية للرصد والتقييم والتنسيق للجنة. ورأى الوفد أيضا أن الاجتماع ينبغي أن يضع في اعتباره أن هذه العملية ينبغي أن تشمل تحليلا لتأثير المشاريع التي نفذت في العديد من البلدان. وأشار الوفد تحديدا إلى ضرورة النظر في تأثير تلك المشاريع على البلدان النامية حتى يتسنى إجراء التعديلات اللازمة. وأعرب الوفد عن تقديره لحقيقة أن المقترحات الواردة في الوثيقتين CDIP/4/9 وCDIP/4/10 لهما نفس الغرض من حيث العرض، وأشار إلى أن الاقتراح الذي تقدمت به الجزائر والبرازيل وباكستان وفر أفضل محتوى ممكن كما أنه أكثر موضوعية حتى يتسنى له أن يساعد اللجنة في إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق برصد تنفيذ جدول أعمال التنمية. كما أنه يرى أن هذا الأمر مهم لأن تنفيذ عملية الرصد سيساعد اللجنة في تحقيق شروط المرجعية التي كانت في الواقع ممنوحة لها وللمنظمة ككل، من أجل دعم التنمية.

268- ذكر وفد من زيمبابوي أن الأمر سيسير في نفس الاتجاه الذي كان قد أشار إليه بالفعل وفد نيجيريا. فإنه يعتقد أن لأول مرة في إطار اللجنة، يتم عرض وثيقتين لهما نفس وجهات النظر تقريبا.

وأشار إلى أن الفرق هو أنهما نتجا عن مصدرين مختلفين وهما المجموعة ب والجزائر وباكستان والبرازيل والهند. وحيث أنها كانت متشابهة تقريبا في جوهرها، اقترح الوفد للرئيس أنه ربما، إذا ما تم إتاحة مجالا كافيا، يقوم مقدمو الوثيقتين بإنتاج وثيقة واحدة من فقرة أو فقرتين فقط والتي قد تحتاج إلى مزيد من المناقشات. وأشار الوفد إلى أنه إذا استمرت المناقشة، يمكن للجنة أن تنتهي مثل المنتديات السابقة حيث بدأ الوفود باختيار وثيقة للمضي بها قدما. ولذلك، اقترح الوفد أنه ينبغي أن يتم منح المجموعتين ثلاثين دقيقة للوصول خلالها إلى شيء واحد. ودون الدخول في تفاصيل، لأن ذلك قد تم القيام به من قبل وفد نيجيريا، فضلا عن وفود أخرى، أشار وفد زيمبابوي أنه من المؤكد أن موقف المجموعة ب وضع الأساس ثم انتقلت الجزائر وباكستان والبرازيل بالاقتراح إلى المستوى التالي. ولذلك، قال الوفد إنه لا يرى أي تباين في وجهات النظر وأشار إلى أن اللجنة قد تضيع الوقت في الإدلاء بالبيانات في حين أن كل المندوبين المعنيين كانوا موجودين في القاعة. واقترح الوفد أنه ينبغي تخصيص ثلاثين دقيقة لإصدار وثيقة مقبولة للجميع.

269- شكر الرئيس وفد زيمبابوي على اقتراحه وعلى النهج العملي جدا والذي يفضله شخصيا أيضا. وقال الرئيس إنه يفضل الأشياء العملية والواقعية التي تركز على الهدف مباشرة دون الخوض في مناقشة لا طائلة منها. وأشار إلى أن هناك ثلاثة عشر وفدا يرغبون في أخذ الكلمة على قائمة المتكلمين. ثم قرر الرئيس التعقيب على قائمة المتكلمين مشيرا إلى أن القائمة طويلة بعض الشيء نظرا لأنه ليس من الممكن أن تتاح الفرصة لجميع الوفود لأخذ الكلمة.

270- أعرب وفد اليمن عن شكره للرئيس على الطريقة البارعة جدا التي أدار بها أعمال اللجنة، وأشار إلى أنه أولى أهمية كبيرة لجدول أعمال اللجنة، وخاصة فيما يتعلق بعمليات الرصد والتقييم وتقديم التقارير. وبالتالي شكر الوفد الجزائر وباكستان والبرازيل على الاقتراح الذي قدموه وقال إنه يؤيد بكل إخلاص مبادرتهم.

271- شكر وفد الصين وفود كل من الجزائر والبرازيل وباكستان لطرح الاقتراح المشترك، كما شكر المجموعة ب على اقتراحها. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن هذين الاقتراحين سيساعدان اللجنة على التوصل إلى اتفاق بشأن وسائل آلية التنسيق لإعداد التقارير والتقييم. وقال الوفد أنه سعيد بأن يرى أن مختلف الدول الأعضاء يتفقون تماما مع إدراج التنمية في جميع أنشطة الويبو، وأنه على يقين من أن الاجتماع سيتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية المضي قدما. وأشار إلى أنه في الوقت الحالي يتناول الاجتماع قضية هامة للغاية تتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. في الوقت الحاضر، يتم تنفيذ بعض توصيات جدول أعمال التنمية. وإذا لم يكن هناك آلية فعالة للتنسيق والتقييم وتقديم التقارير، فإن تنفيذ هذه التوصيات لن يؤتي ثماره كما هو متوقع. وبناء على ذلك، حث الوفود الأخرى على التحلي بروح تعاونية فيما يتعلق بالاقتراح. كما أعرب عن أمله في أن يواصل الاجتماع المناقشات على أساس الاقتراح المشترك المقدم من الجزائر والبرازيل وباكستان والهند كما اتفق مع وفد زيمبابوي أن دعوة مقدمي الاقتراحين إلى الجلوس معا والعمل على اقتراح مشترك فكرة جيدة.

272- أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده الكامل للاقتراح الذي طرحته بلدان المجموعة ب. وقال إن الولايات المتحدة تدعم تقدم جدول أعمال التنمية، ويعتقد أن أفضل طريقة للمضي قدما أن تستمر اللجنة في العمل بالتوافق مع لجان الويبو الأخرى، على أن يكون ذلك في ظل الالتزام بعملية وإجراءات الويبو العادية. ورأى الوفد من وجهة نظره أن المبادئ الواردة في اقتراح المجموعة ب قدمت إطارا عمليا ومرنا لتوجيه اللجنة في تنسيق عملها مع الهيئات الأخرى المعنية في الويبو.

273- أشار وفد بنغلاديش أنه يعلق أهمية خاصة على الولاية التي قدمتها الجمعية العامة للويبو حيث إنها طلبت من اللجنة المعنية بالملكية الفكرية التنسيق مع الهيئات المعنية في الويبو لرصد وتقييم وتقديم تقارير عن التنفيذ. وشكر الوفد مؤيدي الاقتراحين على الطاولة، وذكر أنه استمع بعناية إلى ما قدموه من عروض ممتازة ومثل الوفود الأخرى لاحظ أيضا أن هناك بعض القواسم المشتركة التي تمكننا من المضي قدما. كما لاحظ الوفد أن الجميع يريدون آلية تنسيق فعالة، كما يعتقد الجميع أن كافة لجان الويبو ينبغي أن تقف على قدم المساواة، ويجب ألا يكون هناك أي تسلسل هرمي. ويبدو أن الجميع يوافقون على استخدام هيكل الحكم القائم. وقد طلب كلا الاقتراحان من الجمعية العامة للويبو أن تقدم تعليمات لهيئاتها الفرعية. وأشار الوفد إلى أن الجميع قد اتفقوا على أن العملية ينبغي أن تكون محايدة من حيث الموارد أو أن تتم في حدود الموارد المتاحة. وقال إنه رأى نطاقا للتوفيق ويتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة والوصول إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة. وبشأن كيفية المضي قدما، لاحظ الوفد أن الاجتماع يجب أن يعود إلى قرار الجمعية العامة الذي يسلط الضوء على ثلاثة جوانب، الرصد والتقييم وإعداد التقارير. وعلى الرغم من أن اقتراح المجموعة ب جيد إلى حد كبير، فإنه كان يميل بشدة نحو جانب تقديم التقرير. وبناء على ذلك، اقترح الوفد البدء بدراسة الاقتراح المقدم من الجزائر والبرازيل وباكستان والذي دعمته الهند والعمل على تحقيق توافق في الآراء والذي أعرب الوفد عن اعتقاده أنه من الممكن تحقيقه نظرا لأن الجميع كانوا يسلطون الضوء على قواسم مشتركة.

274- أعرب وفد كندا عن شكره للدول الأعضاء التي قدمت مقترحات في وقت سابق للاجتماع وهم الجزائر والبرازيل وباكستان والهند، والمجموعة ب. كما أعرب عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة ب ومع الاقتراح الذي تقدمت به. وعند استعراض الوثيقتين، رأى الوفد أوجه تشابه وبشكل أكثر تحديدا في العناصر الواردة في الوثيقة CDIP/4/9 التي حثت المدير العام على إدراج التنسيق والتقييم وتقديم التقارير عن جميع الأنشطة والبرامج التي تقوم بها الأمانة في ما يتعلق بجدول أعمال التنمية وفي تقريره إلى الجمعية العامة. وأشار إلى أن ذلك مشابها جدا لأول عنصر من عناصر اقتراح المجموعة ب. ومن أوجه التشابه الأخرى الجزء الأول من العناصر الثلاثة في الوثيقة CDIP/4/9 التي طلبت من جميع هيئات الويبو تعريف طرق محددة لإدراج توصيات جدول أعمال التنمية في مجالات العمل ذات الصلة وتقديم تقرير بشأنها. ورأى أن ذلك من شأنه أن يكون مماثلا للعنصر الثاني من اقتراح المجموعة ب. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن تنفيذ بعض العناصر الواردة في الاقتراح الوارد في الوثيقة CDIP/4/9 قد يكون مكلفا وسيؤدي إلى ازدواجية العمل الذي أنجزته الويبو أو المقترح إنجازه، على سبيل المثال القسم الوارد في العنصر خمسة الخاص بعقد جلسات خاصة. وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك سيتطلب توفير موارد إضافية من الويبو والدول الأعضاء، والذي قد يكون صعبا في ظل المناخ الاقتصادي الحالي. وتأكيد على دعمه لاقتراح المجموعة ب، أقر الوفد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء إنشاء آلية للتنسيق أو بشكل أكثر تحديدا ينبغي أن تدعم الهدف من جدول أعمال التنمية، من خلال وضع اعتبارات للتنمية تشكل جزءا لا يتجزأ من عمل الويبو وأن تقف جميع لجان الويبو على قدم المساواة، وتقدم تقريرها إلى الجمعية العامة. وينبغي أن تكون آلية التنسيق متسقة وعملية، وذلك باستخدام هياكل وإجراءات الحكم القائمة لتجنب الازدواجية. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن آلية التنسيق ينبغي أن تسهل عمل اللجنة والهيئات المعنية في الويبو من خلال التحلي بالمرونة والكفاءة والفعالية والشفافية والواقعية، كما ينبغي أيضا أن تكون الآلية محايدة من حيث الموارد. وأعرب الوفد عن سروره لسماع أن معظم الوفود على ما يبدو متفقون على أنه لا ينبغي أن يتم تحديد التزامات جديدة على الدول الأعضاء في الويبو في ظل دعم تنسيق اللجنة مع الهيئات الأخرى المعنية في الويبو. ورأى أيضا أن اقتراح المجموعة ب دمج جميع هذه المبادئ مع الأخذ في الاعتبار ولاية اللجنة وأعرب عن اعتقاده بأن النقاط الأربعة الواردة في أسفل الصفحة 2 في الوثيقة CDIP/4/10 عكست هذا الأمر بوضوح. وباختصار، أعلن الوفد أنه يعتقد أن

اقتراح المجموعة ب يمثل آلية تنسيق والتي لن تقوم بوظيفتها فقط بكفاءة وشفافية وفعالية من حيث التكلفة داخل هيكل الويبو القائم، ولكن أيضا ستعمل على تسهيل ما هو أهم وهو تنفيذ جدول أعمال التنمية وإدماجه في عمل الويبو وهيكلها. وأخيرا، أعرب الوفد عن تطلعه إلى طرح تعليقات على اقتراح المجموعة ب، وإلى الانخراط بشكل بناء في المناقشات بشأن آلية التنسيق.

275- شكر وفد زامبيا الوفود التي عملت جاهدة على إعداد مقترحاتها، ورأى أن المقترحين اتفقا على عدد من المبادئ، وشكلا أساسا جيدا للمناقشات. كما أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح المقدم من الجزائر والبرازيل وباكستان، وبدعم من الهند، وأشار إلى أن الاقتراح يتناول آلية لتنسيق الرصد والتقييم وتقديم التقارير بشكل يتماشى مع ولاية اللجنة وقد سعى إلى معالجة مخاوف المجموعة ب من حيث أنه لم يتم إنشاء هياكل أو مؤسسات جديدة. وأشار الوفد أيضا إلى أن المدير العام سيضمن التنسيق والتقييم الذاتي وتقديم تقارير عن الأنشطة والبرامج التي قامت بها الأمانة فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية مع إشارة خاصة إلى التوصية 22. هذا الأمر في غاية الأهمية وسيضمن عدم وجود تناقضات في البرامج أو المشاريع أو عرقلة نجاحها.

276- أعلن وفد فرنسا أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة، وأنه يود أن يعرب عن رضائه عن الرئيس لحكمته في ترؤس الاجتماع خلال هذا الأسبوع. كما أعرب الوفد عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد سويسرا باسم المجموعة ب وأعرب عن دعم فرنسا للاقتراح الذي تقدمت به المجموعة. وأضاف الوفد أنه يود التركيز على نقاط التقارب القائمة بين الاقتراحين المطروحين أمام اللجنة على النحو الذي قام به وفد السنغال دون الدخول في تفاصيل، فقد شدد على التزام الجميع بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وفقا لشروط مرجعية اللجنة. وكان الهدف المشترك، كما لاحظ الوفد، هو إدراج التنمية في أنشطة المنظمة بطريقة شاملة. وذكر أن هناك أيضا بعض نقاط الاختلاف لا سيما فيما يتعلق بالنهج الذي اتخذ في الاقتراحين. وقال الوفد إنه يمكن بالتأكيد أن نتفق مع وفد السنغال في أن الاقتراح المقدم من المجموعة ب ركز على التنسيق، وهذا هو الحال بالفعل، لأن عملية التقييم كانت سيتم تغطيتها بواسطة مشروع الإدارة القائمة على النتائج وذلك لتجنب أي تداخل مع عمل اللجنة. وأعلن الوفد أن المجموعة ب اختارت عمدا التركيز على التنسيق. وصرح الوفد أيضا بأن الاختلاف نابع من الآثار المؤسسية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وبطبيعة الحال كان من الضروري أن نأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة للتنمية، وأعرب الوفد عن اتفاقه بشكل كامل مع هذه النقطة. وأشار إلى أن الويبو منظمة متخصصة وتقنية والتي يجب أن يظل البعد التنموي هدفا مشتركا داخل نطاقها، وليس غاية في حد ذاته. ثم طرح الوفد عددا من الأسئلة إلى الأمانة حول الاقتراح المقدم من الجزائر والبرازيل وباكستان. وفي إشارة إلى النقطة رقم 3 من الاقتراح، تساءل الوفد عن إعداد تقارير منفصلة. وذكر أنه كان هناك قدر قليل من التناقض مع الهدف المتمثل في إدراج المبادئ والتوصيات في جميع هيئات المنظمة بأكملها. والنقطة الثانية التي أشار إليها الوفد تتعلق بالنقطة رقم 5 حيث أن الفقرة 5 لا يبدو أنها تحترم مبدأ المساواة بين اللجان حيث أشارت إلى أن اللجنة ستدرس جميع مجالات عمل المنظمة. ومن هنا، أشار الوفد إلى أنه يود الحصول على جواب من الجزائر في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالفقرة 6 من الاقتراح، أعرب الوفد عن رغبته في أن تجيبه الأمانة عما إذا كان ما هو منصوص عليه قد تجاوز شروط المرجعية الحالية للجنة التدقيق بالويبو. وأخيرا، لاحظ الوفد أنه فيما يتعلق بالفقرة 8، وسأل هل ينبغي أن يكون هناك تقرير خاص عن هذا الجانب من جوانب التنمية في حين أن الويبو لا تقدم تقريرا إلى الأمم المتحدة بصفة عامة؟ وما هو الهدف من استحداث هذه الآلية؟ ومن الناحية العملية كيف يمكن أن يسهم ذلك في تنفيذ جدول أعمال التنمية؟ وفي الختام، حث الوفد جميع الوفود الأخرى للرد على الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة ب.

277- شكر الرئيس وفد فرنسا، وأشار إلى النقطة رقم 5 حيث ذكر الوفد عدم احترام مبدأ المساواة بين اللجان، وطلب منه أن يوضح للدول الأعضاء السطر أو الجملة التي تشير إلى عدم احترام اللجان الأخرى.

278- أجاب وفد فرنسا أنه يعتقد أن القسم الوارد تحت عنوان نقطة (5) وقرأ الفقرات التي تشير إلى مهمة اللجنة وعقد جلسات خاصة من أجل تنسيق ورصد وتقييم تنفيذ جدول أعمال التنمية في الويبو في كافة مجالات أنشطة الويبو بما في ذلك جميع جمعيات الويبو، وغيرها. وذكر الوفد أنه يبدو أن هذا الاقتراح تجاوز نطاق ولاية اللجنة.

279- أعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السنغال بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ورحب بالتوافق العام بشأن الاعتراف بالحاجة إلى اعتماد آلية للتنسيق والرصد والتقييم وتقديم التقارير في أقرب وقت ممكن. وأعرب الوفد عن شكره للوفود التي وضعت الاقتراحين على طاولة النقاش. ورأى الوفد، كما ذكرت وفود أخرى، أن هناك بعض العناصر المحددة الواردة في اقتراح المجموعة ب تم سردها وتغطيتها في الاقتراح الذي قدمته البرازيل والجزائر وباكستان والهند. وأشار الوفد أيضا، كما أبرز وفد السنغال، أن اقتراح المجموعة ب يركز فقط على جوانب التنسيق في حين أن الاقتراح المشترك من قبل الجزائر، والبرازيل، وباكستان، يأخذ بعين الاعتبار جوانب أخرى من رصد وتقييم وتقديم تقارير عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد، قال الوفد إنه يؤيد اقتراح كل من الجزائر والبرازيل، وباكستان، ويعتقد أنه أساسا جيدا لاعتماد آلية للرصد والتقييم والتنسيق وإعداد التقارير. وأعرب الوفد أيضا عن اعتقاده بأن الاقتراح المشترك يأخذ بعين الاعتبار مخاوفه بشأن ضمان إدماج جدول أعمال التنمية في الويبو، ومبادئ جدول أعمال التنمية على النحو المنصوص عليه في التوصية 4. وبالمثل، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن الاقتراح كان أكثر توازنا وملاءمة في الهيكل العام للويبو وعكس دور الويبو في إطار منظومة الأمم المتحدة القائمة. وأبرز الوفد أيضا جانبا واحدا وذكر الاجتماع أنه كما واصل مناقشاته حول اعتماد هذه الآلية، ينبغي له أن يمتنع عن الحديث عن الجوانب المتعلقة بالميزانية بطريقة مباشرة، وأعرب عن اعتقاده بأن المناقشة ذات الصلة قد تمت بالفعل في لجنة البرنامج والميزانية وهي الجهة المختصة بمناقشة هذا الموضوع. وأعرب عن اعتقاده بأن المنتدى المناسب لمناقشة المسائل المتعلقة بالميزانية هي لجنة البرنامج والميزانية، وبالنسبة للجنة المعنية بالملكية الفكرية تحتاج الدول الأعضاء إلى النظر فيما إذا كان ذلك مجديا من حيث الآلية المقترحة وفقا للولاية الممنوحة من الجمعية العامة، حيث يمكن النظر في المساواة بين اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والهيئات الأخرى في الويبو.

280- أعرب وفد مصر عن شكره للأمانة على الوثيقة CDIP/4/11، وكذلك وفود كل من الجزائر والبرازيل وباكستان على الوثيقة CDIP/4/9 والمجموعة ب على الوثيقة CDIP/4/10. وكان الوفد لديه عدد من النقاط يريد أن يستعرضها. أولا، أشار إلى أن الجميع قد اتفقوا على ولاية اللجنة. واقترح الوفد النظر إلى أبعد من مجرد رأي قانوني، وهذا أمر مهم، فقد اعترف بها الجميع ونأمل أن يتم الالتزام بها. وكانت النقطة الأساسية ضمان نجاح جدول أعمال التنمية. وذكر الوفد أن جدول أعمال التنمية قائم وأن الاجتماع يحتاج إلى التأكد من تنفيذه بشكل سليم من أجل تحقيق مزيد من النجاحات للمنظمة. وقال الوفد إن الهدف يتم تحقيقه، ودعا الاجتماع للنظر في هذه العملية في ضوء ذلك. وأعرب عن اعتقاده بأن هناك عدم توازن في الطريقة التي يتناول بها الاجتماع الأمور حتى الآن، فقد كان يعتمد مشاريع دون النظر في كيفية تنفيذها أو النتائج التي ستحققها. وأيد الوفد تماما الاقتراح الذي تقدمت به الجزائر، والبرازيل، وباكستان، والهند من ناحية، كما أيد اقتراح المجموعة ب في جوهره، فقد ورد في الاقتراح المشترك. ولاحظ الوفد أن اقتراح المجموعة ب يمكن أن ينظر فيه، كما وصفه

وفد السنغال بالنيابة عن المجموعة الأفريقية التي تضم وفد مصر أيضا. وكانت المبادئ نزيهة فيما عدا مسألة تخصيص الموارد، التي كانت مفتوحة للتفسير، وكان الاجتماع قد سمع من الجزائر أن هناك ميزانية قدرها 2.2 مليون للمشاريع، لذلك فإن المنظمة لم تكن بالضبط تعاني من نقص في الأموال. واتفق الوفد تماما مع وفد جنوب أفريقيا عندما قال أن هذه المسألة تختص بها لجنة البرنامج والميزانية. واقترح الوفد النظر في الجزئية المتعلقة بإعداد تحديثات منتظمة من قبل المدير العام أو نائب المدير العام المسئول عن التنمية، أو الرئيس. وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك ورد في الفقرة 2 من الاقتراح المشترك. وذكر الوفد أن الويبو ينبغي أن تصدر تعليمات لهيئاتها المختصة للعمل على إدراج توصيات جدول أعمال التنمية والتي كانت مرتبطة أساسا بالنقطة 1. وأشار إلى أن الجمعية العامة قد طلب منها تحديد بند دائم بجدول الأعمال، وافترض أنها ستقوم من خلاله بإصدار هذه التعليمات. وأشار إلى أن الجمعية العامة ينبغي أن تصدر تعليمات إلى رؤساء الهيئات المعنية في الويبو لإدراج وصف لمساهمتها في الجمعية العامة في تقاريرها السنوية. ومرة أخرى أشار أن ذلك سيكون تحت البند الدائم من جدول الأعمال وذلك يعود بنا إلى الفقرة 1 من الاقتراح المشترك. وينبغي أن تطلب الجمعية العامة من المدير العام أو نائب المدير العام المسئول عن جدول أعمال التنمية تسليط الضوء على أهمية إدماج جدول أعمال التنمية في ملاحظاتهما الافتتاحية لهيئات الويبو وتقاريرهما السنوية عن أهمية تعميم جدول أعمال التنمية. وقال الوفد أنه يطلب من المدير العام بشكل أساسي تذكير الجمعية العامة ألا تنسى جدول أعمال التنمية. وأشار إلى أن الفقرات الأربع المقدمة في اقتراح المجموعة ب وردت في الفقرتين 1 و2 من الاقتراح المشترك وأن المبادئ التي تم الاتفاق عليها في تتاغم مع الاقتراح المشترك. ورأى الوفد أن اقتراح المجموعة ب أساسا ورد في الاقتراح المشترك. وأخيرا، ذكر الوفد أن المجموعة ب قد طلبت بالفعل لأكثر من مرة أن تقوم الدول الأعضاء بمناقشة اقتراحها التي قامت بإعداده، وهو يتألف أساسا من 4 نقاط. ثم يأتي بعد ذلك الدور على المجموعة ب للتعليق على القضايا الأخرى في الاقتراح المشترك، غير الفقرتين 1 و2. وفي هذا الصدد، شكر الوفد فرنسا وكندا للمشاركة في هذه المناقشة، وشجع المجموعة ب على مواصلة إعطاء المزيد من التعليقات على الاقتراح المشترك.

281- أعرب وفد شيلي عن امتنانه للاقتراح المقدم من الجزائر، والبرازيل، وباكستان، ونفس الأمر أيضا بالنسبة لاقتراح المجموعة ب خاصة فيما يتعلق بآلية التنسيق وطرق الرصد والتقييم وتقديم التقارير. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد الإكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأعرب عن اعتقاده بأن الاقتراح الذي تقدمت به الجزائر، والبرازيل، وباكستان، يوفر أساسا جيدا لبدء العمل على وضع آلية للتنسيق وأنه كافيا للنجاح في تحقيق هذا الغرض. ومع ذلك، اقترح الوفد أن هذا الاقتراح يمكن تعزيزه من أجل تحقيق توافق عام في الآراء، كما أشارت التصريحات السابقة. وبغية تحسين هذا الاقتراح، قال إن النقطة 5 ينبغي النظر فيها باهتمام خاص تلافيا لازدواجية العمل ووضع هيكل هرمي للجان. واتفق الوفد مع المجموعة ب على مبدأ المساواة بين لجان الويبو، كما أكدت على ذلك بعض التصريحات السابقة بشأن الاقتراح المشترك. وعلى الرغم من أن الوفد كان مدركا لولاية اللجنة بشأن تنسيق ورصد وإعداد تقارير عن وتقييم الفرص المتاحة، أعرب عن اعتقاده بأن الدول الأعضاء ينبغي أن تستكشف سبلا أخرى لامتثالها، والتي لا تنطوي على الموارد المالية والعملية، كما ذكر سابقا. وهذا هو السبب في طلب الوفد بأن تقوم اللجنة بدراسة وتقييم مختلف الخيارات أو البدائل لهذا الاقتراح الذي يشكل أساسا للعمل. وبالنسبة لنفس النقطة، اختلف الوفد بشأن جانب آخر للنقطة 5، وهو عقد جلستين خاصتين سنويا، فذلك ينطوي على تكاليف مالية والتي تشكل عبئا كبيرا على البلدان النامية، لا سيما في ظل خلفية البيئة الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت. وإذا نظرنا نظرة بسيطة في الغرفة في ذلك اليوم نجد أن عدد قليل جدا من البلدان كانوا حاضرين، مما يعني أن عبئا ماليا إضافيا على الدول الأعضاء لن يستخدم بالشكل المناسب، في حين أنه يمكن

استكشاف آليات أخرى داخل اللجان القائمة. وأخيرا بالنسبة للنقطة 8 من الاقتراح المشترك، وافق الوفد من حيث المبدأ على تقديم تقرير سنوي عن تنفيذ جدول أعمال التنمية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وحول هذه النقطة، أعرب الوفد عن تأييده التام لبيان أمريكا اللاتينية والكاريبي بأنه ينبغي أن يتم وضع التقرير تحت فصل خاص. وطلب الوفد أيضا توضيحا لنوع التقرير الذي سيتم وضعه وهل لابد وأن تعتمده اللجنة. وأخيرا، أشار الوفد إلى اهتمامه الكبير بالمفاوضات المحتملة، واحتفظ لنفسه بالحق في الإدلاء بتعليقات محددة أثناء المناقشات.

282- أعرب وفد اليابان عن تقديره للجهود التي بذلتها الجزائر، والبرازيل، وباكستان من أجل طرح وثيقة أمام اللجنة ويؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة ب. وإشارة إلى بياناته العامة في اليوم الأول، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه من المعقول جدا أن تقوم معظم الدول الأعضاء أولا بدراسة كيفية استخدام الهيكل والموارد الحالية على نحو فعال من أجل تحقيق المبادئ الواردة في جدول أعمال التنمية. وبالنسبة لاقتراح المجموعة ب، كما هو وارد في الوثيقة CDIP/4/10، فقد كان إلى حد كبير متماشيا مع هذا الرأي. ورحب الوفد بالتعليق على هذا الاقتراح. وأخيرا، أشار الوفد إلى أحد العناصر المذكورة تحديدا في اقتراح المجموعة ب بأن جميع لجان الويبو يجب أن يعاملوا على قدم المساواة وهذا ينبغي أن يكون مبدأ استرشاديا بالمنظمة.

283- أشار وفد روسيا، موجها الشكر لواضعي الاقتراحين، أن الوثائق قدمت للنظر فيها من أجل تحديد آلية للتنسيق وطرق للرصد والتقييم وإعداد التقارير. وكما لاحظ وفود أخرى فيما يتعلق بتقييم جدول أعمال للتنمية بالويبو، كانت جميع البيانات تتماشى مع ولاية اللجنة. ثم ركز على السؤال عن الكيفية التي سيتم بها التقييم والآليات المحددة التي لا بد من وضعها لهذا الغرض. وخلال إعداد مقترحات إجرائية، من الضروري تجنب الازدواجية والتداخل في الأنشطة بين مختلف الهيئات القائمة في الويبو بحيث يمكن أن يعاد النظر في هذه الأنشطة في سياق الهياكل القائمة. ولذا من الضروري استخدام الآلية القائمة للتنسيق والتقييم. وأعرب الوفد عن تأييده لكافة الجهود الرامية إلى تعزيز مثل هذه الأنشطة ضمن الهيئات القائمة حاليا وشدد على أنه من المهم أيضا تجنب فرض أعباء مالية إضافية كما أشار من قبل المتحدثون السابقون مرارا وتكرارا. ومن الضروري تحديد الكيفية التي سيتم بها تفعيل هذه الآليات والنظر في جميع الردود المثيرة للاهتمام على الأسئلة التي طرحتها المجموعة ب. واحتفظ الوفد بحقه في الإدلاء بمزيد من التعليقات بشأن جوانب محددة واردة في الاقتراحين أثناء استعراضهما ومناقشتهما في الأيام التالية، وأكد للرئيس أنه سيعمل على وجه التحديد لتحقيق تلك الغاية.

284- أعرب وفد البرتغال عن شكره للرئيس حيث إنه يخلق أجواء من التوازن والمرونة بالدورة. وأشار إلى الشعور بقدر من الارتياح تجاه البيانات التي أدلى بها الزملاء الكرام من السنغال وزيمبابوي، حيث أشارا إلى أرضية مشتركة بين الاقتراحين. وتقاسم وفد البرتغال الشعور نفسه، فعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات، كانت هناك أيضا قواسم مشتركة وتوافق عام للوصول إلى نوع من الاتفاق في اليوم التالي. وأعرب وفد البرتغال عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة ب ولمبادئ اقتراحه، وهي المرونة والكفاءة والفعالية والشفافية والواقعية، التي يجب احترامها. وأشار الوفد أيضا إلى أن المسائل المالية مهمة للغاية، ولكن من المهم أيضا أن تكون مرضية وبناءة في هذا الصدد.

285- أعرب وفد ألمانيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة ب، وأيد الملاحظات والأسئلة التي طرحت من قبل وفود كل من كندا وفرنسا والبرتغال. وبعد ذلك قدم تقييمه

الخاص للموقف، وذكر أنه يشعر بالامتنان لأن يكون من بين مقدمي الاقتراح الوارد في الوثيقة CDIP/4/9. وكما هو الحال بالنسبة لوفود الجزائر والبرازيل وباكستان الذين قدموا اقتراحا مشتركا، هناك جهد مشترك مماثل أدى إلى تقديم اقتراح من المجموعة ب، حيث عمل نحو36 دولة معا بصورة مكثفة على مدار أسبوعين، من يونيو/ حزيران الماضي، بتنسيق من الوفد الألماني. لذلك، كما هو الحال بالنسبة للاقتراحات الأخرى المطروحة على الطاولة، عكس اقتراح المجموعة ب مساهمة كبيرة مشتركة من العديد من الزملاء المختصين. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن شكره لزملائه المصريين الذين اعتنقوا بطريقة ودية اقتراح المجموعة ب. ولكن في الوقت الحاضر، فإن الاقتراح لا يزال قائما بذاته، وأنه كان يأمل في أن يتفق الاقتراحان على جوانب مشتركة في وقت قريب جدا سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. وعلى الرغم من أن الوفد بالفعل أعرب عن تأييده لتصريحات كل من كندا وفرنسا في هذا الصدد، فإنه يريد التركيز على الأقل على نقطتين إضافيتين. أولا: في الفقرة 4 من الوثيقة CDIP/4/9، قال الوفد إنه لا يفهم السبب في أن سياق التوصية 22 من جدول أعمال التنمية، والتي تتناول أنشطة وضع المعايير، يشير إلى التقارير، ونصوص التفاوض والدراسات والوثائق التي أعدتها الأمانة، وكلها لم تكن خاصة بوضع المعايير. ثانيا: الإشارة إلى تعليق فرنسا على الفقرة (6) بشأن مشاركة لجنة التدقيق. فقد طلبت فرنسا من الأمانة توضيح مسألة ما إذا كانت لجنة التدقيق في الواقع مكلفة بأداء المهمة المنصوص عليها. وفي رأي الوفد أن الأمر ليس كذلك، لأن الخبرة المطلوبة لدى أعضاء لجنة المراجعة تركز بشكل أساسي على الجوانب المالية والمتعلقة بالميزانية، والإدارة، على النحو المبين في شروط التأهيل التي تمت صيغتها لأعضاء هذه اللجنة. وفي الواقع، كانت لجنة التدقيق عاملة وبالفعل لم تلعب دورا في العملية التي يجري النظر فيها. وأخيرا، أعرب الوفد عن شكره للوفد البرازيلي على تأكيده بأن الهدف مما يسمى بـ "البلدان المتماثلة في الفكر" لم يكن لتغيير شكل المنظمة، وإنما يركز على أسسها، وكان ذلك بادرة ثقة مرحب بها.

286- أعرب وفد هولندا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة ب، وعلى الرغم من دعمه لاقتراحها، فإنه يتطلع إلى المشاركة في مزيد من المناقشات.

287- أعرب وفد جمهورية كوريا عن شكره لوفود الجزائر والبرازيل وباكستان، والمجموعة ب لتقديم الاقتراحات، وأشار إلى التصريحات التي أدلى بها عدد من الوفود بأن هناك بالفعل أرضية مشتركة، ولا يوجد اختلافات كبيرة بين الاقتراحين. ومن أجل تسهيل التوصل إلى حل وسط بين النصين، اقترح توضيح الأسباب الداعية إلى نظام تنسيق. ومن ناحية، ربما كان السبب الرئيسي تجنب عزل جدول أعمال التنمية واللجنة، والحاجة إلى تنسيق جميع أنشطة الويبو وفقا لجدول أعمال التنمية. ومن ناحية أخرى، ربما كان مصدر قلق آخر هو تفادي الازدواجية ورعاية اهتمامات أصحاب المصلحة الآخرين. وعلى الرغم من أن جدول أعمال التنمية بالفعل يعمل على تعميم أنشطة الويبو، فإن هناك العديد من أصحاب المصلحة الآخرين مثل المستخدمين، والمخترعين، والمتقدمين، الذين تبلغ مساهمتهم أكثر من 90 % من موارد الويبو، والذين لهم مصالح ومخاوف مشروعة. وبالأخذ في الاعتبار هذه المصالح المشروعة، يمكن للوفد رؤية سبب إقامة نظام للتنسيق. وهناك قسم لتنسيق جدول أعمال التنمية قائم بالفعل في الويبو، في حين أن اللجنة، المؤلفة من الدول الأعضاء، قد صممت لاستعراض نشاط الأمانة. وفي ضوء ذلك، سأل الوفد قائلا: كيف يمكن للجنة أخرى مراجعة، وتوجيه وتنسيق أنشطة المانحين. ويجب أن تقف جميع اللجان على قدم المساواة، كما يجب بالطبع تنسيق عملها. وإلى ذلك الحد، يبدوا النظام القائم بالفعل مناسبا. وقد أعطت الهيئة العليا ممثلة في الجمعية العامة للويبو التفويض لجميع اللجان القائمة وتسلمت تقاريرها. وإذا كان النظام فعلا مطبقا، لماذا يتم خلق آليات جديدة في إطار لجان الويبو الأخرى والجمعية العامة؟ وتعقيبا على اقتراح تقديم تقرير سنوي عن تنفيذ جدول أعمال التنمية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة،

رأى أنه ليس من المناسب اتخاذ قرار في هذا السياق. وإن هذه المسألة لا تختص الويبو بالبت فيها، بل يتم البت فيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي ستدرس ما إذا كانت ستقبل هذا التقرير كما هو موضح في الفقرة 8 أم لا.

288- أيد وفد موناكو البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة ب واقتراحه بشأن آلية للتنسيق، فضلا عن المبادئ الأساسية، ونهج محايد للموارد، والحاجة إلى ضمان أن تكون جميع لجان الويبو تقف بشكل صارم على قدم المساواة. كما أعرب عن تأييده الشامل للتعليقات والتحليلات التي أبداها وفود كل من فرنسا وكندا وألمانيا.

289- أيد وفد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة ب واقتراحه بشأن آلية للتنسيق. ورأى أنه من المهم أن نتذكر أن اللجنة نفسها أنشئت لمتابعة تنفيذ جدول الأعمال بما يتماشى مع ولايتها، وتتحمل الدول الأعضاء مسئولية ضمان ذلك. وتحتاج الدول الأعضاء إلى بناء هياكل الحكم وعدم تطبيق معادلة الهياكل المكررة، فلن يسفر ذلك سوى عن حالة ارتباك بيروقراطي دون أية نتائج ملموسة. ومن بين تلك الهياكل طرح تدريب تصحيحي خارجي مستقل والذي تم للمرة الأولى في عام 2008، لتقرير أداء البرنامج. وأعرب عن أمله في توسيع نطاق هذا التدريب، كما أنه يبدو أن هذا هو الحال. فيما يتعلق بالإشارات العديدة السابقة إلى المبدأ القائل بأن جميع لجان الويبو يجب أن تقف على قدم المساواة، أعرب عن أمله في أن المناقشات التعاونية التي دارت حول هذا الموضوع عكست هذا المفهوم، ليس فقط معنويا، ولكن على نحو عملي. كما دعا إلى الإجابة على الأسئلة التي أثارها وفدا كندا وفرنسا ردا على الاقتراح المشترك.

290- أعرب وفد أستراليا عن شكره للجزائر والبرازيل وباكستان وأيضا للمجموعة ب على الاقتراحين المثيرين للاهتمام اللذين تمت دراستهما بعناية كما أعرب عن تأييده الكامل لبيان وفدا سويسرا عن اقتراح المجموعة ب بشأن آلية التنسيق. ويعتقد أن هذا الاقتراح قدم عددا من المنافع لجميع الدول الأعضاء. وينص بوضوح على أن جدول أعمال التنمية هو جزء لا يتجزأ من عمل الويبو. واعترف البيان بأن جميع لجان الويبو كانت تقف على قدم المساواة وتقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة. والأهم من ذلك أن الاقتراح يسعى إلى الاستفادة من والتوافق مع ترتيبات التنسيق والحكم الحالي بالويبو. وهذا يعني أن الموارد الشحيحة للويبو يمكن استخدامها لتطوير وتنفيذ مشاريع التنمية. وأشار إلى أن هناك بعض القواسم المشتركة في كل من الاقتراحين، وبالتأكيد يوجد غرض مشترك. ومع ذلك، هناك بعض الاختلافات كذلك. وأشار إلى أن جلستي اللجنة الخاصتين على ما يبدو، على الأقل من الناحية السطحية، في حاجة إلى تمويل إضافي في الموارد. وأعرب الوفد عن اهتمامه بتوضيحات بشأن هذه المسألة من قبل المؤيدين والأمانة، وأعرب عن رغبته في أن يشارك بطريقة بناءة في المناقشة في الأيام التالية.

291- شكر وفد إندونيسيا الجزائر، والبرازيل، وباكستان، والهند، والمجموعة ب على الاقتراحين اللذين تم طرحهما، وأقر بأهمية التنسيق والرصد والتقييم وتقديم التقارير عن تنفيذ جدول أعمال التنمية، وهي في واقع الأمر المهمة التي أوكلت إلى اللجنة من قبل الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، رأى أن الاقتراح الذي تقدمت به الجزائر والبرازيل وباكستان، بدعم من الهند، قد شكل أساسا جيدا لتنفيذ الولاية المسندة إلى اللجنة من جانب الجمعية العامة وأعرب عن تأييده الكامل له لأنه يتضمن جميع العناصر اللازمة.

292- أعرب وفد زيمبابوي عن أسفه لتوقف المناقشات، وأيد اقتراح الجزائر والبرازيل وباكستان والهند. وفيما يتعلق بالأجهزة المعنية بتقديم التقارير، طلب الوفد توضيح حول ما إذا كانت هناك إشارة

إلى الجمعية العامة للويبو أو الأمم المتحدة. وتطرق الوفد أيضا لآليات التنسيق الداخلي والخارجي، وحقيقة أن مثل هذه الآليات قد تخلق لجان أعلى أو أدنى مستوى. وأعرب عن دهشته لأن هذه المسألة أثيرت في الواقع داخل منظومة الأمم المتحدة، وقد اعتبرت تلك الآليات ممارسة شائعة.

293- أعرب وفد الجزائر عن سروره لوجود أرضية مشتركة بين الاقتراحين. وفيما يتعلق بالفقرة 8 من الاقتراح المشترك من قبل الجزائر والبرازيل وباكستان، أشار إلى أن نصف المداخلات تقاربت مع الأفكار المطروحة في الاقتراح الذي قدمته المجموعة ب. وقال إن الاقتراح المشترك بدأ حيث توقفت المجموعة ب بإضافة عنصر مركزيا هو آلية للتقييم والمتابعة والتنسيق وهذه عملية لا بد وأن يقوم بتوجيهها الدول الأعضاء. هذه الحقيقة لم تنعكس بشكل واف في اقتراح المجموعة ب. كما أن هذا الجانب الرئيسي كان مفيدا لتجنب التداخل. ثم أوضح الوفد أن الهياكل القائمة، مثل مشروع الإدارة القائمة على النتائج، ولجنة التدقيق بالويبو، والأمانة، مسئولة بصفة جماعية عن الرصد الداخلي. وفي هذه النقطة، تناول المسألة التي طرحت من قبل فرنسا، وهي أنه في اقتراح المجموعة ب، اعتبر التنسيق ضرورية من أجل تفادي الازدواجية في الجهود، وأن تدابير التقييم والرصد سيتم تناولها من خلال مشروع الإدارة القائمة على النتائج. وتوضيحا لهذه النقطة بالذات، شدد على أن مشروع الإدارة القائمة على النتائج يجب أن يتعاطى مع توصيات محددة من جدول أعمال التنمية وهي التوصيات 33 و38 و41 في حين أن الآلية المقترحة من قبل ثلاثة وفود كانت أوسع بكثير من حيث النطاق، فقد غطت هيكل التوصيات بأكمله الوارد في جدول أعمال التنمية. لذا فإن مشروع الإدارة القائمة على النتائج من شأنه أن يؤدي إلى الرصد والتقييم، في حين أن الاقتراح المشترك أكثر شمولا، نظرا لأنه تطرق إلى التنسيق أيضا، كما أن شروط المرجعية للآليتين مختلفة. وقد اعتمدت الجمعية العامة شروط مرجعية المقترح المشترك في عام 2007. وأشار الوفد أيضا إلى المنتدى المفتوح العضوية الذي عقد في 13 و14 أكتوبر/تشرين الأول 2009، عندما أثار أحد الوفود مسألة أن الآلية المقترحة من قبل الجزائر والبرازيل وباكستان قد تؤدي إلى التداخل مع الهياكل القائمة، ولا سيما في إطار مسودة هذا المشروع. وذكر الوفد أنه أعرب عن تقديره لإجابة الأمانة في ذلك الوقت، وأن هناك آليات مستقلة، مماثلة لآلية التنسيق التي قدمتها الدول الأعضاء والتي يمكن أن تضمن نوعا من الحكم الذاتي. وكان ذلك عنصرا أساسيا لا بد من أخذه بعين الاعتبار. وقد أثار وفد فرنسا مسألة ازدواجية الجهود في الاقتراح الذي تقدمت به الجزائر والبرازيل وباكستان، والتي تم أخذها في الاعتبار وتجنبها، كما سبق توضيحه. وقد سأل وفد فرنسا أيضا عن النقطة 2 من الوثيقة CDIP/4/9، وهي تتعلق بإعداد جميع هيئات الويبو تقريرا منفصلا عن أنشطتها. وهذا العنصر يجب أن ينظر إليه من منظور تعميم أنشطة التنمية. وإذا كان القصد هو إدماج البعد الإنمائي في جميع أنشطة الويبو، فإن اللجنة سوف تضطر لإدماج تنفيذ جدول أعمال التنمية في جداول أعمال الهيئات المختلفة، وصياغة تقارير فعلية في هذا الصدد. ولذا ينبغي اعتبار النقطة 2 جزء من تعميم جهود التنمية. وقد أعرب أيضا وفد فرنسا عن قلقه فيما يتعلق بالنقطة 5، والتي في رأيه لم تضع اللجان على قدم المساواة. وهذا يتعلق بتمديد ولاية اللجنة لعقد جلسات خاصة لتنسيق ورصد وتقييم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في جميع مجالات عمل الويبو. وفي هذا الصدد، أعلن الوفد أن شروط المرجعية التي قدمتها الجمعية العامة للجنة كانت من أجل تنسيق ورصد وتقييم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وأيضا لتنسيق هذا العمل مع هيئات الويبو الأخرى. وكان الأساس القانوني لهذا الاقتراح الولاية التي وفرتها الجمعية العامة، ونتيجة لمبدأ احترام توازي الأشكال، كانت اللجان واقفة فعلا على قدم المساواة. وكان يمكن أن تقوم الجمعية العامة بتفويض اللجنة لتنفيذ آلية التنسيق هذه. وبشأن مسألة احتمالية مشاركة لجنة التدقيق بالويبو في مجال المراجعة والتقييم، أعلن الوفد أنه قد أشار إلى شروط مرجعية هذه اللجنة، على النحو المنصوص عليه في النقطة 41 من الوثيقة A/41/10 للجمعية العامة. وذكرت الوثيقة في الملحق II، الفقرة 2 أن لجنة التدقيق بالويبو في شروط مرجعيتها لديها سلطة اتخاذ "إجراءات إدارة التقييم المنتظم من أجل صيانة

وتفعيل ضوابط داخلية ملائمة وفعالة". وأشار الوفد إلى هذا البند أنه يوفر أساسا قانونيا لهذا الاقتراح، مضيفا إلى أن هذا الرأي قد حظي بتأييد أحد أعضاء لجنة التدقيق الذين تم الاتصال بهم في هذا الصدد. واختتم الوفد أن هذه المهام تقع ضمن صلاحيات لجنة التدقيق. وكذلك ذكر الحضور بأن لجنة التدقيق شاركت في عمل لجنة أخرى، وهي لجنة التنسيق، حيث كلفت بمهمة الإشراف على تنفيذ برنامج انتهاء الخدمة الطوعي. وإن الأساس القانوني للإجراءات التي تتخذها موجود. وبشأن البند 8 الذي ذكر: "تقديم تقرير سنوي حول تنفيذ جدول أعمال التنمية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة [...]"، وشرع الوفد في إثبات أن الأساس القانوني قائم أيضا. وهذا الأساس وضعه الاتفاق القائم بين الويبو والأمم المتحدة، المادة 6، التي تشير على وجه التحديد لهذا التقرير محل الدراسة: "[...] ثم ينبغي أن يتم تقديم تقرير سنوي عن أنشطتها إلى الأمم المتحدة". واقترح الوفد إدراج باب مستقل للتنمية في التقرير السنوي، لا سيما في ضوء انفتاح الويبو نحو تحديد مخاوف الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتنمية، كما هو مبين بواسطة مشاركة المنظمة في عقد عدد من المؤتمرات العالمية، على سبيل المثال مؤتمرات بشأن الملكية الفكرية والصحة، والملكية الفكرية والغذاء، والتزامها بتعميم الأنشطة في هذا الاتجاه. وبشأن مسألة التمويل وتأثيره على آلية التنسيق المقترحة، شدد الوفد على أن الاقتراح لا يدعو إلى تخصيص موارد مالية كبيرة، لأن الجلسات الخاصة التي ستعقد ستكون في الغالب امتدادا لمدة يوم أو يومين للجلسات العادية للجنة. وهذا لا يمثل نفقات مالية كبيرة، وخصوصا وأن الوفود سوف تكون بالفعل موجودة. وأكد أيضا على حقيقة أن مبلغ 2.2 مليون فرنك سويسري قد تم بالفعل تخصيصه من قبل لجنة البرنامج والميزانية لأنشطة اللجنة في المستقبل، وأنه يرى أن تنفيذ هذه الآلية جزء لا يتجزأ من هذه الأنشطة. وفي الواقع، ونظرا لأن اللجان تقف بالفعل على قدم المساواة، فقد شعر أن النقاش كله فيما يتعلق بموارد الميزانية يقع في إطار لجنة البرنامج والميزانية، وليست اللجنة هي المحفل المناسب لمناقشة هذه النقطة.

294- أعرب وفد اليونان عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى وفد سويسرا باسم المجموعة ب وأيد اقتراحه. كما أنه يؤيد التعليقات التي أدلى بها وفود ألمانيا وكندا وفرنسا وخاصة في الفقرتين 5 و8 من الاقتراح المشترك. وعلى الرغم من التفسيرات التي قدمها الوفد الجزائري، فلا تزال هناك أسئلة مطروحة بشأن الفقرة 5، التي تنص على أن ولاية اللجنة تتمثل في تنسيق ورصد وتقييم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، في جميع مجالات عمل الويبو بما في ذلك جميع جمعيات الويبو والهيئات الأخرى، وأيضا بشأن الفقرة 8، الأساس القانوني والقيمة المضافة لتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

295- أعرب الرئيس، في ظل إعطاءه ملخص للجلسة، عن ارتياحه للأجواء الهادئة التي سادت المناقشات، وخاصة بالنسبة للإشارات التي قدمتها عدة وفود بشأن القواسم المشتركة لهذين الاقتراحين، أو حتى نقطة التقاء بينهما كما في مثال البرتغال. وفي الواقع، أشار إلى أن هناك المزيد من نقاط الالتقاء عن نقاط الاختلاف، مما كان مطمئنا بالنسبة للدول الأعضاء. ثم اقترح على الأمانة الإجابة على الأسئلة التي طرحت في اليوم التالي. ويمكن أن يلي هذا الجزء جلسة غير رسمية بين المجموعتين بشأن أساس الاقتراحين لمناقشة القواسم المشتركة، فضلا عن نقاط الاختلاف، وذلك بهدف إعداد وثيقة تأخذ بعين الاعتبار هذين الاقتراحين. وسوف يبدأ الاجتماع بعد ذلك بجلسة رسمية حيث يتم إتاحة الفرصة للأمانة والوفود المتبقية الراغبة في أخذ الكلمة، وبعد ذلك يتم رفع الاجتماع لمناقشة المقترحين.

296- شكر وفد سويسرا الوفود الذين قدموا اقتراحات حول آلية التنسيق وقدموا معلومات وتوضيحات حول البند 6. ولاحظ الوفد أن المناقشات كانت غنية وقدمت فهما أفضل لهذين

الاقتراحين، كما حددت مجالات الاتفاق الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحراز تقدم في عمل اللجنة. ومتحدثا باسم المجموعة ب، ذكر الوفد أن اقتراح المجموعة بشأن آلية التنسيق أخذ في الاعتبار بشكل كامل شروط مرجعية هذه اللجنة. ومن منطلق الاتفاق مع بعض الوفود التي أخذت الكلمة في اليوم السابق عن هذا الموضوع، قال الوفد أن المجموعة ب تؤيد حقيقة أن جميع لجان الويبو متساوية وترفع تقاريرها مباشرة إلى الجمعية العامة. وهذا النهج سيكون في إطار قوانين الويبو، وسوف يتجنب الازدواجية وتكبد تكاليف إضافية. وأشار إلى أن اقتراح المجموعة ب قائم على أساس المناقشات والاقتراحات التي وزعتها بلدان أخرى في الدورة الثالثة للجنة بغية تحديد الثغرات القائمة وبحيث تستطيع اللجنة الوفاء بولايتها على أكمل وجه، من خلال رصد وتقييم ومناقشة تنفيذ جميع التوصيات، والتنسيق مع الهيئات المختصة في الويبو في هذا الصدد. وقال الوفد أن ينبغي أن ينظر إلى الاقتراح باعتباره استجابة كاملة وشاملة للمخاوف التي أعربت عنها مختلف الوفود في الدورة الثالثة للجنة وأثناء المناقشات الجارية. واستجابة للمخاوف التي أعرب عنها وفد مصر من أنه ينبغي على المدير العام ونائب المدير العام تقديم بيانات أولية إلى هيئات الويبو بشأن تنفيذ وتعميم توصيات جدول أعمال التنمية، وقال الوفد إن اقتراح المجموعة ب هو وجود نظام فعال يأخذ في الاعتبار بشكل تام التكامل بين رصد وتقييم ومتابعة جدول أعمال التنمية، وكذلك تقديم تقارير عن عملية التنفيذ، وتجنب التداخل. وأشار الوفد أيضا إلى أن هذا الاقتراح قدم إطارا مؤسسيا مكن اللجنة من تقديم تقارير مفصلة عن عملية التنفيذ، مما سمح بإدخال تحسينات ومساهمات على العملية. وسوف يتم دعم وتعزيز التقييم مع تنفيذ وإنجاز المشروع CDIP/4/8 بشأن الإدارة القائمة على النتائج. وفي إشارة إلى تقرير عن أعمال المراقبة والتدقيق التي أنجزها مؤخرا قسم المراقبة والتدقيق الداخلي بالويبو، قال الوفد لقد كان فهم المجموعة ب أن المشاريع وتعزيز الهياكل في المنظمة يجب أن تؤتي ثمارها حتى تحصل اللجنة على المعلومات والأدوات اللازمة لتقييم تنفيذها. وأضاف الوفد أن الاستفادة التامة من الهياكل القائمة بدلا من محاولة إقامة هياكل جديدة أمر عملي للغاية. وأضاف أن الموارد يمكن أن تستخدم بعد ذلك لتنفيذ الأنشطة الفنية مثل الاستثمار في رصد أنشطة أخرى لتجنب الازدواجية. وأضاف قائلا إن الهدف من التقييم يمكن توضيحه في وثيقة لشرح ولاية اللجنة بشأن التنفيذ والتقييم والبعد التنسيقي للجنة مع الهيئات الدائمة الأخرى، من أجل إعطاء ولايات محددة لتلك الهيئات بما يتوافق مع الاحتياجات الخاصة التي وضعتها الجمعية العامة والإجراءات التي وضعتها المنظمة. ويمكن إضافة جوانب التنمية مباشرة إلى مختلف لجان الويبو كما كان الحال في الآونة الأخيرة مع اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ حيث تمت دراسة التوصية 45 من جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بعقد جلسة خاصة للجنة المقترحة في CDIP/4/9، ذكر الوفد أنه في تلك المرحلة لا يرى حاجة لعقد جلسة خاصة بتكلفة إضافية، ونظرا لأن الولاية الأولى للجنة كانت القيام بأعمال التقييم، كانت الاجتماعات تسير على ما يرام في ظل ما يكفي من الوقت لمعالجة جميع القضايا التي تقع داخل إطار الجلسات. وذكر أنه خلال المناقشات المتعلقة بالميزانية، بعض الاعتمادات لم تخصص لجدول أعمال التنمية للويبو ولكن فيما يتعلق بآليات استخدامها، حددت المجموعة ب بوضوح عن تفضيلها الاعتمادات التي سيتم استخدامها في الأنشطة الفنية. وفي إشارة إلى دور لجنة التدقيق، الذي أثير في اليوم السابق من قبل وفود مختلفة، فإنه قال إن المجموعة ب لا ترى صلة بين دور هذه اللجنة وجدول أعمال التنمية. ولذلك، أكد الوفد على الحاجة إلى إعادة النظر في المسائل الفنية وتحديد ما إذا كانت هناك حجة لتبرير تقديم مسألة فنية إلى لجنة التدقيق. وفيما يتعلق بمسألة التسلسل الهرمي لمختلف اللجان التي تم إنشاؤها في إطار الاقتراح المعروض على الدورة الرابعة للجنة، قال الوفد كانت هناك حاجة لمزيد من المناقشات لتوضيح المسألة وتجنب سوء الفهم حول هذه القضية. وذكر الوفد أيضا أنه فيما يتعلق بتدخل من متخصصين خارجيين، تساءلت المجموعة ب عما إذا كان الوقت مناسبا، وإذا كانت اللجنة هي المكان المناسب للنظر في هذا الأمر. وقال إن المجموعة ستنظر في إقامة الهيكل أولا قبل النظر في إنشاء هيئة

أخرى. وبالنسبة للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ذكر الوفد أن المجموعة ب أحاطت علما بالاتفاق المبرم بين الويبو والأمم المتحدة مشيرة إلى أن التقرير ينبغي أن يضم جميع أنشطة الويبو، بما في ذلك جدول أعمال التنمية، والذي ينبغي أن يتم تنفيذه بطريقة شاملة وفقا للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن تتماشى مع الممارسات الشائعة في المنظمات الأخرى.

297- وافق وفد السنغال على الاقتراح المقدم من زيمبابوي في اليوم السابق، والذي يعتبره حلا ممتازا للتوصل إلى توافق في الآراء أوحل وسط. وفيما يتعلق بالقضايا التي يجري مناقشتها وهي مشاركة لجنة التدقيق وتدخل مجموعة من الخبراء المشهورين، فإن الوفد كان من رأيه أنه إذا تم التوصل إلى تفاهم، يمكن العثور علي آلية أيضا. وفي إشارة إلى مشروع الإدارة القائمة على النتائج، شدد على الحاجة لاتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لعدم التركيز على التنسيق فحسب ولكن أيضا على التقييم والرصد وتقديم التقارير حيث إنها في غاية الأهمية فيما يتعلق بالمقترحات التي يجري دراستها. وأشار إلى أن الاقتراح يضم عناصر كتلك التي قدمها اقتراح الجزائر والبرازيل وباكستان، وأدرك أن هناك عناصر وأقسام مشتركة مع اقتراح المجموعة ب. وصرح الوفد أنه يرى أنه ينبغي عقد جلسة خاصة لمناقشة الاقتراحين.

298- أشار الرئيس إلى المدخلات المفيدة التي طرحها وفد السنغال. وأضاف أنه كما تم توضيحه في اليوم السابق، فإن مؤلفي الوثائق لديهم بعض وجهات النظر المتقاربة، وبعض القواسم المشتركة فيما يتعلق بالآلية، ولكن هناك بعض نقاط الاختلاف المختصرة في ثلاث نقاط. وبناء على البيان الذي أدلى به وفد السنغال بشأن إمكانية النظر في الخبرات المكتسبة لدى هيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الآليات، أراد الرئيس أن يعرف إذا كان اقتراح الوفد المضي قدما وفق هذه الخبرات.

299- أجاب وفد السنغال بأن الاقتراح الذي تم طرحه لم يكن عفويا بل كان عناصر مدرجة على أساس ممارسات طبقت في منظومة الأمم المتحدة حيث كان تدخل خبراء معروفين ممارسة شائعة.

300- نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، قال وفد صربيا إن موقفهم بشأن آلية تنسيق ورصد وتقييم وتقديم تقارير عن تنفيذ جدول أعمال التنمية ذكر في البيان الافتتاحي، مضيفا إن المجموعة أعربت عن تأييدها لموقف المجموعة ب. وذكر الوفد أيضا أن المجموعة تعتقد أنه من الأهمية بمكان الالتزام بولاية هذه اللجنة وتجنب الازدواجية في العمل وتكبد تكاليف مالية إضافية. كما وافقت المجموعة على اقتراح تقديم تقارير مرحلية إلى الجمعية العامة للويبو بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية على أساس منتظم. وبشأن لجنة التدقيق، أعرب الوفد عن اتفاقه مع البيان الذي أدلى به وفد ألمانيا بأن المهمة تتجاوز ولاية هذه اللجنة. وشدد الوفد على أن لجنة التدقيق تعمل على أساس طوعي، وأنها بالفعل مثقلة بالعمل لذلك ينبغي ألا يتم وضع مزيد من أعباء العمل على عاتقها مثل هذه القضية الكبيرة المتمثلة في آلية التنسيق. وأخيرا قال الوفد إنه لا يرى أي معنى في تقديم تقارير عن تنفيذ جدول أعمال التنمية الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على أساس سنوي منتظم.

301- ذكر وفد إسبانيا أنه يؤيد أيضا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة ب. وأعرب عن رغبته في التعليق على نقاط الاتفاق والاختلاف في الاقتراحين، لا سيما بشأن القضايا المتعلقة بالجلسات الخاصة ومشاركة خبراء مرموقين، على النحو الذي طرحه وفد السنغال. ورأى أن المسألة الأساسية هي معرفة ما إذا كانت الوثيقة المشتركة التي تقدمت بها الجزائر والبرازيل وباكستان، وبدعم من الهند، تتوافق مع المعايير الواردة في المعاهدات الدولية في الويبو، فضلا عن القواعد المعمول بها. ورأى الوفد أنه ينبغي مناقشة الاقتراح المشترك نظرا لأن هناك احتمالية كبير للتوصل إلى اتفاق بدلا

من الإشارة إلى الجلسات الخاصة. وأشار الوفد إلى أن اللجنة الوحيدة المشار إليها صراحة في اتفاقية الويبو وفي قواعد الإجراءات العامة للويبو كانت لجنة التنسيق، ومهامها مبينة في المادة 8 من اتفاقية الويبو. ووفقا للوفد، لا يوجد مبرر قانوني لتسلسل الهرمي للجنة أو أي لجان أخرى بما يتجاوز ما هو المنصوص عليها في الاتفاقية. متفقا مع وفد السنغال، قال الوفد إن هناك الممارسات والمعايير الدولية وكذلك القواعد واللوائح المعمول بها داخل المنظمة والتي ينبغي للجنة أن تعمل بموجبها. وفيما يتعلق بتدخل خبراء معروفين، قال الوفد إنه ضد هذه الفكرة لأنه شعر أن هناك خبراء في الويبو يمكنهم التعامل مع هذه القضايا.

302- أشار وفد الجزائر إلى المناقشات المطولة التي تمت في اليوم السابق، وناشد الرئيس بعقد مشاورات غير رسمية في أقرب وقت ممكن.

303- شكر الرئيس وفد الجزائر على مداخلته، وطلب من الأمانة الرد على عدد من الأسئلة التي طرحت في الجلسة السابقة قبل تحديد كيفية المضي قدما.

304- أشارت الأمانة إلى القضية المتعلقة بولاية لجنة التدقيق، كما ورد في الاقتراح المقدم من الجزائر والبرازيل وباكستان، وأشارت إلى أنه هل من الممكن أن نطلب من اللجنة تقييم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية أم لا، فذلك ليس قائما على اعتبارات قانونية محضة. ولاحظت الأمانة أن النظر في شروط المرجعية الحالية للجنة التدقيق التي اعتمدتها الدول الأعضاء كانت تتعلق أساسا بدور التشاور والإشراف في المراقبة الداخلية وفي المسائل المالية. ولذلك، فإن تقييم تنفيذ جدول أعمال التنمية لم يكن جزءا واضحا من شروط المرجعية لتلك اللجنة. ومع ذلك، أضافت الأمانة أن مثل هذه الولاية لا يمكن استبعادها، لأنه لا يوجد عائق قانوني صحيح، وذلك في حالة ما إذا كانت الدول الأعضاء سوف تتخذ قرار من هذا القبيل لإدراج وظيفة جديدة في شروط مرجعية اللجنة.

305- ذكر وفد فرنسا الأمانة بسؤاله السابق المتعلق بالفقرة 8 من الاقتراح المقدم من الجزائر والبرازيل وباكستان، والمادة 6 من الاتفاقية بين الأمم المتحدة والويبو، ويريد أن يعرف إذا كان هناك تقرير وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 6 من الاتفاقية. وتعليقا على لجنة التدقيق، أعرب الوفد عن اتفاقه مع الرأي الذي عبرت عنه الأمانة. ومع ذلك، فإنه ذكر الاجتماع بأنه من المقرر أن يجتمع فريق عمل بشأن لجنة التدقيق لمناقشة عضويتها وشروط مرجعيتها، حتى في تلك المرحلة، ومن الصعب تغيير شروط مرجعية لجنة التدقيق من دون السماح لفريق العمل للالتقاء والتوصل إلى استنتاجات بشأن هذا الموضوع.

306- ردا على وفد فرنسا، قالت الأمانة إنه لم تكن هناك تقارير كما هو موضح في الاقتراح المشترك ولم يتم تقديم أي تقرير من هذا القبيل للأمم المتحدة من قبل.

307- أعرب وفد مصر عن تقديره للرأي القانوني للأمانة بشأن قضية لجنة التدقيق. وحول قضية تقديم التقارير، أعرب عن اعتقاده بأن الرأي غير صحيح، لأن السؤال المطروح هو هل هناك شرط قانوني. وقال الوفد أنه في المادة 6 من الاتفاقية المبرمة بين الويبو والأمم المتحدة يوجد الشرط القانوني بالفعل، مضيفا أنه لم يتم ملاحظة أن هذا أمر آخر فمن الناحية القانونية فإن المادة 6 من الاتفاقية بين الويبو والأمم المتحدة طلبت من الويبو أن تقدم تقريرا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأعرب الوفد بالتالي عن رغبته في توضيح هذه المسألة.

308- واستجابة لوفد مصر، قال الرئيس إنه يعتقد أن الإجابة كانت واضحة، ولاحظ أن النص موجود، ولكن وفقا للأمانة لم يتم تقديم تقرير على هذا النحو. ولاحظ الرئيس ورحب بحقيقة أن المجموعتين قد حاولا فهم موقف الأخرى. وأشار إلى أن كلا المجموعتين اتفقا على أن هناك نقطتين أو ثلاثة محل اختلاف ولكن يعتقد أن المناقشات على أساس النقاط التي حددها وفد السنغال قد تؤدي في النهاية إلى اتفاق من شأنه أن يكون مرضيا للجميع. ثم اقترح الرئيس عقد اجتماع غير رسمي لواضعي هاتين الوثيقتين لمناقشة وإصدار وثيقة واحدة يتم من خلالها التوصل إلى توافق في الآراء. وطلب من جميع الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة في هذه المناقشة الانضمام إلى المجموعة مذكرا بأن أي قرار تتخذه اللجنة يجب أن يكون وفقا لولايتها.

309- أعرب وفد الجزائر عن اتفاقه مع اقتراح الرئيس بشأن عقد اجتماع غير رسمي، وطلب أن ينعقد الاجتماع في ظل رئاسة الرئيس.

310- وافق الرئيس على ترؤس المشاورات آملا في تحقيق نتائج ناجحة.

311- في ظل استئناف الجلسة في اليوم التالي، قدم الرئيس تقريرا عن عملية المشاورات غير الرسمية، والتي كانت مثمرة على الرغم من عدم التوصل إلى أي اتفاق بعد. وأضاف أنه سيستمر إجراء مزيد من المشاورات مع ممثلي مختلف المجموعات لمناقشة آليات التنسيق في المساء. وبالنسبة لجلسة بعد الظهر، قال الرئيس إنه تم الاتفاق على مراجعة البند 4: "التقدم المحرز بشأن التوصيات قيد التنفيذ" التي تتضمن ثلاث وثائق، هم CDIP/3/5 CDIP/3/INF/2 وCDIP/4/2. وقبل البدء في هذا البند، استفسر الرئيس عما إذا كانت الدول الأعضاء لديها أي اعتراض على النظر في الوثيقة CDIP/4/12، والتي وضعتها جمهورية كوريا واليابان وإعطاء زملائهم من جمهورية كوريا واليابان الفرصة للتحدث.

312- فيما يتعلق بمشاورات المساء، طلب وفد سويسرا تغييرا في وقت اجتماع المجموعة ب، ليكون في تمام الساعة 6.30 مساءا حيث أنه تفهم أن الأفراد يرغبون في الرحيل مبكرا.

313- استجابة لهذا الطلب، أشار الرئيس إلى أن الاجتماع سوف يبدأ في الساعة 6.45 مساءا. ثم طلب من اللجنة النظر في الوثيقة CDIP/4/12.

314- أثناء تقديم الوثيقة CDIP/4/12، قال وفد كوريا الجنوبية إن الاقتراحين قد تم توضيحهما أمام اللجنة وفي المنتدى مفتوح العضوية الذي نظمته الويبو. وغطى الاقتراح الأول في الصفحة 2 برنامج مساعدة المزارعين والمنتجين في البلدان الأقل نموا لشراء ماركات لمنتجاتها. وأوضح الوفد قائلا إن هناك العديد من المنتجات ذات النوعية الجيدة في البلدان الأقل نموا. وإذا تم دعم البلدان الأقل نموا للحصول على علامات تجارية لهذه المنتجات فهذا من شأنه أن يعزز قدرتها على التفاوض في السوق الدولية، مما يتيح لها استخدام الملكية الفكرية لماركاتها. وركز الاقتراح الثاني في الصفحة 3 على استعمال معلومات البراءات في نقل التكنولوجيا الملائمة. وأوضح الوفد أنه لم يكن يقصد التكنولوجيا العالية ولكن التكنولوجيا المتاحة بسهولة، مع الاستفادة من المنتجات والموارد المحلية وكل نوع من التكنولوجيا في الحياة اليومية للأفراد في البلدان الأقل نموا. وإن الوثيقة التي أعدتها الأمانة، وفقا لتعليمات الرئيس خلال الجلسة الماضية، تهدف إلى استكشاف إمكانيات كيفية تنفيذ هذين الاقتراحين. واقترحت الوثيقتان اعتماد الاقتراح الأول، وقدمت ميزانية لتنفيذه. وفيما يتعلق بالاقتراح الثاني بشأن التكنولوجيا المناسبة، اقترحت وثيقة الأمانة دمجه في مشروع وصف أوضاع البراءات. كما تضمن الاقتراحان خطة لتسليم المنتج مباشرة للبلدان الأقل نموا. وأشار إلى أن عملية التسليم تطلبت بعض

الزملاء والخبراء من خارج نطاق الملكية الفكرية. ونظرا لأن الأمانة لديها بعض المشاكل مع هذا الأمر، تم الاقتراح بأن تقوم الوفود والأمانة باستكشاف إمكانية التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية بشأن كيفية تنفيذ أجزاء من المقترحين مباشرة. ونظرا لأنه لا يزال هناك بعض الوقت حتى التسليم مباشرة، يمكن أن تتعهد الويبو بالقيام ببعض المشاريع التجريبية في بعض البلدان الأقل نموا لتحديد التكنولوجيا المناسبة، والمنتجات التي سيتم منحها ماركات، في ظل استكشاف سبل لتنسيق المشاريع مع الوكالات الأخرى من أجل التسليم المباشر.

315- دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم معلومات عن القرار الذي اتخذ في المرة الأخيرة بشأن الوثيقتين. وهو يريد أيضا توضيحات بشأن ما إذا كان ينبغي للجنة أن تحيط علما بدعم هذه الوثيقة أو الموافقة على المشاريع الكورية.

316- أشارت الأمانة في الدورة الثالثة للجنة أن وفد اليابان ووفد جمهورية كوريا قدما مقترحات لتنفيذ بعض توصيات جدول أعمال التنمية الواردة في الوثيقين CDIP/3/7، وCDIP/3/8. ونظرا لضيق الوقت، فإن اللجنة لم تتمكن من النظر في الوثائق وقرر الرئيس أن تتم مناقشتها في الدورة الرابعة للجنة. في غضون ذلك، استعرضت الأمانة المقترحات لترى كيف يمكن أن تدرجها في العمل الحالي للمنظمة، أوفي أي من المشاريع الجارية لجدول أعمال التنمية. وعرض وفد جمهورية كوريا مشروع التكنولوجيا الملائمة وآخر عن التجارة العادلة. وكما هو مذكور في وثيقة كلا المشروعين، لن تتمكن الأمانة سوى من القيام بأجزاء معينة من هذه المقترحات. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المقترحات تتجاوز نطاق الملكية الفكرية، وأن الويبو سوف تحتاج إلى شراكة مع سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وربما أيضا مع الدول الأعضاء في تنفيذ أجزاء من المشاريع.

317- أعرب وفد السلفادور عن شكره لوفد جمهورية كوريا على هذه الوثيقة والاقتراح الوارد فيها، وقال إنه يود أن يرى الاقتراحات التي وافقت عليها اللجنة، وخصوصا المتعلقة بالاستفادة من معلومات البراءات ونقل التكنولوجيا المناسبة. وذكر الوفد أيضا أنه سيعقد مباحثات ثنائية مع وفد جمهورية كوريا عن مضمون الاقتراح الذي اعتبروه مفيدا للغاية.

318- أعرب وفد تايلند أيضا عن تقديره للمقترحات المقدمة من اليابان وجمهورية كوريا، وقال إنه يود أن يرها مدرجة في أنشطة الويبو. وأكد الوفد على أن التنمية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كان المستفيد مشارك ويقود هذه العملية. وفيما يتعلق باقتراح اليابان، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه الرابط بين الملكية الفكرية والأعمال التجارية ونقل قلقهم من أن المشروع لم يأخذ في الاعتبار جميع أنواع حقوق الملكية الفكرية، وهى العلامات التجارية وحقوق المؤلف وبراءات الاختراع، وينبغي أن يشمل أيضا الأنواع الأخرى للملكية الفكرية مثل المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والتي يمكن أن تسهم في نجاح هذا الاقتراح. وبالنسبة لاقتراح كوريا، قال الوفد إن برنامج مساعدة المزارعين ينبغي أن يكون متاحا أيضا لبعض البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تصدر المنتجات الغذائية، نظرا لأهمية حماية العلامات التجارية في البلدان المستوردة. وطلب الوفد أيضا النظر في حقوق الملكية الفكرية الأخرى ذات الصلة بالماركات مثل البيانات الجغرافية بالنسبة للمزارعين والمنتجين. وفيما يتعلق بالتنفيذ، ينبغي أن تشمل البلدان الرائدة في المرحلة 2 من البرنامج المزيد من البلدان المتقدمة. وبشأن الاقتراح الخاص بالمعلومات المتعلقة بالبراءات، وافق الوفد على أن هناك تداخلا مع الاقتراح CDIP/4/6. كما أشار إلى أن المدير العام قد ذكر أن وصف أوضاع البراءات واسع وربما يكون معقد لذلك فإن عرض كوريا للمساعدة سيكون موضع ترحيب. وأوصى الوفد الكوري بالتنسيق والعمل مع موظفي الويبو حتى يتسنى الاستفادة من خبراتهم على أفضل وجه

لصالح الدول الأعضاء. وأخيرا، وفيما يتعلق بالخبير الخارجي غير المتخصص في الملكية الفكرية، وافق الوفد على أنه نظرا لأن الويبو لا تتعامل إلا مع الملكية الفكرية، ومساعدة المؤسسات على اعتماد الملكية الفكرية مما تتطلب خدمات من خبراء في تخصصات أخرى، فإنه يشجع موظفي الويبو على إدراج تلك الجوانب في برامجها.

319- أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره لوفدي اليابان وكوريا على مقترحاتهما. وفيما يتعلق باقتراح اليابان، أعرب عن اعتقاده بأن هذا الاقتراح يمكن أن يكون أداة مفيدة لتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالربط الناجح في مجال الملكية الفكرية والأنشطة التجارية وخاصة في البلدان النامية. ومع ذلك، وقبل تقديم الدعم الكامل لهذا الاقتراح، طلب الوفد مزيدا من التوضيح بشأن تفاصيل هذا الاقتراح من حيث التكلفة والموارد المطلوبة والأهم من ذلك ما إذا كان هناك اهتمام كاف من المستخدمين المحتملين في خلق والحفاظ على واستخدام قاعدة البيانات هذه. وطلب الوفد أيضا توضيحا للمعايير التي ستستخدم لإدراج دراسات الحالة في قاعدة البيانات. وأعرب عن اعتقاده بأنه لا ينبغي أن تدرج سوى الدراسات التي تحقق أهداف الاقتراح. وبشأن اقتراح العلامات التجارية عموما، أعرب عن اعتقاده بأن الاقتراح الذي قدمته كوريا مفيدا ويمكن أن يساعد المزارعين والمنتجين المحليين في الحصول على حماية الملكية الفكرية لمنتجاتهم. ومع ذلك، فإنه لم يتضح بعد كيف سيتم تنفيذ المشروع. وعلى وجه التحديد، فإن الاقتراح اقترح اختيار المناطق والمنتجات وأن يتم دعم هذه المنتجات في تطوير استراتيجيات الماركات والملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة معايير اختيار المناطق والمنتجات التي سيتم استهدافها. أشار الوفد أيضا إلى أنه كان من المفهوم أن كوريا قد اقترحت مشروعا مماثلا في إطار مجموعة عمل الملكية الفكرية بمنظمة التعاون الآسيوي الباسيفيكي (الابيك) من منطلق مساعدة المزارعين والمنتجين في تطوير استراتيجيات للملكية الفكرية والماركات لمنتجاتها. لذلك، يريد الوفد أن يعرف كيف تباين اقتراح كوريا عما هو قائم في ابيك وهل سيستكمل المشروع بالفعل ما اقترحته كوريا في الابيك. وتساءل هل سيكون تكرارا للجهود إذا كان لدينا مقترحات متنافسة. لذلك، ذكر أنه قبل تقديم الدعم الكامل لهذا الاقتراح الحالي، فأنه يود الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن التنفيذ العام للمشروع. وبالنسبة إلى الاقتراح الذي قدمته كوريا بشأن استخدام معلومات البراءات في نقل التكنولوجيا المناسبة، أعرب عن تأييده للمرحلة الأولى من المشروع المقترح بشأن تحديد وتطوير نطاق البراءات للتكنولوجيا الملائمة في البلدان النامية والأقل نموا بهدف محاكاة الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المختارة. ومع ذلك، وبالنظر إلى التداخل الكبير بين هذا الاقتراح والمشروع الخاص باستحداث أدوات للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات والواردة في الوثيقتين CDIP/3/4 الملحق 4 وCDIP/4/6، أعرب عن اعتقاده أنه سيكون من العملي دمج المرحلة الأولى من اقتراح جمهورية كوريا في المشروع المواضيعي على الأقل إلى مدى التداخل. بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن المرحلة 2 من الاقتراح المقدم من جمهورية كوريا تشمل المساعدة التقنية المباشرة في تنفيذ التكنولوجيا الملائمة ولكن الوفد يعتقد أن الدول الأعضاء، والحكومات ينبغي أن تشارك بنشاط في مرحلة التنفيذ، وأنه ينبغي ألا يكون من الضروري بالنسبة للجنة تشكيل فريق مشاورات لتنفيذ التكنولوجيا للقيام بذلك العمل. وعلاوة على ذلك، رأى أنه من المهم أن تستفيد اللجنة من مواردها لتحقيق أقصى فائدة، وبالتالي ينبغي تجنب ازدواجية الجهود. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن منظمة الصحة العالمية قد وضعت استراتيجية عالمية وخطة عمل فيما يتعلق بالابتكار والملكية الفكرية والصحة العامة التي تشمل المساعدة التقنية فيما يتعلق بالصحة وكانت هناك محادثات جارية بشأن البيئة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك المساعدة التقنية. وعلاوة على ذلك، طلب الوفد إيضاحات حول تكلفة المشروع والموارد المطلوبة.

320- شكر وفد الجزائر اليابان وجمهورية كوريا على مقترحاتهما. وفيما يتعلق بالاقتراح الذي تقدمت به جمهورية كوريا، فكانت لديه رغبة في أن يدرج في المشروع تقديم المساعدة للبلدان النامية، ولا سيما بالنسبة للمنتجات الزراعية، فضلا عن تقديم المساعدة إلى السلطات المحلية في البلدان النامية من حيث دعم تنظيم صغار المنتجين والمزارعين ليكونوا في شكل تعاونيات.

321- أشار الرئيس إلى أنه لم تكن هناك اعتراضات على تنفيذ المقترحات وإنما كانت هناك أسئلة ومخاوف مما تتطلب مزيدا من التفاصيل والمعلومات حول مختلف القضايا، مثل التكلفة، واختيار المناطق والمنتج، وقضايا التداخل، والدعوة إلى الإدراج بالوثيقة CDIP/4/6. ودعا الرئيس اليابان إلى تقديم اقتراحها، إذا رغبت في ذلك.

322- قال وفد اليابان إن الاقتراح الذي قدمه الوفد في الدورة السابقة كان بشأن إنشاء تبادل لخبرات الويبو بشأن استغلال الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية، والذي كان قد أطلق عليه مؤقتا اسم قاعدة بيانات السرعة الملكية الفكرية. ونظرا لأن الوفد قد أوضح الورقة بالتفصيل في الدورة السابقة في إبريل، فلن أخوض في التفاصيل في تلك الدورة لكن قاعدة البيانات المقترحة من شأنها أن تحسن كثيرا من إمكانية الوصول إلى حالات ناجحة في الربط بين الملكية الفكرية والأعمال التجارية. وفي تصميم قاعدة البيانات، كان هناك اهتمام بنظام تطبيقات متعدد الأوجه، كما أن المحتويات سيتم إثرائها من خلال الحالات المعروضة أو المقدمة في المناسبات الملائمة، بما فيها الحلقات النقاشية وورش العمل الدولية والإقليمية التي قامت الويبو بتنظيمها. وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة لإعداد الوثيقة CDIP/4/12 كما أعرب عن سروره لمعرفة إذ كان الاقتراح يتماشى مع الأنشطة التي يجري القيام بها في الويبو. ورحب الوفد بممارسة قسم الاتصالات، والذي كان قد انخرط من منظور التوعية، مضيفا أن الفكرة كانت للاستفادة من الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن، وجعل قاعدة البيانات أكثر سهولة في الاستخدام. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن خطة التنمية الحالية في قسم الاتصالات تتماشى في الواقع مع الاقتراح وشكر وفدي تايلند والولايات المتحدة الأمريكية لإبداء تعليقاتهما. وردا على تعليقات تايلند على نوع فئات الملكية الفكرية في قاعدة البيانات، قال الوفد إن الأمثلة أو الطرق الواردة في ورقتهما كانت لأغراض التوضيح وغير شاملة. كما أعرب عن اعتقاده أن تلك الفئات يمكن توسيعها لرعاية مصالح الأطراف المعنية والدول الأعضاء. وبالنسبة للتعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مسألة التكلفة، قال الوفد إن الموارد الأساسية موجودة بالفعل في المواقع الالكتروني للويبو. وإن تكلفة التنمية ستكون ضئيلة نظرا لأن بناء قاعدة البيانات لن يتطلب مواردا. وبشأن إثراء محتوى قاعدة البيانات، كرر الوفد بيانه السابق بأنه يمكن إثراء المحتوى عن طريق إدخال الحالات التي عرضت في مناسبات مختلفة، مثل حلقات النقاش وورش العمل الدولية، الخ. وفي هذا الصدد، إذا تمت الموافقة على الاقتراح، فسوف يستكشف سبل المساهمة في هذه المبادرة عن طريق الاستخدام الفعال لاعتمادات الصناديق الاستئمانية في الويبو لغرض إثراء قاعدة البيانات.

323- انضم وفد كوريا إلى الآخرين في شكر وفودي تايلاند والولايات المتحدة الأمريكية. وردا على السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، لاحظ الوفد أن هناك فرق بين مقترح المشروع للابيك، وبين هذا المقترح. وفى الابيك، اقترح الوفد إقامة منتديات لمناقشة الاختلافات في النظم القانونية في تلك المنطقة فيما يتعلق بدعم استراتيجيات وضع الماركات في تلك البلدان. وفي الويبو، كان الاقتراح توفير المساعدة التقنية المباشرة للتعرف على المنتجات ووضع استراتيجية لمنتجات الماركات والتي يمكن أن تكون مرتبطة أيضا بتعزيز تلك المنتجات. وأكد الوفد على أن تصميم هذا الاقتراح كان يتم بحذر، وهذا هو السبب وراء الفرق الواضح بين هذا الاقتراح لابيك، والاقتراح المقدم

للويبو وأيضا الحاجة إلى دراسة جزء التسليم بمزيد من التعمق في المستقبل. وفيما يتعلق بمشروع "التكنولوجيا الملائمة"، كما ذكر من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية، عبر الوفد عن ارتياحه للاقتراح الذي قدمته الأمانة لإدراج الاقتراح في الوثيقة CDIP/4/6. وفيما يتعلق بقضية ميزانية المشروع، فنظرا لأنها ستدمج في مشروع وصف أوضاع البراءات الوارد في الوثيقة CDIP/4/6، من المفهوم أنه لن يكون هناك أي تأثيرات إضافية على الموارد المالية. وفي ظل الاهتمام بالتسليم، قال الوفد إنه لا يزال في انتظار الدراسة التي أجرتها الأمانة بشأن أفضل السبل لإنشاء إطار جيد للتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وأن كوريا سوف تشارك بنشاط في هذه العملية.

324- سأل الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول ما إذا كان راضيا عن ردود اليابان وجمهورية كوريا وعما إذا كانت مخاوفه قد تم تناولها. وبعد التشاور مع زملائه، أكد الوفد عن ارتياحه للإجابات المقدمة ويتطلع إلى رؤية المشاريع منفذة.

325- شكر وفد زمبابوي جمهورية كوريا واليابان على تميز مقترحاتهما المثيرة للتفكير. وأعرب عن أمله في أن يقوم الاقتراح بتمكين البلدان الأقل نموا من التوصل إلى العلامات التجارية أو الماركات لمنتجاتها، ولن تكون عملية وضع الماركات هدفا في حد ذاته، مشيرا إلى أن البلدان الأقل نموا لديها العديد من التحديات بما في ذلك غياب البنية التحتية، والقيود المفروضة على دخول الصادرات السوق الأوروبية. وأعرب عن أمله في ألا يكون الهدف النهائي فقط إنشاء ماركة وأن يكون أكثر من ذلك. وبعد وضع الماركات، يريد وفد من زيمبابوي أن تغطي المساعدة تسويق المنتجات فهذا من شأنه أن يقطع شوطا طويلا في مساعدة هؤلاء المزارعين على تلبية المعايير المطلوبة، وتحقيق فوائد حقيقية من منتجاتها. وأشار وفد زيمبابوي أيضا إلى تجربته: عند إجراء تقييم مع الأونكتاد بشأن الممارسات الأوروبية الجيدة في مجال الزراعة، كان من الواضح أن فجوة أفقر الفقراء في فئة البلدان الأقل نموا هائلة، وأن الإنفاق لتلبية Eurogap كان ضخما. وأعرب الوفد عن أمله بألا تضع العملية عبئا إضافيا على البلدان الأقل نموا، مشيرا إلى أن الوصول إلى بعض الأسواق الأوروبية تضمن عملية متطلبات معايير التجارة الدولية التي كانت مكلفة للغاية. وأخيرا، أعرب الوفد عن تقديره للاستعداد لتقديم التكنولوجيا الملائمة للبلدان الأقل نموا.

326- شكر وفد مصر اليابان وكوريا على تقديم المقترحين ووصفهما بأنهما رائدين في البدء في تأسيس مشاريع لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وبناء على اقتراح كوريا، تشارك وفد مصر النقاط التي أثارها وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وزمبابوي، اللذين طرحا حججا مقنعة وأضاف أن الوفد أعرب عن اعتقاده بأن الاقتراح يحتاج إلى توضيح فيما يتعلق (أ) كيف يمكن لعلامة تجارية وشراء علامة تجارية أن يحل مشكلة تنموية والروابط بين امتلاك علامة تجارية والآثار المترتبة على التجارة العادلة. وبناء على الاقتراح الثاني، تساءل الوفد إلى أي مدى كان هناك تكرار للنهج الخاص بمسألة المعلومات المتعلقة بالبراءات. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن الأمانة قد قدمت العديد من المشاريع في إطار جدول أعمال التنمية بشأن المعلومات المتعلقة بالبراءات، بما في ذلك CDIP/4/6، وCDIP/4/5 وما تم تنفيذه في CDIP/3/5. وتساءل الوفد إلى أي مدى كان هذا الاقتراح جهد ازدواجيا أو تعديلا لمشاريع جارية. وبدلا من تنفيذ مشروع جديد تماما، من المهم أن نفهم بالضبط ما هي التكنولوجيا التي سيتم النظر فيها. وأعرب الوفد أيضا عن اعتقاده أنه من المهم تجاوز المعلومات المتعلقة بالبراءات وتساءل عن جدوى هذه المعلومات إذا كانت المنتجات حاصلة على براءات الاختراع. وأعرب الوفد عن رغبته في التحرك إلى أبعد من مجرد العمل مع الملكية الفكرية لرؤية كيف يمكن المساهمة في تحقيق التنمية. وأثنى الوفد على العمل الذي قام به الوفدان وأعرب عن اعتقاده بأن المقترحات يمكن تحقيقها ولكن هناك حاجة لمزيد من التوضيح لمعرفة ما إذا كان يمكن أن

تنسجم مع المشاريع القائمة بدلا من إنشاء مشاريع جديدة، من منطلق وعيه بالآثار المترتبة على التكاليف والجداول الزمنية والمؤشرات الرئيسية وغيرها، كما ذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

327- أعرب وفد الجزائر عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد زيمبابوي، لأن هدف المشروع يجب ألا يغطي فقط العلامات التجارية، ولكن يجب أن يذهب إلى أبعد من مجرد حماية العلامات التجارية ويتضمن الترويج للمنتجات. واقترح الوفد إدماج تدابير لتقديم الدعم للبلدان النامية بهدف مساعدة السلطات المحلية على تنظيم صغار المزارعين في تشكيل التعاونيات. وقال إنه أُعرب لوفد جمهورية كوريا عن القلق بصفة غير رسمية بشأن هذا الموضوع.

328- أعرب وفد بوليفيا عن شكره لوفودي اليابان وجمهورية كوريا على مقترحاتهما وتوصياتهما بشأن جدول أعمال التنمية. وبناء على اقتراح اليابان، قال الوفد إن المشروع سيساعد على توضيح كيف عملت الملكية الفكرية لصالح التنمية. بالإضافة إلى تجميع قصص نجاح الملكية الفكرية، فإن الوفد أيضا سيعرب عن امتنانه في حالة تقديم قصة أكثر توازنا في البلدان المتقدمة والنامية، وبصفة خاصة إذا كانت قصص قاعدة البيانات ستتضمن الاستخدام الناجح لتنمية المرونة التي استمرت في نظام الملكية الفكرية. وأعطى الوفد مثالا على الموقع الالكتروني للويبو على الانترنت حيث يمكن للمرء أن يرى معلومات حول الاعتراض على البراءات الاختراع المتعلقة بالأدوية في الهند، والتي شملت أيضا أسباب الاعتراض التي يمكن أن تكون مفيدة للشركات في بلدان أخرى تواجه تحديات مماثلة وأسباب مماثلة. ويود الوفد أيضا طرح قصص النجاح في استخدام المرونة لنظام الملكية الفكرية بشأن براءات الاختراع والترخيص والقيود والاستثناءات وتطبيق معايير الأهلية للحصول على براءة مناسبة.

329- أعرب وفد جمهورية كوريا عن شكره لمختلف الوفود لإبداء تعليقاتهم القيمة على الاقتراح وردا على سؤال وفد مصر، وافق على أن الحصول على علامة تجارية في حد ذاته لا يمكن أن يسهم إسهاما كاملا في تنمية البلدان النامية، والأقل نموا، وهذا هو السبب في أن المشروع تم تصميمه بحذر، أولا وضع استراتيجية للحصول على العلامات التجارية ثم ترويج المنتج. وسوف تتطلب الإجابة على المخاوف التي أعرب عنها وفد مصر بالنسبة للاقتراح المزيد من التطوير. وفيما يتعلق بالتجارة العادلة، ذكر الوفد أن هذا المشروع يستند إلى مشروع كوريا مع إحدى المنظمات غير الحكومية التي كان لها نشاطا في مجالات التجارة العادلة. وتتضمن هذا النشاط تجميع منتج في بلد من البلدان النامية وترويج وتسويق المنتج في البلدان المتقدمة. وقال الوفد إنه على أساس هذه الفكرة حاول الجمع بين المشروع والملكية الفكرية، وأن الأمر لا يتعلق فقط بالتجارة العادلة. وبشأن التكنولوجيا الملائمة، اعترف وفد كوريا الجنوبية أنه كان هناك بعض الازدواجية في المشروع الوارد في CDIP/4/6، وهذا هو السبب في أنها اعتمدت اقتراح الأمانة بالجمع بين هذا المشروع والمشروع الذي تمت الموافقة عليه بالفعل، وهذا هو السبب في أن الأمر لم يتطلب أي موارد إضافية لهذا النشاط. وفيما يتعلق بتوفير المعلومات المتعلقة بالبراءات، قد يكون هناك أصحاب حق البراءة، ولذلك فإن توفير المعلومات وحده لن يؤدي بالضرورة إلى مساعدة الأفراد. وكان الفرق في اقتراحه هو مفهوم "التكنولوجيا الملائمة" وليس التكنولوجيا العالية، فمعظمها من المرجح أن تكون في النطاق العام فعلا، ولكن الأفراد في البلدان النامية لا يستطيعون الوصول إليها. وأضاف الوفد قائلا أنه نظرا لأن الأفراد في البلدان النامية لا يتمكنون من الوصول إلى المعلومات، فلا يستطيعون استخدامها. واقترح الوفد ضرورة تسريع الوصول إلى تلك المعلومات، وأكد على أن المشروع سوف يستهدف الاحتياجات المحددة لكل بلد. ووفقا للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء، كانت هناك حاجة لإجراء مسوحات ودراسات على وجود

وتوافر المعلومات التكنولوجية. واقترح الوفد تقديم مثل هذه المعلومات وتقديم هذه التكنولوجيا إلى تلك البلدان.

330- أعرب وفد مصر عن شكره للزميل من كوريا للتفسيرات التي قدمها كما أعرب عن أمله في أن يتم تقديم المشروع في الدورة التالية، ودعا إلى التشاور مع وفد اليابان بشأن بعض القضايا حتى تكون لدينا ردود فعل واضحة على كلا المقترحين للدورة التالية.

331- أوضح وفد جمهورية كوريا أنه لم يقترح هذا المشروع لمصلحته بل لمصلحة الدول الأعضاء الأخرى. وأعرب عن استعداده لتقديم مزيد من التوضيح لوفد من مصر خلال تلك الدورة، فضلا عن رغبته في أن يتم اعتماد الاقتراح في تلك الدورة.

332- أجاب وفد مصر أنه كانت لديه رغبة شديدة في الحصول على توضيحات لكنه أشار إلى أنه إذا كانت اللجنة ترغب في اعتماد الاقتراح بعد ذلك، فلن تكون هناك حاجة إلى الحصول على مؤشرات ومعلومات مالية. وأعرب الوفد عن الحاجة إلى وجود مثل هذه المعلومات في اليوم التالي، وذكر أنه لا يرغب في منع اللجنة من اتخاذ قرار.

333- أشار الرئيس إلى أن هناك ترحيب بالمشاريع ولكن مع ذلك اعترف بأن بعض القضايا لم تكن واضحة تماما لبعض الوفود. واقترح الرئيس استغلال هذه الفرصة لإجراء مشاورات مع وفد جمهورية كوريا ذلك المساء وفي صباح اليوم التالي للتأكد مما إذا كان في الإمكان تقديم بعض التوضيحات والأجوبة المفصلة بشأن هذا المشروع من أجل التوصل إلى قرار واضح في اليوم التالي. وكذلك أشار الرئيس إلى أن اللجنة لا يمكن أن تمضي قدما في تلك الوثيقة، حيث أثيرت تساؤلات لم تكن الإجابات عنها وافية. ثم اقترح الرئيس الانتقال إلى البند 4 من جدول الأعمال، وهو استعراض التقدم المحرز بشأن التوصيات وتنفيذها، ودعا الأمانة إلى تقديم معلومات عن الوثائق.

334- أشارت الأمانة إلى أن الوثيقة قيد النظر هي CDIP/3/INF/2 التي تم تقديمها إلى اللجنة في دورتها الثالثة. وتضمنت الوثيقة تسعة مشاريع التي أعدت من أجل تنفيذ التوصيات 2 و5 و8 و9 و10. ووافقت اللجنة على هذه التوصيات في دورتها الثانية. وقد تم تخصيص 8 مليون فرنك سويسري لتنفيذ الأنشطة. وقد ارتكزت وثائق المشاريع المقترحة على الأنشطة المعتمدة والتي وضعت في شكل مشروع منظم. وبدأ تنفيذ المشروع، في بعض الحالات، قبل انعقاد الدورة الثالثة للجنة، وبالتالي فإن هذه الوثائق قدمت إلى اللجنة في دورتها الثالثة للإحاطة بالمعلومات فقط. أما المشاريع المتعلقة بالتوصيات 2 و5 و8 فقد نظرت فيها اللجنة خلال دورتها السابقة، عندما قدمت الوفود بعض الملاحظات التي تم أخذها في الاعتبار في سياق تنفيذ تلك المشاريع. ومع ذلك، لم تناقش المشاريع المتعلقة بالتوصيتين 9 و10 في الدورة السابقة. ووردت تلك المشاريع في الملاحق من 4 إلى 9 من الوثيقة CDIP/3/INF/2. وقدمت تلك المشاريع إلى الدورة الثالثة للجنة للإحاطة بالمعلومات، ولكن نظرا لأنها لم تتمكن من الانتهاء من المناقشات، تمت دعوة اللجنة إلى استعراض هذه المشاريع الآن.

335- طرح وفد جنوب أفريقيا سؤالا حول السطر الذي يقول "سيكون النظام قادرا على رصد وتقييم التقدم". واستفسر الوفد عن كيف سيقوم النظام بذلك، ومن سيقوم برصد وتقييم التقدم. وأشار الوفد أيضا إلى رغبته في معرفة ما إذا كان الكمبيوتر نفسه سيقوم بهذا العمل.

336- قال الرئيس إن فهمه أن عملية التوفيق ستكون ممكنة جزئيا ولكن تدخل الإنسان سيكون مطلوبا كذلك وفقا لفهمه للشرح الذي قدمته الأمانة بشأن هذا المشروع منذ حين.

337- توقع وفد تايلاند أن تجيب الأمانة في وقت لاحق. وأعرب أيضا عن رغبته في معرفة كيف تقوم الأمانة بالتخطيط للقيام بالتوفيق وآلية تبادل المعلومات. ويرى أنه من الجيد وضع بعض التخطيط الهيكلي حتى يتمكنوا على الأقل من النظر فيه. وأشار الوفد إلى الصفحة 3 من الملحق 4 حيث ذكر أن النتائج الرئيسية ستكون البرنامج المطور داخليا لجمع وإدارة وتقييم البيانات عبر الإنترنت والإنترانت. وتساءل الوفد عن التقدم بشأن هذا الجانب كذلك.

338- ردا على وفد تايلند، اقترحت الأمانة مناقشة التقدم أثناء النظر في الوثيقة CDIP/4/2، التي تتضمن تقرير التقدم. واعترفت الأمانة بالتأخير إلى حد ما في تنفيذ هذا المشروع، وذكرت أن تطوير البرمجيات سيبدأ من ديسمبر هذا العام كما هي وارد في تقرير التقدم الوارد في الوثيقة CDIP/4/2.

339- أراد الرئيس معرفة ما إذا كان من الممكن للجنة النظر في الوثيقة CDIP/4/2 بدلا من CDIP/3/INF/2 لأن CDIP/4/2 كانت وثيقة أحدث، كما طلب توضيحا من الأمانة بشأن الاختلاف بين الوثيقتين.

340- أوضحت الأمانة، من ناحية، أن الوثيقة CDIP/3/INF/2 الواردة في وثائق المشروع وضعت على أساس خطة العمل التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثانية فيما يتعلق بالتوصيات 2 و5 و8 و9 و10. ونظرا لأنها تستند إلى خطة العمل التي تمت الموافقة عليها بالفعل، تم تقديم تلك الوثيقة إلى اللجنة للإحاطة بالمعلومات فقط. ومن ناحية أخرى، قدمت الوثيقة CDIP/4/2 تقريرا عن التقدم في تنفيذ تلك المشاريع. وذكرت الصفحة الأولى ملخص المشروع من أجل تجديد الذكريات. كما قدم النموذج تعليقات على المشروع، والدروس الرئيسية والقضايا التي تتطلب اهتماما فوريا، والطريق إلى الأمام، وأية مسائل للتقييم الذاتي أبرزها النظام.

341- أعرب الرئيس عن شكره للأمانة على التوضيحات لكنه اعترف بأن هناك بعض الالتباس، والذي سبب صعوبات في التأكد من الوثيقة الأكثر مناسبة لتلك الدورة ولبنود جدول الأعمال. وخلص إلى أن الوثيقة CDIP/4/2، تقرير التقدم في تنفيذ تلك التوصيات، كانت في الواقع أكثر الوثائق مناسبة لتلك الدورة نظرا لأن بند جدول الأعمال هو استعراض التقدم المحرز بشأن التوصيات قيد التنفيذ.

342- توقع وفد جنوب أفريقيا من الأمانة أن تعطي مزيدا من التوضيحات بشأن الوثيقة CDIP/4/2، وقال إن التحدي المتمثل في عدم التمكن من تأمين عقود تكنولوجيا المعلومات يعزى إلى أن التكلفة والميزانية المحدودة. واستفسر الوفد عن تأثير تحديات تأمين متعاقدين لتكنولوجيا المعلومات من أسواق الاستشارات التجارية على تنفيذ المشروع. وأعرب عن مخاوفه من أن اللجوء إلى خبير استشاري يمكن أن يتسبب في تأخير تنفيذ المشاريع.

343- ذكرت الأمانة أن ترشيد عمل تنمية تكنولوجيا المعلومات المتعلق بجدول أعمال التنمية قد ولد وفورات في التكاليف من خلال تخصيص فريق مشروع واحد للمشاريع 5 و6 و9. وأضاف أنه في واقع الأمر، سيتم إنجاز ثلاثة مشاريع في ظل الموارد المخصصة لها باستخدام نفس المجموعة من الخبراء الاستشاريين. وأوضحت الأمانة أن خبير في تكنولوجيا المعلومات سيكون مستشارا من الويبو والذي تم تعيينه، والآخر مستشار لتكنولوجيا المعلومات من شركة خاصة. وذكر أنه مع ذلك الفريق، ومن خلال الانتشار الداخلي لبعض موظفي الويبو، لن يتم الوفاء بمتطلبات هذا المشروع دون تكبد تكاليف إضافية. وشددت الأمانة على أن تكلفة متعاقدين تكنولوجيا المعلومات في سويسرا كانت عالية جدا وعلى هذا النحو قد وجدت حلا بديلا يتماشى مع حدود الميزانية.

344- أعرب وفد مصر عن أسفه لكون اللجنة تخضع لضغوط كثيفة عموما وشدد على أهمية مناقشات ذلك المساء. كما أعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما هو وضع المرفق الأول من الوثيقة CDIP/4/2، وأراد أيضا أن طرح تساؤلات تتعلق بالقائمة 19.

345- أجاب الرئيس بأن وفد مصر يمكنه طرح أي سؤال بخصوص أي مشروع، ولكن نظرا لأن اللجنة كانت قد نظرت في الملاحق 1 و2 و3 فهناك حاجة لإعطاء فرصة للآخرين.

346- أجاب وفد مصر أنه في المشاورات غير الرسمية التي عقدت قبل الجلسة، في الأسبوع السابق، كان قد تم الاتفاق على أن تقوم الأمانة بعرض بشأن المؤتمر. وفي البداية كان من المقرر أن يكون شفهيا ولكن بعد ذلك تم الاتفاق على أن يكون كتابيا أيضا.

347- أشارت الأمانة أنها لم تكن على علم بما تقرر في المشاورات غير الرسمية بالأسبوع السابق، ومع ذلك، وافقت الأمانة على أنه كان فرصة طيبة لمعرفة حقيقة ما حدث في ذلك المؤتمر، ليس فقط لأن ذلك كان نشاطا مهما للغاية، ولكن أيضا لأنه كان فرصة لاستعراض الدروس المستفادة من هذا المؤتمر.

348- أوضح الرئيس أن الوثيقة CDIP/3/INF/2 كانت تتعلق بالمشاريع وأن الوثيقة CDIP/4/2 تتناول تقرير التقدم في التنفيذ. ثم أشار الرئيس إلى الوثيقة CDIP/4/2 التي قدمت مزيدا من المعلومات عن مشاريع وتنفيذها بما له صلة بالتوصيات المختلفة.

349- أشارت الأمانة استجابة للتوصية 2 من جدول أعمال التنمية أن الويبو استضافت المؤتمر الدولي لبناء الشراكات من أجل تعبئة الموارد للتنمية في 5 و6 نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وقد تم تطوير هذا المؤتمر ليكون بمثابة مشروع لجدول أعمال التنمية، ووردت التفاصيل الخاصة به في CDIP/3/INF/2 والتحديث في CDIP/4/2. وكان الغرض من هذا التقرير تقديم تحديث إلى الدول الأعضاء على تنفيذ المشروع وبعد ذلك عقد المؤتمر. وسوف يتم تقديم تقرير المشروع المعتمد إلى الدورة الخامسة للجنة. وقد تم إعداد تقرير ملخص المؤتمر وستتم إتاحته على موقع الإلكتروني هذا الأسبوع، وقد تم تقديمه لترجمته إلى اللغات الست للمؤتمر. وتم وضع برنامج المؤتمر بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء ومع مجتمع المانحين. وخلال ذلك، تم تحديد ثلاثة محاور رئيسية لبرنامج المؤتمر: المعونة من أجل التجارة، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار لأغراض التنمية، والفجوة الرقمية. وتم إعداد كلمات رئيسية وعروض في مجال الملكية الفكرية ومناقشات تتعلق بالسياسة العامة حول هذه المواضيع الثلاثة. وافتتح المؤتمر المدير العام للويبو، وتلاه كلمات رئيسية منها كلمات وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ونائب الأمين العام للشؤون الاقتصادية والتكنولوجية، ووزارة الخارجية، وبرازيليا، البرازيل. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مناقشات بشأن الشراكة مع القطاع الخاص وجلسات بشأن أنشطة تعبئة الموارد السائدة التي شملت عروض لعدد من الجهات المانحة الحالية للويبو، وكذلك النظر في كيفية عمل وكالات التنمية وما الذي يمكن أن تدرسه الويبو من حيث الخطوات المستقبلية. وقام مساعد المدير العام للويبو من أجل التنمية بإنهاء المؤتمر. وقد تم توفير نسخ من البرنامج، والخطابات الرئيسية وعروض البوربوينت المختلفة التي قدمت خلال اليومين بعد ذلك على الموقع الالكتروني. وفي حين أن النتائج كانت إلى حد ما قصيرة المدى بطبيعتها، فربما كانت الأهداف الأكثر أهمية. وكان هذا هو أول مؤتمر للنتائج والذي أعدته ونظمته الويبو. وقد أعدت ورقة مفاهيمية ووزعت على الدول الأعضاء جنبا إلى جنب مع مسودة المشروع. وإن كلا الوثيقتين عكستا مشاورات مكثفة وجلسات إعلامية مع الدول الأعضاء. وتم تقديم تقرير شفهي عن التقدم إلى الدول الأعضاء بشأن التحضير للمؤتمر. بالإضافة إلى ذلك، عقدت جلسات إعلامية

عديدة، بما في ذلك تلك التي عقدت خلال جمعيات الويبو، وذلك لإطلاع الدول الأعضاء على التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية. ووضع جدول أعمال المؤتمر وقائمة المتحدثين كجزء من عملية استشارية واسعة والتي سعت إلى ضمان أخذ جميع المصالح بعين الاعتبار في الصيغة النهائية للبرنامج. وقد عقد المؤتمر في الموعد المحدد. وكانت الميزانية المخصصة لهذا المؤتمر وعملية التشاور 000 240 فرنك سويسري، ولم يتم إغلاق الحسابات الختامية بعد، وعلى ما يبدو أن الإنفاق سيكون بين 200.000 و220.000 فرنك سويسري، ومن المتوقع تحقيق وفرا مقداره 20.000 فرنك سويسري في الميزانية الأصلية. وكان المؤشر التالي تقديم تقرير ما بعد المؤتمر للجنة؛ وإن التقرير نفسه كان التقرير المؤقت الأول للدول الأعضاء. وبالنظر في أهم هدف للمشروع، أي زيادة الموارد المتاحة للويبو إما من خلال المساهمات المباشرة أو م ن خلال الحصول على أساليب التمويل القائمة حاليا، وإنشاء صناديق استئمانية أو غيرها من الصناديق الطوعية، وكان دوما الغرض أن يكون المؤتمر خطوة أولى، وأنه لم يكن من المتوقع أن يتم التعهد بتقديم اعتمادات في المؤتمر. ومن المقرر تقييم الأهداف الواردة في الوثيقة في نهاية فترة السنتين 2010-2011 لإتاحة الوقت الكافي لمتابعة المؤتمر وتحقيق الأهداف الواردة في وثيقة المشروع. ومن حيث الخطوات القادمة وما يأتي بعد ذلك، لوحظ أن المؤتمر كان في بداية عملية تطوير علاقات أقوى مع مجتمع المانحين الثنائي ومتعدد الأطراف. وهناك قدر كبير من الزخم الذي تسبب فيه المؤتمر، كما تم إنشاء اتصالات كثيرة، وكان من المهم أن تقوم المنظمة بالمتابعة بناءا عليها. وفي حين أن الجهات المانحة كانت ممثلة تمثيلا جيدا في المؤتمر، ولا يعني ذلك أن كل الجهات المانحة ووكالات التنمية كانوا حاضرين. ومن بين الأولويات تدشين حملة مكثفة واسعة النطاق للتخاطب مع تلك الوكالات ومساعدتها على فهم أهمية الملكية الفكرية. ومن حيث الاتصالات الفعلية التي أجريت مع الوكالات التي حضرت، مثل الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية، كان هناك عدد من المجالات التي تبين بها فرص للتعاون في المستقبل. ومن الأمثلة على ذلك، قام البنك الدولي بتنظيم حدث في ديسمبر/كانون الأول حيث أنهم كانوا يتطلعون إلى وضع خطط عمل لتكنولوجيا العلوم والابتكار من أجل التنمية. وتلقت الويبو دعوة إلى المشاركة في إعداد خطط العمل التي سيتم عرضها على المانحين في السنة الجديدة. والفكرة هي أن الملكية الفكرية عنصر هام من عناصر تكنولوجيا العلوم والابتكار لأغراض التنمية وأن الويبو تريد أن تكون شريكا في هذه المساعي. وذكرت الأمانة أن واحدة من الرسائل الرئيسية سواء قبل وأثناء المؤتمر أن يتم توجيه أنشطة تعبئة الموارد إلى البلدان النامية من الدول الأعضاء لإظهار كيف يمكن للمنظمة تقديم خدمة لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير المشاريع التي يمكن عرضها على مجتمع المانحين. وأضافت الأمانة أنه سواء كان الأمر يتعلق بوكالات أو مؤسسات التنمية أو أي من الجهات المانحة الرئيسية، فكل شيء يتوقف على العروض الموجهة أو المملوكة للدول ذات الصلة بتلك المشاريع. وذكرت الأمانة أنها ستسعى لتحديد المشاريع مع البلدان، وكذلك الجهات المانحة المناسبة وذلك لدعم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد. كما أشارت الأمانة إلى أن البنك الدولي يعتزم التخلي عن عدد من خطط العمل وأشارت إلى أن جانبا رئيسيا آخر يهدف إلى إقامة شراكات مع المنظمات الدولية الأخرى في مخاطبة الجهات المانحة خلال الشهر التالي، وكان القصد من ذلك تحديد مشاريع مشتركة مع المنظمات الأخرى والتي يمكن عرضها على مجتمع المانحين. وأوضحت الأمانة الكيفية التي يمكن من خلالها أن تدعم البلدان النامية من الدول الأعضاء، وذلك على أساس إقليمي وقطري. وفي هذا السياق طرحت اقتراحات في الاجتماعات التي عقدت مع رؤساء مكاتب الملكية الفكرية بأنه ينبغي أن يضاف يوما واحدا للتركيز على قضايا تعبئة الموارد، وأن يتم دعوة الجهات المانحة ووكالات التنمية الإقليمية، وغيرها من الشركاء المحتملين للمشاركة. وهناك اقتراح آخر يتعلق بالحاجة إلى مزيد من المعلومات حول العمل المنجز مع الجهات المانحة القائمة للويبو، بما في ذلك السبل التي يمكن من

خلالها تحسين التعاون عن طريق الاجتماعات السنوية للجهات المانحة. وفيما يتعلق بالعمل المقترح بشأن نتائج المؤتمر، أعربت الأمانة عن الحاجة إلى دراسة داخلية لتطوير استراتيجية لتعبئة الموارد والمبادئ التوجيهية الملائمة من حيث إقامة شراكات مع القطاع الخاص.

350- أعرب الرئيس عن شكره للأمانة لتقريرها الخاص بالمؤتمر، وأشار إلى أنه يُعد مرحلة أولى نحو تنفيذ هذا البرنامج الفرعي المتعلق بتعبئة الموارد، وكذلك يعتبر خطوة صغيرة نحو تنفيذ التوصية 2. وأضاف أن الأمانة سوف تقدم تقريرا خطيا إلى الدول الأعضاء.

351- أعرب وفد الجزائر عن شكره للأمانة لعرضها الممتاز فيما يتعلق بمؤتمر المانحين الذي عُقد مؤخرا، وكذلك للتقرير الخطي الذي سوف يتبعه. وتساءل الوفد عما إذا كان هناك تقدير لحجم الموارد التي سيتم لمتابعة هذا المؤتمر. وفيما يتعلق بالحملات التي سيتم تنظيمها لرفع درجة الوعي لدى الجهات المانحة المحتملة، استفسر الوفد أيضا عن الكيفية التي سيتم تنظيم الحملات بها لتحقيق أهداف رفع التوعية والحصول على موارد إضافية.

352- أعرب وفد إسبانيا عن شكره للأمانة للمعلومات الثرية والواضحة، وأعرب عن دعمه الثابت للمبادرات التي تهدف على وجه التحديد إلي تنفيذ التوصية 2. وذكر الوفد أن إسبانيا قد ساهمت في تمويل الأنشطة ذات الصلة بجدول أعمال التنمية من خلال صندوق استئماني. ومع ذلك، مثل وفد الجزائر، فإنه يحتاج إلى معلومات إضافية بشأن التكاليف الناجمة عن المؤتمر. واعتقد الوفد أن هناك بعض العناصر المتصلة بتنظيم هذا المؤتمر التي يمكن أن تؤدي إلى إثارة بعض المسائل في المستقبل حيث قد يتم عقد مؤتمرات مماثلة. وفيما يتعلق بالتوصية 2 من جدول أعمال التنمية، رأى الوفد أنه يجب تنظيم مثل هذه المؤتمرات باتباع نهج شامل وألا يقتصر على منطقة جغرافية بعينها. وأضاف أنه نظرا للعدد الكبير من مشروعات التعاون، قد اجتذبت نهج الشمولية نسبة أعلى من النجاح. وبالمثل، فيما يتعلق بالمنتدى مفتوح العضوية المعني بالتنمية المنعقد في 13 و14 أكتوبر، تساءل الوفد عما إذا كان من الممكن تطبيق نهج مماثل حيث لا توجد مساهمات في هذه النقطة.

353- أعرب وفد مصر عن شكره للأمانة على العرض واستفسر عما إذا كان العرض سيكون متاحا في شكل مطبوع.

354- أكدت الأمانة أن التقرير سيكون متاحا على الموقع الالكتروني عبر شبكة الإنترنت خلال الأسبوع الجاري. ردا على أسئلة وفد الجزائر، ذكرت الأمانة أنه من السابق لأوانه القول ما قد تتوقعه الأمانة من حيث تعبئة الموارد. فكانت تلك هي الخطوة الأولى في مخاطبة وكالات التنمية. أما الخطوات المقبلة ستكون على تحديد كيف تم تطوير المشروعات في البلدان النامية من الدول الأعضاء وتقديم هذه المشروعات إلى نقاط الاتصال التي تم وضعها وضمان أن المشروعات جاءت بما يتفق مع وثيقة المشروع، حتى يتسنى للأمانة، بحلول نهاية عام 2011، أن ترفع تقارير إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بإنجازات المؤتمر. وذكرت الأمانة أنه سيتم تطبيق نهجا مماثلا لإذكاء الوعي المتعلق بالملكية الفكرية وأضافت أن المحادثات مع بعض الجهات المانحة في مقرها كانت مثمرة للغاية. بينما في الحالات التي جرت فيها المناقشات مع وكالات التنمية في جنيف بدلاً من مقرها، كان هناك مشاركة أقل. وشددت الأمانة على حقيقة أن إحدى القضايا الرئيسية التي أثيرت من قبل الجهات المانحة كانت الحاجة إلى دعم المشروعات الكبيرة في البلدان النامية. واعتقدت الأمانة أن أنشطة التوعية ينبغي أن تركز علي تطوير المشروعات ونقلهم إلى تلك الوكالات الإنمائية التي لم تشارك في هذا المؤتمر لتوضيح لماذا كانت الملكية الفكرية ذات صلة ولماذا كانت هناك حاجة لدعمهم. فيما يتعلق بتعليق وفد إسبانيا، سلطت الأمانة الضوء على أن المؤتمر كان له دور كبير وضع بالتشاور مع الدول

الأعضاء وتمشيا مع التوصية 2 من جدول أعمال التنمية. وأضافت الأمانة أنها حاولت أن تتبع الشمولية في تلك العملية. واحتوي البرنامج علي عروض تقديمية من كل المناطق بما في ذلك المكسيك وكولومبيا والبرازيل، فضلا عن العروض المقدمة من بلدان آسيوية وأفريقية. وسعت الأمانة إلى احترام عملية التشاور وأن تتحري الشمولية بقدر الإمكان في الأعمال التحضيرية.

355- أعرب الرئيس عن شكره للأمانة على التوضيحات. نظرا لضيق الوقت، اقترح الرئيس أن تقوم الدول الأعضاء التي لا تزال لديها تساؤلات فيما يتعلق بالوثيقة CDIP/4/2، بتقديمها كتابيا إلى الأمانة وستحاول الأمانة موافاتهم بالرد. وذكر الرئيس أنه لا تزال هناك بعض المشروعات المعلقة، وأنه يتعين اتخاذه قرارات بشأنها في اليوم التالي. وأضاف أن اللجنة سوف تحتاج أيضا إلى النظر في آلية التنسيق التي كانت عنصر في غاية الأهمية على جدول الأعمال. وذكر أنه من أجل المضي قدما في هذا الموضوع، سوف تبدأ جلسة غير رسمية في غضون نصف ساعة، في قاعة Uchtenhagen بالطابق الأول.

356- أعرب الرئيس عن تقديره للعمل الشاق الذي بُذل خلال الأسبوع وأشار إلى أنه قد تم التوصل إلى اتفاق على الكثير من النقاط. وذكر أنه كانت هناك بعض المسائل التي كانت لا تزال معلقة، ويأمل في الانتهاء منها في صباح ذلك اليوم من أجل مواصلة العمل بشأن آلية التنسيق. وأقر أنه قد قام بتبادل للآراء مشجع ومثمر مع العديد من الوفود. واقترح الرئيس العودة إلى العمل المعلق قبل الذهاب إلى الاجتماع غير الرسمي لمواصلة العمل بشأن آلية للتنسيق. ثم دعا إلى أن توجيه الأسئلة إلى الأمانة كتابيا، إذا دعت الحاجة، واسترعى انتباه الاجتماع إلى الوثيقة CDIP/4/2.

357- وأشار وفد مصر مسألة تم ذكرها عند مناقشة قاعدة بيانات المساعدة التقنية الواردة في الملحق 2. وأراد أن يعلم ما إذا كانت قاعدة البيانات تلك هي التي قد طُلبت فيما يتعلق بعروض البوربوينت التي أعدتها الويبو. وسعى الوفد أيضا لمعرفة ما إذا كانت الأوراق ومواد التدريب المنجزة في الحلقات الدراسية ستكون متاحة عبر شبكة الانترنت.

358- أشار وفد نيجيريا إلى المرفق 5، وذكر أن أكاديمية الويبو قد استخدمت استراتيجيات مختلفة للتدريب برامج التعلم وجه لوجه والتعلم عن بعد، لكنه أشار إلي أنه لا تزال هناك فجوة قائمة بين العرض والطلب بسبب القيود المختلفة. والتمس الوفد توضيح من الأمانة ما إذا تم إزالة تلك القيود لأنها مسألة ذات أهمية ولا سيما للعالم النامي.

359- أوضحت الأمانة أن المشروع في حد ذاته من شأنه أن يوفر معلومات مفصلة فيما يتعلق بالأنشطة وأنها لا تتنبأ بجعل كافة العروض والمواد متاحة، إلا أنه يمكن توفير تلك المعلومات عبر موقع المنظمة على الإنترنت. وأوضحت الأمانة النقطة التي أثيرت في اليوم السابق من قبل وفد فرنسا بشأن البند 8 في الصفحة 3 من الوثيقة المتعلقة بما إذا كانت الويبو قد رفعت تقريرا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وفقا لاتفاقية الويبو- الأمم المتحدة. وكان ذلك في إشارة إلى الطلب الخاص برفع تقارير سنوية بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة. وأشارت الأمانة إلى أن ممثل المستشار القانوني قد أعطا ردا سلبيا ولكن من الناحية العملية، قد أوفت المنظمة بمتطلبات رفع التقارير بموجب المادة 6 من اتفاقية الويبو-الأمم المتحدة، وقدمت تقرير الجمعية العامة للويبو إلي الأمم المتحدة على أساس سنوي.

360- ذكر وفد مصر أنه يريد الحصول على توضيحات بشأن المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالعروض والأوراق التي يتم وضعها علي الموقع الالكتروني. والتمس الوفد أيضا توضيحا، باسمه

وباسم وفد الأرجنتين فيما يتعلق باستعراض تنفيذ التوصية (1) والتي كانت سؤال بشأن المرونة المتعلقة باتفاقية تريبس.

361- أكدت الأمانة أن الوثيقة التي تم مناقشتها في الدورة الثانية والثالثة لا تزال قيد الإعداد، وأملت أن تُقدم إلي اللجنة خلال دورة أبريل أوفي أحسن الأحوال خلال دورة نوفمبر في العام القادم.

362- رغب وفد بوليفيا في معرفة ما إذا كان مشروع التقرير المرحلي للتوصية رقم 10، كما هو مبين في المرفق 9، سيكون متاحا للوفود.

363- أشار وفد مصر إلى أن تلك المسألة قد أُثيرت في الدورة الثانية المنعقدة في يوليو2008، وأنه قد مض سنتين بحلول أبريل 2010. وذكر الوفد أن الأمر لا يتطلب عامين لإعداد وثيقة بشأن المرونة الواردة في اتفاقية تريبس، وبالتالي أبلغ الأمانة أن تقديم الوثيقة في نوفمبر عام 2010 لن يكون مقبول.

364- ردًا على وفد بوليفيا، ذكرت الأمانة أن الوثائق ستكون متاحة لجميع الدول الأعضاء.

365- دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم نتائج المناقشات التي دارت حول الوثيقة CDIP/4/3 المتعلقة بالملك العام.

366- أفادت الأمانة أن النتائج كانت وثيقة مشروع بشأن الملكية الفكرية والملك العام الواردة في الوثيقة CDIP/4/3 وقدمت إلى اللجنة في دورتها الثالثة حيث كان هناك بعض الاقتراحات لإدخال تعديلات عليها. وأشارت الأمانة إلي، أولا، كان هناك اقتراح لحذف المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، العنصر 4، من الوثيقة،. وثانيا، ذكرت الأمانة أن الاجتماع وافق على الإبقاء على عنصر 2 المتعلق بالعلامات التجارية للمناقشة. في غضون ذلك، أملت الأمانة أن يكون هناك تشاور في الاجتماع من أجل التوصل إلى اتفاق والرجوع إليه في الدورة الخامسة للجنة بغية اعتماده. كما أملت الأمانة أيضا في أن يتم اعتماد العناصر 1 و3، بشأن حق المؤلف والبراءات على التوالي في تلك الدورة، علي أن يبدأ التنفيذ اعتبارا من يناير 2010.

367- التمس وفد الولايات المتحدة الأمريكية استيضاح فيما إذا كانت هناك أي تغييرات على اللغة المتعلقة بالبراءات وفقا لبعض التعديلات الطفيفة التي اقترحتها.

368- أعرب وفد البرازيل عن ارتياحه لإيجاد حل.

369- أعرب وفد بوليفيا عن رأي مفاده أن الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الملكية الفكرية في الملك العام ليست بحاجة إلى أي تعديل، ولا سيما فيما يتعلق بعناصر البراءات وحق المؤلف من أجل فهم الاستراتيجيات التي كانت تستخدم من قبل أصحاب الملكية الفكرية لاستباق المواد الداخلة في نطاق الملك العام. وبالتالي التمس الوفد إيضاحات بشأن هذه المسألة.

370- أشار وفد تايلند إلى أن الأمانة قد ذكرت نتائج المناقشة، ولكنها أبرزت أنه، في أثناء الدورة الثالثة للجنة، كانت هناك مناقشات واسعة النطاق بشأن المعلومات ذات الحق الاستئثاري والغير استئثاري في الملك العام، وبقراءة الهدف من هذا المشروع، على ما يبدو أنه كانت هناك بعض الاتفاقات على الملك العام التي لم تكن استئثارية. ولذلك فإن الوفد لا يرى أي سبب لترك الدراسة

جانبا. وطلب الوفد أيضا توضيحا من الأمانة بشأن نتائج الأعمال المقترحة مستقبليا فيما يتعلق بالمعارف التقليدية، حيث أنها قد تم حذفها من المشروع في إطار اللجنة.

371- طلب وفد إندونيسيا توضيحا عما إذا لم يكن هناك سوى 3 عناصر؛ حق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية في المشروع المقترح في حين تقرر استبعاد المعارف التقليدية.

372- أكدت الأمانة أن هذا هو فهمها.

373- أشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه لم يكن هناك اعتراض على التغييرات المدخلة علي جزء البراءات في السطر الرابع من الأسفل فيما يخص عبارة "والمطالبة". وأن الأمر مجرد تصويب تقني بحت للصيغة.

374- أوضح الرئيس أن الملاحظات التي تقدم بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد تم أخذها في الحسبان بينما التعليق المقدم من بوليفيا الخاص بمواد إضافية فلن يكون خاضعا لأية معارضة.

375- طلب وفد مصر أيضا أن تشمل اللغة مسألة التقييدات والاستثناءات وموقفها فيما يتعلق بالملك العام. واعتقد أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية كان موافقا طالما تم دمج تلك المسألة في سياق عنصر مهم يسهم في الملك العام، وليس بوصفه مساهمة مباشرة في الملك العام. والتمس الوفد توضيحا من وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

376- ذكرت الأمانة أنه فيما يتعلق بطلب وفد مصر، وبصرف النظر عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (SCCR) التي عُقد فيها اجتماع غير رسمي بشأن القيود والاستثناءات على حق المؤلف، كان هناك أيضا ورشة عمل غير رسمية التي تم إدراجها بالفعل في برنامج العمل كما هو مبين في الصفحة 3. ورأت الأمانة أنه ليس هناك أي مشكلة في تضمين النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها بالفعل. ربما كانت هناك حاجة إلى تحديث القيود والاستثناءات في ضوء التطور الأخير، على سبيل المثال، في البيئة الرقمية. وثمة أسئلة أخرى بشأن مضمون الدراسات المتعلقة بالبراءات وحق المؤلف سوف تعكس التعليقات والاقتراحات التي ينبغي أن تنعكس في الدراسات التي سيتم تنفيذها.

377- ذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيكون من الجيد رؤية اللغة التي سيجُري تغييرها لتعكس تلك النقاط وذلك من أجل استعراضها، حيث سيتم مناقشتها في الدورة المقبلة.

378- أصر وفد تايلند على الحصول على رد من الأمانة بشأن المسألة التي أثارها حول الوضع المستقبلي للمعارف التقليدية التي كانت قد تم حذفها من تلك التوصية. ففي الرابط 4.1، ذُكر بوضوح أنه يجب إجراء دراسة تتعلق بالملك العام والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، حيث ستكون تلك العملية مفيدة نسبيا لفهم العلاقة بين الملك العام والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. إذا كان الهدف هو مجرد دراسة المعلومات ذات الحقوق الاستئثارية فيمكن حذفهم بهدف التنفيذ المبكر، ولكن يلزم وجود البند 4.1 في مكان ما في نطاق اللجنة. وطلب الوفد إيضاحات حول مستقبل هذه المسألة.

379- أوضح الرئيس أن الرد كان مرتبط بالتفسير الذي أُعطي لإندونيسيا، والتي تساءلت عما إذا كان سيجري حذف عنصر المعارف التقليدية. فإنه قد تم حذفه بالاتفاق مع عدد قليل من الوفود التي دعت إلى حذفه. وفيما يتعلق بمستقبل هذا الموضوع، أشار الرئيس إلى أنه لم يكن هناك اتفاق حالي

ولكن ربما يتم تناول ذلك الأمر في الدورة المقبلة. وذكر الرئيس وجود للجنة الحكومية الدولية (IGC) التي تناولت تلك الموضوعات، ولكنه لم يستبعد أن تتناول اللجنة أيضا هذا الموضوع. لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن هذه النقطة ليتم تناوله في مشروع الوثيقة.

380- عبر وفد إندونيسيا عن شكره للرئيس على التوضيحات والحلول المطروحة من جانب الأمانة.

381- اختلف وفد تايلند مع البيان الذي أدلى به الرئيس أنه كان هناك نوع من الاتفاق من قبل بعض الأعضاء؛ لم تكن تايلاند جزءا من ذلك الاتفاق. والتمس الوفد من الأمانة إيضاحات بشأن هذا الحذف.

382- شدد الرئيس على أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الويبو هي عادة ما تجري على أساس توافق الآراء، وكان علي الجميع الموافقة على إحراز تقدم. إذ كان هناك دولة واحدة لم توافق أولم تجد أنه من المفيد اعتماد مشروع ما فلم يكن هناك توافق في الآراء، وهو السبب الذي رأت بعض الوفود أنه ليس من المناسب في هذه الوقت إدراج المسألة الخاصة بالمعارف التقليدية في الوثيقة. ودعا الرئيس الأمانة لاستكمال تفسيرها.

383- ذكّرت الأمانة وفد تايلند أنه بموجب التوصية 18 من جدول أعمال التنمية ستقوم اللجنة واللجنة الحكومية الدولية بالعمل على تنفيذ التوصية 18. فإن الحذف المؤقت من الوثيقة لا يعني أن المفهوم الهام للمعارف التقليدية قد أُسقط من ولاية اللجنة.

384- رغب وفد أنغولا في معرفة كيف تم حذف المشروع الخاص بالمعارف التقليدية، والذي كان قد طلب إدراجه. وأشار إلى أنه إذا تم حذف هذا الباب فيجب مراجعة المشروع كذلك.

385- أجاب الرئيس أن المشروع قد تم اعتماده بمجرد موافقة الجميع.

386- أكد وفد الهند مجددا على أنه ينبغي أن يقوم المشروع بالتركيز على الاستفادة من الملك العام، وإلى التعرف بصورة أفضل علي التعدي المتزايد لحقوق الملكية الفكرية علي الملك العام. وفي هذا السياق، التمس الوفد أيضا دراسة قائمة بذاتها التي من شأنها تعميق التحليل المتعلق بالمنافع الناتجة عن ملك عام غني ومفتوح. وذكر الوفد أنه قد تم اقتراح هذه الدراسة وأنه لم تكن هناك دراسة قائمة بذاتها متاحة تبحث في مسألة الملك العام من منظور أوسع للملكية الفكرية. وأضاف أن الملاحظات التي أُبديت في الجلسة السابقة كانت متعلقة بالدراسة الخاصة بالملك العام. وأعرب الوفد عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد بوليفيا أن أي دراسة بشأن براءات الاختراع والملك العام يجب أن تجري تحليل الاتجاهات فيما يتعلق بغابات البراءات والتجديد والقيود والاستثناءات وتمديد مدة البراءة ومعايير الأهلية للبراءة والاعتراض قبل وبعد منح البراءة ومتطلبات الإفصاح في طلبات البراءات وتأثيرها على الملك العام. كان هذا تكرار لما ذُكر في الجلسة السابقة وللتعبير عن الدعم وأن الوثيقة المُعدّلة ينبغي أن تراعي هذه الجوانب.

387- رداً على وفد الهند، ذكرت الأمانة أنها أيضا تتذكر ما قاله وفد بوليفيا فيما يتعلق بالدراسة المتعلقة بالبراءات، أي أن تلك البنود ينبغي أن تدرج بقدر الإمكان. وأكدت الأمانة، على النحو المتفق عليه منذ بضع دقائق، أنه سوف يتم دمج هذه البنود في النص المُعدّل.

388- أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في أن يحتفظ بالحق في الإدلاء بتعليقات بشأن التغييرات المقترح إدخالها على المشروع المتعلق بالبراءة عندما توضع كتابياً.

389- اقترح الرئيس إعطاء الفرصة للأمانة لإعداد النص قبل مناقشة الوثيقة في وقت لاحق لتقرر ما إذا كان يمكن اعتمادها. من ثم طلب الرئيس من الأمانة الرد على سؤال الذي طرحه وفد إسبانيا.

390- تكراراً للسؤال المقدم من الوفد الإسباني المتعلق بالحصول على بعض التفاصيل بشأن موارد الموظفين المنصوص عليها في المشروع الخاص بنقل التكنولوجيا، أوضحت الأمانة أن هناك مبلغ 740.000 فرنك سويسري في المشروع قدم لمحترف صغير للاستفادة به في هذا المشروع ولطاقم الدعم الإداري الإضافي. وأشارت الأمانة أنه تم التخطيط لهذه الموارد لمدة تنفيذ المشروع فقط الذي سيستغرق ما بين سنتين وسنتين ونصف سنة. وأضافت الأمانة أنه كان من الصعب أن نعرف في مرحلة مبكرة كيف سيتم تطوير العمل بحلول نهاية المشروع. وأخيرا ذكرت أنه كان من الصعب أيضا إعطاء نظرة عامة إذا جاءت المعطيات مطابقة للواقع بعد إعادة صياغة المسألة برمتها، وبخاصة منذ أن قررت اللجنة أن على الدول الأعضاء أن ترسل تعليقاتها للمشروع الخاص بنقل التكنولوجيا.

391- أعرب وفد إسبانيا عن تقديره للأمانة لما قدمته من تفسير وأشار إلى أن جدول أعمال التنمية يجب أن يؤخذ في الحسبان في جميع أنشطة الويبو، وإلى أن هيكل المنظمة قد يتكيف أكثر لهذا النوع من المهام. وأشار الوفد أيضا إلى أن العديد من الأنشطة المقترحة في المشروعات المواضيعية يمكن إدراجها ضمن الأنشطة العادية للمنظمة وليس تحت عنوان "استثنائية". واعتبر الوفد أنه ينبغي أن تعطي الوحدات ذات الصلة المسؤوليات اللازمة حتى يتمكنوا من الاضطلاع بالمهام الموصي بها على أساس منتظم. في حالة عدم اتفاق المهام مع العمل العادي للأمانة، ينبغي أن تكون هناك ميزانية محددة مخصصة للمشروع المناظر والتي لا ينبغي أن تُخلط مع الأموال المتاحة على أساس منتظم.

392- أجاب الرئيس بالقول أن الأمانة قد أحيطت علما بهذا التعليق، وذكّر زملاءه أنهم قد تدارسوا الوثيقة CDIP/4/3 وقاموا بالنظر في الملك العام. وأضاف أن الأمانة كانت في مرحلة صياغة الوثيقة التي سيتم عرضها في الساعات المقبلة.

393- أشار وفد أنغولا إلي الوثيقة CDIP/4/3 وعلى حذف العنصر 4 المتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وبعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في مجموعته، طلب الوفد حذف هذا الجزء من المشروع المتعلق بالملك العام لكنه يرغب في ترك إمكانية للدول الأعضاء للعودة إلى هذا الجزء من المشروع في المستقبل، اعتمادا على التقدم المحرز في اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب الوفد عن رغبته في أن ينعكس ذلك الأمر في التقرير.

394- أعرب وفد إندونيسيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد أنغولا.

395- أعرب وفد تايلند أيضا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد أنغولا.

396- أعلن وفد البرازيل تأييده للبيان الذي أدلى به وفد أنغولا، واعتبرها مسألة هامة بالنسبة للبلدان النامية.

397- أعرب وفد بيلاروس عن ارتياحه للطريقة المهنية التي دارت بها المناقشات وأقر بأهمية تلك المسائل. ورأى أن المشاورات غير الرسمية من شأنها أن تساعد على تحقيق التوافق والتراضي وأن القضايا التي نوقشت خلال المشاورات التي جرت مع عدد من البلدان كانت جزءا هاما للغاية في عملية تحقيق توافق الآراء. ثم طلب الوفد أن يؤخذ بيانه العام، الذي اعتبره موقف مبدأ، بعين الاعتبار في مناقشات المشاورات غير الرسمية. وأشار الوفد أيضا إلي أنه بمجرد إعداد الوثائق، ستكون

مجموعته قادرة على دراستها. وفيما يتعلق بموضوع المشروع في الوثيقة CDIP/4/3، شدد الوفد على أن دوره هو تحقيق توافق في الآراء، مشيرا إلى أن المعارف التقليدية هي مسألة مرتبطة تقليديا بالملك العام وفقا لما ذكر العديد من الوفود. وأخيرا أكد الوفد دعمه للحل الوسط الذي يشمل البيان المقدم من وفد أنغولا. ومع ذلك، رأى الوفد أن هذا الاقتراح سيتطلب إجراء دراسة عن الملك العام، والتي ستكون فكرة ممتازة بمجرد أن تصبح الدول الأعضاء على استعداد للإجابة على هذا السؤال الهام للغاية.

398- وافق الرئيس على أهمية إجراء مناقشات غير رسمية، وأشار إلى أن الاجتماعات غير الرسمية كانت تهدف الدول الأعضاء التي قدمت مشروعات ولكنها في الوقت نفسه كانت مفتوحة أمام أي وفد من الوفود المهتمة والراغبة في المشاركة. وكان تأكيد الرئيس على أهمية المشاورات غير الرسمية نابعاً من أنه قد تم التوصل إلي التوافق من خلال تلك المشاورات. ثم ذكر الرئيس أن الأمانة ستقوم بإعداد نص جديد على أساس ما سبق ذكره واقترح على الدول الأعضاء العودة لهذا المشروع عندما يكون النص جاهزا. ثم أشار الرئيس إلي الوثيقة CDIP/4/12 التي تحتوي على المقترحات المقدمة من كل من اليابان وجمهورية كوريا، وذكر أنه قد تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المقترحات بعد إجراء مشاورات غير رسمية. ودعا الرئيس الأمانة لوصف توافق الآراء الذي تم التوصل إليه.

399- ذكرت الأمانة، في تلخيصها لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن هذه الوثيقة، أنه يمكن بسهولة دمج الاقتراح الذي تقدمت به اليابان والمذكور في الوثيقة CDIP/4/12 في الأنشطة القائمة للويبو. لذلك، كخطوة أولى، يمكن للأمانة البدء في العمل على تنفيذ هذا الاقتراح وسيكون من دواعي سرورها إدراج العناصر الإضافية التي قد ترغب الدول الأعضاء في إضافتها إلى الخبرات القائمة على الأساس الالكتروني علي موقع الويبو عبر شبكة الانترنت.

400- فيما يتعلق بمقترحات جمهورية كوريا، سوف تقوم الأمانة بدمجها في وثائق المشروع وتقديم هذه المشروعات إلى اللجنة في دورتها الخامسة للموافقة عليها. في هذه الأثناء، يمكن للجنة الموافقة على تنفيذ المرحلة الأولى من الاقتراحين. وبخصوص الاقتراح المتعلق بالتكنولوجيا الملائمة، أوضحت الأمانة أن هناك حاجة في المرحلة الأولي لدمج واقع البراءات المتعلقة بالتكنولوجيات الملائمة في مشروع وثيقة المشروعات المواضيعية ذات الصلة بالتوصيات 19 و30 و31، وأن هذا الأمر هو نشاط محايد المورد. في إشارة إلى الاقتراح الثاني المقدم من جمهورية كوريا والذي يتعلق باستخدام العلامات للتجارة العادلة، ذكرت الأمانة أن المرحلة الأولى شملت عقد مؤتمر. وأوضحت الأمانة أنها يمكن أن تقوم بتنفيذ أو تستعد لتنفيذ المرحلة الأولى، ولكن أي تنفيذ لاحق سيخضع لموافقة من وثيقة المشروع من قبل الدورة الخامسة للجنة. وأضافت الأمانة أنه، بناء على طلب مقدم من أحد الوفود، ستقوم الأمانة في المرحلة الثانية، بالإضافة إلى استخدام العلامات والعلامات التجارية، بترميز البضائع الزراعية. وكان المفهوم هو أنه سيتم إجراء المشاورات في أثناء عملية تطوير الأمانة لذلك الأمر إلى مشروع مكتمل. وفي الختام، ذكرت الأمانة أن اللجنة يمكنها أن توافق على نطاق أن تبدأ الأمانة بتنفيذ المرحلة الأولى من الاقتراحين. وبالنسبة للمرحلة الثانية، ستقوم الأمانة بتقديم مشروع وثائق لهذين الاقتراحين. أما بالنسبة للاقتراح المقدم من اليابان، سيبدأ تنفيذ هذا الاقتراح على الفور.

401- أعرب وفد البرازيل عن امتنانه لملخص الأمانة، وتقديره لبدء المرحلة الأولى من تنفيذ المشروعات. ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه إزاء الوثيقة CDIP/4/12 بشأن المقترحات اليابانية والكورية فيما يتعلق بالازدواجية وتجنب العمل غير الضروري. وبشأن الاقتراح الياباني الخاص بالخبرات القائمة علي شبكة الانترنت، تساءل الوفد عن مدي قواعد البيانات هذه حيث كانت العلاقة

الرئيسية بين الملكية الفكرية والتجارة مستندة إلي استراتيجية المشروع التي لن تكون مشتركة مع المنافسين. ورأى الوفد أن هذا النوع من المعلومات سيكون أكثر فائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستخدم عملاءها نظام الملكية الفكرية. وأخيراً تساءل الوفد عن مكان ومدي الحصول علي المعلومات من أجل جعلها متاحة على قاعدة البيانات الالكترونية المقترحة. في تحليل المقترحات الكورية، وبتناول الاقتراح الأول، بني الوفد ملاحظاته على التجربة البرازيلية في مجال استخدام العلامات التجارية للمزارعين والمنتجات. وأوضح الوفد أن جوهر المشكلة يتعلق بضمان الحد الأدنى لمعايير الجودة والتي ترتبط بشدة بالتكنولوجيا ذات الصلة. ويعني ذلك أنه قبل التحدث عن العلامات، فإن المنتجات منخفضة الجودة لن تدعم السوق بالنسبة للمنتجين. وشدد وفد البرازيل على أهمية تحسين فرص النفاذ إلي التقييم اللازم للتكنولوجيا، وذكر على سبيل المثال، الحالة البرازيلية، Serabacanastra والتي كانت تلقى قبولا كبيرا في البلد ولكن لم يتم التصديق عليها لأنها لم تستوف المعايير اللازمة ليتم تسويقها كمنتج معتمد نظرا لعدم وجود التكنولوجيا في عملية الإنتاج. ثم ناقش وفد البرازيل الاقتراح الثاني المقدم من جمهورية كوريا بشأن استخدام معلومات البراءات في نقل التكنولوجيا الملائمة. وتساءل الوفد عن تعريف التكنولوجيا الملائمة، وشدد على أهمية توضيح الفرق بين للتكنولوجيا المجانية والتكنولوجيا المحمية حين التطرق للحديث عن المعلومات المتعلقة بالبراءات كوسيلة لنقل التكنولوجيا، وخاصة أن النقاش كان يركز بشكل أساسي على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما تستخدم نظام الملكية الفكرية. واعتبر الوفد أن الاقتراح الأول قد عفا عليه الزمن، والثاني في غاية التكلفة بالنسبة لبعض البلدان، مع الأخذ في الاعتبار أنه كان من الممكن استخدام المعلومات المتعلقة بالبراءات المقترحات وفقا لمستوى التنمية في البلد. وشدد الوفد على عدم تكرار الجهود وتقاسم نقطة انطلاق مشتركة بين الوثيقة CDIP/4/6 وهذا الاقتراح. وهناك جانب آخر يتعلق بحقيقة أن المعلومات ذات الصلة بالبراءات كان موارد لا يتم الاستفادة منها وربما يمكن استغلالها بشكل أفضل في مجالات السياسات العامة علي وجه الخصوص. واعتبر الوفد أن التنمية هي بلا شك أمر ضروري لتحسين نوعية المعلومات الواردة في وثائق البراءات مثلما أكد الوفد من قبل ومثلما ذكر أيضا في مؤتمر البراءات الأوروبي المنعقد قبل ثلاثة أسابيع. وأخيراً، أشار الوفد إلى أهمية تبادل ملاحظاتهم نظرا لأنها مبنية على أرض الواقع، وأشار إلي مصر بكونها دولة نامية متوسطة الدخل التي لديها بعض التجارب الناجحة في هذا المجال.

402- أعرب وفد المغرب عن امتنانه للحكمة المتجلية في عمل الوفود وطريقة توجيه ذلك العمل خلال الأسبوع الماضي. وأعرب عن امتنانه أيضا للإيضاحات المقدمة لهذين المشروعين، قائلا أنه يدعم كافة المبادرات الرامية إلي إلى تعزيز القدرات والبنية التحتية. واعتبر الوفد أن المبادرتين التي اتخذتها وفود اليابان وجمهورية كوريا كانت تسير في هذا الاتجاه. وأوضح أن قاعدة البيانات لن تعود بالنفع علي بلدان كثيرة، ولكن يمكن أن تستفيد منها البلدان التي لديها بنية تحتية. وفيما يتعلق بمبادرة برامج مساعدة المزارعين والمنتجين في البلدان الأقل نموا لشراء الماركات لمنتجاتهم، ذكر الوفد أنه كان مشروعا مثيرا للاهتمام، مشيرا إلى أنه قد تمت مناقشة تلك المشروع خلال منتدى الويبو المعقود مؤخراً حيث أعطي تلك المشروع الفرصة لأحد البلدان الأفريقية في تحسين مصير العديد من الأسر بفضل ماركة قهوة قد تم تسجيلها وتمكن المنتجين من بيع منتجاتهم وتحسين مستوياتهم المعيشية، وأصبح الأطفال قادرون على الذهاب إلى المدرسة، وكان من الواضح أنها كانت تجربة إيجابية للغاية. واعتبر الوفد ذلك الأمر مطمح، وأقر بأنه كانت هناك مشاكل كثيرة للغاية تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لم يكن لديها فرصة للنفاذ إلي الملكية الفكرية أو الموارد والمعارف اللازمة. وصرح الوفد أيضا بأن المشروعين كانا مفيدان بالنسبة للبلدان النامية وينبغي دعمها. وأخيراً سأل وفد المغرب وفد كوريا ما إذا كان المشروع موجه فقط للبلدان الأقل نموا أو م ا إذا كان يمكن تطبيقه أيضا على البلدان النامية بصفة عامة.

403- أعرب وفد كوريا عن شكره لوفد المغرب لتبني اقتراحه ولتعليقاته البناءة في هذا الشأن. وذكر الوفد أنه سيحاط علما على النحو الواجب بجميع التعليقات عند وضع المشروع بالتفصيل. ردا على السؤال الذي طرحه وفد المغرب، أوضح وفد كوريا أن المشروع يعطي الأولوية في البداية للبلدان الأقل نموا، ولكن الأمر يعود إلى الدول الأعضاء والأمانة، إذا كانت المنتجات الملائمة متاحة في البلدان النامية للحصول على دعم من المشروع، فإن كل تلك البلدان والمنتجات ستكون موضع ترحيب.

404- سأل الرئيس وفد البرازيل عن قدرته لقبول المشروعات واضعاً في الحسبان الاعتبارات والتعليقات المقدمة. وذكر الرئيس أن تلك التعليقات ستؤخذ في الاعتبار في سياق تنفيذ المشروع وأن القائمين علي تنفيذ المشروع سيأخذون بعين الاعتبار كافة التعليقات والملاحظات.

405- ذكر وفد البرازيل إلي أنه فهم أن هذا الاقتراح من شأنه أن يكون مهيأ في المشروع النموذجي للجنة في إطار المنهجية الجديدة للدورة الخامسة، ورأى الوفد أنه عندما يتم تقديم النص ستكون هناك فرصة للتفكير مليا في التعليقات التي أدلت بها البرازيل والوفود الأخرى. ورأى أن ذلك الأمر يمكن أن يكون طريقا للمضي قدما وأنه لا يوجد أي اعتراض على المرحلة الأولى من البدء في المشروعات. وأخيراً، ذكر الوفد أنه يمكن دمج التعليقات في مشروع مصاغ حديثا ومن ثم مناقشتها وإقرارها في الدورة الخامسة.

406- أعرب الرئيس عن اعتقاده بقبول الوثيقة من قبل جميع الوفود مع التعديلات التي قدمتها الأمانة للتو. وأضاف أنه خلال تنفيذ أو تطبيق مختلف مراحل هذا المشروع سوف تؤخذ كافة الملاحظات التي أبدتها مختلف الدول الأعضاء بعين الاعتبار، وبخاصة تعليقات البرازيل. تبعا لذلك، اعتبر الرئيس أنه من الممكن قبول المشروع CDIP/4/12. ثم أبلغ الرئيس اللجنة أن المشاورات المتعلقة بالوثيقة CDIP/4/8 كانت لا تزال جارية وأنه يجب إجراء مناقشات حول تلك الوثيقة.

407- أعرب وفد البرازيل عن رغبته في دعوة جميع الدول الأعضاء التي قد ترغب في مشاركة بعض الشواغل والأفكار فيما يتعلق بالآلية وخصوصا ليتبادل معهم، بروح من الشفافية، الأمور المثارة في اليوم السابق أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت مع الوفود الأخرى الذين كانوا في موقف داعم، وكذلك مع منسقي المجموعات.

408- تحدث الرئيس عن المشاورات غير الرسمية المفتوحة والمكثفة، المفتوحة لجميع الدول الأعضاء، والتي أُجريت مع عدد من الوفود. وأشار الرئيس إلى أن تلك المشاورات قد أدت إلى تبادل مثمر ومشجع وكانت هناك مشاركة من أصحاب الاقتراحات المتعلقة بآلية التنسيق والتي أدت إلى صياغة أول وثيقة عامة بشأن وجهات النظر المختلفة. وذكر أنه كانت هناك فرصة ليفهم المشاركين كل منهم الآخر وشرح مواقفهم بشكل أفضل. وأشار الرئيس إلى أنه بسبب ضيق الوقت، لم تسنح الفرصة لتستكمل الأطراف المعنية العمل المتعلق بالآلية، ولكنه قد حققت بعض النتائج المشجعة للغاية وخلص إلى أن العمل سيستمر خلال الدورة القادمة للجنة. كما أبلغ الرئيس الاجتماع أيضا أن المشاركين في المشاورات غير الرسمية قد اتفقت على أنه في الدورة المقبلة للجنة ستكون النقطة الأولى الأساسية التي تنظر فيها اللجنة هي آلية التنسيق والتي ستكون أول بند أساسي على جدول أعمال الدورة المقبلة. وأبلغ الرئيس الجلسة أن أصحاب الاقتراحين قد قاموا بتعديل المشروعات الأولية للاقتراحات وأنه سوف يتم تعميم هذه الوثائق لجميع الدول الأعضاء. ثم طلب الحصول على تعليقات من الحضور بشأن هذا الاقتراح.

409- أعرب وفد سويسرا عن شكره للوفود التي شاركت في المشاورات وأثنى عليها لإثراء المناقشات التي ساهمت في الدفع إلى الأمام. وهنأ الوفد أيضا الرئيس علي قيادته البارعة البارزة في المشاورات والروح الجيدة للحوار الذي أُجري والذي أدي إلى التقدم المحرز. وأضاف أن هناك نسخا من الاقتراحات المُعدّلة للمجموعة الثانية متاحة خارج قاعة الاجتماع.

410- وأشار الرئيس إلى أن هناك صيغة مشروعان يجري حاليا الانتهاء من العمل عليهم، وأنه تم الاتفاق على عقد اجتماع من أجل اعتمادهم.

411- أعرب وفد مصر عن امتنانه للرئيس على جهوده في رئاسة المشاورات غير الرسمية وعلى الطريقة الشفافة التي أدار بها المشاورات والتي كانت إيجابية للغاية. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي أن تستمر تلك العملية وفقا لمبدأ الشفافية، وشدد على أن المسألة المتعلقة بآلية التنسيق قد أثيرت في وقت سابق وكانت في غاية الأهمية بالنسبة للجنة ولكافة الدول الأعضاء. وأشار أيضا إلى أنه خلال المشاورات غير الرسمية، شدد العديد من الوفود وخاصة من المجموعة باء على ضرورة أن يكون هناك استخدام فعال للوقت. ولذلك، اقترح الوفد على الرئيس أن تُعقد مشاورات غير رسمية بين الدورة الرابعة والخامسة للجنة والتي ربما يمكن للأمانة أن تقوم بتنظيمها. من حيث الشكل، أشار الوفد إلى أن عقد واحدا أو اثنين من الاجتماعات غير الرسمية المفتوحة سيكون كافيا لاتخاذ قرار في الدورة الخامسة، وبالتالي، من شأن ذلك الأمر توفير الوقت خلال الدورة الرسمية. وطلب الوفد من الدول الأعضاء الأخرى الاستماع إلي آرائهم بشأن اقتراحه.

412- أشار الرئيس إلي أهمية إدارة الوقت من أجل إعطاء فرصة للوفود للإدلاء بكلماتهم. وفي هذا الصدد، فتح الباب للتعليقات من الوفود.

413- أثنى وفد السنغال علي الدور الحاسم الذي اضطلع به الرئيس في التقدم المحرز وشدد على أن اللجنة ينبغي أن تعترف به. وذكّر الوفد بالانقسام الذي ساد الاجتماع السابق للجنة والذي نجم عنه طلب من بعض الوفود بأن يتم استعادة الثقة في مناقشاتها. وأشار إلى أن العقبات والعوائق المتبقية كانت قد بدأت في الانخفاض حتى تتمكن اللجنة من المضي قدما. وأشار الوفد أيضا إلى أن التحديات التي يواجهها العالم اليوم قد أرغمت الدول إلى العمل معا جنبا إلى جنب، بصرف النظر عن نقاط الاختلاف بينهم. وأُضاف أن الروح الجديدة التي يُجري إتباعها في مناقشات اللجنة، إذا استمرت علي هذا النحو، سوف تُسفر عن نتائج مرضية للجميع. وأشاد الوفد بالجهود المبذولة من قبل منسق المجموعة باء وأشار إلى أنه يُجري تقريب المواقف بغية التغلب علي كافة الصعوبات التي واجهت الاجتماع. وأشار الوفد أيضا إلى الروح المفتوحة من الجانب الذي طرح هذه المقترحات وكذلك من تلك البلدان التي دعمتها. وأوضح أنه كان هناك روح من الانفتاح التي مكنت من المضي قدما بالعمل في جو مريح للغاية. وفيما يتعلق بعقد المشاورات، أشار الوفد إلي أنه في ضوء شواغل اللجنة فيما يتعلق بإدارة الوقت، فإن تنظيم المشاورات قبل انعقاد الدورة الخامسة للجنة يمكن أن يؤدي إلى تجنب إضاعة الوقت. وفي الختام، كرر الوفد أن المشاورات ستكون في غاية الأهمية.

414- أيّد وفد المغرب التعليقات التي أدلى بها المتحدثان السابقان، وأكد تأييده الشديد لعقد مفاوضات غير رسمية قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة. وذكر أنه قد تحقق الكثير وتم إحراز تقدم هائل خلال الدورة الرابعة فيما يخص إنشاء آلية حيث بقي فقط عدد قليل من الأشياء التي سيتم التفاوض بشأنها. وأضاف الوفد أنه من أجل إحراز تقدم، كان من المهم تنظيم مفاوضات غير رسمية. هذا، وأشار الوفد إلي أهمية إجراء تلك المفاوضات حيث أن الوفود التي طرحت هذه الاقتراحات كانت في جنيف. واستكمل الوفد قائلاً أنه إذا رغب المندوبون في عواصمهم في متابعة المفاوضات غير الرسمية، يمكن

للأمانة أن تنظم ذلك الأمر من خلال، على سبيل المثال، الوسائل التقنية. بشأن إدارة الوقت، ذكر الوفد أنه سيكون من الهام أن يتضمن جدول أعمال الدورة القادمة ما يُمكن من الاستخدام السليم للوقت.

415- رحب وفد البرازيل بالبيان الايجابي لوفد سويسرا باسم المجموعة باء وكذلك بيان وفد مصر الذي رأى أنه قد استبق ملاحظات وفد البرازيل. وأعرب الوفد عن تقديره للمناخ الجديد لعمل اللجنة، وذكر أن الرئيس كان له دور فعال في خلق هذا الجو الإيجابي للعمل في اللجنة وأيضا في المشاورات غير الرسمية التي استفادت فيها الوفود من مقترحاته السديدة. وشكر الوفد الرئيس على مساعدته الكبيرة وأعرب عن تطلعه إلى استئناف هذه المناقشات. وذكر أيضا أنه سيقوم باتصالات غير رسمية مع بعض الوفود من المجموعة باء ومن بلدان أخرى حتى لا نفقد الزخم والدافع لإحراز تقدم. واختتم الوفد كلمته معربا عن شعوره بالارتياح حيث أن البند المتعلق بالآلية سيكون هو البند الأول المدرج على جدول الأعمال للدورة المقبلة.

416- أشار وفد سويسرا إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد مصر لإجراء مشاورات قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة وأشار، مثل الوفود الأخرى، إلي إحراز الكثير من التقدم في المناقشات المتعلقة بتحديد المجالات التي يمكن التوصل إلي اتفاق بشأنها. وأشار إلى أنه من المهم أن يعود المندوبين إلى عواصمهم ويناقشوا سبل التوصل إلى اتفاق بشأن النص. وأشار أيضا إلى أنه نظرا لأنه سيكون البند الأول على جدول الأعمال للجنة القادمة، لن يكون هناك الكثير من الوقت لمناقشة الأمر. سيكون هناك طريق مسدود، فمن الممكن تجنب خوض المفاوضات في البداية في المرة القادمة وذلك لأن المواقف المطروحة على الطاولة كانت معروفة للغاية. وأبرز الوفد أيضا أهمية وجود أفراد من العواصم وأشار إلى أن الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة باء لم يتم طرحه فقط من قبل الأفراد في جنيف ولكنه يحتوي أيضا علي مدخلات مقدمة من خبراء من العواصم. ولذلك، ذكر الوفد أن الخبرة المقدمة من الأطراف المعنية من العواصم ساعدت بالتساوي علي ضمان التقدم. وأشار الوفد إلي أن المنظمة لم تكن تعقد تلك المشاورات، وأن المجموعة باء لم تكن في صالح وجود تلك المفاوضات بشكل تأسيسي. وأضاف أنه قد حضر مناقشات ما قبل اللجنة عدد قليل للغاية من المندوبين، كما كان الحال مع منتدى الويبو مفتوح العضوية لمناقشة مشروعات جديدة. لذلك، ذكر الوفد أنه من أجل تفادي الدخول في مناقشات مع عدد محدود من المندوبين الحاضرين، ولما فيه مصلحة للآلية، فمن المستحسن أن يكون داعمين لتلك الآلية لوضعها بشكل صحيح. وأشار إلي ضرورة الحصول على أكبر عدد من الحضور لمناقشة ذلك الأمر. وذكر أنه يفضل وجود كافة المندوبين الحاضرين لمواصلة المناقشات في الدورة المقبلة للجنة نظرا لأن هناك عددا من التفاصيل الصغيرة التي يتعين تسويتها وأن الدورة المقبلة للجنة سوف تتيح وقتا كافيا لتسوية هذه التفاصيل. وأضاف الوفد أنه سيواصل تأييد وجود اتصالات ثنائية مع أولئك الذين رحبوا بذلك الأمر.

417- شكر الرئيس المتحدثين لإبداء تعليقاتهم ووجهات نظرهم بشأن الاجتماعات غير الرسمية المقترحة. واعترف بأن هناك تقدما قد أحرز بشأن هذه الآلية، وأشار أيضا إلي أنه في اليوم الأول، كانت هناك وثيقتين يعتقد أنهما كانتا متباعدتان عن بعضها البعض ولكنهم الآن علي وشك أن يجري دمجهما معا. وأقر أيضا بأهمية المشاورات غير الرسمية مدللاً علي ذلك بالتقدم المحرز خلال الأسبوع بفضل تلك المشاورات غير الرسمية. كما أشار الرئيس إلي أهمية عقد تلك الاجتماعات غير الرسمية بين الدورتين الرابعة والخامسة للجنة من أجل إحراز التقدم والحفاظ على قوة الدفع، لكنه في الوقت نفسه، أشار إلى أنه لا يمكن إجبار الأطراف على حضور تلك الاجتماعات. ولذلك، اقترح الرئيس أنه ربما يكون من الحكمة بالنسبة للوفود أن تتعرف علي بعضها البعض الآن، والذي كان السبب في وجود مثل هذه الأجواء الجيدة للغاية خلال الاجتماعات. وأشار إلى أن الوفود يعرف كل منهم الآخر

والمنسقين أيضا كان يعرف كل منهم الآخر. ولذلك، أعرب عن أمله في إبقاء الاجتماعات غير الرسمية من خلال الاتصالات واللقاءات الثنائية بين المجموعات موضحا أن ذلك الأمر قد يسهل الكثير من الأمور بين الدورات. وقال أن الأمر يعود إلى الوفود للقاء بعضهم البعض مرة أخرى في محاولة لكسر الجمود أو إيجاد سبيلا للخروج من المأزق. وذكر أنه لا يود التطرق بشكل مطول حول هذه النقطة، ودعا إلى مواصلة العمل فيما يتعلق بالآلية ابتداء من اليوم الأول للدورة المقبلة. كما أشار الرئيس إلي أن الحد من وقت إلقاء كلمات الوفود لدقيقة واحدة، على سبيل المثال، من شأنه أن يكون عاملا مساعد أيضا. وأضاف أن ذلك كان مجرد فكرته، وأنه يود العودة إلى المشروع الوارد في الوثيقة CDIP/4/3 التي كانت لا تزال معلقة. وذكر الرئيس أنه كان هناك اقتراحا من أنغولا، وكذلك هناك نصاً أراد وفد الولايات والهند في رؤيته كتابياً.

418- قدمت الأمانة الوثيقة CDIP/4/3 Rev المتعلقة بالمشروع الخاص بالملكية الفكرية والملك العام (التوصيات 16 و20). وذكرت أنها قامت بنسخ الأجزاء ذات الصلة بينما تركت المعلومات التفصيلية وجداول إيضاح خطط العمل وما إلى ذلك. بعد المشاورات التي جرت في وقت سابق من صباح ذلك اليوم، ذكرت الأمانة أن الدول الأعضاء قد وافقت بشكل عام حذف الأجزاء المتعلقة بالمعارف التقليدية، وبالتالي، تم حذف كافة الأجزاء ذات الصلة بها. وثانيا، أُدرجت الأجزاء المتعلقة بالعلامات التجارية في النص الحالي مع إشارة خاصة إلى الوصف المقتضب للمشروع على النحو المتفق عليه في الاجتماع. وأضافت أنه قد تم تقسيم المشروع إلى ثلاثة عناصر ليتم تناولها من منظور حق المؤلف والعلامات التجارية وبراءات الاختراع على أساس أن النص المتعلق بالعلامات التجارية كان لا بد من مناقشته في الدورة الخامسة للجنة. وأكدت الأمانة أن الاقتراحات المقدمة من الوفود قد أدرجت أيضا. وأشارت إلى أنه قد تم حذف العنصر رقم 4 في الفقرة 5 على النحو المتفق عليه فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأيضا نفس الشيء بالنسبة للجزء العلوي من الصفحة 6. وأشارت الأمانة أنه، فيما يتعلق بالفقرة الأولى من القسم 2.3 بشأن إستراتيجية التنفيذ تم إضافة الجملة التي اقترحها وفد الهند. وفي الصفحة 7، الفقرة 1.3 المتعلقة بإجراء دراسة عن حق المؤلف والحقوق المجاورة في الملك العام، أُدخل اثنين من التغييرات كما هو مبين في النص الجديد. وقد جاءت كافة التغييرات لتعكس الاقتراحات والتعديلات المقدمة من بعض الوفود. وأضافت الأمانة أيضا أنه قرب نهاية الصفحة 7، كانت هناك جملة إضافية تشير إلى بنود بعينها ليتم إدراجها في الدراسة المتعلقة ببراءات الاختراع لتختم بذلك ملخص التغييرات علي النص.

419- أشار الرئيس إلي طلب وفد أنغولا بإدراج إشارة إلى حذف البند 4.

420- أجابت الأمانة أنها تتذكر البيان الذي أدلى به وفد أنغولا وتساءلت عما إذا كان يفضل الوفد أن تدرج الملاحظة أن في النص ذاته أوفي تقرير اللجنة؟

421- أجاب وفد أنغولا أنه يفضل أن تدرج ملاحظاته في تقرير اللجنة.

422- أعرب وفد بوليفيا عن شكره للأمانة للتغيير السريع والممتاز الذي أُدخل على الوثيقة، واقترح أنه فيما يتعلق بمدخل البراءات في الصفحة 7، أي الدراسة، يجب أن يتم استبدال كلمة "أنشطة" بكلمة "عناصر" لأن قضايا مثل متطلبات الإفصاح ليست نشاطاً. وأعرب الوفد أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي إجراء تقييم الأثر في مجال حق المؤلف، وأنه كان من رأيه أنه ينبغي القيام بذلك. غير أنه طلب تقديم توضيحا بذكر "... مما يسهل أو يعيق النفاذ إلى..." في النقطة 3.1، من السطر 4.

423- أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للأمانة للعمل بسرعة لإجراء التعديلات على الوثائق ليتم مراجعتها من قبل اللجنة. وفيما يتعلق بدراسة تحديد نطاق حق المؤلف المبينة في القسم 3.1، أعرب الوفد عن ارتياحه للتغييرات التي اقترحتها الأمانة علي الوثيقة. بيد أنه كان متردداً في قبول التغيير الذي طُرح للتو من الحضور بإضافة "يعيق" علي النص. وذكر أنه سوف يلتزم بالنص المكتوب الذي تم استعراضه من قبل الجميع. واعتقد الوفد أنه ليست هناك حاجة لتقوم اللجنة بتحليل الموضوعات الإضافية المقترحة في القسم 1.3، بشأن الدراسة المتعلقة بالبراءات والملك العامة والتي شملت موضوعات مثل غايات البراءات وتجديد البراءات وتمديد فترة البراءات ومتطلبات الإفصاح. وأشار إلي أن معظم هذه الموضوعات هي في الواقع يُجري تناولها في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في القائمة غير الوافية بالموضوعات، وقال إنه لا يريد تكرار الجهود وإهدار موارد الويبو. ولذلك، قال أعرب الوفد عن معارضته لمراجعة الدراسة المتعلقة بالبراءات وفضل الحفاظ على الاقتراح الأصلي لوثيقة المشروع بالنسبة لدراسة البراءات باستثناء واحد وهوا لتصحيح التقني الذي اقترحه الوفد سابقا.

424- لم يكن لدي وفد المغرب مشكلة مع ما قد قررته الدول الأعضاء واقتراح أنغولا الذي يؤيده. وقال الوفد أنه يود أن يستغل الفرصة بوجود مدير المشروع المعني لطرح بعض الأسئلة عليه. وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت الأمانة قد اضطلعت بالفعل بأنشطة متعلقة بهذا المشروع، وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي سيحدث لتلك الأنشطة التي سبق إطلاقها؟ السؤال الثاني الذي طرحه الوفد يتعلق بإذا ما كان هناك جدول زمني قد وُضع لتنفيذ أية دراسات بشأن المعارف التقليدية وعما إذا كان سيتم بالفعل إجراء هذه الدراسات أم سيتم إلغائها؟

425- ذكرت الأمانة أنها تعتقد أن وفد المغرب يشير على وجه التحديد إلى العمل في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقالت إنها لم تقوم بأي عمل مقترح في وثيقة المشروع لأنه أن قد تم حذف تلك البنود بالفعل. واقترحت الأمانة أيضا أنه لم يكن عليها إعادة النظر في العمل الجاري الذي من الواضح أنه عمل منفصل ومتميز تم اقتراحه أصلا لغرض الملك العام على وجه الحصر. وأخيرا أشارت إلى أن حذف هذه الدراسة المتعلقة بالمعارف التقليدية لن يكون له أي أثر أو تأثير سلبي على الأنشطة المقترحة.

426- أعلن الرئيس أنه بما أنه لم يتم التوصل في هذه المرحلة إلي اتفاق بشأن العنصر 3 المتعلق ببراءات الاختراع، فإنه يقترح ترك هذه المسألة جانبا والإبقاء فقط علي الجزء المتعلق بحق المؤلف، وإرجاء النظر فيما يخص المعارف التقليدية والبراءات في وقت لاحق حيث أنه لم يكن هناك اتفاق سوي بشأن حق المؤلف.

427- ذكر وفد بيلاروس أنه بروح من التوافق والبحث عن توافق في الآراء، فإن الاجتماع قد وافق على شطب القسم الخاص بالمعارف التقليدية الذي لم يلاقي دعم من قبل جميع الوفود. وأشار إلي أن الدراسة المتعلقة بالبراءات لم تلاقي تأييداً هي الأخرى من قبل جميع الوفود. وبالتالي، تساءل الوفد: لماذا لا ينبغي أن يتناول الاجتماع كافة المسائل على قدم المساواة. وأشار إلي أنه يمكن إجراء عددا من الدراسات مجرد التوصل إلى توافق. وأخيرا، سأل الوفد الأمانة ما إذا كان للقرار الذي اتخذ في ذلك اليوم كان له أي آثار مالية.

428- على سبيل التوضيح، استفسرت الأمانة عما إذا كان يقترح وفد بيلاروس تعليق الوثيقة بأكملها.

429- ذكر وفد بيلاروس أنه لم يكن ذلك ما يقصده. وأوضح أنه كان هناك مسائل أثيرت حول براتقترح تركاع والازدواجية في عمل لجان الويبو الأخرى، لذا ربما من الأفضل تعليق المسألة الخاصة بالبراءات وليست الوثيقة بأكملها. وقال الوفد أنه في حين أن الأمانة كانت تقترح ترك القسم كله معلقاً، فإنه كان يقترح فقط إرجاء الجزء الذي لم يتم الاتفاق عليه من هذا القسم.

430- أشارت الأمانة إلي أن الأمر في أيدي الوفود، ولكنها ذكرت أن البعض لا يزال في صالح المضي قدما في دراسات البراءة لأنه إذا تم حذف الدراسات المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع والمعارف التقليدية، فسيكون المشروع ضئيل للغاية. وفيما يتعلق بالدراسة الخاصة بالبراءات، أشارت الأمانة إلى أنه قد تم الانتهاء منها تقريبا. وأضافت الأمانة أنه يمكن تناول تلك البنود التي يريد بعض الوفود إدراجها في الدراسة مثل غابات براءات الاختراع وتجديد البراءة، الخ، والذي عارض تضمينها وفد واحد، كدراسات تم إعدادها لتعبر عن تلك القضايا المحددة في ملخص عام مع النظر بصفة عامة في الآثار الناجمة عن تلك القضايا علي الملك العام. وأشارت الأمانة إلى أن الأمر يتعلق بدرجة التفاصيل، فإنها لا يمكنها الخوض في تفاصيل بعينها في ضوء معارضة من أحد الوفود، ولكن مع ذلك، يمكن إعداد الدراسات التي تناقش بصفة عامة الآثار المترتبة على الاتجاهات الحديثة فيما يخص ممارسات البراءات التي قد يكون لها تأثير على الملك العام. وذكرت الأمانة أنه إذا وافق وفد بوليفيا الذي كان اقترح تلك البنود وإدراجها، فيمكن للأمانة إجراء دراسة من شأنها تحليل الاتجاهات الحالية المتعلقة بممارسات البراءات والتي يمكن أن تؤثر على الملك العام بدلا من مجرد سرد تلك البنود التي لاقت معارضة من جانب وفد واحد. وذكرت الأمانة أن الفكرة كانت هي مجرد التفكير لإيجاد أرضية مشتركة لإجراء مزيد من المفاوضات، ويمكن إضافة تلك البنود في وقت لاحق. فبمجرد الانتهاء من المسودة الأولى للدراسة وتعميمها لتقديم التعليقات، على سبيل المثال، سيكون الأمر متروك للدول الأعضاء للخوض في مزيد من التفاصيل. من جانبها، لا يزال بإمكان الأمانة تضمين الآثار المترتبة على تلك الاتجاهات الراهنة الخاصة بممارسات البراءات والتي قد تؤثر على الملك العام، إذا كان ذلك مقبولا لدى الدول الأعضاء.

431- أعرب وفد بوليفيا عن شكره للأمانة، وذكر أنه في الواقع لا يؤيد مجرد سرد جميع العناصر، وأنه يتفق مع الأمانة على الاقتراح الأخير. وأشار إلى أنه، في واقع الأمر، كانت الكلمة التي أراد إضافتها في الفقرة 1.3 بشأن حق المؤلف بنفس الروح. وأشار إلى أنه كان هناك اتجاها حديثا في ممارسات حق المؤلف التي أثرت في الملك العام، وبالتالي، فإنه يود أن تكون هناك دراسة للآثار لتسهيل الفهم. وذكر أن هذا هو السبب في اقتراحه أن تضاف عبارة "يعيق" أو"يؤثر" علي النص. بيد أنه أعرب عن ارتياحه لاقتراح الأمانة.

432- رغب وفد تايلند في العودة إلى مسألة اللغة والتي يجب أن تعبر عن حقيقة أن بعض الوفود قد احتفظت بالحق في العودة إلى مسألة المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في ما يتعلق بالملك العام في انتظار المناقشة في إطار اللجنة الحكومية الدولية. وقال الوفد أن هناك اثنين من التعليقات بشأن الخيارات المتاحة لموضع إدراج اللغة الخاصة بذلك الأمر. أشار الوفد إلى الوثيقة CDIP/4/3 Rev، صفحة 2، المتعلقة بالجدول الموجز، وأشار إلى أنه في الوصف المقتضب للمشروع، كانت هناك تعديلات قامت بها الأمانة استنادا إلى المناقشة التي جرت، وأشار إلى الإضافة المدخلة في السطر الخامس المتعلقة بأنه سيتم مناقشة المسألة الخاصة بالعلامات التجارية في الدورة الخامسة للجنة. واقترح الوفد إضافة إلى ذلك لتشير إلى تأجيل العنصر المتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ريثما يتم النقاش في اللجنة الحكومية الدولية. فإذا كان ذلك الأمر مقبولا، فسيظل عنصر المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي خارج الدراسة، ولكن مع إبراز بعض

التحفظات التي أثارتها بعض الدول الأعضاء في وقت سابق من صباح اليوم. وأشار أيضا إلى أنه إذا كان لا يزال هناك بعض التحفظات من قبل الوفود فيما يتعلق بالاقتراح رقم 18 والاقتراح المقدم من الأمانة، فسيكون هناك فرصة للعودة إلي هذا الاقتراح.

433- أعرب وفد أنغولا عن رغبته في الإشارة إلي جزء صغير في الصفحة 2، قبل اختتام هذه المسألة، والذي تحدث عن وصف المشروع، فقد كان من المتوقع أن تكون تكلفة المشروع الأولي والعناصر الأربعة مبلغ قدره 505،000 فرنك سويسري. طلب الوفد أن يعاد النظر في التكلفة وتوضيحها.

434- اعتقد وفد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالدراسة الخاصة بالبراءات والملك العام والاقتراح الداعي إلى إدراج دراسة عن ممارسات البراءات في لغة الاقتراح، أنه سيكون من الأفضل تناول مثل هذا النوع من الدراسات في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وأنه يفضل الإبقاء على النص الأصلي لهذا الاقتراح. وذكر الوفد أيضا، فيما يتعلق باقتراح حق المؤلف الخاص بإجراء دراسة تحديد النطاق في القسم 3.1، أنه فهم أنه كان هناك اقتراح لإضافة قسم ذي صلة بالاتجاهات الحديثة المتعلقة بممارسات حق المؤلف، وبقراءة وصف دراسة النطاق، اعتقد الوفد أنها ليست ملائمة في هذه الدراسة على النحو المبين. وأشار إلى أن دراسة تحديد النطاق تلك كانت ضيقة مقارنة بمبادرات التشريعات الوطنية وأدواتها التي من شأنها أن تكون نقطة انطلاق لمزيد من النظر في العمل الذي يتعين القيام به من قبل الويبو في ما يتعلق بالملك العام. واقترح الوفد النظر بشكل أكثر شمولا وتفصيلا في الاتجاهات بعد استكمال دراسة النطاق حيث يتم اتخاذ القرار فيما يتعلق بمزيد من الخطوات عندئذ. ولذلك فإنه يشعر بالقلق بشأن توسيع مجال الدراسة الخاصة بتحديد النطاق.

435- ذكر وفد إندونيسيا أنه فهم أن الاقتراح الذي تقدمت به أنغولا هو أن الدول الأعضاء ستحتفظ بحقها في مناقشة المسألة الخاصة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي من جديد في مشروع آخر، وليس في المشروع الخاص بالملك العام. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان يتذكر بشكل صحيح، فقد أيّد ووفد تايلند هذا الاقتراح. أشار الوفد أنه لذلك، الوفد لن تطلب اللجنة مناقشة المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في سياق العمل الخاص بالملك العام، ولكن ضمن مشروعات أخرى في المستقبل.

436- اقترح الرئيس وضع النص جانبا لبضع دقائق، والعودة إلى الوثيقة CDIP/4/8 المتعلقة بالإدارة القائمة علي النتائج. ثم طلب الرئيس من الأمانة تقديم التغييرات وقال أنه سيأخذ التعليقات إذا وردت، ومعرفة ما إذا كان يمكن قبول الوثيقة على أساس التعديلات التي أدخلت بعد إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء. بعد ذلك، اقترح الرئيس أخذ استراحة لمدة عشرة دقائق والتي دعا خلالها كل من وفد الولايات المتحدة الأمريكية وبوليفيا إلى التشاور سويا وبمساعدة من الأمانة لمعرفة ما إذا كان يمكن الوصول إلي نتيجة ثنائية. ثم افتتح الرئيس بعد ذلك النقاش حول الوثيقة CDIP/4/8.

437- قدمت الأمانة الوثيقة CDIP/4/8 وأشارت إلى أنه، في أعقاب المناقشة التي دارت حول تلك الوثيقة في اليوم السابق، قد طُرح عددا من الاقتراحات لإدخال تعديلات على النص والتي قد لاقت تأييد واسع النطاق. وكانت هناك تغييرات أساسية في أربعة مجالات. وكان أولها هو تغيير عنوان الوثيقة، والذي كان من المقترح أن يعكس بشكل أدق لغة التوصية 38. وأصبح عنوان الوثيقة الآن ما يلي : "مشروع بشأن تعزيز إطار الإدارة القائمة علي النتائج (RBM) للويبو لدعم رصد وتقييم أثر أنشطة المنظمة على التنمية". وذكرت الأمانة أن التغيرات المدخلة علي العنوان قد استلزمت عددا من التغييرات خلال الوثيقة بحيث جري التعديل المناسب كلما وردت الإشارة إلي العنوان. وبالمثل، كان

هناك شاغل يتعلق بوجوب تركيز إطار الإدارة القائمة على النتائج على جميع أنشطة المنظمة، وقد تم بالفعل إدراج هذا الأمر. وأشارت الأمانة إلى أن التغيير الثاني الذي اقترحه عدد من الوفود كان يدعو إلي عدم ارتباط إطار تقييم مستوى البلاد ارتباطا وثيقا بالاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والابتكار. فحيثما وردت إشارة إلى الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية والابتكار في الوثيقة، فقد تم إما حذفها أو تقليصها لجعله واضحا أن أطر تقييم مستوي البلدان لن تركز فقط على الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية والابتكار. وفيما يتعلق بالتغيير الثالث، أشارت الأمانة إلى أنه قد قام عددا من الوفود بالتعليق على مؤشرات الأداء والحاجة إلى تعزيز بعضها لتشمل أهدافا أكثر وضوحا. وقد أدخلت التعديلات على "مؤشرات التنفيذ الناجح" من الصفحة 12 وما بعدها من الوثيقة والتي من شأنها تعزيز المؤشرات. ويتعلق التغيير الرابع والأخير للوثيقة CDIP/4/8 بالمناقشات المتعلقة بعنصر 2 من المشروع واستعراض أنشطة المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، كان الشاغل هو ما إذا كان يكفي اثنين من الخبراء للقيام بالمهمة التي يتعين الاضطلاع بها. وكانت الإجابة على السؤال، وفقا للأمانة، أنه سيتم وضع شروط المرجعية (TOR) مع الدول الأعضاء والتي سيكون لها أثر واضح على الموارد المطلوبة. ولذلك، أشارت الأمانة إلي أن التعديلات المدخلة على وثيقة المشروع كانت لحذف الإشارة إلى اثنين من الخبراء الخارجيين وترك الأمر محايد في تلك المرحلة بالإشارة فقط إلى خبراء خارجيين وسيتم تحديد الموارد اعتمادا على شروط المرجعية. وكانت هذه هي التغييرات التي أدرجت في الوثيقة عقب المناقشات التي دارت في اللجنة.

438- سأل الرئيس الوفود إذا كان لديهم أية تعليقات على هذه الوثيقة.

439- أعرب وفد مصر عن رضائه بالتعديلات وأنه يتطلع إلى اعتماد هذا المشروع.

440- شكر الرئيس وفد مصر لدعمه. حيث أنه لم يكن هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة، اعتبر الرئيس أنه قد تمت الموافقة علي الوثيقة والمشروع. وذكر الرئيس أنه، كما أشار سابقا، كانت هناك وثيقة أخرى معلقة وقال أن الاجتماع سوف يتناول مباشرة البند 7 من جدول الأعمال بشأن العمل المستقبلي. وأشار الرئيس إلى أنه، على مدار الأسبوع وبعد أن استمع إلى وجهات نظر المندوبين، وبعد أن خاض أول تجربة مع برنامج العمل الذي قد تم اقتراحه، لم يكن متأكدا ما إذا كانت الدول الأعضاء ترغب في الحفاظ على هذا الشكل من اعتماد برنامج عمل في بداية كل دورة من دورات اللجنة. فلن يكون برنامج عمل صارم للغاية حتى لا يعرقل تبادل وتدفق المشاورات. ولكن سيكون برنامج عمل استدلالي بشأن كيفية المضي قدما. ورأى الرئيس أن ذلك الأمر قد يساعد الدول الأعضاء عقب دورة اللجنة. النقطة الثانية التي أثارها الرئيس كانت أنه عقب الدورة التالية للجنة، يجب أن تولي أهمية خاصة لآلية التنسيق نظرا إلى أنها سوف تناقش كأول بند أساسي من جدول الأعمال. وفيما يتعلق بمسألة إدارة الوقت، والتي أثيرت من قبل عدد من الوفود، أشار الرئيس إلى أن جميع الوفود تود الحصول على إدارة دقيقة للوقت. فعندما يتقرر عقد اجتماع في الساعة العاشرة، ينبغي أن يبدأ في ذلك الوقت وينتهي في السادسة مساء بغية الاستفادة القصوى من الوقت المتاح. من حيث المبدأ، سيستمر الاجتماع في استعراض المشروعات الجديدة في الدورة المقبلة. كما سيقوم أيضا بمراجعة المشروعات قيد التنفيذ. وسأل الرئيس عما إذا كان ممكن توقف الاجتماع لبضع دقائق أو أن الأمانة قد تمكنت من إجراء المشاورات.

441- ذكرت الأمانة أنها استمعت باهتمام إلى مداخلات وفود بوليفيا والولايات المتحدة الأمريكية وبيلاروس والتي قامت بعرض حلا وسطا. بينما كان القرار بالطبع في أيدي الدول الأعضاء، رأت الأمانة أنه لا يبدو هناك اتفاق بشأن مسألة دراسة تلك البنود المحددة مثل غابات البراءات والتجديد وما

إلي ذلك. وعليه، اقترحت الأمانة علي الدول الأعضاء أن تمضي قدما في الدراسة في نطاقها الأصلي كما كانت قد اقترحت من قبل الأمانة دون الدخول في تفاصيل بشأن تلك البنود التي اقترحتها وفد بوليفيا. ويمكن للدول الأعضاء أن تناقش مجددا في الدورة الخامسة للجنة عما إذا كان ينبغي أن تشمل الدراسة التأثير الناجم عن تلك البنود علي الملك العام. وكانت الميزة في هذا الاقتراح هي عدم ضياع الوقت خلال الأربع أو الخمسة أشهر القادمة وإمكانية بدء الدراسة المتعلقة بالبراءات وفقا للاقتراح الذي تقدم به وفد بيلاروس. وأشارت الأمانة إلى أنه قد ترغب الدول الأعضاء في العودة إلى مسألة ما إذا كان ينبغي أن تشمل هذه الدراسة، في ملحقاتها الإضافية، النظر في تأثير تلك البنود علي الملك العام. فينبغي أن يؤخذ قرار في هذا الصدد خلال الدورة المقبلة للجنة. واعتقدت الأمانة أن ذلك الأمر يمثل استخدام أكثر حكمة للوقت والموارد المخصصة وإلا سيقتصر المشروع الخاص بالملك العام علي دراسات حق المؤلف.

442- أشار الرئيس إلى أن الاقتراح الذي تقدمت به الأمانة هو اقتراح معقول من شأنه أن يمكن اللجنة من المضي قدما دون تشكيل صعوبات لبعض الوفود التي تم الاستماع إلي مقترحاتها. ثم سأل الرئيس الوفود ما إذا كانوا سيقبلون أن تعود اللجنة إلى النص الأصلي والإبقاء على الفكرة التي كانت تجري مناقشتها. وتساءل أيضا عما إذا كانت اللجنة ستوافق على النظر في تفاصيل أخرى بشأن براءات الاختراع في دورتها الخامسة.

443- أكد وفد بوليفيا رغبته في تنفيذ المشروع، لكنه أشار إلي أن المشروع في شكله الأصلي لا يعبر عن شاغله لأن الحفاظ على الملك العام هو الأمر الذي تتناوله التوصيتين 16 و20 أي "النظر في الحفاظ على الملك العام في إطار عملية وضع المعايير للويبو وإجراء تحليل أعمق للعواقب والمنافع الناتجة عن ملك عام غني ومفتوح ". وأشار الوفد أيضا إلى أنه، مثل الدول الأعضاء في الويبو، فإن الوفود ترى أن من الملائم بالنسبة لهم النظر في العلاقة بين الملكية الفكرية والملك العام وكيف تؤثر الملكية الفكرية على الملك العام. إن الملكية الفكرية يمكن أن تكون أداة لإثراء الملك العام، كما قد تكون بعض الممارسات في بعض الأحيان أداة تؤثر سلبيا علي الملك العام. وأشار الوفد إلى أنه يجب أن يكون هناك مزيد من التوازن في هذا المشروع، سواء ما تعلق بحق المؤلف أو بالبراءات. وذكر أنه، بالإضافة إلى الدراسة المتعلقة بفوائد الملكية الفكرية كأداة وكيفية تأثيرها علي الملك العام، فإن الحفاظ على الملك العام وتحديد التهديدات التي تواجهه ينبغي أن يمثل شاغلاً أيضا. وذكر الوفد أن تلك كانت التعليقات العامة التي أراد أن يقدمها فيما يتعلق بالشواغل والاهتمامات المحددة لوفد الولايات المتحدة الأمريكية. كما أشار أيضا إلى أنه في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البرءات، كانت تتحدث الدول الأعضاء عن المرونة والقيود وليس عن العلاقة مع الملك العام. لذلك، فقد رأي أن اللجنة هي المكان الصحيح لمناقشة العلاقة بين الملكية الفكرية والملك العام. وفيما يتعلق بمسألة تكرارا عمل اللجان الأخرى، أشار الوفد إلى أنه قد ذكر، فيما يخص عنصر حق المؤلف، أن هذه الدراسة يجب أن تأخذ أيضا في اعتبارها الأعمال الجارية في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بشأن القيود والاستثناءات. وقد يظهر أيضا ذلك الأمر كعمل مزدوج فيما يتعلق بعنصر حق المؤلف، لذا كان من المهم أن يكون هناك اتساق في هذا الصدد. ومن المهم بالنسبة للوفد أن تنظر الدراسة في كلمة "يؤثر مباشرة" والتي ربما كانت قوية بالنسبة لوفد الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ربما يمكن إدراج كلمة "يؤثر". وقد رأى أن هذا المشروع من شأنه تسليط الضوء على كيفية تأثير الملكية الفكرية علي الملك العام، سلبا وإيجابا، وأن اللجنة كانت مكان مناسبا لتحليل ذلك الأمر.

444- اقترح وفد الهند أنه في حين يمكن حذف الإشارة الخاصة بالأنشطة، فينبغي أن يكون هناك صياغة، كما أشار وفد بوليفيا في وقت سابق، لإدراج كلمة "يؤثر مباشرة" على الملك العام دون

الإشارة إلى طبيعة التأثيرات المختلفة، وكما أشارت الأمانة إلي أن ذلك الأمر سوف ينعكس في الدراسة.

445- أشار الرئيس إلى أن اللجنة قد استمعت إلى الاقتراح المقدم من وفد بوليفيا، وأراد أن يعرف ما إذا كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية يقبل تلك الاقتراح بحيث يمكن للاجتماع أن ينتقل إلي نقطة أخري.

446- التمس وفد الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على توضيحات، وتساءل عما إذا كان يقصد الرئيس الدراسة المتعلقة بحق المؤلف أم الدراسة ذات الصلة بالبراءة أم كليهما. فيما يتعلق بالتعديل المقترح لدراسة البراءات، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه سيتم تناول هذا النوع من الدراسات بشكل أفضل في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وذكر أنه قد تلقي تعليمات من خبراء في العواصم في هذا الصدد. وفيما يخص الدراسة المتعلقة بحق المؤلف، ذكر الوفد أنه كان يستمع بعناية إلى ما سبق ذكره وأن لديه اقتراح الذي ربما يسد الفجوة. وكان اقتراح الوفد هو إدراج عبارة "أو يؤثر مباشرة" أو"أو يؤثر" وذلك في السطر الثالث في القسم 3.1 بعد كلمة "يُعرف". وأعرب عن أمله في أن يكون اقتراحه قد جاء شاملاً للمعنى أو النطاق الذي أراده وفد بوليفيا.

447- أعرب وفد بوليفيا عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه البناء. ولكنه ذكر أن المشكلة الوحيدة هي أنه إذا تم إضافة الكلمات "يؤثر مباشرة" أو"يؤثر" بعد كلمة "يُعرف"، فحينئذ ينبغي أن تشمل عبارة "يؤثر مباشرة" أيضا "أدوات المبادرة والتقنية والقانونية". تلك كانت هي المشكلة التي يراها الوفد. وأضاف أنه إذا أُدرجت عبارة "يؤثر مباشرة"، حيث تصبح الجملة: "يُعرف ويؤثر مباشرة على الملك العام"، فإنها ستشير فقط إلى التشريعات في حين أنها تتعلق في حقيقة الأمر بالممارسات ومنها الممارسات والتدابير التقنية التي يمكن أن تؤثر مباشرة أو تؤثر على الملك العام. ولذلك، اقترح الوفد إيجاد صيغة من شأنها أن تكفل أن عبارة "يؤثر مباشرة" أو"يؤثر" قد شملت أيضا الجانب التقني. وذكر أن اقتراحه هو تغيير كلمة في الجملة التي تقول "الذي يسهل عملية النفاذ..." بحذف كلمة "يسهل" ووضع كلمة "يؤثر " أو يؤثر مباشرة "، لأنه، في رأي الوفد، أن تلك الكلمات هي أكثر حيادية حيث إذا قيل "الذي يسهل عملية النفاذ" سيكون ذلك بمثابة حكما مسبقا على نتيجة هذه الدراسة. وأوضح الوفد أنه إذا كان هناك اتفاق بشأن تغيير هذه الكلمة ووضع "يؤثر مباشرة" أو"يؤثر" بدلا من "يسهل"، فسيُمكن ذلك من إجراء الدراسة بطريقة أكثر حيادية. فقد تخلص الدراسة إلي أن ذلك الأمر قد سهل أولم يسهل النفاذ ولكن لن يكون هناك حكم مسبق علي نتيجة الدراسة.

448- أخذ وفد البرازيل الكلمة في محاولة لاقتراح طريقة للمضي قدما. وأشار إلى أن كلا من الوفدين لديه تعليمات بشأن هذه المسألة المتعلقة بالدراسة الخاصة بالبراءات. بالنظر إلى ذكر اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، والتي ستُعقد في أواخر شهر يناير بين الدورة الرابعة والخامسة للجنة، وبما أن جدول أعمال التنمية يتعلق بالتعميم، فإنه قد يكون من الممكن النظر فيما إذا كان يمكن تناول ذلك الأمر في دراسة أوفي إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ثم يمكن للجنة بعد ذلك النظر في الموافقة على ذلك الأمر في دورتها الخامسة بالنظر إلى الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الدائمة.

449- شكر الرئيس وفد البرازيل على اقتراحه. ومع ذلك، فإنه يعتقد أن اللجنة لا تستطيع أن تقترح شيئا علي اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وذكر الرئيس أنها مسألة فنية وأشار إلى أنه في حين أنه قد تحضر نفس الوفود، التي حضرت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، اللجنة الدائمة في اجتماعها في يناير، إلا أنه لا يمكن للجنة أن تضطلع بدور تحيل به اقتراح مباشرة إلى اللجنة الدائمة. ومع ذلك، أشار الرئيس إلي أنه كان اقتراح جيد. واقترح أخذ استراحة خمس دقائق علي أن تجلس

خلالها وفود كل من بوليفيا والولايات المتحدة الأمريكية معا لرؤية ما إذا كان يمكنهم التوصل إلى حل مشترك.

450- اقترح الرئيس أن تستأنف اللجنة أعمالها، وكجزء من إدارة الوقت، طلب من الأمانة الحد من الأجراس التي استمرت لمدة دقيقتين، حيث أن ثلاثة أجراس ستكون كافية للسماح للجميع بالعودة إلى الغرفة. وأشار الرئيس أنه قد تم عقد مشاورات والتي يعتقد أنها قد آتت ثمارها. وشكر الوفدين على التعاون والمرونة التي أبدوها وأعطى الكلمة للأمانة لإبلاغ اللجنة عن توافق الآراء الذي توصل إليه الوفدين.

451- أشارت الأمانة أنه فيما يتعلق بعنصر حق المؤلف، لم يكن هناك سوى نقطة خلاف واحدة قبل التشاور، ولكن قد تم حلها. وأشارت الأمانة إلي السطر الرابع من القسم 3.1 "دراسة تحديد النطاق"، واقترحت الاستعاضة عن كلمة "تيسر" بكلمة "تؤثر". حيث تقرأ العبارة كما يلي: "دراسة استقصائية عن المبادرات والأدوات والتقنية..... التي تؤثر" وهلم جرا. وفيما يتعلق بالدراسة الخاصة بالبراءات، فقد اقترحت الأمانة جملة إضافية تم وضع خط تحتها والتي بدأت بعبارة "ينبغي للدراسة أيضا مناقشة الآثار" وذلك على النحو الوارد في السطر الخامس من أسفل الصفحة 7 في القسم 1.3. ولكن لم يتم قبول تلك الجملة الإضافية، وقد وافق الوفود على ما يلي: أولاً، قررت الوفود الرجوع إلى النص الأصلي أو بعبارة أخرى، حذف النص الذي تحته خط من نص الدراسة، وإعطاء الضوء الأخضر للمضي قدما في تلك الدراسة. وكان الجزء الثاني من الاتفاق هو أنه، فيما يتعلق بالعناصر الإضافية التي قد اقترحت من قبل وفد بوليفيا، فقد تم الاتفاق على مناقشتها في الدورة الخامسة للجنة والنظر فيما إذا كان ينبغي إدراج تلك العناصر في الدراسة. وبعبارة أخرى، لا يزال الباب مفتوح فيما يتعلق بتلك العناصر الإضافية لمزيد من التشاور في الدورة التالية للجنة. وذكّرت الأمانة الاجتماع أن تلك العناصر تتعلق بتأثير الاتجاهات الحالية لممارسات البراءات علي الملك العام. وأضافت أن تلك العنصر من الدراسة والتي أشارت إليه مبدئيا بالعنصر الإضافي، سوف يتم مناقشته خلال الدورة الخامسة للجنة لتحديد ما إذا كان ينبغي إدراجه في الدراسة مستقبلا. وسوف يتم ذكر ذلك الأمر بوضوح وتسجيله في تقرير اللجنة. واختتمت الأمانة قائلة أن هذا هو ما تفهمته كاتفاق بين الوفدين المعنيين.

452- تساءل الرئيس عما إذا كان هناك أي من الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة، وإذا كان هناك اتفاق بشأن التعديلات.وأعلن الرئيس اعتماد الوثيقة مع التعديلات التي قدمتها الأمانة، وشكر الوفود على تعاونها. وأعلن اختتام الدورة بعد يوما مثمرا ومشجعا للغاية من النقاش المفتوح. وذكر أن الوفود كانت تعمل علي مدار أسبوع كامل كعائلة واحدة، حيث أن جميع أعضاء اللجنة هم عائلة واحدة. وقبل الختام، سأل الرئيس إذا كانت ترغب الوفود في أخذ الكلمة لإبداء ملاحظات نهائية. وأشار إلى أنه كان هناك ملخص للرئيس والذي سوف يوزع على الجميع. ولذلك اقترح إعطاء بعض الوقت للأمانة لإعداد الموجز أثناء الاستماع إلى تلك الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة.

453- سئل وفد الجزائر عما إذا كانت النسخة الفرنسية ستكون متاحة.

454- أجابت الأمانة أنها قد طلبت الترجمة إلى ستة لغات وربما يستغرق الأمر حوالي من 15 إلى 20 دقيقة لتكون كافة الترجمات جاهزة. وذكرت أنها ستترك الأمر للرئيس وللوفود لتقرير ما إذا كانوا يفضلون انتظار الترجمة أو اعتماد الموجز.

455- أشار الرئيس إلى أنه بما أن النسخة الانكليزية من الوثيقة معروضة علي الاجتماع فإنه يمكن اعتمادها مثلما حدث، كما يتذكر، في الدورات الأولى والثانية والثالثة للجنة حيث كان يتم اعتماد الوثيقة بناء علي النسخة الانكليزية. ومع ذلك، أشار الرئيس أنه كانت الساعة الآن السابعة والنصف مساء فإذا قررت الوفود الانتظار حتى الثامنة مساء، فإنه سيكون مستعدا هو الآخر للانتظار حتى ذلك الوقت لتكون الوثيقة متاحة بجميع اللغات.

456- أعرب وفد الجزائر عن موافقته للعمل على النسخة الانكليزية على أساس فقرة بفقرة مع الحصول على ترجمة شفهية.

457- شكر الرئيس وفد الجزائر على مرونته وطلب من الأمانة قراءة ملخص الرئيس فقرة بفقرة.

458- قرأت الأمانة الوثيقة ببطء للسماح للترجمة الشفهية لكي تفهم كافة الوفود المحتوي بوضوح:

"1. عُقدت الدورة الرابعة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الفترة من 16 إلى 20 نوفمبر، 2009. وقد شارك في الاجتماع تسعة وثمانون دولة من الدول الأعضاء وستة وثلاثون مراقبا.

"2. ترأس الجلسة السيد محمد عبد الرؤوف بديوي، مستشار البعثة الدائمة لتونس ونائب رئيس اللجنة في غياب السفير تريفور كلارك من بربادوس.

"3. قررت اللجنة أن تقبل، على أساس مخصص، ثلاث منظمات غير حكومية، وهما (CC)، ومجموعة البحث المعنية بالنفاذ إلى المعلومات في جامعة ساوباولو(GPOPAI) وغرفة التجارة البريطانية السويسرية (BSCC) لمدة سنة واحدة دون إشارات بشأن وضعها في الاجتماعات المستقبلية للجنة.

"4. بناء على دعوة من الرئيس، خاطب المدير العام اللجنة. وقد أعرب المدير العام عن تفاؤله الحذر بشأن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وذكر أنه مع اعتماد المنهجية القائمة على أساس المشروع، أصبح هناك حافزا هاما لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وذكّر أنه كانت هناك تسعة مشروعات قيد التنفيذ وثلاثة مشروعات أخرى قد حصلت على موافقة مبدئية خلال الدورة الثالثة للجنة. وأشار أيضا إلي أنه كان من المقرر مناقشة ثلاثة وثائق مشروعات هامة خلال الدورة الحالية للجنة وهم، نقل التكنولوجيا والنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات وتعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج للويبو.وشدد المدير العام على أهمية الاستمرار في دمج جدول أعمال التنمية في عمل المنظمة، وأبلغ اللجنة أنه قد تم تخصيص موارد مالية في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011 للبدء في تنفيذ أي من المشروعات التي قد توافق عليها دورتي اللجنة الرابعة والخامسة.

"5. اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال المُعدّل كما هو مقترح في الوثيقة CDIP/4/1 Prov.2, ومشروع التقرير المُعدّل للدورة الثالثة الوارد في الوثيقة CDIP/3/9 Prov.2، مع بعض التعديلات المقدمة من قبل عدد قليل من الوفود وفقا لبياناتهم الخاصة.

"6. وفقا للبند 4 من جدول الأعمال، استعرضت اللجنة وثائق المشروع التي أعدتها الأمانة لتنفيذ التوصيات 9 و10 الواردة في الوثيقة CDIP/3/INF/2 والتقرير المرحلي الخاص بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية 2، 5، 8، 9، و10 الواردة في الوثيقة CDIP/4/2 والتقرير المرحلي الخاص بالتوصيات المتعلقة بالتنفيذ الفوري والواردة في الوثيقة CDIP/3/5

"7. في إطار البند 5 من جدول الأعمال، اعتمدت اللجنة ثلاثة مشروعات كانت قد ناقشتها في وقت سابق وقد تم الاتفاق عليها على نطاق واسع في الدورة الثالثة للجنة، وهم المشروع الخاص بالملكية الفكرية وسياسة المنافسة الوارد في الوثيقة CDIP/4/4 ؛ والمشروع الخاص بالملكية الفكرية والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات (ICTs)، والفوارق الرقمية والنفاذ إلى المعارف والوارد في الوثيقة CDIP/4/5 وبعض عناصر المشروع المتعلق بالملكية الفكرية والملك العام الوارد في الوثيقة CDIP/4/3. وقد أُدخلت تعديلات على الوثيقة CDIP/4/3 فيما يتعلق بالحاجة إلي أن تواصل الدورة الخامسة للجنة المناقشات بشأن بعض عناصر هذا المشروع.

"8. في إطار البند نفسه من جدول الأعمال، ناقشت اللجنة المشروع الخاص بوضع أدوات من أجل النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات الوارد في الوثيقة CDIP/4/6 واعتمدته. كما ناقشت اللجنة أيضا المشروع المتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول الوارد في الوثيقة CDIP/4/7، وقررت استكمال المناقشات الخاصة بتلك الوثيقة خلال الدورة الخامسة للجنة. وسوف تقدم مجموعة "البلدان ذات التفكير المماثل" وثيقة تتضمن تعليقات حول تنفيذ التوصيات ذات الصلة قبل نهاية عام 2009. وستكون الدول الأعضاء الأخرى مدعوة للرد على تلك الوثيقة حتى 31 يناير عام 2010. وسوف تقوم الأمانة بعد ذلك بإعداد ورقة غير رسمية لمناقشات الدورة الخامسة للجنة

"9. بحثت اللجنة أيضا الوثيقة CDIP/4/12 وقررت دمج الاقتراح المقدم من حكومة اليابان كجزء من الأنشطة الجارية للمنظمة. علي أي وفد يرغب في إضافة عناصر لهذا النشاط أن يقوم بذلك الأمر خلال الدورات المقبلة للجنة. وفيما يتعلق بالمقترحات المقدمة من جمهورية كوريا، قررت اللجنة أن تقوم الأمانة بإعداد وثائق مشروعات بناء على الاقتراحين والتعليقات التي أدلى بها عدد من الوفود ثم عرضها على الدورة الخامسة للجنة. وفي هذه الأثناء، ستضطلع الأمانة بتنفيذ أول عنصر من الاقتراحين كما هو مبين في الوثيقة.CDIP/4/12

"10. كما ناقشت اللجنة المشروع الخاص بتعزيز إطار الإدارة القائمة علي النتائج للويبو لدعم الرصد والتقييم للأنشطة الإنمائية الواردة في الوثيقة CDIP/4/8، واعتمدت هذا المشروع مع بعض التعديلات التي أُدخلت على وثيقة المشروع.

"الفقرة 11: في إطار البند 7 من جدول الأعمال، أبرز الرئيس ضرورة استمرار المنهجية القائمة على المشروع واستعراض اثنين أو ثلاثة من المشروعات الجديدة لاستعراض عناصر المشروعات التي تم استبعادها من الدورة الحالية وأيضا مواصلة استعراض التقارير الخاصة بالتقدم المرحلي. وذكر الرئيس أيضا أنه يعلق أهمية كبيرة على المسألة المتعلقة بآلية التنسيق، وعلى الحاجة إلى تطبيق إدارة صارمة للوقت لصالح عمل اللجنة."

"الفقرة 12: أشارت اللجنة إلى أن الأمانة ستقوم بتقديم مشروع التقرير الخاص بالدورة الرابعة وإرساله للبعثات الدائمة للدول الأعضاء وسوف يكون متاح أيضا للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في شكل إلكتروني على موقع الويبو. وذكرت أنه يجب تقديم التعليقات الخاصة بمشروع التقرير كتابيا إلى الأمانة في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يتم ذلك قبل ثمانية أسابيع من الاجتماع القادم. ومن ثم، سوف يتم النظر في اعتماد مشروع التقرير المُعدّل في بداية الدورة الخامسة للجنة."

"الفقرة 13: إن الموجز يشكل تقرير اللجنة المرسل إلى الجمعية العامة."

459- أعرب الرئيس عن أمله في أن تكون الوفود قد تمكنت من متابعة النص من خلال الترجمة الشفهية التي قدمت. ورأى الرئيس أن مازالت هناك حاجة لإضافة شيء ليعكس العمل الذي تم القيام به فيما يتعلق بالوثيقة.CDIP/4/12 في غضون ذلك، سأل الرئيس ما إذا كان هناك أي وفد يرغب في أخذ الكلمة.

460- ذكر وفد جمهورية كوريا أنه، كما ذكر الرئيس، يرغب في إدراج القرار الذي اتخذته اللجنة بشأن اقتراحه. وقد قام الوفد بإعداد النص المتعلق بذلك الأمر لملخص الرئيس وفيما يلي نصه: "من شأن اللجنة أن تسمح للأمانة دراسة تنفيذ الاقتراح الياباني والمرحلة الأولي من المقترحات الكورية الواردة في الوثيقة CDIP/4/12 مع افتراض أنه سيتم رفع تقرير عن تفاصيل المشروعات إلى الدورة الخامسة للجنة. وطلبت اللجنة أيضا من الأمانة استكشاف وإعداد خطة التنفيذ للمرحلة الثانية من المقترحات الكورية ".

461- شكر الرئيس وفد جمهورية كوريا للمساهمة، وأشار إلى أنه كان يعد شيئا فيما يتعلق بالموجز.

462- رغب وفد الهند في البداية أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئيس على قيادته القديرة لمداولات اللجنة. وأعلن أنه كان وسيظل أحد المؤيدين الرئيسيين لجدول أعمال التنمية، وأنه علق أهمية قصوى للعمل الذي اضطلعت به اللجنة. في هذا السياق، أعرب الوفد عن ارتياحه لروح التوافق والتراضي التي سادت مداولات اللجنة على مدى الأسبوع في الجلسات الرسمية وغير الرسمية علي حد سواء، الأمر الذي أيّده العديد من الوفود بشكل كاف. وأشار الوفد إلى أنه كان من الدعاة المتحمسين لروح التوافق والتعددية، وتمشيا مع هذه الروح، سيظل الوفد ملتزم بالاضطلاع بدور بناء في دفع العملية إلى الأمام. وذكر الوفد أيضا أنه يود أن يرى تقدم عمل اللجنة جار بطريقة سريعة وفعالة ومحددة زمنيا. بينما قد فاق التقدم المحرز في الدورة الرابعة ما تحقق في دورات سابقة، فإن الوفد أكد ترحيبه بتسارع وتيرة تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. فيجب أن يكون تحقيق النتائج والأفعال الملموسة هي الأهداف التي تنشدها اللجنة. فمن شأن ذلك الأمر أن يقطع شوطا طويلا لتحقيق تطلعات الدول الأعضاء التي ترغب في تعميم جدول أعمال التنمية في جميع أنشطة الويبو وبرامجها. وأوضح الوفد أنه من الطبيعي أن يتم وضع آلية قوية لإبداء التعليقات وتوظيفها. وقبل الختام، رغب الوفد في تسجيل تقديره العميق للمدير العام لالتزامه وقيادته في اتخاذ عملية جدول أعمال التنمية إلى الأمام. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره للجودة العالية للوثائق التي قدمتها الأمانة. وأكد الوفد للرئيس دعمه المتواصل وتعاونه، وكذلك التزامه في لعب دور بناء ومفيد وهادف في هذه اللجنة الهامة.

463- شكر الرئيس وفد الهند على بيانه. وأعلن أن ترجمة الوثيقة أصبحت جاهزة بالفرنسية والإسبانية والعربية والروسية، وسوف يتم توزيعها في لحظات قليلة.

464- أشار وفد البرازيل إلي أنه ليس لديه ملاحظات بشأن النص المعروض على اللجنة. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى إدراج لغة تشير إلى الوثيقة CDIP/4/12، فإنه يعتقد أنه اقتراح جيد، لأنه في الواقع لم تكن هناك إشارة إلى ذلك المشروع، لكنه يود أن يرى النص المكتوب.

465- شكر الرئيس وفد البرازيل، وقال أن الأمانة سوف تتلو النص ببطء وبعد ذلك سيكون أمام الوفود.

466- رغب وفد مصر في الإشارة سريعا إلى الفقرة 8 وذكر أن هناك إشارة إلى الوثيقة التي سيتم تقديمها من قبل وفود "البلدان ذات التفكير المماثل" والتي تشير إلي أنه سيتم تقديمها بحلول 15

ديسمبر، 2009. وذكر الوفد أنه سيبقي هذا التاريخ في الحسبان، ولكن، قد يكون هناك بعض التأخير نظرا لأنه سيكون هناك اجتماعين كاملين للجان هامة والتي سوف تعقد في ديسمبر، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأخير العرض قليلاً ولكنه يأمل في أن تكون الوثيقة متاحة قبل العطلات.

467- تساءل الرئيس عما إذا كان اتفاق اللجنة ما زال ثابت علي 15 ديسمبر أم لا.

468- أجاب وفد مصر بأنه لا يعتقد أن الأمر كان اتفاق، وأشار إلى أن الاتفاق كان يتعلق بتقديم الوثيقة قبل نهاية ديسمبر.

469- أشار الرئيس إلي أنه قد أحيط علما بذلك الأمر، وهو أن تقوم الوفود بالعمل علي تقديم الوثيقة قبل نهاية ديسمبر وأنه سيكون الأمر على ما يرام.

470- ذكر وفد سويسرا أنه لا يود أن يطيل في هذه المسألة المتعلقة بالموعد المتفق عليه، لكنه أكد أنه لم يرد ذكر تاريخ 15 ديسمبر خلال الاجتماع، حيث يمكن للأمانة أن تقوم بتعميم هذه الوثائق إلى الدول الأعضاء للحصول على تعليقات. وأضاف الوفد أنه يفهم أنه قد تكون هناك بعض المشاكل في الالتزام بموعد 15 ديسمبر، ولكنه طلب من الوفود إرسال الوثائق في أقرب وقت ممكن بحيث يتسنى للآخرين إبداء تعليقاتهم وبذلك يمكن للأمانة أن تقوم بتعميمها لأن هناك الكثير من العمل للقيام به وسيكون هناك حاجة لتوافر تلك الوثائق قبل الاجتماع المقبل.

471- رغب وفد زيمبابوي في الإدلاء بتعليق قصير فيما يتعلق بالفقرة 7. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه ربما يكون من المهم أن يقوم الرئيس بتحدد بعض العناصر التي قد وافقت عليها اللجنة في الوثيقةCDIP/4/3

472- أجاب الرئيس أن ذلك كان مجرد ملخص لما اتفق عليه الاجتماع؛ وأن التفاصيل الكاملة لذلك ستكون واردة في التقرير نفسه. فإذا تم تلخيص كل شيء، فإنه قد لا يكون من الممكن التفكير مليا في كل شيء، إنه كان مجرد ملخص، وعلي الوفود الرجوع إلى التقرير للوقوف علي أبرز النقاط التي تم الاتفاق عليها.

473- ذكر وفد مصر أنه لا يزال يعتقد أنه لم يكن هناك اتفاقا على تاريخ 15 ديسمبر. ومع ذلك، فإنه يقدر المرونة التي أبدتها المجموعة باء في هذا الصدد وخصوصا أنه كان للمجموعة تجربة مماثلة عندما طلبت اللجنة أن يقدم مقترحات بشأن آلية التنسيق في موعد أقصاه 30 يونيو2009.ومع ذلك، أشار الوفد إلي أن اقتراح المجموعة باء كان مؤرخ في 28 يوليو، إلا أنها لم تثير أي نقاط حول احترام الموعد المحدد، لذلك فهو يقدر المرونة في هذا الصدد.

474- ذكر الرئيس أنه لا يعتقد أن التأخير لمدة أسبوع أو خمسة عشر يوما سوف يؤثر على العملية، وأن تقديم الوثيقة قبل نهاية ديسمبر أو قبل الأعياد سوف يكون على ما يرام، وأشار أنه حتى إذا تم التقديم يوم 15 ديسمبر، فلن يكون هناك أحد للعمل لأن الغالبية ستكون في أجازة.

475- متحدثا باللغة العربية، ذكر وفد فرنسا أن لديه مجرد ملاحظة رسمية، وطلب من الأمانة تصحيح كتابة اسم الرئيس في الفقرة 2 من هذه الوثيقة. كما ذكر أنه يود أن ينتهز هذه الفرصة ليشكر الرئيس على كل الجهود التي بذلها. مستكملا مداخلته بالفرنسية، أشار الوفد إلي بذل جهودا كبيرة من قبل جميع الوفود وأعرب عن أمله في أن تسود روح التعاون تلك في المستقبل.

476- شكر الرئيس وفد فرنسا على هذه الكلمات الرقيقة وأعرب عن سروره بتحدث عضو الوفد اللغة العربية.

477- اعتذرت الأمانة عن السهو في التقرير، وأيضا عن التهجئة الخاطئة لاسم الرئيس. وأشارت الأمانة إلى أن هذا الإغفال يرجع إلى حقيقة أنه كان يجب إعداد تلك الوثيقة في فترة محدودة من الزمن. وتلت الأمانة سريعا التفاهم الذي، في واقع الأمر، قد قامت بقراءته عند اعتماد الاقتراحات اليابانية والكورية. ومن هذا المنطلق، أملت ألا يكون هناك أية اعتراضات لدي الوفود. وقرأت الأمانة بعد ذلك ما يلي ليكون إما في الفقرة الجديدة 9 أو10: "وناقشت اللجنة أيضا الوثيقة CDIP/4/12 وقررت تنفيذ الاقتراح الذي قدمته حكومة اليابان كجزء من الأنشطة الجارية للمنظمة. علي أي وفد من الوفود التي ترغب في إضافة عناصر لهذا النشاط القيام بذلك خلال الدورات المقبلة للجنة. وفيما يتعلق بالمقترحات المقدمة من جمهورية كوريا، قررت اللجنة أن تقوم الأمانة بإعداد وثائق المشروع بناء على الاقتراحين وعرضها على الدورة الخامسة للجنة. في هذه الأثناء، ستضطلع الأمانة بتنفيذ العناصر الأولى للاقتراحين على النحو المذكور في الوثيقة.CDIP/4/12"

478- فيما يخص النص المقترح لملخص الرئيس، فهم وفد جمهورية كوريا أن اللجنة قد قررت السماح بتنفيذ المرحلة الأولى من الاقتراحين الكوريين، على أن يُرفع تقرير بتفاصيل المشروع إلى الدورة القادمة، ولكنه طلب أيضا من الأمانة أن تقوم بإعداد خطة لتنفيذ المشروع في مرحلته الثانية. ورأى أن الجزء الثاني من النص المتعلق بالمرحلة الثانية من المقترحات لم يكن وارد في الموجز، وأعرب عن أمله في إدراجه.

479- رأى الرئيس أن التخطيط المرحلي للخطوات الأولى والثانية هو عنصر هام في المشروع الكوري. وذكر أن من الممكن إضافته علي النص، لكنه اقترح أن يكون النص متاح للاجتماع بدلا من مجرد مناقشة الأمر شفويا.

480- التمس وفد البرازيل توضيحات بشأن هذا القرار لأنه عندما قامت الأمانة بقراءة البيان، فهم الوفد منها أنها تعكس فكرة أن الاقتراحات التي قدمتها بعض الوفود، بما فيها البرازيل، يمكن أن تنعكس في النسخة التي كانت تقوم الأمانة بإعدادها للدورة المقبلة. وذكر الوفد أنه قد أراد فقط التأكد من الأمر كذلك وأنه سوف ينعكس في النص المقترح.

481- وافق الرئيس الرأي أن هناك حاجة لرؤية النص في شكل مكتوب قبل مواصلة النقاش الخاص به.

482- أشار الرئيس إلى أن لدي الوفود الآن النص الذي قرأته الأمانة للتو. وأعطى الرئيس الوفود بعض الوقت لإلقاء نظرة على النص، وإذا كانت لديهم أية تعليقات بشأن الوثيقتين التي قد تم توزيعها فسوف تكون موضع ترحيب. حيث أنه لم يرد اعتراضات على اعتماد ملخص الرئيس، شرع الرئيس في اعتماده. وتساءل الرئيس عما إذا كان لا يزال يرغب أي من الوفود في أخذ الكلمة لإبداء أية ملاحظات نهائية. ولم يكن يرغب الرئيس في حث الوفود على إبداء المزيد من التعليقات حيث قد تأخر الوقت، وكان من المهم محاولة إنهاء العمل في أقرب وقت ممكن حتى يرتاح الجميع، بما في ذلك على وجه الخصوص المترجمين الفوريين. وشكر الرئيس المترجمين الفوريين على عملهم، كما شكر كافة الوفود على الحضور في تلك الساعة المتأخرة، وخصوصا طوال اليومين الماضيين. كما أعرب عن شكره للأمانة لدعمها، بما في ذلك المدير العام الذي لم يكن حاضراً في اللجنة في ذلك الوقت ولكن كان حاضرا في وقت سابق من الدورة، والشكر موصول أيضا لغيره من أعضاء الأمانة لتواجدهم.

ورغب الرئيس أيضا في تحية وشكر كل الذين يعملون خارج القاعة الذين ساهموا في تسهيل عمل اللجنة وتعميم الوثائق في الوقت المناسب وتحية الوفود بابتسامة وترحيب. وشرع الرئيس في رفع الجلسة.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/
(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Glaudine J. MTSHALI (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Johan VAN WYK, Counsellor, Economic Development, Permanent Mission, Geneva

Susanna CHUNG (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Tshihumbudzo RAVHANDALALA (Ms.), Second Secretary, Economic Development, Permanent Mission, Geneva

Silindele THABEDE, Assistant Director, Economic Relations and Trade, Department of Foreign Affairs, Pretoria

ALGÉRIE/ALGERIA

Mohamed YAÏCI, directeur des brevets, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Alger

Hayet MEHADJI (Mme), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Li-Feng SCHROCK, Head of Division, Trade Mark and Unfair Competition, Federal Ministry of Justice, Berlin

Udo FENCHEL, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Anjulie BARYALEI (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Makiese KINKELA AUGUSTO, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

Inés Gabriela FASTAME (Srta.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Matthew FORNO, Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Woden ACT

Ian GOSS, General Manager, Business Development and Strategy Group, IP Australia, Woden ACT

Katherine WILLCOX (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Johannes WERNER, Head, Department of International Relations, Austrian Patent Office, Vienna

BANGLADESH

Muhammed Enayet MOWLA, Minister, Permanent Mission, Geneva

BARBADE/BARBADOS

Corlita Annette BABB-SCHAEFER (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Valiantsin RACHKOUSKI, Assistant Director General, Head of the Information and Methodology Division, National Center of Intellectual Property, Minsk

BELGIQUE/BELGIUM

Mélanie GUERREIRO RAMALHEIRA (Mlle), attaché-juriste, Office de la propriété intellectuelle, Service public fédéral, économie, P.M.E., classes moyennes et énergie, Bruxelles

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Luis Fernando ROSALES LOZADA, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Laurent GABERELL, Delegado, Misión Permanente, Ginebra

BRÉSIL/BRAZIL

Raul SUSTER, Head of Divulgation, Documentation and Technological Information Center (CEDIN), National Institute of Industrial Property (INPI), Rio de Janeiro

Júlio César C. B. R. MOREIRA, Technical Assistant, Patent Directorate, Industrial Property Researcher, National Institute of Industrial Property, Ministry of Development, Industry and Foreign Trade, Rio de Janeiro

Kenneth F. H. DA NÓBREGA, Head, Intellectual Property Division, Ministry of External Relations, Brasilia

Claudia Yukari ASAZU (Ms.), Foreign Trade Analyst, Industrial Technology Secretariat, Ministry of Development, Brasilia

Thais VALÉRIO DE MESQUITA (Ms.), First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Cyro ANNES, Intern, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Gancho GANEV, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Nadia KRASTEVA (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Boryana ARGIROVA (Mrs.), Junior Attaché, United Nations (UN) and Global Issues Directorate, Ministry of Foreign Affairs, Sofia

Vladimir YOSSIFOV, Consultant, IP Services, Geneva

BURKINA FASO

Mireille KABORÉ SOUGOURI (Mme), attachée, Mission permanente, Genève

BURUNDI

Alain Aimé NYAMITWE, premier conseiller, Mission permenente, Genève

CANADA

Julie BOISVERT (Ms.), Deputy Director, Intellectual Property, Information and Technology Trade Policy Division, Department of Foreign Affairs and International Trade, Ottawa

Darren SMITH, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Luciano CUERVO, Economista, Departamento de Propiedad Intelectual, Dirección General de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago

CHINE/CHINA

WU Kai, Deputy Director General, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

SU Rusong (Ms.), Consultant, Copyright Division, Copyright Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

CHYPRE/CYPRUS

Christina TSENTA (Ms.), Administrative Attaché, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Martha Irma ALARCÓN LÓPEZ (Sra.), Ministro Plenipotenciario, Misión Permanente, Ginebra

CONGO

Luc-Joseph OKIO, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Jean Marcellin MEGOT, premier conseiller, Mission permanente, Genève

Célestin TCHIBINDA, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

COSTA RICA

Christian GUILLERMET, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Carlos GARBANZO, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Tiémoko MORIKO, conseiller, Mission permanente, Genève

CUBA

Ernesto VILA GONZÁLEZ, Director General, Centro Nacional de Derecho de Autor, La Habana

Alina ESCOBAR DOMÍNGUEZ (Srta.), Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

DANEMARK/DENMARK

Niels HOLM SVENDSEN, Chief Legal Counsellor, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Economics and Business Affairs, Taastrup

ÉGYPTE/EGYPT

Hisham BADR, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ahmed Ihab GAMAL EL DIN, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mona Mohamed MOHAMED YEHIA (Mrs.), Head, Technical Information and Technology Department, Egyptian Patent Office, Academy of Scientific Research and Technology (ASRT), Ministry of Scientific Research, Cairo

Mohamed GAD, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Heba MUSTAPHA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Karim HEGAZY, Third Secretary, United Nations Specialized Agencies Department, Ministry of Foreign Affairs, Cairo

EL SALVADOR

Juan Francisco MOREIRA MAGAÑA, Subdirector Ejecutivo, Dirección Ejecutiva, Centro Nacional de Registros, San Salvador

Martha Evelyn MENJIVAR CORTÉZ (Srta.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Mauricio MONTALVO, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Luis VAYAS, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

María del Carmen VIVAR (Sra.), Miembro, Misión Permanente, Ginebra

Erika PAREDES (Srta.), Asistente, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Javier Alfonso MORENO RAMOS, Director, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

Jaime JIMÉNEZ LLORENTE, Consejero Técnico, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

Raúl RODRÍGUEZ PORRAS, Vocal Asesor de Propiedad Intelectual, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Cultura, Madrid

Jaime de MENDOZA FERNÁNDEZ, Jefe de Área, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Cultura, Madrid

Dácil SÁNCHEZ GONZÁLEZ (Sra.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

Maria MUÑOZ MARAUER (Srta.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

ESTONIE/ESTONIA

Evelin KRÕLOV (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉTATS-UNIS D'AMERIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Neil GRAHAM, Attorney Advisor, Office of Intellectual Property and Enforcement, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Carrie LACROSSE (Ms.), Foreign Affairs Officer, Office of Intellectual Property Enforcement, Bureau of Economics, Energy and Business Affairs, U.S. Department of State, Washington, D.C.

Marina LAMM (Ms.), Attorney, Office of Enforcement, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Michele J. WOODS (Ms.), Senior Counsel for Policy and International Affairs, United States Copyright Office, Library of Congress, Washington, D.C.

Paula C. Karol PINHA (Ms.), Attorney Advisoir, Office of Policy and International Affairs, United States Copyright Office, Library of Congress, Washington, D.C.

Otto VAN MAERSSEN, Economic Affairs Counsellor, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Mikhail FALEEV, Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Elena KULIKOVA (Ms.), Head of Division, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

FRANCE

Jacques PELLET, représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Brune MESGUICH-JACQUEMIN (Mme), Direction générale de la mondialisation, Sous-direction des affaires économiques internationales, Ministère des affaires étrangères et européennes, Paris

Delphine LIDA (Mlle), conseillère, Affaires économiques et développement, Mission permanente, Genève

GHANA

Loretta ASIEDU (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Stella KYRIAKOU (Mrs.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

GUINÉE/GUINEA

Aminata KOUROUMA-MIKALA (Mme), premier secrétaire, chargée des affaires économiques et commerciales, Mission permanente, Genève

GUINÉE ÉQUATORIALE/EQUATORIAL GUINEA

Flavia PECIU-FLORIANU (Miss), Secretary, Permanent Mission, Geneva

HAÏTI/HAITI

Pierre Mary Guy SAINT-AMOUR, conseiller, Mission permanente, Genève

INDE/INDIA

Gopinathan ACHAMKULANGARE, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Gopal KRISHNA, Joint Secretary, Department of Industrial Policy and Promotion (DIPP), Ministry of Commerce and Industry, New Delhi

K. NANDINI (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Y. YASMON, Head, Program Planning Division, Directorate General of Intellectual Property Rights, Department of Law and Human Rights, Jakarta

Yasmi ADRIANSYAH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Lina Mauludina ROSALIND (Miss), Intern, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Abbas BAGHERPOUR ARDEKANI, Director, Department for Tribunals and International Law, Ministry of Foreign Affairs, Legal Department, Tehran

Ali NASIMFAR, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Ahmed AL-NAKASH, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Brian HIGGINS, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Aharon LESHNO-YAAR, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ron ADAM, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Fona LANGER ZIV (Mrs.), Adviser, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Pasquale D'AVINO, Minister Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ivana PUGLIESE (Mrs.), Senior Patent Examiner, Department for Enterprise and Internationalization, General Directorate for the Fight Against Counterfeiting, Italian Patent and Trademark Office, Ministry of Economic Development, Rome

Fabio VIGNOLA, Intern, Permanent Mission, Geneva

JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE/LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Ibtissam SAAITE (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Shintaro TAKAHARA, Director, Multilateral Policy Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Takao TSUBATA, Deputy Director, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kunihiko FUSHIMI, Deputy Director, Intellectual Property Affairs Division, Economic Affairs Bureau, Ministry of Foreign Affairs, Tokyo

Sayaka IWAMURA (Ms.), Official, International Affairs Division, Agency for Cultural Affairs, Tokyo

Satoshi FUKUDA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Kiyoshi SAITO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Shehab A. MADI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mamoun THARWAT TALHOUNI, Director General, Department of the National Library, Amman

Muheeb NIMRAT, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mohammed HINDAWI, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ghailan QUDAH, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ghadeer ELFAYEZ (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Janet Martha KISIO (Mrs.), Senior Patent Examiner, Kenya Industrial Property Institute (KIPI), Nairobi

Rose Makena MUCHIRI (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Askhat RYSKULOV, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Najla RIACHI ASSAKER (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Bachir SALEH AZZAM, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LUXEMBOURG

Christiane DALEIDEN DISTEFANO (Mme), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

Rafiza ABDUL RAHMAN (Miss), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Mohamed EL MHAMDI, conseiller, Mission permanente, Genève

MAURICE/MAURITIUS

Bharatheedevi CORCEAL (Mrs.), Industrial Property Officer, Ministry of Foreign Affairs, Regional Integration and International Trade, Port Louis

Tanya PRAYAG-GUJADHUR (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MEXIQUE/MEXICO

Juan José GÓMEZ CAMACHO, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Miguel CASTILLO PÉREZ, Subdirector Divisional, Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México

María PINZON (Srta.), Especialista en Propiedad Industrial, Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México

María Victoria ROMERO CABALLERO (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

José RAMÓN LÓPEZ, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Carole LANTERI (Mlle), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Gilles REALINI, troisième secrétaire, Mission permanente, Genève

MYANMAR

Khin Thidar AYE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NÉPAL/NEPAL

Binod Kumar UPADHYAY, Joint Secretary, Ministry of Industry, Kathmandu

NIGÉRIA/NIGERIA

Martin I. UHOMOIBHI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Olusegun Adeyemi ADEKUNLE, Director, Nigerian Copyright Commission, Federal Ministry of Justice, Abuja

Chinyere AGBAI (Mrs.), Principal Assistant Registrar, Trademarks, Patents and Industrial Designs, Federal Ministry of Commerce and Industry, Abuja

Ositadinma ANAEDU, Minister, Permanent Mission, Geneva

Maigari Gurama BUBA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Kunle OLA, Senior Copyright Officer and Personal Assistant to the Director General, Nigerian Copyright Commission, Federal Ministry of Justice, Abuja

OUZBÉKISTAN/UZBEKISTAN

Zebiniso NURITDINOVA (Miss), Specialist of International Relation and Patent Cooperation Division, State Patent Office of the Republic of Uzbekistan, Tashkent

PAKISTAN

Syed Ali Asad GILLANI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Luz Celeste RÍOS DE DAVIS (Sra.), Directora General, Registro de la Propiedad Industrial, Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá

PÉROU/PERU

Giancarlo LEÓN, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PARAGUAY

Federico A. GONZÁLEZ, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Raúl MARTÍNEZ, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Senior Policy Advisor, Ministry of Economic Affairs, The Hague

POLOGNE/POLAND

Grażyna LACHOWICZ (Miss), Head, International Cooperation Division, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw

PORTUGAL

Maria Luísa ARAÚJO (Ms.), Head, International Relations Department, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Justice, Lisbon

Luís Miguel SERRADAS TAVARES, Legal Advisor, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Mike FOLEM, Principal Hearings Officer, Hearings, Intellectual Property Office, Newport

Sib HAYER, Policy Advisor, International Institutions, International Policy Directorate, Intellectual Property Office, London

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Yasser SAADA, Director, Al-Bassel Fair for Inventions and Innovation, Ministry of Economy and Trade, Damascus

Souheila ABBAS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE POPULAIRE LAO/LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

Ratsamy PHANTHAVONG, Director, General Affairs and Dissemination Division, Department of Intellectual Property Standardization and Metrology, Science Technology and Environment Agency, Vientiane

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

PARK Eun Kyuil (Ms.), Deputy Director, International Organization Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

PARK Seong-Joon, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Ion DANILIUC, Deputy Director General, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Kishinev

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ana Cristina CASTRO SÁNCHEZ (Sra.), Encargada Interina, División de Relaciones Internacionales, Oficina Nacional de Propiedad Industrial (ONAPI), Santo Domingo

Ysset ROMÁN MALDONADO (Srta.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

SOK Jong Myong, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Kristína MAGDOLENOVÁ (Ms.), Expert, Copyright Department, Ministry of Culture, Prague

Lucie ZAMYKALOVÁ (Ms.), Senior Officer, Patent Law Issues, International Department, Industrial Property Office, Prague

Andrea PETRÁNKOVÁ (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

RWANDA

Alphonse KAYITAYIRE, First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Silvano M. TOMASI, nonce apostolique, observateur permanent, Mission permanente, Genève

Carlo Maria MARENGHI, membre, Mission permanente, Genève

SÉNÉGAL/SENEGAL

Elhadji Ibou BOYE, deuxième conseiller, Mission permanente, Genève

SERBIE/SERBIA

Jelisaveta DJURIČKOVIĆ-TUVIĆ (Ms.), Chargé d'Affaires a.i., Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Emina KULENOVIĆ-GRUJIĆ (Ms.), Head, International Cooperation Group, Intellectual Property Office, Belgrade

Mara JOVANOVIĆ (Ms.), Senior Counsellor, International Cooperation Group, Intellectual Property Office, Belgrade

Vesna FILIPOVIĆ-NIKOLIĆ (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SINGAPOUR/SINGAPORE

Jaime HO, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

LIEW Li Lin (Ms.), First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

SRI LANKA

Manorie MALLIKARATCHY (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Christian NILSSON, Director, International Cooperation, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Stockholm

Henry OLSSON, Special Government Advisor, Division for Intellectual Property and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm

Claes ALMBERG, Legal Advisor, Division for Intellectual Property Law and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Lena PAPAGEORGIOU (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Vijavat ISARABHAKDI, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Kajit SUKHUM, Assistant Director General, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Bangkok

Tanyarat MUNGKALARUNGSI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Potchamas SAENGTHIEN (Miss), Third Secretary, Department of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

Pongsiri VORAPONGSE, Third Secretary, Department of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

Namyard NANTA (Miss), IP Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Bangkok

TUNISIE/TUNISIA

Aymen MEKKI, directeur général, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Tunis

Mohamed Abderraouf BDIOUI, conseiller, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Ismail GÜMÜS, Patent Examiner, International Affairs Department, Turkish Patent Institute, Ankara

Yeşim BAYKAL (Mrs.), Legal Advisor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

UKRAINE

Roksolyana GUDZOVATA (Ms.), Chief Specialist, European Integration and International Cooperation Division, State Department of Intellectual Property (SDIP), Ministry of Education and Science, Kyiv

URUGUAY

Luis Alberto GESTAL, Encargado de División de Marcas, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial (DNPI), Ministerio de Industria, Energía y Minería, Montevideo

VENEZUELA

Oswaldo REQUES OLIVEROS, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

VIET NAM

TA Quang Minh, Deputy Director General, National Office of Intellectual Property of Viet Nam, Hanoi

YÉMEN/YEMEN

Ibrahim AL-ADOOFI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Fawaz AL-RASSAS, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Asmaa Lutf KATAH (Mrs.), Diplomatic Attaché, Ministry of Foreign Affairs, Sana'a

ZAMBIE/ZAMBIA

Ngosa MAKASA (Ms.), Senior Examiner, Patents, Patent and Companies Registration Office, Lusaka

ZIMBABWE

Innocent MAWIRE, Senior Law Officer, Ministry of Justice and Legal Affairs, Harare

Garikai KASHITIKU, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)/UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

Kiyoshi Adachi, Legal Officer, Division on Investment and Enterprise, Geneva

Mineko MOHRI (Mrs.), Intern, Intellectual Property Team, Policy Implementation Section, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)

Malebona MATSOSO (Mrs.), Director, WHO Secretariat on Public Health, Innovation and Intellectual Property, Geneva

Peter BEYER, Technical Officer, WHO Secretariat on Public Health, Innovation and Intellectual Property, Geneva

COMMISSION DES COMMUNAUTÉS EUROPÉENNES (CCE)/COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES (CEC)

Sergio BALIBREA SANCHO, Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

Georgios KRITIKOS, First Secretary, General Secretariat of the Council of the European Union, Permanent Mission, Geneva

Claudia COLLA (Ms.), Legal and Policy Affairs Officer, Industrial Property, Directorate-General for the Internal Market and Services, Brussels

Anna DAHLBERG (Miss), Intern, General Secretariat of the Council of the European Union, Permanent Mission, Geneva

Ilaria CAMELI (Ms.), Intern, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Emmanuel SACKEY, Director, Training and Head of Search and Examination, Harare

LIGUE DES ÉTATS ARABES (LEA)/LEAGUE OF ARAB STATES (LAS)

Saad ALFARARGI, ambassadeur, représentant permanent, Délégation permanente, Genève

Youcef TILIOUANT, troisième secrétaire, Délégation permanente, Genève

Salah AIED, Délégation permanente, Genève

OFFICE EUROPÉEN DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT OFFICE (EPO)

Isabel AURIA LANSAC (Miss), Lawyer, International Legal Affairs, Munich

ORGANISATION DE LA CONFÉRENCE ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF THE ISLAMIC CONFERENCE (OIC)

Aissata KANE (Mme), premier secrétaire, Délégation permanente, Genève

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Khabibullo FAYAZOV, Vice-President, Moscow

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Mrs.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

Josefita PARDO DE LEÓN (Ms.), Legal Affairs Officer, Intellectual Property Division, Geneva

GROUPE DES ÉTATS D'AFRIQUE, DES CARAÏBES ET DU PACIFIQUE (GROUPE DES ÉTATS ACP)/AFRICAN, CARIBBEAN AND PACIFIC GROUP OF STATES (ACP GROUP)

Marwa J. KISIRI, Ambassador, Head, Permanent Delegation, Geneva

Achille BASSILEKIN, Counsellor, Deputy Head, Permanent Delegation, Geneva

Zephiryn KOCOU POGNON, Intern, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE (OIF)

Libère BARARUNYERETSE, ambassadeur, représentant permanent, Délégation permanente, Genève

Sandra COULIBALY LEROY (Mme), représentant permanent adjoint, Délégation permanente, Genève

Cécile LEQUE (Mme), conseiller, Affaires économiques et du développement, Délégation permanente, Genève

SOUTH CENTRE

Viviana MUÑOZ (Ms.), Programme Officer, Geneva

Nirmalya SYAM, Programme Officer, Geneva

Heba WANIS (Ms.), Intern, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

3 → Trade - Human Rights - Equitable Economy (3D)
Violette RUPPANNER (Ms.) (directeur, Genève); Emmanuel DALLE MULLE (assistant de programme, Genève)

Association américaine du droit de la propriété intellectuelle (AIPLA)/American Intellectual Property Law Association (AIPLA)
Albert TRAMPOSCH (Deputy Executive Director, Arlington, United States of America)

Association IQSensato (IQSensato)
Sisule F. MUSUNGU (President, Geneva); Poku ADUSEI (Representative, Montreal Q.C.); Susan ISIKO ŠTRBA (Mrs.) (Research Associate, Geneva)

Centre d'études internationales de la propriété intellectuelle (CEIPI)/Centre for International Intellectual Property Studies (CEIPI)
François CURCHOD (chargé de mission, Genolier)

Centre international de commerce et de développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)
Pedro ROFFE (Senior Fellow, Intellectual Property and Sustainable Development Programme, Geneva); Ahmed ABDEL LATIF (IPRs and Technology Programme Manager); Sakiko FUKUDA PAR (Associate Advisor, Geneva); Hannah LEONE (IPRs Intern, Geneva)

Centre pour le droit international de l'environnement (CIEL)/Centre for International Environmental Law (CIEL)
Baskut TUNCAK (Law Fellow, Intellectual Property and Sustainable Development Project, Geneva); Phillip WINTER (Representative, Geneva)

Conseil de coordination des associations d'archives audiovisuelles (CCAAA)/ Co-ordinating Council of Audiovisual Archives Associations (CCAAA)
Kurt DEGGELLER (Convenor, Basel)

CropLife International
Tatjana R. SACHSE (Ms.) (Representative, Geneva)

Electronic Frontier Foundation (EFF)
Gwen HINZE (Ms.) (Director, International Policy)

Fédération ibéro-latino-américaine des artistes interprètes ou exécutants (FILAIE)/ Ibero-Latin-American Federation of Performers (FILAIE)
Luis COBOS (Presidente, Madrid); Miguel PÉREZ SOLÍS (Asesor Jurídico, Madrid); Carlos LÓPEZ SÁNCHEZ (Asesor Jurídico, Madrid); Paloma LÓPEZ PELÁEZ (Sra.) (Asesor Jurídico, Madrid); José Luis SEVILLANO (Asesor Jurídico, Madrid)

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)
Guilherme CINTRA (Policy Analist, Geneva)

Fédération internationale de l'industrie phonographique (IFPI)/International Federation of the Phonographic Industry (IFPI)
Gadi ORON (Senior Legal Advisor, London)

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)
Bertrand MOULLIER (Senior Expert, International Affairs, Paris)

Fédération internationale de la vidéo (IVF)/International Video Federation (IVF)
Scott MARTIN (Legal Advisor, Brussels); Theodore Michael SHAPIRO (Legal Advisor, Brussels)

Fédération internationale des associations de distributeurs de films (FIAD)/International Federation of Associations of Film Distributors (FIAD)
Antoine VIRENQUE (secrétaire général, Paris)

Fédération internationale des organismes gérant les droits de reproduction (IFRRO)/ International Federation of Reproduction Rights Organizations (IFRRO)
Anita HUSS (Mrs.) (General Counsel, Brussels)

Free Software Foundation Europe (FSF Europe)
Karsten GERLOFF (President, Berlin)

Institute for Policy Innovation (IPI)
Tom GIOVANETTI (President, Lewisville)

International Trademark Association (INTA)
Bruno MACHADO (Geneva Representative, Rolle)

Knowledge Ecology International (KEI)
Thiru BALASUBRAMANIAM (Representative, Geneva)

Organisation pour un réseau international des indications géographiques (oriGIn)/ Organization for an International Geographical Indications Network (oriGIn)
Massimo VITTORI (Secretary General, Geneva); Ida PUZONE (Miss) (Project Manager, Geneva); Angela GARCIA (Miss) (Representative, Geneva)

The British-Swiss Chamber of Commerce (BSCC)
Michael A. MCKAY (Councillor, Member of the Executive Board and Chairman of the Geneva Chapter, Geneva)

Third World Network (TWN)
Sangeeta SHASHIKANT (Miss) (Legal Advisor, Geneva); Kappoori GOPAKUMAR (Legal Advisor, Geneva)

University of São Paulo's Research Group on Access to Information (GPOPAI)/*Grupo de Pesquisa em Políticas Públicas para o Acesso à Informação (GPOPAI)*
Bráulio Santos Rabelo DE ARAÚJO (Researcher, São Paulo)

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Mohamed Abderraouf BDIOUI (Tunisie/Tunisia)

Vice-Président/Vice Chair: Javier Alfonso MORENO RAMOS (Espagne/Spain)

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (OMPI/WIPO)

V. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/ SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Geoffrey ONYEAMA, sous-directeur général, Secteur de la coordination concernant les relations extérieures, le monde de l'entreprise, les communications et la sensibilisation du public/Assistant Director General, Coordination Sector for External Relations, Industry, Communication and Public Outreach

/Executive Director (Chef Cabinet du directeur généralNaresh PRASAD, directeur exécutif (Chef de Cabinet), Office of the Director Generalde Cabinet),

Irfan BALOCH, secrétaire du *Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP)* et directeur par intérim, Division de la coordination du plan d'action pour le développement/Secretary to the *Committee on Development and Intellectual Property (CDIP)* and Acting Director, Development Agenda Coordination Division

Département de l'infrastructure mondiale en matière de propriété Yoshiyuki TAKAGI, directeur exécutif, Executive Director, Global IP Infrastructure Departmentintellectuelle/

Bureau de l'assistance technique et du renforcement des capacités Herman NTCHATCHO, directeur principal, /Senior Director, Technical Secteur de l'assistance technique et du renforcement des capacités, pour l'Afrique Assistance and Capacity Building Bureau for Africa, Technical Assistance and Capacity Building Sector

Secteur du droit , Division des techniques et de la gestion du commerce électroniqueRichard OWENS, directeur, , Copyright e-Commerce Technology and Management Division/Director, d'auteur et des droits connexes Copyright and Related Rights Sector

Secteur de l'assistance technique et du , Division pour les pays les moins avancésKiflé SHENKORU, directeur, /Director, Division for Least-Developed Countries, Technical Assistance and renforcement des capacités Capacity Building Sector

, Secteur de la coordination concernant les relations Division des communicationsJohn TARPEY, directeur, extérieures, le monde de l'entreprise, les communications et la sensibilisation du public/Director, Coordination Sector for External Relations, Industry, Communication and Public , Communications Division Outreach

/Deputy Division des brevets, Division des défis mondiauxNuno PIRES DE CARVALHO, directeur par intérim, Patent Division, Global Challenges DivisionDirector,

PCT et Brevets, Centre , Division des savoirs traditionnelsWend WENDLAND, directeur par intérim, , Traditional Knowledge Division/Acting Director, d'arbitrage et de médiation et Questions mondiales de P.I. PCT and Patents, Arbitration and Mediation Center, and Global I.P. Issues

, Département de l’infrastructure mondiale en matière de propriété intellectuelleWilliam MEREDITH, chef, Global Information Service/Head, Global IP Infrastructure Department, Service mondial d’information

Patent /Head, Division des brevets, Section de l’innovation et du transfert de technologieAli JAZAIRY, chef, Innovation and Technology Transfer Section, Division

Cooperation /Project Manager, Secteur de la coopération pour le développementFrancesca TOSO, chef de projet, for Development Sector

Département de la gestion des , Section de la gestion et de l’exécution des programmesJoseph BRADLEY, chef, Program /Head, Secteur des affaires générales et de l’administration, finances, du budget et du programme General , Department of Finance, Budget and Program Management, Management and Performance Section Affairs and Administration Sector

Secteur de la coopération pour le Bajoe WIBOWO, coordinateur des utilisateurs du projet, Cooperation for Development Sector/Project User Coordinator, développement

Esteban BURRONE, administrateur de programme, Division de la coordination du plan d’action pour le développement/Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Paul REGIS, administrateur adjoint de programme, Division de la coordination du plan d’action pour le développement/Assistant Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR, consultant, Division de la coordination du plan d’action pour le développement/Consultant, Development Agenda Coordination Division

Usman SARKI, consultant, Division de la coordination du plan d’action pour le développement/Consultant, Development Agenda Coordination Division

[Fin de l’annexe et du document/
End of Annex and of document]